جامعة العربي التبسي - تبسة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تحول مفهوم القوة في السياسة الخارجية الامريكية القوة الناعمة(2009-2024) نموذجا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطالبة:
فريال خنفري

إشراف الأستاذ:
امين البار

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
مليكة قادري	أستاذ محاضر أ	رئيســـا
امين البار	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
فتحي معيفي	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

شكـــــــــر وعرفان

في البداية الشكر و الحمد لله عز و جل فإليه ينسب الفضل في انجاز هذا العمل

اتقدم بالشكر و العرفان الى استاذي الفاضل الدكتور' **امين البار** ' على توجيهاته و مجهوداته ومساندته لي من اجل اتمام هذا العمل كما اقدر صبره و تفهمه – شكرا جزيلا استاذي– و جزاك الله خيرا على ذلك

اتقدم بكل عبارات الاحترام و التقدير الى اعضاء اللجنة المناقشة الدكتورة' **مليكة قادري** ' و الدكتور' **فتحي معيفي** ' على قبول مناقشة هذه المذكرة و لي الشرف و الامتنان لذلك – شكرا جزيلا–

كما اتقدم بالشكر و العرفان الى كل اساتذتي في قسم العلوم السياسية جامعة العربي التبسي على كل ما قدومه لي من تكوين علمي و دعم معنوي – شكرا جزيلا اساتذتي كل باسمه وصفته – فقد كان لهم الفضل في تشجيعي وانه بالإمكان ان احرز تقدما و تفوقا على الرغم من انقطاعي لفترة زمنية بعد مرحلة الليسانس عن الاستمرار في مشواري الدراسي

كما اتقدم بالشكر و العرفان الى كل اساتذتي في قسم العلوم السياسية جامعة باجي مختار عنابة على كل ما قدومه لي من تكوين علمي خلال مرحلة الليسانس و على استمرارهم بعد تخرجي من القسم في تقديم الدعم العلمي و المعنوي لي – شكرا جزيلا اساتذتي كل باسمه و صفته –

الاهداء

اهدي هذا العمل المتواضع

الى امي الحبيبة نور حياتي لما لها من فضل عظيم شفاها الله عز و جل و عفاها

و اطال في عمرها و ادام نعمة وجودها في حياتي

الى ابي العزيز حفظه الله عز و جل و اطال في عمره

الى جميع افراد عائلتي كل باسمه و صفته

الى قدوتي و استاذتي الفاضلة ' **سمية بلعيد** ' لما لها من فضل في تكويني العلمي و دعمي المعنوي و مساندتي خلال مشواري الدراسي في طور الماستر فحضرتها مثال الاستاذ الفاضل بما تحمله الكلمة من معنى اخلاقي و علمي لها مني فائق التقدير و الاحترام و الامتنان

استاذتي الكريمة

فريال خنفري

خطة الدراســة

مقدمة

الفصل الاول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

المبحث الاول: تحول مفهوم القوة في السياسة الخارجية مقاربة مفاهيمية

المطلب الاول: تعريف القوة، خصائصها، المفاهيم المشابهة لها

المطلب الثاني: تعريف السياسة الخارجية، خصائصها، المفاهيم المشابهة لها

المطلب الثالث: مقومات القوة و استخداماتها كاداة في السياسة الخارجية

المطلب الرابع: تحول مفهوم القوة و انماطها

المبحث الثاني: منظومة السياسة الخارجية الامريكية

المطلب الاول: المسار التاريخي للسياسة الخارجية الامريكية و مبادئها

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الامريكية

المطلب الثالث: دوائر صنع السياسة الخارجية الامريكية

المطلب الرابع: اهداف السياسة الخارجية الامريكية و وسائل تنفيذها

المبحث الثالث: الاطر النظرية المفسر لمفهوم القوة

المطلب الاول: المنظور الواقعي(الكلاسيكية، الجديدة، الدفاعية، الهجومية، الكلاسيكية الجديدة)

المطلب الثاني: المنظور الليبرالي(السلام الديمقراطي،الاعتماد الاقتصادي المتبادل،المؤسساتية)

المطلب الثالث: النظرية البنائية

المبحث الرابع: مقتربات تحليل السياسة الخارجية

المطلب الاول: مقترب صنع القرار في السياسة الخارجية

المطلب الثاني: مقترب الدور في السياسة الخارجية

المطلب الثالث: المقترب السيكولوجي في السياسة الخارجية

الفصل الثاني: التحول النمطي للقوة في السياسة الخارجية الامريكية

المبحث الاول: القوة الصلبة في السياسة الخارجية الامريكية

المطلب الاول: التيارات الفكرية المؤيدة للقوة الصلبة في السياسة الخارجية الامريكية

المطلب الثاني: استخدامات القوة الصلبة في السياسة الخارجية الامريكية

المطلب الثالث: تطبيقات القوة الصلبة في السياسة الخارجية الامريكية

المبحث الثاني: القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية

المطلب الاول: التيارات الفكرية المؤيدة للقوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية

المطلب الثاني: استخدامات القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية

المطلب الثالث: تطبيقات القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية

المبحث الثالث: القوة الذكية في السياسة الخارجية الامريكية

المطلب الاول: التيارات الفكرية المؤيدة للقوة الذكية في السياسة الخارجية الامريكية

المطلب الثاني: استخدامات القوة الذكية في السياسة الخارجية الامريكية

المطلب الثالث: تطبيقات القوة الذكية في السياسة الخارجية الامريكية

المبحث الرابع: القوة الافتراضية في السياسة الخارجية الامريكية

المطلب الاول: مؤسسات القوة الافتراضية الامريكية

المطلب الثاني: استخدامات القوة الافتراضية في السياسة الخارجية الامريكية

المطلب الثالث: تطبيقات القوة الافتراضية في السياسة الخارجية الامريكية

الفصل الثالث: توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية (2009-2024)

المبحث الاول: توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية في ادارة باراك اوباما (2009-2017)

المطلب الاول: توجهات السياسة الخارجية الامريكية في ادارة باراك اوباما

المطلب الثاني: تجليات القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية في ادارة باراك اوباما

المطلب الثالث: تقييم تجليات القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية في ادارة باراك اوباما

المبحث الثاني: توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية في ادارة دونالد ترامب (2017-2021)

المطلب الاول: توجهات السياسة الخارجية الامريكية في ادارة دونالد ترامب

المطلب الثاني: مظاهر القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية في ادارة دونالد ترامب

المطلب الثالث: تقييم مظاهر القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية في ادارة دونالد ترامب

المبحث الثالث: توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية في ادارة جوزيف روبينيت بايدن (2021-2024)

المطلب الاول: توجهات السياسة الخارجية الامريكية في ادارة جوزيف روبينيت بايدن

المطلب الثاني: ملامح القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية في ادارة جوزيف روبينيت بايدن

المطلب الثالث: مستقبل توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية في ادارة جوزيف روبينيت بايدن (سيناريو الاستمرار، سيناريو التراجع)

الخاتمة

مقدمـــــة

مقدمة

يعد مفهوم القوة من المفاهيم المركزية في منظومة العلاقات الدولية لما له من أهمية بارزة تظهر من خلال ما يعطيه من مكانة للدول في النظام الدولي كما يجسد احد المحددات الأساسية لفهم سلوك الدول فالقوة لا تتمثل فقط في امتلاك مصادرها و إنما في القدرة على تحويلها بما يجعل منها ذات فعالية وانطلاقا من هذا عرفت الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة العظمى المهيمنة عالميا لما تمتلكه من مصادرة للقوة وقدرتها على تحويلها مما جعل منها فعالة في تحقيق مكانتها الريادية في قيادة النظام الدولي و فرض هيمنتها على العالم، هذه الأخيرة التي لم تكن وليدة المرحلة الراهنة وإنما ارتبطت بمفهوم القوة المرادف للمصلحة القومية الأمريكية حيث بدأت تبرز ملامح القوة في السياسة الخارجية الأمريكية منذ مرحلة الحرب العالمية الاولى و تعززت أكثر أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث شكل توظيفها للقوة في الانخراط الذكي في الشؤون الدولية العامل الرئيسي في سياستها الخارجية و ساد المفهوم الضيق للقوة القائم على القوة العسكرية التقليدية ثم النووية في السياسة الخارجية الأمريكية وكان له دور في تحقيق مصالحها و بروزها كقوة دولية في مراحل معينة إلا أن الإفراط في استخدام هذه القوة في مراحل اخرى عرفت تحولا في معطيات بيئتها الدولية كانت له داعيات سلبية على الولايات المتحدة الأمريكية دوليا و داخليا من ناحية كما لاجتهاد منظري الفكر الاستراتيجي الأمريكي في إبراز عناصر اخرى للقوة الأمريكية من ناحية اخرى دورا في ظهور نمط القوة الناعمة، عملت الولايات المتحدة الامريكية على توظيفه في سياستها الخارجية من اجل تدارك أخطائها الإستراتيجية من جراء الاستخدام المفرط للقوة العسكرية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي برز توظيفها خاصة مع إدارة باراك اوباما إلا إن هذا لا يعني ارتباط هذا النمط بهذه الفترة وإنما يعود توظيفه الى فترة الحرب الباردة في صراعها مع الاتحاد السوفياتي المالك للقوة النووية ونظرا لصعوبة توظيف القوة الناعمة بصورة منفردة ظهر مفهوم القوة الذكية كإستراتيجية واحدة تجمع بين القوة الصلبة و القوة الناعمة تجعل من السياسة الخارجية الأمريكية قادرة على التكيف مع معطيات تحول البيئة الدولية بما يحقق مصالحها و سعيها في الحفاظ على الوضع الراهن الخاضع لهيمنتها،كما كان لتطور التكنولوجي و الاتصالي الأمريكي أن ابرز نمط القوة الافتراضية اضاف للقوة الامريكية جانب من السرعة والمرونة لما له من ميزة تجاوز الحدود واختزال الزمن باقل التكاليف و الواقع الراهن يظهر ميل السياسة الخارجية الأمريكية الى استخدام القوة الناعمة بتوظيف ذكي للتكيف مع تحولات البيئة الدولية بما يحقق غاياتها و يحافظ على مكانتها بتكاليف اقل.

❖ أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية

تكتسي هذه الدارسة أهمية علمية من خلال تناولها لموضوع تحول مفهوم القوة في السياسة الخارجية الأمريكية - القوة الناعمة(2009-2024)نموذجا- والذي يعتبر من أهم مجالات البحث في العلاقات الدولية انطلاقا من كون تحول مفهوم القوة يمثل متغيرا اساسيا في منظومة العلاقات الدولية، خاصة وانه المرتكز الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية التي تمثل أهم السياسات الخارجية دوليا على اعتبارها القوة العظمى الرائدة و المهيمنة عالميا و مدى تأثيرها على مجريات الأوضاع الدولية كفاعل أساسي في مختلف تفاعلات النسق الدولي.

الأهمية العملية

تكمن الأهمية العملية في الاطلاع على النهج الأمريكي في الاستخدامات المتعددة للقوة الناتجة عن تحول مفهومها من القوة الصلبة الى القوة الناعمة وصولا الى القوة الذكية و القوة الافتراضية ودور هذه الأنماط في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية خاصة مع ما أصبحت تمثله القوة الناعمة من نمط بالغ الأهمية في السياسة الخارجية الأمريكية.

❖ **أهداف الدراسة:**

الأهداف العلمية

ـ تسليط الضوء على أهمية ظاهرة تحول مفهوم القوة في السياسة الخارجية الأمريكية لتوضيح مدى تأثير و مساهمة ذلك في تحديد مضامين و توجهات السياسة الخارجية الأمريكية.

ـ توظيف النظريات و المقتربات المستخدمة في حقل العلاقات الدولية عامة و الدراسات الإستراتيجية و الأمنية خاصة لتفسير تحول مفهوم القوة في السياسة الخارجية الأمريكية وتوظيف القوة الناعمة.

ـ تتبع مسار تحول مفهوم القوة في السياسة الخارجية الأمريكية ومحاولة استشراف مستقبل توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الأمريكية (2009-2024).

الأهداف العملية

ـ إبراز دور تحول مفهوم القوة في تغيير نمط القوة الموظف في استراتيجيات السياسة الخارجية الأمريكية.

ـ توضيح استخدامات أنماط القوة في السياسة الخارجية الأمريكية ،التيارات الفكرية المؤيدة و الداعية لكل نمط و تطبيقاتها.

ـ محاولة الكشف عن الغايات المستهدفة من توظيف كل نمط من أنماط القوة في السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء توظيف القوة الناعمة.

❖ **أسباب اختيار الموضوع**

الأسباب الموضوعية

ـ الانتشار الواسع لأهمية دراسة تحول مفهوم القوة في السياسة الخارجية الأمريكية في الأوساط الأكاديمية و الدراسات الإستراتيجية على اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية الفاعل الرئيسي المتحكم في تفاعلات النسق الدولي وما يمثله تحول مفهوم القوة وتوظيف القوة الناعمة من أهمية بالغة.

ـ الديناميكية التي يتميز بها تحول مفهوم القوة في السياسة الخارجية الأمريكية من حيث أبعاده التاريخية، تطوراته الواقعية، توجهاته المستقبلية.

ـ مكانة و دور تحول مفهوم القوة في تكيف الولايات المتحدة الأمريكية مع التحولات البيئة الدولية وسعيها في المحافظة على الوضع الراهن المتميز بالهيمنة الأمريكية و ما لمتغير القوة من دور رئيسي في ذلك.

الأسباب الذاتية

ـ ارتباط الموضوع بالتخصص الدراسي تخصص العلاقات الدولية فرع الدراسات الإستراتيجية و الأمنية.

ـ الميل الذاتي الى دراسة كل ما يتعلق بتحول مفهوم القوة على اعتباره المتحكم الرئيسي في منظومة العلاقات الدولية.

ـ الاهتمام الشخصي للبحث ودراسة السياسة الخارجية الأمريكية نظرا لمكانتها المحورية وما تمثله من أهمية بالغة في دراسة العلاقات الدولية خاصة وان السياسة الخارجية الأمريكية تتسم بصفة خاصة وهي التطابق الكبير الذي يدركه الباحث عند دراسته لموضوعاتها بين النظريات و المنطلقات الفكرية من ناحية والاستراتيجيات و السياسات المطبقة من ناحية اخرى و ان هذا التوافق يضفي عليها ميزة العلمية و الدقة.

❖ **الدراسات السابقة**

حظي تحول مفهوم القوة في السياسة الخارجية الأمريكية بالكثير من الاهتمام من قبل المنظرين و الباحثين من مختلف فروع علم السياسة و تخصص العلاقات الدولة و بشتى الأطر النظرية و المقتربات التحليلية نظرا ما يمثله من أهمية بالغة في دراسة الظواهر الدولية، خاصة لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية الريادية في قيادة النظام الدولي القائمة على ما تمتلكه من أنماط القوة ومن بين الدراسات السابقة التي تم الرجوع إليها في هذا الموضوع نذكر:

ـ جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية.ترجمة:محمد توفيق البجيرمي.الرياض: العبيكان،2007 : قسمت هذه الدراسة الى خمسة فصول تم من خلالها تناول متغير القوة و مفهوم القوة الناعمة واستعراض مصادر القوة الناعمة الأمريكية ،كما تناول الدول المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية في مصادر القوة الناعمة و براعة الاستخدام الامريكي لها والعلاقة بين القوة الناعمة و السياسة الخارجية الأمريكية.

ـ زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم ام قيادة العالم.ترجمة:عمرالايوبي.بيروت:دار الكتاب العربي،2004: قسمت هذا الدراسة الى قسمين كل قسم تناول فصلين تم من خلالهما تناول الهيمنة الأمريكية وانفرادها بانماط قوة لا نظير لها ما جعلها تتحكم في العالم وانه لا يوجد بديل واقعي للهيمنة الأمريكية ودورها في ضمان الأمن العالمي ومجابهة الإرهاب بالرغم من المنافسة الاقتصادية للقوى الصاعدة إلا أن ذلك لن يؤثر على المكانة الريادية الأمريكية عالميا، مشيرا الى دور الجانب الاجتماعي كما تناول أيضا معضلة إدارة الأحلاف والعولمة و الديمقراطية وإذا ما كان الإجماع الدولي يقوي القيادة الأمريكية و يضفي عليها صفة الشرعية أو أن التفوق الأمريكي يعتمد بدرجة كبيرة على السيطرة الحازمة المرتكزة على القوة.

ـ هنري كيسنجر،هل تحتاج أمريكا الى سياسة خارجية نحو دبلوماسية في القرن 21؟.ترجمة:عمرالايوبي. بيروت:دار الكتاب العربي،2002: قسمت هذه الدراسة الى ثلاثة فصول تم تناول من خلالها التأكد على أن استمرار الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي أمر يتعلق بفعالية السلوك الخارجي لها، وان طريقة تعاملها العالمية هي من ستحدد نوع المستقبل وان التحدي الأول الذي تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية هو أن تدرك تفوقها بشرط أن تدير سياستها الخارجية كما لو أنها تعيش في عالم ملئ بمراكز القوى.

ـ سعاد ابو ليلة،"دور القوة: ديناميكية الانتقال من القوة الصلبة الى الناعمة الى الافتراضية"،السياسة الدولية.ع188.افريل 2012: تناولت هذه الدراسة السياق الفكري لمفهوم القوة و تحولاته و مدى مساهمة نظريات العلاقات الدولية في ذلك و توسع المفهوم الواقعي الضيق للقوة ليشمل عناصر غير مادية و مدى تأثير القوة الافتراضية على تحول مفهوم القوة من حيث توزيع القوة بين عدد اكبر من الفاعلين.

❖ **الإشكالية**

يقوم البحث على وجود إشكالية تقوم عليها دراسة و تحليل الظواهر الدولية، و إشكالية هذه الدراسة لا تخرج عن هذا النطاق حيث لعب تحول مفهوم القوة في السياسة الخارجية الأمريكية و توظيفها للقوة الناعمة دورا في تحديد توجهاتها و مكنها من القدرة على التكيف مع تحولات البيئة الدولية بما يخدم مصالحها وانطلاقا من هذا نطرح الإشكالية التالية:

ـ كيف يساهم تحول مفهوم القوة في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء توظيف القوة الناعمة (2009-2024)؟

ـ الأسئلة الفرعية:

و للإجابة عن هذه الإشكالية بدقة تم تفكيكها الى الأسئلة الفرعية التالية:

ـ ماهي مضامين تحول مفهوم القوة و السياسة الخارجية الأمريكية و الأطر و المقتربات المفسرة؟

ـ ماهو مسار التحول النمطي للقوة في السياسة الخارجية الأمريكية من تيارات فكرية، استخدامات و تطبيقات؟

ـ في ماذا يتجلى توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الأمريكية (2009-2024)؟

❖ **الفرضيات**

ـ يساهم تحول مفهوم القوة في تحديد نمط القوة الموظف في السياسة الخارجية الأمريكية.

ـ يؤدي تحول مفهوم القوة الى سعي الإدارات الأمريكية المتعاقبة ـ بغض النظر عن الانتماء الحزبي- للموازنة في توظيف أنماط القوة في السياسة الخارجية الأمريكية.

ـ يؤدي توجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو توظيف القوة الناعمة في سياستها الخارجية الى تحقيق أهدافها بتكاليف اقل و تحسين صورتها النمطية على الساحة الدولية.

❖ **الإطار المنهجي للدراسة**

ـ المنهج التاريخي

يقوم المنهج التاريخي في البحث على أساس دراسة أحداث الماضي، تفسيرها و تحليلها بهدف الوصول الى حقائق موضوعية تساعد على تحليل الحاضر و التنبؤ بالمستقبل، وقد تم توظيف هذا المنهج في هذه الدراسة من اجل تتبع مسار تحول مفهوم القوة في السياسة الخارجية الأمريكية وذلك بالرجوع الى ماضي الظاهرة و محاولة الإلمام بكل مفاهيمها و حيثياتها على الامتداد التاريخي للفكر الاستراتيجي الأمريكي، فالسياق الزمني المتواصل و المحدد يعطي صورة شاملة عن أهم المحطات التي أحدثت تحول في مفهوم القوة في السياسة الخارجية الأمريكية و البعد التاريخي له، من خلال الاستثمار في ماضي الظاهرة لتفسير حاضرها و استشراف مستقبلها.

ـ المنهج المقارن

يقوم المنهج المقارن في البحث على المقارنة بين ظاهرتين أو بين جزئيات مفاهيمية أو نظرية أو استخداماتية لظاهرة واحدة و تم توظيف هذا المنهج في هذه الدراسة من خلال مقارنة ضمنية بين أنماط القوة في السياسة الخارجية الأمريكية عبر مراحلها المختلفة من ناحية ومن ناحية اخرى توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية عبر الإدارات الأمريكية المتعاقبة (2009-2024)، من اجل الوصول الى تحليل وتفسير موضوعي ومنطقي لتحول مفهوم القوة في السياسة الخارجية الأمريكية و توظيف القوة الناعمة (2009-2024).

ـ منهج دراسة حالة

يقوم منهج دراسة حالة في البحث على جمع المعلومات و البيانات الكمية و النوعية و دراستها بدقة من اجل الوصول الى فهم معمق لظاهرة المدروسة، و قد تم توظيف هذا المنهج في هذه الدراسة من خلال تناول تطبيقات أنماط القوة في السياسة الخارجية الأمريكية و الكيفية التي تم بها توظيف استخداماتها و ذلك من خلال التطرق الى ابرز المحطات التي تناولت تطبيقات أنماط القوة.

ـ تقنية السيناريو

تقوم تقنية السيناريو على وصف لوضع مستقبلي ممكن، محتمل أو مرغوب فيه مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي الى هذا المستقبل و ذلك انطلاقا من الوضع الراهن أو الوضع الابتدائي المفترض، وقد تم توظيف هذه التقنية في هذه الدراسة في محاولة لاستشراف مستقبل توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الأمريكية في ما تبقى من فترة إدارة جوزيف روبينيت بايدن(2009-2024).

❖ الهيكل التنظيمي للدراسة

للإجابة عن الإشكالية المركزية و الأسئلة الفرعية للدراسة وكذا اختبار مدى صحة الفرضيات المقترحة سيتم اعتماد خطة مقسمة الى ثلاثة فصول:

ـ الفصل الأول يتناول الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة و ذلك من خلال أربعة مباحث، تناول المبحث الأول تحول مفهوم القوة في السياسة الخارجية مقاربة مفاهيمية من خلال التعريف بمفهوم القوة، خصائصها، المفاهيم المشابهة لها و كذا تعرف السياسة الخارجية ،خصائصها ،المفاهيم المشابهة لها، كما تناول مقومات القوة و استخدامات القوة كاداه في السياسة الخارجية وتحول مفهوم القوة و أنماط ، أما المبحث الثاني فتناول منظومة السياسة الخارجية الأمريكية من خلال عرض المسار التاريخي لها ومبادئها، محدداتها، دوائر صنعها، أهدافها و وسائل تنفيذها، أما المبحث الثالث فتناول الأطر النظرية المفسر لمفهوم القوة من خلال المنظور الواقعي، المنظور الليبرالي، النظرية البنائية، أما المبحث الرابع فتناول مقتربات تحليل السياسة الخارجية من خلال مقترب صنع القرار ، مقترب الدور و المقترب السيكولوجي.

ـ الفصل الثاني يتناول التحول النمطي للقوة في السياسة الخارجية الأمريكية و ذلك من خلال أربعة مباحث، تناول المبحث الأول القوة الصلبة في السياسة الخارجية الأمريكية من خلال تناول التيارات الفكرية المؤيدة لها، استخداماتها في السياسة الخارجية الأمريكية و تطبيقاتها، أما عن المبحث الثاني فتناول القوة الناعمة في السياسة الخارجية الأمريكية من خلال تناول التيارات الفكرية المؤيدة لها، استخداماتها في السياسة الخارجية الأمريكية و تطبيقاتها أما المبحث الثالث تناول القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية من خلال تناول

التيارات الفكرية المؤيدة لها، استخداماتها في السياسة الخارجية الأمريكية و تطبيقاتها أما عن المبحث الرابع تناول القوة الافتراضية في السياسة الخارجية الأمريكية من خلال تناول مؤسسات القوة الافتراضية الأمريكية، استخداماتها في السياسة الخارجية الأمريكية و تطبيقاتها.

ـ الفصل الثالث يتناول توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الأمريكية (2009-2024) من خلال ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الأمريكية في إدارة باراك اوباما(2009-2017) من خلال تناول توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، تجليات القوة الناعمة في السياسة الخارجية الأمريكية و من ثم تقييمها أما عن المبحث الثاني تناول توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الأمريكية في إدارة دونالد ترامب(2017-2021) من خلال تناول توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، مظاهر القوة الناعمة في السياسة الخارجية الأمريكية و من ثم تقييمها أما عن المبحث الثالث تناول توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الأمريكية في إدارة جوزيف روبينيت بايدن (2021-2024) من خلال تناول توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، ملامح القوة الناعمة في السياسة الخارجية الأمريكية و مستقبل توظيف القوة الناعمة في إدارة جوزيف روبينيت بايدن.

❖ **صعوبات الدراسة**

لا يخلو أي موضوع محل الدراسة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية من الصعوبات خاصة عندما يتعلق بظاهرة رئيسية في هذا الحقل حيث تمثلت صعوبات هذه الدراسة في ديناميكية تحول مفهوم القوة في السياسة الخارجية الأمريكية و صعوبة السيطرة على حيثياته كونه يتعلق بسياسة خارجية لدولة مهيمنة على النظام الدولي انطلاقا من كونها قوة عظمى ذات نطاق مصلحي واسع و انتشار عالمي من ناحية ومن ناحية اخرى صعوبة الفصل بين مراحل تحول مفهوم القوة في السياسة الخارجية الأمريكية وفق المعطيات و المتغيرات المتسارعة و المتجددة داخليا و خارجيا عند الانتقال من نمط قوة الى أخر.

الفصـــل الاول

الإطـار المفاهيمـــي و النظـــري للدراسة

تمهيد

يمثل هذا الفصل انطلاقة الدراسة لما له من دور تتطلبه منهجية البحث العلمي والذي عن طريقه يتم ضبط المفاهيم و المصطلحات و طرح الاطر النظرية للدراسة خاصة وان علم السياسة عامة و حقل العلاقات الدولية خاصة يعرف بتعدد المفاهيم والمصطلحات الناتج عن التراكمات المعرفية التي يشهدها هذا العلم على الرغم من حداثته النسبية و صعوبة فصله عن الروابط التي تحكمها العلوم الانسانية ذات الصلة، وما يميز العلاقات الدولية وفرع الدراسات الاستراتيجية و الامنية ان هذه المفاهيم المتعددة و المتنوعة التي تتحول و تطور تمثل الحجر الاساس في انطلاقة البحث في الظواهر الدولية ومن هنا كان تحول مفهوم القوة في السياسة الخارجية مفهوما سائدا في البحث و الممارسة والذي عرف مضمونه اختلاف و تعدد من الناحية المفاهيمية و النظرية باختلاف شكل الدولة ومكانتها على الساحة الدولية، لذا تم التطرق في هذا الفصل الى مختلف حيثياته انطلاقا من تحديد دلالاته وتتبع تطوراته خاصة اذا ما تعلق الامر بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية التي تمثل القوة العظمي و الرائدة عالميا في محاولة لابراز منظومة سياستها الخارجية والتي تتسم بكونها مجال معقد و صعب الدراسة لتعدد العوامل المدمجة و المتداخلة في تكوينها وذلك من خلال اربعة مباحث وهي:

ـ المبحث الاول: تحول مفهوم القوة في السياسة الخارجية مقاربة مفاهيمية.

ـ المبحث الثاني: منظومة السياسة الخارجية الامريكية.

ـ المبحث الثالث: الاطر النظرية المفسرة للمفهوم القوة.

ـ المبحث الرابع: مقتربات تحليل السياسة الخارجية.

المبحث الاول: تحول مفهوم القوة في السياسة الخارجية مقاربة مفاهيمية

عرف مفهوم القوة بتعدد التعاريف المقدمة له و خصائص تميز بها وهذا راجع الى غموضه وصعوبة تحديده ما احدث تقارب مع غيره من المفاهيم المشابهة الى جانب تنوع المقومات المكونة له و الاختلاف الاستخدامي على مستوى السياسة الخارجية من دولة لاخرى الذي ارتبط الى حد ما بمكانة الدولة وقدراتها، فمفهوم القوة هو مفهوم ديناميكي ما جعل منه مفهوم متحول يتكيف مع تغيرات البيئة الدولية ومستجداتها وهذا ما ادى الى تعدد انماطه، كما حظيت السياسة الخارجية بالعديد من التعاريف التي اعطت لها خصائص ميزتها من ناحية و جعلتها تتقارب مع مفاهيم مشابهة لها من ناحية اخرى ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق لما سبق التوطئة له.

المطلب الاول: تعريف القوة، خصائصها و المفاهيم المشابهة لها

ـ اولا: تعريف القوة

يعتبرمفهوم القوة محوري في العلاقات الدولية واكثرها استخداما بالرغم من غموضه الذي يجعل من الصعب الاجماع على ضبط مفهوم شامل ومحدد للقوة نظرا لطبيعتها الحركية الديناميكية المتطورة، فتعدد المفاهيم المقدمة للقوة في العلاقات الدولية من حيث المصدر، الشكل، القدرة على التاثير وكيفية الاستخدام جعل من مفهوم القوة مركبا ذو ابعاد متعددة.

وتعتبر القوة من العوامل التي يعلق عليها اهمية خاصة في منظومة العلاقات الدولية بالنظر الى ان هذه القوة هي التي ترسم ابعاد الدور الذي يقوم به الفاعل الدولي في المجتمع والنظام الدولي وتحدد اطار علاقاته بالقوى الخارجية في البيئة الدولية، كما يرى الواقعيون ان القوة هي المفهوم المركزي لفهم و تفسير سلوك الوحدات السياسية في منظومة العلاقات الدولية ويتضح ذلك في سعي الدول لضمان امنها عبر حيازة القوة، هذه الاخيرة التي لا تقدم على اي سلوك او فعل سياسي الا بعد قياسها لقوتها و كيف يمكن لها استخدامها في ذلك.

ومن بين اهم التعريفات المقدمة للقوة نذكر:

ـ يعرف هانس مروغانتو القوة على انها:"القدرة على التاثير في سلوك الاخر" فهو يفسر السياسات الدولية على انها صراع من اجل القوة، وبالاعتماد على ما قدمه هانس مورغانتو قدم عالم الاجتماع السلوكي روبرت دال تعرف للقوة اكثر وضوحا حيث عرفها على انها:"القدرة على جعل الاخرين يقومون بسلوكات متناقضة مع اولوياتهم ما كانوا ليقوموا بها لولا ممارسة تلك القدرة"، بمعني ان الوحدة السياسية تمارس قوتها على الاخرين للقيام بسلوكات رغما عنهم خوفا من قدرات هذه الوحدة السياسية، هذه الاخيرة التي تضغط للحصول على ما تريد بالاكراه وليس بالاقناع و رد فعل الاخر انصياعا للوحدة السياسية يوضح حجم قوة هذه الاخيرة.[1]

ـ كما عرف ميكيافيللي القوة على انها الوسيلة والغاية النهائية التي تعمل الدولة للوصول اليها في مجالات العلاقات الدولية بغض النظر عن اتسام طريقتها بالشرعية من عدمها.[2]

---

[1] جمال زهران،منهج قياس قوة الدول: احتمالات تطور الصراع العربي- الاسرائيلي.بيروت: مركز الوحدة العربية،2006،ص،33.

[2] جوليان لايدر،حول طبيعة الحرب. دمشق:مركز الدراسات العسكرية،1981،ص،71.

ـ جون ميرشايمرعرف القوة على انها:"قدرات مادية محددة تملكها الدولة وتمثل اصولا ملموسة تحدد قدراتها العسكرية بالاساس".[1]

ـ ام عن كينث والتز فقد وسع مفهوم القوة ليشمل عناصر اخرى الى جانب القدرات العسكرية وحاول الربط بين قوة الدولة وامتلاك عناصر مثل المساحة والموقع الجعرافي و الموارد المادية، الطبيعية، الديموغرافية، ودرجة النمو الاقتصادي والتطور العسكري والاستقرار السياسي و الكفاءة.[2]

ـ جورج مودلسكي يعرف القوة على انها:"استخدام الوسائل المتوفرة لدى الدولة من اجل الحصول علي سلوك ترغب في اتباعه الدول الاخرى".[3]

ـ جوزيف ناي يعرف القوة على انها:"القدرة على التاثير في سلوك الاخرين مع التمييز بين هذا السلوك الناتج عن القوة المستخدمة كوسيلة للاكراه والاجبار ام في الاصل يفضلون هذا السلوك نتيجة للاقتناع والرغبة"، كما يعرفها ايضا على انها:"امتلاك اوراق اللعب الرابحة في لعبة البوكر الدولية فلو اظهرت الاوراق الرابحة فسيفضل الاخرون الانسحاب من اللعبة، كما انه لو لعبت بطريقة محدودة او سقطت ضحية للاحتيال و الخداع فسوف تتعرض للخسارة او على الاقل تفشل في تحقيق النتيجة التي ترغب بها".[4]

ـ ايرنست هانس يعرف القوة على انها:" القوة وظيفة لعدة عوامل بعضها ملموس مثل الموارد الاولية والانتاج الصناعي وبعضها غير ملموس مثل التكنولوجيا والاخلاق".[5]

ـ كارل دويتش يعرف القوة على انها:"القدرة على الانتصار في الصراع وفي التغلب على العقبات فالقوة ليست شي واحد ولكنها اشياء كثيرة فهي علامة او رمز واحد تستخدم في الاشارة الى اشياء وموارد وعلاقات واحتمالات مختلفة فهي القدرة على التغيير في الاحداث والتحكم في مسارات العلاقات الدولية".[6]

ـ كارل فريدريك يعرف القوة على انها:"القدرة على انشاء علاقات تبعية فعند القول ان لانسان ما قوة سياسية تفوق الاخرين فهذا يعني ان الاخرين يتبعون نظام افضليته".[7]

ـ اسماعيل رمضاني يعرف القوة على انها:"ظاهرة سياسية دولية نسبية، فالدولة قد تكون قوة في مرحلة محددة و العكس صحيح ايضا ان القوة لا تتعدد ان تكون في الامر الواقع الا بمثابة الانعكاس لقدرة الدولة على الفعل".[8]

ـ وتعرف الموسوعة السياسية القوة على انها:"مجموع ادوات الضغط والاكراه والتدمير والبناء التي تستخدمها الادارة و الذكاء السياسيان المرتكزان على مؤسسات معينة او من اجل السيطرة على قوى اخرى او ارغامها على

---

[1] محمد الطاهر عديلة،"تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والاسس"، اطروحة دكتوراه.(قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة باتنة،2015)،ص،24.

[2] المرجع نفسه.

[3] جوليان لايدر، مرجع سابق،ص،72.

[4] جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية.ترجمة: محمد توفيق البجيرمي.الرياض: العبيكان،2007،ص،20.

[5] سعد حقي توفيق،مبادئ العلاقات الدولية.عمان:دار وائل ،2000،ص،194.

[6] كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية.ترجمة: محمد نافع. مصر: مكتبة الانجلوالمصرية،1982،ص،55.

[7] نيفين سعد، معجم المصطلحات السياسية. القاهرة: مركز بحوث الدراسات السياسية،1994،ص،244.

[8] مازن اسماعيل الرمضاني،السياسة الخارجية.العراق: دار الحكمة،1991،ص،389.

القبول بنظام معين او من اجل كسر مقاومة اوتهديد ما او مقاومة قوة عدوة او الوصول ايضا الى تسوية او تحقيق توازن بين القوى الموجودة على ساحة الصراع".[1]

ـ من جانب المنظرين الجيوبوليتكيين فهم يربطون بين قوة الدولة بموقعها الجغرافي بالتركيز على عامل او اكثر كعنصر الاقليم، البر، البحر فهم يتفقون على مبدا ان القوة هي السيطرة ولكنهم يختلفون في تحديد نوعيتها، فنجد البريطاني هالفورد ماكندر اشار الى ان البر بمثابة القوة و السيطرة، و راى جنرال القوات البحرية الفريد ماهان الامريكي ان القوة و السيطرة ترتبط بالبحار و المحيطات، ام عن المفكرالسياسي الامريكي سبيكمان فقد اشار الى ان قوة الدولة ترتبط بالتحالف بين البر و البحر معا.[2]

ـ وفي الفكر الاستراتيجي يقصد بالقوة "فاعلية الدولة ووزنها في المجال الدولي الناتجان عن قدرتها على توظيف مصادر القوة المتاحة لديها في فرض ارادتها وتحقيق اهداف مصلحتها القومية والتاثير في ارادة الدول الاخرى واهدافها ومصالحها ".[3]

ومن خلال ما سبق من تعريفات مقدمة للقوة فان هذه الاخيرة تتحدد في ضوء عنصرين مصادر القوة وعملية توظيف تلك المصادر فالقوة كمصادر من امكانيات و موارد متاحة هي معطى موضوعي لا يكتسب فعالية بمجرد وجودها مهما تنوعت و تعددت تلك المصادر وانما ترتبط فاعليتها بمدى القدرة على تحويل هذه المصادر الى طاقة مؤثرة وسلاح فعال وضاغط، وفي هذا السياق يرى لويد جونسون ان الدولة تمتلك العديد من عناصر القوة المادية وغير المادية مع ذلك قد لا تستطيع او لا ترغب في ترجمة هذه العناصر الى قدرة فعلية.

ـ كما ان القوة بمعنى القدرة على التاثير في سلوك الاخرين تنقسم الى ثلاثة تيارات:[4]

التيار الاول: يري انها القدرة على التاثير في سلوك الطرف الاخر بما يخدم مصلحة الطرف المالك للقوة.

التيار الثاني: يري انها القدرة على امتلاك دور فعال في صنع القرارات.

التيار الثالث: يحاول الجمع بين التيارين السابقين و يرى القوة هي القدرة على التحكم و السيطرة بطريقة مباشرة او غير مباشرة لطرف او اطراف على مختلف القضايا وخاصة السياسية منها وعملية توزيع الادوار وما ينعكس عنها من قدرة على التاثير في ذلك بما يخدم مصالح طرف او الاطراف المالكة للقوة.

وتجدر الاشارة الى انه كان سائد تقدير قوة الدولة من خلال قوتها في الحرب ومع التطور التكنولوجي و التقني تغيرت مصادر القوة في الحرب مما جعل حسابات القوة اكثر تعقيدا وان كانت الحرب الشكل التقليدي لاستخدام القوة فانها اصبحت لا تقتصر على القوة العسكرية وانما شملت توظيف انماط اخرى لذلك اتسع مفهوم القوة ليشمل اي عامل تملكه الدولة يستطيع ان يؤثر في الدول الاخرى، وبذلك فان اي عامل تملكه دولة معينة وغير متاح عند غيرها يدخل ضمن القوة فالتمييز اصبح قوة وكذا الانفراد بالمعرفة و التقنية، كما ان مفهوم القوة تجاوز المضمون الضيق الشائع الذي يعتمد على المفهوم التقليدي العسكري وتطورالى مفهوم اوسع الذي يتناول القوة بمعنى شمولي ليشمل القوة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وغيرها.

---

[1] عبد الوهاب كيالي،الموسوعة السياسية.ج4.بيروت: المؤسسة العربية للدراسات ، د س ن،ص،824.
[2] جوليان لايدر، مرجع سابق،ص،75.
[3] المرجع نفسه،ص،67.
[4] المرجع نفسه،ص،92.

وكتعريف اجرائي للقوة يمكن صياغة التعريف التالي:"هي الاستخدام الواعي لاي قدرة تمتلكها الدولة من خلال احتكار اقصي ما يمكن من مصادر القوة والتي تشمل ماهو مادي والذي يندرج ضمنه كل امكانيات الدولة الجغرافية من مساحة، موقع و موارد استراتيجية و قدرات عسكرية و اقتصادية و ماهو معنوي و الذي يتمثل في طبيعة النظام السياسي ومدى شرعيته، دبلوماسية الدولة، ومقوماتها الثقافية الحضارية و توظيفها بشكل فعال للتاثير في سلوك الاخرين بما يتناقض مع اولوياتهم لتحقيق الاهداف و المصالح المرجوة هذه الاخيرة التي توجه سلوك لدولة نحو الاستخدام السلمي اوغير السلمي.

ـ ثانيا: خصائص القوة

نظرا الى تعدد التعاريف المقدمة للقوة وما تحمله من معاني وانطلاقا من كون القوة متغير رئيسي في العلاقات الدولية حيث لا يمكن ان تكون هناك منظومة علاقات دولية دون وجود قوة تسير مختلف العلاقات بين الوحدات الدولية مهما تغيرت و تنوعت انماطها المعلنة منها و الخفية، فالاهمية التي يكتسبها مفهوم القوة جعلت له خصائص تميزه عن غيره من المفاهيم في حقل العلاقات الدولية ونذكر منها:

1ـ القوة كمفهوم رئيسي في حقل العلاقات الدولية: يتسم بالسيمات التالية[1]

ـ القوة هي مفهوم رئيسي و جوهر العلاقات الدولية، فالقوة هي محرك علاقات الدول المختلفة في بيئتها الخارجية.

ـ القوة وسيلة لتحقيق اهداف وغايات الفاعلين الدوليين فهي اداه لتاثير و النفوذ وتحقيق المصالح القومية التي من اهمها حماية الامن القومي ومحافظة على الاستقلال السياسي و ردع الاخطار و التهديدات بالاضافة الى الوظيفة الحضارية.

ـ القوة تتسم بصفة النسبية فقوة الوحدات الدولية هي ليست مطلقة وانما نسبية كونها تتمثل في توفر المصادر والقدرة على تحويلها الى قوة مؤثرة فعالة من ناحية وبين محصلة قوة الوحدات السياسية وعمل الدولة على جعل توظيف مصادرقوتها اقوي نسبيا من غيرها من ناحية اخرى.

ـ القوة تتميز بتنوع انماط ممارساتها بين الاكراه والاجبار و بين الاقناع و الترغيب حسب مكانة الوحدات السياسية في اطار النظام الدولي وما تمتلكه من قدرات تميزها عن غيرها.

ـ القوة تتسم بصفة الندرة ما قد يجعل منها غاية وذلك في سعي الوحدات السياسية الى امتلاكها والمحافظة عليها من ناحية و العمل على تطويرها من ناحية اخري.

ـ القوة تصنع مكانة الفاعلين الدوليين ضمن منظومة العلاقات الدولية انطلاقا من كونها اداه تمثل وتبرز هذه الفواعل ضمن نظام دولي يتسم بالفوضي وغياب سلطة عليا.

2ـ طبيعة القوة: تجعلها تتسم بخصائص منها[2]

ـ القوة مفهوم مطاطي لا يمكن حصره ضمن اطار معين خاصة بالنظر الى طبيعة العلاقات الصراعية و التنافسية التي تعتبر فيها القوة هي محدد لتحقيق غايات واهداف الوحدات السياسية التي تتعارض مع بعضها في اغلب الاحيان.

---

[1] محمد العمري زايد،"مفهوم القوة والقدرة في الفكر الاستراتيجي"،الدفاع الوطني.ع3.سبتمبر2010،ص،20.

[2] ريهام مقبل،"مركب القوة:عناصر واشكال القوة في العلاقات الدولية"،السياسة الدولية.ع188.افريل2012 ،ص،37.

ـ القوة مفهوم ديناميكي حركي غير ثابت يشمل عناصر مادية وغير مادية متغيرة ما ينتج عنه من تطور مفهومها بتغير و تنوع مصادرها وانماطها فهي مفهوم متغير و متحول يتاثر بالتطورات الحاصلة.

ـ القوة مفهوم غير محدد وانما متعدد الابعاد من حيث الممارسات و الاستخدامات فلكل دولة اسلوبها في توظيف القوة.

ـ ثالثا: القوة و المفاهيم المشابهة لها

ان التطور المستمر والديناميكي في منظومة العلاقات الدولية وكذا تطور العوامل المؤثرة فيها نتج عنه ظهور عدة مصطلحات اقل ما يقال عنها انها تتقارب مع القوة ان لم تكن تمثل ناحية من نواحي استخداماتها ومن بينها نذكر:

ـ القوة والقدرة: القوة هي مجموع المصادر من امكانيات وموارد متاحة التي تمتلكها الدولة و التي من خلال استخدامها يمكن تحقيق الغايات و المصالح القومية، بينما القدرة فهي تعني تعبئة هذه المصادر من امكانيات و موارد متاحة والتوظيف الفعلي لها من خلال تحريكها للارادة و القرار السياسي لذلك يمكن ان تمتلك الدولة القوة من مصادر ولكنها تفتقد القدرة على توظيفها الفعلي والعكس.[1]

ـ القوة و الاكراه: الاكراه يحمل معنى التهديد والضغط ما يجعل السلوكات و التصرفات تفتقد نوعا ما الحرية مما كان يمكن ان تكون عليه فالاكراه هو نوع من انواع القوة التي تحرك المجبر وفق ارادتها من خلال القدرة على الحاق الضرر به بغض النظر عن المواقف الذي يتخذها، ام القوة فهي تشمل الاكراه والاجبار واساليب اخرى دبلوماسية تقوم على الترغيب و الاقناع.[2]

ـ القوة والتاثير: التاثير هو اسلوب غير مباشر للقوة وفي معظم الاحيان يتسم بكونه غير رسمي غير نظامي، فالتاثير هو مفهوم محوري في الدراسات السياسية عامة و العلاقات الدولية خاصة حيث يتم التمييز بينه و بين القوة من خلال تضيقه بحيث لا يشمل الا الوسائل غير مباشرة او غير المادية الملموسة لتغيير السلوك كما يمكن ان يكون التاثير قسري او غير قسري، بينما القوة هي المحرك الرئيسي لكل الابعاد وتشمل جميع الوسائل المباشرة منها وغير المباشرة، المادية منها وغير المادية.[3]

ـ القوة والسلطة: السلطة هي جوهر السياسة والفرق بين السلطة و القوة، في كون السلطة تتضمن القوة لكنها تكون مرتبطة بالغاية لتحقيق وحدة الجماعة غير وسيلة الاحتكار الشرعي لادوات القمع بمعنى اخر ان السلطة التي يدور حولها الصراع في السياسة الداخلية هي السلطة المتمركزة في الحكومة التي تسيطر عليها لتحقيق الوحدة و الاستقرار اللذين يخدمان مصالحها، بينما القوة التي يدور حولها الصراع بين الدول ليست متمركزة ولا منظمة وانما الهدف منها هو تحقيق المصالح القومية لكل دولة والتي تعتبر مصالح متعارضة بطبيعتها الامر الذي يوضح طابع العدوة و الحرب الذي يغلب على العلاقات الدولية والناتج عن فرض كل دولة لارادتها لاجل تحقيق مصالحها في ظل غياب سلطة عليا تحتكر ادوات القمع.[4]

---

[1] محمد زايد العمري،مرجع سابق،ص،21.

[2] نفين مسعد،مرجع سابق،ص،244.

[3] المرجع نفسه.

[4] محمد ربيع،اسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية.الكويت:جامعة الكويت،1993،ص،124.

ـ القوة و النفوذ: النفوذ هو تحكم وادارة سلوك الوحدات السياسية و القدرة على تغييرها من خلال ممارسة الضغط للتوافق و تتماشى مع ارادة و سلوك صاحب النفوذ، هذا الاخيرهو عبارة عن امتلاك قدرة على الضغط ناتجة عن تفاعل يجمع مختلف وسائل الاغراء و الاقناع، الاكراه والارغام ويكون النفوذ نسبي او مطلق حسب مجال تطبيقه وقوة صاحب النفوذ كما قد يكون صريح او غير صريح في ممارسته، بينما القوة هي من تتيح العوامل و العناصر الموظفة بفاعلية للقدرة على امتلاك النفوذ وممارسته.[1]

المطلب الثاني: تعريف السياسة الخارجية، خصائصها و المفاهيم المشابهة لها

ـ اولا: تعريف السياسة الخارجية

لا يوجد تعريف محدد واضح ومتفق عليه للسياسة الخارجية نظرا لمنطلقاتها المختلفة والمتباينة حيث قدم العديد من التعاريف مما ادى الى تعدد اتجاهات تعريف السياسة الخارجية ونذكر منها:

1 ـ الاتجاه العام: يعرف هذا الاتجاه السياسة الخارجية من خلال بيان معني المصطلحين الاساسيين اللذين يشتمل عليهما المفهوم و هما(السياسة)، (الخارجية):[2]

ـ مصطلح السياسة: وينطر اليه على انه يمثل خطة للعمل تنضم لخدمة اهداف محددة ضمن سلسلة من الاستجابات المعتادة للاحداث التي تقع في البيئة الدولية.

ـ مصطلح الخارجية: يقصد به ضمن هذا الاتجاه التمييز بين السياسة الخارجية عن المجالات الاخرى للانشطة الحكومية وذلك من خلال طريقتين، الاولى معاملة حدود الدولة كحدود اقليمية فالسياسة الخارجية مثل السياسة الداخلية تصنع داخل اطار الدولة لكنها موجهة نحو بيئتها الخارجية، الثانية افتراض ان المجال الخارجي للنشاط الدولة لا يشير فقط الى اتجاه ولكن الى نمط معين من السياسة يهتم بالمصالح القومية الجوهرية.

2ـ الاتجاه الفرعي: ويضم ثلاثة اتجاهات رئيسية فرعية وهي:

ـ الاتجاه الاول: السياسة الخارجية نشاط خارجي

من رواد هذا الاتجاه جورج مودلسكي الذي يعرفها على انها:"نظام الانشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الاخرى ولاقامة انشطتها طبقا للبيئة الدولية"[3]ويشير هذا الاتجاه الى ان نظام الانشطة يحتوي على نمطين من الانشطة احدهما انشطة مدخلات السياسة الخارجية و الاخر انشطة مخرجاتها على اختلاف مظاهرها السياسية، الاقتصادية، العسكرية، كما عرفها كل من روبرت جاكسون، جورجين نودلز، في هذا الاتجاه على انها:"مجموعة من الانشطة و السلوكات الضخمة و المتنوعة التي تتخذها الدولة وغيرها من الفاعلين الدوليين في بيئتهم الخارجية".[4]

---

[1] المرجع نفسه.

[2] بهجت قرني ،السياسات الخارجية للدول العربية.ترجمة:جابر سيد عوض.ط2.القاهرة:مركز البحوث والدراسات،2002،ص،29.

[3] George modelski,a theory of foreign policy.new York: praeger,1962,P,6.

[4] Jackson robbert,jorgen maller,introduction to international relation.oxford: oxford university press, 2019,P,288.

ـ الاتجاه الثاني: السياسة الخارجية مجموعة البرامج

من رواد هذا الاتجاه محمد السيد سليم الذي عرفها على انها:"برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من اجل تحقيق اهداف محددة في المحيط الخارجي"، يشير هذا الاتجاه الى مجموعة اساسية من الابعاد و هي(العلنية، الرسمية، الوحدوية، الهدفية، الخارجية، البرنامجية، الاختيارية).[1]

ـ الاتجاه الثالث: السياسة الخارجية سلوك صناع القرار

من رواد هذا الاتجاه تشارلزهيرمان ويعرفها على انها:"السلوكات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة او من يمثلهم ويقصدون بها التاثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية"، ويشير هذا الاتجاه الى ان السياسة الخارجية هي محصلة قرارات اشخاص المناصب الرسمية في الدولة، كما يعرفها في نفس الاتجاه لويد جونسون على انها:"السلوك الرسمي الذي يتبعه صانع القرار الرسمي للتاثير في سلوك الدولة الخارجي" حيث يرى ان السياسة الداخلية الصالحة هي اول شرط من شروط السياسة الخارجية الرشيدة.[2]

ـ ثانيا: خصائص السياسة الخارجية

للسياسة الخارجية سمات تتميز و تنفرد بها وهي:[3]

ـ الطابع الخارجي: السياسة تتصف بالخارجية طالما انها تهدف الى تحقيق نتائج خارج حدودها بشكل علني و صريح وان كانت هذه السياسة تهدف لتحقيق نتائج داخلية كما ان موضوع السياسة الخارجية يخرج عن نطاق سيطرة الدولة بالرغم من انها تصنع داخل الدولة الا ان تنفيذها يكون في اطار البيئة الخارجية على عكس السياسة الداخلية التي تصنع و تنفذ داخليا تحت سيطرة الدولة.

ـ الطابع الرسمي: ان السياسة الخارجية تصاغ من طرف الممثلون الرسميون للوحدة الدولية او الاشخاص المخولون باتخاذ القرارات الملزمة هؤولاء الاشخاص يتمثلون في رئيس الدولة او الحكومة ووزير الخارجية اضافة الى غيرهم ممن يعملون رسميا على تنفيذها في البيئة الخارجية.

ـ الطابع الاختياري: ويقصد به ان مضامين السياسة الخارجية مختارة من بين سياسات بديلة متاحة من طرف صناع القرار مع قدرة هؤولاء على تغيير السياسة المختارة اذا طرات ظروف تتطلب التغيير.

ـ الطابع الهدفي: ويقصد به ان السياسة الخارجية هي عملية واعية ومقصودة تسعى في محاولة لتاثير على البيئة الخارجية او على الاقل التاقلم معها بما يحقق الاهداف التي تم التخطيط لها مسبقا.

ـ الطابع الوحداوي: ويقصد به ان السياسة الخارجية هي سياسة وحدة دولية اي البرامج التي تنتهجها تلك الوحدة اتجاه الوحدات الدولية الاخرى.

ـ الطابع العلني: ويقصد به ان برامج عمل السياسة الخارجية مقصودة وقابلة للملاحظة غير ان ذلك لا يعني تجاهل احتمال وجود سياسة سرية تختلف عن السياسة المعلنة.

---

[1] محمد السيد سليم،تحليل السياسة الخارجية. ط2.القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،1998،ص،12.

[2] جونسون لويد،تفسير السياسة الخارجية.ترجمة:محمد بن احمد مفتي،محمد السيد سليم.الرياض:عمادة شؤون المكتبات،1989، ص، 26.

[3] محمد السيد سليم،مرجع سابق،ص-ص، 13-16.

ـ ثالثا: السياسة الخارجية و المفاهيم المشابهة لها

ان منظومة العلاقات الدولية تتضمن مجموعة من المكونة التي تتداخل و تتشابك مفاهيمها وكذا تطور العوامل المؤثرة فيها ومن بينها السياسة الخارجية التي تتقارب مع عدة مفاهيم اخرى والا انه لكل منها خاصية تميزه عن غيره و من هذه المفاهيم المتشابهة نذكر:

ـ السياسة الخارجية والعلاقات الدولية: يعرف مارسيل العلاقات الدولية على انها:"كافة التفاعلات والروابط المتبادلة و مجموع التدفقات العابر للحدود على اختلاف انواعها بين الكيانات المتعددة في اطار النظام الدولي، فهي تشمل الدول والمنظمات الدولية وفواعل من غير الدول.."، بينما السياسة الخارجية هي سلوك او موقف خارجي لدولة هذه الاخيرة تصنع داخل الدولة وهي امتداد للسياسة الداخلية تسعى الدولة الى تنفيذها من اجل تحقيق اهداف ذات الصلة بالمصلحة القومية، لذلك فالعلاقات الدولية اشمل من السياسة الخارجية و السياسات الخارجية لمجموع الدول تشكل جزء من العلاقات الدولية.[1]

ـ السياسة الخارجية و السياسة الدولية: السياسة الدولية هي مجموع التفاعلات الصادرة عن اكثر من دولة و التي يمكن ان يطلق عليها تفاعل مجموع السياسات الخارجية للدول كما عرفها حامد ربيع على انها:"التفاعل الذي لابد ان يحدث الصدام و التشابك المتوقع و الضروري نتيجة اختلاف الاهداف والقرارات التي تصدر عن اكثر من وحدة سياسية واحدة" كما تتضمن كذلك تفاعلات منسجمة وتعاونية بين الدول، بينما السياسة الخارجية تقوم على عناصر تحليل تختلف عن عناصر تحليل السياسة الدولية والتي تعتبر السياسة الخارجية عنصر من بينها، وبناء على ذلك فان السياسة الدولية هي اكثر اتساعا فهي مجموع السياسات الخارجية لما بين الدول كما ان هناك من المنظري يرى بان السياسة الدولية تشمل ايضا الفواعل من غير الدول بشرط ان تكون لها صفة الرسمية.[2]

ـ السياسة الخارجية و الدبلوماسية: الدبلوماسية يعرفها بريجنسكي على انها:"الدبلوماسية بمعنى المتعارف عليه هي عملية التقريب بين وجهات النظر المتعارضة من خلال المفاوضات"، كما يعرفها روبرت كانترعلى انها:"فن ممارسة و ادارة المفاوضات مع الدول الاخرى في عملية تنفيذ السياسة الخارجية" ومن خلال هذه التعاريف فالدبلوماسية هي الادات السلمية لتنفيذ السياسة الخارجية، فهناك علاقة تكاملية بينهما ونجاح السياسة الخارجية للدولة مرهون بمدى فعالية دبلوماسيتها والعكس ففي حالة فشلها فانها تؤدي الى قصور السياسة الخارجية وتبعيتها فهناك تمييز بينهما على اعتبار ان السياسة الخارجية تهتم بما يجب ان يكون و الدبلوماسية تهتم بكيفية تنفيذه.[3]

ـ السياسة الخارجية و الاستراتيجية: الاستراتيجية في مفهومها الضيق عرفها ليدل هارت على انها:"طرق استخدام القوة العسكرية لتحقيق الاهداف السياسية"،كما عرفها ريمون ارون على انها:"قيادة مجمل العمليات العسكرية" فالاستراتيجية في مفهومها الضيق ذو البعد العسكري هي اداة من ادوات السياسة الخارجية ذات الاستخدمات غير السلمية، بينما السياسة الخارجية لها عده ادوات من بينها ذات الاستخدامات السلمية كالدبلوماسية عن طريق التفاوض و الاقناع واخرى ذات جانب عسكري يقوم على التهديد او الاستخدام الفعلي للقوة والذي تختص به الاستراتيجية، وبالتالي فعالية السياسة الخارجية للدولة مرتبطة بمدى فعالية البعدين الدبلوماسي و الاستراتيجي.[4]

---

[1] صلاح احمد هويدي،العلاقات الدولية مفهومها وتطورها.الاسكندرية:دار الوفاء،2008،ص،47.

[2] رايد عبد الله مصباح،السياسة الدولية بين النظرية والممارسة.بيروت:دار الكتب العلمية،2001،ص،11.

[3] نوري علي النعمي،السياسة الخارجية. الاردن:دار زاهران،2011،ص،27.

[4] علاء عامر،العلاقات الدولية: الظاهر والعلم،الدبلوماسية والاستراتيجية.عمان: دار المشرق،2004،ص،172.

ـ السياسة الخارجية و السياسة الداخلية: السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية فكلاهما يصنعان داخل الدولة الا ان السياسة الخارجية موجه نحو البيئة الدولية والسياسة الداخلية موجه للبيئة الداخلية وكلما كان هناك استقرار وتوافق في السياسة الداخلية كان هناك انسجام في توجهات السياسة الخارجية والعكس فكلاهما وجهان لعملة واحدة.[1]

المطلب الثالث: مقومات القوة و استخداماتها كاداه في السياسة الخارجية

ـ اولا: مقومات القوة

تنقسم مقومات القوة الى مقومات مادية ملموسة ومقومات معنوية غير ملموسة

1- المقومات المادية: تشمل المقوم الجغرافي، الديمغرافي، الاقتصادي، العسكري، العلمي التكنولوجي

ـ المقوم الجغرافي: يرى منظري العلاقات الدولية ان هذا المقوم عنصر ذو فعالية بالنسبة للقوة الدولة لما يشتمل من مكونات(الموقع، المساحة، الحدود،الموارد الاولية):

الموقع: هو عامل قوة من حيث كونه موقع بحري او بري وماله من دور في علاقات الدول بمراكز الثقل الحضارية و السياسية في العالم والذي يدخل ايضا في مدى تحقيق الامن و الاستقرار كما يؤثر الموقع فما يتعلق بخطوط الطول و العرض على المناخ والانشطة الحيوية المختلفة ومنها الزراعة التي تعد احد اعمدة القوة الاقتصادية في تحقيق الاكتفاء الذاتي، كما تعد الواجهة البحرية فعالة من حيث مساهمتها في المواصلات و الانشطة التجارية والبحرية فالدولة ذات الواجهة البحرية تكتسب اهمية وقوة اقتصادية وعسكرية اكثر من الدول المغلقة جغرافيا هذه الاخيرة التي تحرم من الاتصال المباشر بالعالم فكثير من الصراعات حدثت من اجل الواجهات والمضائق البحرية لاهميتها الاقتصادية.[2]

المساحة: هي عنصر قوة مكاني حيث تمثل العمق الاستراتيجي لاي دولة فمن الناحية الاقتصادية اتساعها يادي الي تنوع المناخ ما ينعكس على القطاع الزراعي بالاضافة الي اتساع المجال الصناعي الناتج عن امكانية توفر الموارد الاولية بالاضافة الى التوزيع السكاني الذي يساعد على تطبيق استراتيجيات طويلة المدى ومن الناحية العسكرية وفي حالات الحروب تجيز الدفاع بعمق فالدولة ذات المساحات الشائعة تتسم بالصمود على عكس الدول الصغري المهدد بالسقوط على المدى القصير وللاحداث الحروب التاريخية دليل على ذلك، كما ان المساهمة المقرونة بالنمو السكاني للدولة التي تحقق توافق بينهما تتميز عن غيرها من الدول التي يختل فيها التوازن بينهما ما قد يشكل عنصر قوة او ضعف للدولة.

الحدود: هي عنصر هام لامن واستقرار الدولة من حيث علاقاتها الجوارية، و بالنسبة للدول المتطورة والقوية لم تعد تشكل عائق امام امنها على عكس الدول النامية الضعيفة خاصة وان اختراق الحدود اصبح اسهل لتعدد انماطه غير ان الحدود تبقى لها اهمية لانها تعطي للدولة مكانة وفرص للدفاع وحماية امن اراضيها واستقرارها و استقلالها السياسي.

الموارد الاولية: تعتبر مصدر القوة الاقتصادية للدول فهي الداعم و المساند لها وتلعب دور في تحديد مكانة الدولة وقراراتها السيادية وهذه الموارد تتمثل في المصادر الطاقوية (النفط، الغاز،الفحم...)، والثروات المعدنية (الحديد،

[1] محمد السيد سليم،مرجع سابق،ص،25.

[2] سعد حقي توفيق،مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق،ص-ص،132-138.

الذهب، النحاس، الرصاص، الاورانيوم...) بالاضافة الى مصادر المياه الجوفية التي تساهم في توفير الموارد المائية والغذائية.

وتجدرالاشارة الى ان هذه العناصر سابقة الذكر هي سلاح ذو حدين حيث يمكن ان تمثل مصادر قوة للدولة كما يمكن ان تشكل احد الاسباب التي تجعل الدولة محل تهديد، فالاستغلال و التوظيف الواعي لها يساهم في التاثير نحو الاتجاه الايجابي حتي ولو كانت الدولة نامية ذات قوة محدودة.

ـ المقوم الديمغرافي: يعد المقوم هذا من بين اهم مصادر قوة الدولة حيث تكمن اهميته من الناحية الاقتصادية في كون الدولة التي تتسم بالقوة البشرية من شانها تحقيق اهداف زراعية مثلا التي ينتج عنها اكتفاء ذاتي الذي يعتبر من بين اهم الدعائم التي تعطي للدولة الاستقلالية في قراراتها الى جانب الاهداف الصناعية ما يعمل على تنمية النظام الاقتصادي وتقويته، ومن الناحية العسكرية تعد مصدر للقوة من حيث كونها ضرورية لتكوين قوة عسكرية قتالية فعالة و على الرغم من التقدم التكنولوجي والتقني العسكري الا ان هذا لا يقلل من اهمية العامل البشري بل اصبح ضروري اكثر من حيث التصنيع وتصليح والامداد والعمليات وتدبير نظم الاستناد كما ان الدولة التي تمتلك قوة بشرية من صعب هزيمتها بسهولة على عكس الدول التي لا تتمتع بالقدر الكافي من العامل البشري[1] هذا الاخير الذي له ايضا دورا في تثبيت حضارة و ثقافة الدولة و انتشارها، الا انه لابد من الاشارة الى ان هذا المقوم هو ايضا سلاح ذو حدين فالنمو الزائد للعامل البشري مع عدم القدرة على تحقيق التوازن خاصة الاقتصادي يؤدي الى اضعاف الدولة و اختلال توازنها.

ـ المقوم الاقتصادي: يعد الاقتصاد عماد قوة اي دولة، فالمقوم الاقتصادي هو من يحدد مكانة الدولة امنها و استقرارها مثله مثل المقوم العسكري، فالقوة الاقتصادية والقوة العسكرية مرتبطتان وتدعم كل منها الاخرى وهما يمثلان مصدر القوة السياسية للدولة خاصة بعد الحرب الباردة اين اصبح العامل الاقتصادي هو المهيمن في النظام الدولي فالدولة التي تمتلك اقتصادا قويا هي دولة قوية عسكرا وامنيا، ومعظم حالات الاستعمار والحروب كان ذات بعد اقتصادي في الاساس لذا يعد الاقتصاد من بين اسباب انهيار اواستقرار اي دولة، وتعتمد القوة الاقتصادية للدولة على قدرة توظيف الامكانيات المتاحة في مجالات الانتاج المختلفة الزراعية و الصناعية وغيرها من الخدمات الانتاجية كما يعتبر اجمالي الناتج القومي للدولة مؤشرا واضحا على قوة الدولة الاقتصادية ما يجعل هذه الاخيرة تتمتع بحرية اتخاذ قراراتها والمحافظة على سيادتها على عكس الدول التي تعاني من ضعف القوة الاقتصادية ما يجعلها تخضع لمقايضات و ضغوطات.[2]

ـ المقوم العسكري: القوة العسكرية مؤشرا تقليدي لقياس قوة الدولة الا ان هذا الاخير لا يتم عبر التعداد الرقمي للقوة فحسب اذ ان حيازة العدد الاكبر من الجنود و العتاد لا تعني القوة العسكرية الاهم اذ يجب ادخال عناصر اخري تقنية، نوعية، معلوماتية، اتصالية، وغيرها لتكون ضمن المكونات الاساسية للقدرات العسكرية وتكون بصمة رئيسية في قوتها المسلحة بفروعها البرية، البحرية، الجوية التقليدية منها وغير التقليدية وكفاءتها ومواقع انتشارها، بالاضافة الى العلاقات الدفاعية التي ترتبط بها الدولة مع غيرها بما تشمله من تعاون اوتحالف عسكري وكذا العنصر العسكري الفرعي المتمثل في الصناعات الحربية وتطويرها، كما تشكل هذه القوة في الوقت ذاته

[1] المرجع نفسه،ص،151.

[2] هايل طشطوش،مقدمة في العلاقات الدولية. الاردن: دار النور،2010،ص،73.

مورد قوة يمكن ان يدعم اسس اقتصادية الى جانب دفاعها عن مستويات اخرى كما تلعب ايضا اجهزة المخابرات دورا بارزا في دعم و تقوية توجهات الدولة داخليا و خارجيا.[1]

- المقوم العلمي التكنولوجي: احدث التقدم العلمي و تكنولوجي تغيرات وتطورات جوهرية على مستوى قوة الدولة فاقتصاديا يساهم في ابتكار طرق واساليب ادارة الانتاج وخدماته وعسكريا يساهم في تنمية نظم الاسلحة وتطويرها، كما له دور بارز في التقدم الطبي وحماية سلامة المواطنين الصحية بالاضافة الى الجانب التعليمي الذي يعتبر اساسيا واستمرار اي دولة الى جانب ثورة الاتصالات والمواصلات وما تمثله من دعامة لدولة في عصر التطور التقني و المعلوماتي.[2]

2- المقومات غير المادية: تشمل المقوم السياسي، الاجتماعي، الايديولوجي، الدبلوماسي، النفسي

- المقوم السياسي: تكمن اهمية هذا المقوم في مدى شرعية السلطة و استقرار مؤسساتها و طبيعة النظام السياسي و القيادة الحكيمة التي تعمل على تحقيق الوحدة الوطنية و تجنب عوامل التفكك التي قد تؤدي الى الازمات والنزاعات والقدرة على تعبئة الموارد الاساسية لصالح المجتمع ومدى مستوى الحريات العامة و التماسك الوطني الذي يتعلق بصورة مباشرة بالاستقرار السياسي الداخلي والذي يتمثل في الدعم الشعبي للنظام وسياسته فانعدامه يؤدي الى اضعاف شرعية النظام[3]حيث نجد ان الانظمة الديمقراطية تتمتع بدعم شعبي مقارنة بالانظمة المغلقة، بالاضافة الى خصائص شخصية صناع والعقلانية التي لها تاثيرات متعددة على هذا المقوم ودوره في السياسية الخارجية للدولة، كل هذه العناصر مجتمعة تمثل القدرة السياسية للدولة والتي تجعل منها قوية اذ ما توفرة وتوافقة.

- المقوم الاجتماعي: يعد هذا المقوم من بين المقومات البارزة لبناء قوة اي دولة من حيث كونه يمثل قوة و دعامة الجبهة الداخلية من خلال التماسك الاجتماعي الداخلي بين افراد المجتمع و التوافق الذي يحقق الاستقرار الداخلي ما يتيح للدولة مجال لمواجهة الاخطار و التهديدات الخارجية التي يمكن ان تتعرض لها، فالدين واللغة والاعراق من بين العناصر التي تاثر في التماسك الداخلي بحيث نجد ان كلما كانت هناك وحدة او توافق بين افراد المجتمع حول هذه العناصر ساد الاستقرار وكلما كان هناك عدم توافق و اختلاف لتعدد الديانات و الاعراق و الاثنيات شكل ذلك خطر على امن و استقرار الدولة داخليا و خارجيا الناتج عن التفكك الداخلي والعكس يمكن ان يكون صحيح ولكن في حالات شاذة، وبالاضافة الى الثقافة التي تعد عنصر داعم لقوة الدولة فاي دولة دون ثقافة قوية تميزها تنهار بمجر اختراقها من قبل ثقافات اخرى مختلفة عنها خاصة في عصر التقدم التكنولوجي و الاتصالي الذي يصعب فيه الانغلاق.[4]

- المقوم الايديولوجي: له دور بارز في تشكيل الانظمة السياسية لدول فالايديولوجيا تحددها وتشكلها وتعمل على دعم و تاييد توجد الدولة فهي بمثابة عامل تقوية للسلوك السياسي للافراد والتكوينات الاجتماعية المتعددة فالافكار توجد قبل السياسات فالايديولوجيا هي الافكار التي يعتقد بها المجتمع و القيادات.[5]

- المقوم الدبلوماسي: تقاس القدرة الدبلوماسية عن طريق حجم التمثيل الدبلوماسي لكل دولة لدى غيرها من الدول، فالدبلوماسية هي بمثابة الطرف الثالث في المعادلة الثلاثية الى جانب القوة العسكرية و القوة الاقتصادية

---

[1] المرجع نفسه،ص،61.
[2] سعد حقي توفيق،مبادئ العلاقات الدولية،مرجع سابق،ص،168.
[3] المرجع نفسه،ص،186.
[4] هايل طشطوش،مرجع سابق،ص، 75.
[5] مالك حاف، دراسات في الايديولوجيات السياسية المعاصرة. طرابلس:الدار الجماهيرية،1995،ص،11.

للدولة، فالدبلوماسية تحافظ على قدرات الدولة وتساهم في تحقيق امنها القومي خاصة في ظل التحولات الاقليمية و العالمية فهي تفتح مجال للدولة لتقوية علاقاتها ومعاملاتها الاقتصادية و السياسية وغيرها كما يمكن ان تكون الدبلوماسية مؤثرة في العلاقات الدولية دون قوة عسكرية او اقتصادية وهنا تدخل عناصر اخرى كالحق التاريخي و اكبر مثال على ذلك القضية الفلسطينية.[1]

ـ المقوم النفسي: لابد ايضا من الاشارة الى الجانب النفسي للافرد في قوة الدولة حيث ان الشعوب التي تحظى بمستوى معيشي محترم هي اقل عرضة من الناحية السيكولوجية للصراعات على عكس غيرها، فالعامل النفسي عندما يكون مصدر ضعف للدولة معينة يمثل مصدر قوة للدول المعادية لها.[2]

ـ ثانيا: استخدامات القوة كاداه في السياسة الخارجية

وتتمثل استخدام القوة كاداة في السياسة الخارجية في ثلاثة استخدامات وهي:

1- القوة كاداة دفاعية: يعد استخدام القوة كوسيلة دفاعية طبيعي و شرعي لاي دولة وهذا ما نص عليه القانون الدولي و القانون الداخلي، فهو حق تتمتع به كل دولة لدفاع عن نفسها في حالة وقوع اي عدوان عليها فمتلاك الدولة لقوة دفاعية يجعلها تحافظ على امنها، استقرارها و سيادتها، فالقوة الدفاعية تحافظ على مكانة الدولة في ميزان القوي على عكس الدول الضعيفة التي تكون معرضة لانتهاك سيادتها واستقرارها السياسي.

وهناك من يرى ان القوة كوسيلة دفاعية حق مشروع واعتباره احد اسباب المشروعة للحرب العادلة بحيث تعتبر الحرب التي تقوم بها دولة لرد على عدوان اوهجوم وقع عليها من دولة اخرى حرب مشروعة واستخداما لحقها الشرعي اذ يعتبر دفاعا عن سيادتها ومصالحها الوطنية دون الاخذ بعين الاعتبار مصلحة الدولة المعتدية، وهذا يجعل القوة كوسيلة للدفاع مبدا اساسي في القانون الدولي وبناء عليه نظم القانون الدولي مباشرة الدولة لهذا الحق وفقا لشروط نذكر منها:[3]

ـ ان يكون استخدام الدولة لحق الدفاع الشرعي لرد عدوان مسلح اني او على وشك الوقوع.

ـ يكون استخدام القوة هو الوسيلة الوحيدة لصد العدوان وان يكون بقدر متناسب معه فاذا زاد عن حق الدفاع اصبح عدوان هو ايضا ويحق للدولة الواقع عليها الدفاع الشرعي على نفسها.

ـ ان يبلغ مجلس الامن فورا بالتدابير التي اتخذتها الدولة استعمالا لحقها في الدفاع الشرعي.

ـ ان توقف الدولة الافعال التي ترد بها على الاعتداء اذا صدرت قرارات من مجلس الامن تتضمن التدابير اللازمة لحفظ السلم و الامن الدوليين.

ولقد نصت المادة(2) فقرة(4) من ميثاق الامم المتحدة على حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية اذ ما مثلت تهديدا وبالتالي فان استخدام القوة في دفاع مشروع ضد العدوان المسلح بشرط التوقف فور تدخل مجلس الامن باتخاذ الاجراءات الضرورية لحفظ السلم و الامن الدوليين، اذ تخضع الدول في ممارستها للقوة كحق شرعي لدفاع لرقابة مجلس الامن سواء كان الدفاع فردي او جماعي حيث شهدت الساحة الدولية ابرام معاهدات واتفاقات للدفاع المشترك والتحالفات العسكرية، وتجدر الاشارة في هذا السياق الى ضرورة التمييز بين الدفاع الجماعي

[1] جمال زهران، مرجع سابق،ص، 55.
[2] خضر مالك، "البعد النفسي في الصراع العربي الاسرائيلي"،السياسة الدولية.ع190.اكتوبر2012،ص،63.
[3] ماهر عبد المنعم، استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية.القاهرة: دار النهضة المصرية،2000،ص،102.

والمساعدات العسكرية التي تقدم من طرف دولة الى اخرى نتيجة طلب هذه الاخيرة المساعدات العسكرية للرد على عدوان تعرضت له على عكس التدخل الذي ياتي نتيجة طلب في بعض الاحيان حيث اثيرت الكثير من التساؤولات حول طبيعة تدخل دولة واستعمال قوتها للدفاع عن دولة المعتدي عليها هل ينطوي على حق الدفاع المشروع او لابد ان تكون هذه الدولة كطرف ثالث قد تعرضت بدورها للعدوان.[1]

كما يري اسماعيل صبري مقلد ان القوة كوسيلة دفاعية هي اسلوب من اساليب استخدام القوة المسلحة اذ ما فرضتها الظروف سواء دفاعا عن النفس ضد العدوان اودفاعا للتهديد الذي يمس مصالحها والذي لا تكون الاساليب الاخرى قادرة على صده، كما ادت التطورات التكنولوجية الى تطوير الامكانيات الدفاعية للدول والاستراتيجيات التي تتناسب وكافة الاستخدامات العسكرية.

ولابد من الاشارة الى ان استخدام القوة كوسيلة دفاعية قد يشكل ضعف للدولة من حيث الدفاع فقط، فقد يحصر فرص الاختيار و يوقف المبادرة و يجبر الدولة على القيام بحرب لا تتوافق مع المكان والزمان ولا تتلائم والمصالح بالاضافة الى امكانية الوقوع في سواء تقدير النتائج عن ادراك الامكانيات واستخدامات القوة العسكرية.

2- القوة كاداه ردعية: هناك من يرى بان اسلوب الردع فعال ومفضل عن اسلوب الدفاع مهما كانت فعاليته لان اسلوب الردع يجنب الدولة الدخول في مواجهات عسكرية و تكبد خسائر مادية وبشرية ومفهوم الردع كسلاح استراتيجي ساد منذ القدم الا انه اكتسب اهمية كبيرة بظهور الاسلحة النووية وتطورها المستمر هذه الاخيرة كانت سبب في جعل الدول تتجنب شن الحروب.

فالقوة كوسيلة للردع هي مصدر لاحلال السلام، وقوة الردع تتطلب امكانيات كافية لردع التهديدات والاخطار كما تتطلب الادراك الدقيق لهذه الامكانيات وقدرتها، فادراكها يزيد من القدرة الفعلية للردع وسواء تقديره يحدث نتائج غير موغوبة كما يتطلب الردع عقلانية السلوك وهذا ما يعطي للقوة كوسيلة للردع التاثير الفعال.

فالردع هوعبارة عن محاولة طرف ما منع طرف اخر من القيام بفعل يرى الطرف الاول انه يلحق الضرر به او يجده ضروريا لغرض منع الطرف الاخر من ان يفكر بالقيام بعمل معين او القيام بتصرف او سلوك ما يمثل تهديدا لمصالحه اواهدافه او لموقعه ولمكانته، هذا التعريف البسيط يقود الى نتيجة مفادها ان كل ما يتطلبه الردع هو التلويح بقوة كافية طالما ان كلا الطرفين ينتهجان ممارسات عقلانية اي وفقا لحسابات المكسب و الخسارة واذا لم تكن لدى اي منهما نزاعات انتحارية فان قدراتهما العسكرية ستجعلهما في حالة ضبط النفس دائما.[2]

كما ان الردع قد لا يتعلق بالتوازنات العسكرية فحسب بل بالمصالح ايضا، فاذا كانت مصلحة الخصم في تحقيق هدف معين اكثر من تحقيق مصلحته الشخصية فقد يمثل اسلوب الردع هذا الاخير الذي ياخذ عدة مظاهر منها مظهر العقاب من خلال تهديد الخصم بالعقاب القاسي اذ ما تم الفعل الذي يعارضه الطرف الرادع، الردع بالحرمان ويتمثل في حرمان الخصم من استخدام قوته المتاحة اي الاقتناع بان ما قد يقدم عليه لن يحقق المكاسب المرجوة التي توازن الخسائر، الردع بالمكافاة ويتمثل في اغراء الخصم بانه اذا ما عدل عن السلوك غير مرغوب

[1] خلف محمد محمود،حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي دراسة تاصيلية و تحليلية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،1973،ص، 87.

[2] داود سليمان احمد، النظريات الاستراتيجية العسكرية الحديثة. بغداد: دار الحرية،1988،ص،27.

فيه فانه سيكافئ، الردع بالتطمين من خلال اظهار حسن النوايا مما يؤدي الى التخفيف من مخاطر استفزاز الاخرين.[1]

وللتطورالتكنولوجي والقدرة التصنيعية للسلاح احد وسائل استمرار و ديمومة سياسات الردع، فالردع هو استراتيجية قائمة وتمارس وجودها في العلاقات الدولية، ما يجعل من العلاقات الاستراتيجية للردع علاقة مستمرة وهذا التطورهو ما يطلق عليه بالثورة في الشؤون العسكرية وما تعكسه من احداث مستويات متطورة ومتقدمة بسياسات الردع في مواجهة اطرف نووية بالدرجة الاساسية.

3- القوة كاداه هجومية: القوة كوسيلة هجومية هي اكثر استخدامات القوة شيوعا التي شهدتها العلاقات الدولية وهذا ما جعل اغلب القوي العظمي عبر المراحل التاريخية تتصف سياساتها الخارجية بالامبريالية وذلك من خلال القيام بالاعتداء على الدول اقل قوة وسلبها استقلالها السياسي وانتهاك سيادتها الوطنية وفرض علاقات قوة جديدة بالتوسع على حساب اراضيها والتي غالبا ما تكون لاسباب اقتصادية.[2]

ان القوة كوسيلة للهجوم تمنح الدولة القدرة على تحديد الطرف المستهدف والغاية من استهدافه واختيار مكان وزمان الهجوم ونوعية الاسلحة المستخدمة ومدى قدرتها التدميرية والتي تشمل الحرب التكتيكية التي تستهدف القوات المسلحة للخصم او الحرب الاستراتيجية التي تتجاوز تدمير القوات المسلحة للوصول الى الامكانيات الاقتصادية وانتهاك الهوية وذلك حسب غاية الهجوم ما بين الحرب غير المحدودة التي تنتهي بالاستسلام الكامل غيرالمشروط وبين ان يكون هدف الهجوم محدود كاجبار الطرف المستهدف التسليم بامر معين يخدم الدولة المهاجمة.[3]

ان الوحدات السياسية تعمد الى الاعتماد على نفسها لستحالة التاكد من نوايا بعضها اتجاه بعض وهذا يجعلها تخشي بعضها البعض في نظام دولي فوضوي يسوده انعدام الثقة وفي هذا السياق يرى جون ميرشايمر انه على الدول البحث عن سياسات امنية تضعف من قدرات اعدائها ومنافسيها وتزيد من قوتها النسبية، ويعتقد ايضا ان الدول القوية العظمي تسعى للهيمنة في منطقتها وتحرص في نفس الوقت على ان لا تسيطر اي قوى اخرى منافسة على مناطق اخرى، فالهدف الاساسي لكل قوة عظمي هو زيادة نفودها العالمي الى اقصى حد لتبقى قوية على نحو استثنائي يقلل من امكانية تعرضها للهجوم وهذا ما يقود الى البحث المستمر على زيادة القوة.

وتجدر الاشارة الى انه على الرغم من مزايا القوة كوسيلة للهجوم الا ان استخدامها على هذا النحو قد ياثر عليها ومن شانه ان يعرضها للخطر والمقاومة والهجوم من طرف او اطراف متحالفة ومساندة للطرف الاخر المستهدف كما يمكن ان يثير الراي العام العالمي ضدها ما قد يشوه صورتها الدولية وياثر على مكانتها.

المطلب الرابع: تحول مفهوم القوة و انماطها

- اولا: تحول مفهوم القوة

مر مفهوم القوة بعدة تحولات ادت الى تطوره ضمن منظومة العلاقات الدولية هذا التحول كان نابعا من تحول عناصر القوة حيث كان لتحول في عنصر من عناصر القوة يتبعه تحول في انماطها، كما ان هذا التحول في مفهوم القوة و ظهور انماط جديدة لها لم يتم من خلاله استبعاد اي عنصر سابقة للقوة، فمثلا فلم تحل القوة الاقتصادية

[1] شجاع عدي،الردع النووي في ضوء المتغيرات الاقليمية الواقع و المستقبل. فلسطين:دار الجندي،2017،ص،18.
[2] جون ميرشايمر، ماساة سياسة القوى العظمى.ترجمة: مصطفي محمد قاسم.الرياض: النشر العلمي والمطابع،2012،ص،26.
[3] المرجع نفسه،ص،27.

محل القوة العسكرية وانما هذا التحول اضافة للقوة عناصر جديدة بمعنى ان التحول في مفهوم القوة لا يستثني المفاهيم السابقة وانما يعمل على تطويرها ودعمها بما يسمح و يمكن الدول من تحقيق مصالحها فظهور القوة الناعمة لم يلغي القوة الصلبة.

يمثل مفهوم القوة متغير رئيسي في العلاقات الدولية هذه الاخيرة التي عرفت عدت تحولات و تغيرات كان لها دور في التاثير و بشكل مباشر على تحول مفهوم القوة ومن المتعارف عليه في تاريخ العلاقات الدولية وما شهده العالم من محطات تاريخية من حربين عالميتين الاولى و الثانية و الحرب الباردة من تغير بينة النظام الدولي حيث ساد في مرحلة النظام الدولي متعدد الاقطاب المفهوم الضيق للقوة و المقتصر على القوة العسكرية التقليدية هذه الاخيرة التي عرف تتطور وظهور القوة النووية خلال مرحلة نظام ثنائي القطبية، ومع تشابك و تعقد العلاقات الدولية والتي اتسمت بالديناميكية التحولات المستمرة طرحت ظاهرة الاعتماد المتبادل توجه جديد لواقع العلاقات الدولية والذي اعطى للابعاد الاقتصادية الى جانب ابعاد اخرى غير ملموسة كالهوية و الثقافة وتاثيرهما على الساحة الدولية دورا في ظهور القوة الناعمة، كما كان للثورة في مجالات الاتصال و التكنولوجيا الى جانب تحول في طبيعة التهديدات و الفاعلين الدوليين دورا في ظهور القوة الافتراضية ومع ظهور قضايا ذات طابع خاصة و صعود قوي على الساحة الدولية دفعت الحاجة الى ضرورة استخدام مختلف انماط القوة سابقة الذكر ضمن استراتيجية واحد فكان ظهور القوة الذكية هذه الاخيرة التي تعمل على جعل الدولة تستخدم امكانياتها بطريقة تمكنها من تحقيق مصالحها.

ـ ثانيا: انماط القوة

1- القوة الصلبة: يعبر المفهوم التقليدي في القوة عن النمط الصلب والذي يتالف من عناصر القوة المادية العسكرية و الاقتصادية ولقد ظل هذا المفهوم مسيطرا على ادبيات العلاقات الدولية لفترات طويلة وبرز مفهوم القوة الصلبة خلال القرنين التاسع عشرة و العشرين خلال الحربين العالميتين الاولى و الثانية و الحرب الباردة وتمثلت القوة الصلبة في القدرات و الامكانيات العسكرية المتمثلة في حجم وتعداد القوات المسلحة ومدى تنوعها وتميزها وكذا القدرات و الامكانيات الاقتصادية والتي تترجم في قوة و صلابة اقتصاد الدولة.

ان القوة الصلبة في بعدها العسكري ظلت لفترات طويلة تحدد طبيعة السياسة العالمية و مكانة القوي الدولية وهذا ما نظرت اليه النظرية الواقعية حيث تقاس قوة الدولة بما تملكه من جيوش نظامية وترسانتها العسكرية سواء باستخدامها او التهديد بها لتحقيق مصالحها وضمان امنها وحماية استقرارها، فالقوة العسكرية كانت الوسيلة الاكثر شيوعا في حل النزاعات والصراعات على المستويين الاقليمي و الدولي، ثم كان لجوزيف ناي ان راى ان القوة الصلبة لا تقتصر فقط على البعد العسكري وانما لها بعد اقتصادي وعرفها على انها القدرة على استخدام الجزرة عن طريق الادوات الاقتصادية بهدف التاثير على سلوك الاخرين، فالقوة الصلبة قائمة على استخدام القهر، الاجبار، العقوبات، المكافاة والحرب والردع للتاثير والتغيير في سلوك الوحدات السياسية وبذلك يكون للقوة الصلبة بعدين او شقين شق ذو استخدام عسكري، وشق ذو استخدام اقتصادي.[1]

ـ القوة الصلبة في شقها العسكري: تعددت اشكال استخداماتها حيث شملت خمسة انماط لها وهي[2]

دبلوماسية الاكراه: وهي قيام الدولة بتهديد الطرف الاخر باستخدام القوة العسكرية وسحب السفراء هذا الاستخدام يهدف في صورته البسيطة الى اكراه الخصم واجباره على القيام بسلوك لا يرغب فيه، عبر تهديد بالعقاب اذا لم

[1] عبد السلام محمد،"استخدامات القوة: كيف يمكن التاثير في سلوك الفاعلين الدوليين؟"،السياسة الدولية.ع188.افريل2012،ص،27.
[2] المرجع نفسه.

يفعل ذلك بمعنى قيام الدولة بالضغط على الطرف الاخر من خلال التهديد للقيام بسلوك لا يرغب في القيام به يتوافق مع رغبة و مصلحة الدولة.

التخريب: وهو شكل من اشكال العنف حيث يقدم فيه الطرف الاول على اعمال تخريب كهدم مؤسسات و مباني وطنية لطرف الاخر.

الردع: وهي استراتيجية تهدف الى منع الاخر من تحقيق اهدافه عبر التهديد بعقاب لا يستطيع تحمله اذ ما قام بذلك العمل وهو يعني قيام الطرف الاول بمنع الطرف الاخر من القيام بسلوك يرغب في القيام به مع عدم رغبة الطرف الاول في ذلك، وهناك نوعان الردع التقليدي وهو التهديد باستخدام الاسلحة التقليدية والردع النووي وهو التهديد باستخدام الاسلحة النووية.

وتجدر الاشارة الى ان الردع يختلف عن دبلوماسية الاكراه في كون هذه الاخيرة تكون رد فعل لانتهاك قام به الخصم اما الردع يهدف الى منع الخصم من القيام بهذه الانتهاكات.

الدفاع: وهي الاجراءات المتخذة من طرف دولة معينة بهدف صد او دفع عدوان عسكري يقوم به طرف اخر ضدها مع تقليص الخسائر الى اقصى حد ممكن، فهدف الردع هو منع الطرف المعتدي من تحقيق اهدافه فالامر هنا يتعلق بالفعل بمعنى الرد على فعل معين وهو حق شرعي يضمنه القانون الدولي و الداخلي.

التدخل المباشر: وتهدف الدولة من خلاله الى تحقيق اهدافها ازاء الطرف الاخر بالقوة العسكرية وذلك من خلال تدمير القوات المسلحة او احتلال الاراضي او الاستلاء على الموارد، فهدفه قيام الدولة بالحصول على ما تريد من الطرف الاخر فعليا.

ـ القوة الصلبة في شقها الاقتصادي: فهي استخدام الدولة الادوات الاقتصادية لجعل الطرف الاخر يقوم باشياء لصالحها لايرغب فيها وتاخد انماط هي[1]

العقوبات: وتتمثل في مقاطعة الواردات و الحذر على الصادرات وفرض قيود على الاستثمارات ومنع السفر.

التهديد بوقف المساعدات: وهي صورة معقدة فقد تهدد دولة معينة طرف اخر يتلقى منها مساعدات مالية واقتصادية منها بالحرمان او تقليص تلك المساعدات اذا لم يتصرف بشكل معين ترغب فيه.

المكافاة: وتعد صورة مركبة من التفاعل الذي يستند على المقابل الذي هو جوهر عملية المساومة بمعنى الحصول على شي مقابل شي، فالمكافاة هي ان تقدم دولة بمكافاة الطرف الاخر في حالة استجابة هذا الاخير لرغبتها.

2ـ القوة الناعمة: بدا الاهتمام بالقوة الناعمة مع بروز الاهتمام بالثقافة و الدبلوماسية الشعبية والراي العام وتاثيرهم في العلاقات الدولية منذ الحرب الباردة حيث كانت هناك اجتهادات من قبل العلماء في ذلك ومن بينها اسهامات بستيفن لوكس الذي اشار الى اهمية المعتقدات والافكار التي تساعد على اجتذاب الاخرين والتاثير في سلوكهم، وكذلك بيتر ساشراش و مورتون باراتز حيث ربطا مفهوم القوة بقدرة الدول على تعزيز و تكريس القيم الاجتماعية و السياسية للدول خاصة في قضايا التي تمس الطرف الاخر.

ان الحديث على مفهوم القوة الناعمة كاحد اشكال القوة ارتبط بمحاولات جوزيف ناي معالجة المفهوم الضيق للقوة الذي قدمته النظرية الواقعية والذي ركز على القوة العسكرية من الناحية والى تراجع قدرات القوة الصلبة في

[1] ريهام مقبل،مرجع سابق،ص،8.

تحقيق اهداف و غايات الدول خاصة في بعدها العسكري وارتفاع تكاليفها وما ينجر عنها من خسائر مادية و بشرية من ناحية اخرى، حيث عرف جوزيف ناي القوة الناعمة من خلال كتابه"ملزمون بالقيادة" الذي اشار فيه الى ان الولايات المتحدة الامريكية لا تملك القوة العسكرية و الاقتصادية فقط وانما القوة الناعمة ايضا وعرفها بانها قدرة الدولة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية والاستمالة بدلا من الاكراه.

ـ وترتكز القوة الناعمة على ثلاثة موارد اساسية وهي:[1]

الثقافة: عندما تكون جذابة للاخرين وتحتوي على قيم عالمية فانها تزيد من امكانية الحصول على الاهداف المرغوبة فالثقافة تكون وسيلة جذب من خلال انتشارها.

القيم السياسية: عندما يتم تبنيها و توظيفها الفعلي على الصعيد الداخلي والخارجي ومدى جدية الالتزام بها سلميا ام غير سلمي.

السياسة الخارجية: فتكون فعالة عندما يراها الاخرون مشروعة وذات سلطة معنوية واخلاقية.

ـ وللقوة الناعمة ثلاثة انماط تستخدم من خلالها و هي:[2]

الاقناع: ويستخدم للتاثير في معتقدات الاخرين وردود افعالهم دون التهديد باللجوء الى القوة العسكرية وقوة الاقناع تتوفر كما كانت هناك شرعية و اهداف واضحة وشخصية كارزمية، فالاقناع هو ممارسة قوة من جانب البعض بحيث تفترض اتاحة فرصة للاختيار والتقدير من جانب من تمارس عليه الاقناع هذا الاخير يحتاج الى امتلاك عناصر القوة لكي يكون فعالا و يمكن ان يكون فعالا بامتلاك القوة الناعمة، فعندما تكون الثقافة عنصر جذب للاخرين والقيم السياسية و السياسات الخارجية ايضا تتصف بمشروعية فان ذلك سيولد قوة ناعمة تستطيع اقناع الاخرين من خلالها.

الجاذبية: يمكن للدولة في بعض الاحيان ان تحصل على غاياتها واهدافها دون اللجوء الى التهديدات او الرشاوي وذلك لان هناك دول معجبة بها وتحذ حذوها و تتطلع الى مستواها وتريد ان تتبعها وهذا ما يتطلب من الدولة وضع جدول اعمال واجتذاب الاخرين في السياسة العالمية وليس فقط لارغامهم على تغيير سلوكهم او موافقهم بالقوة العسكرية او العقوبات الاقتصادية، فالقوة الناعمة من حيث السلوك هي القوة الجاذبة اما مواردها فهي الموجودات التي تنتج مثل هذه الجاذبية وهناك ايضا جزء من القوة الصلبة يدعم القوة الناعمة فعندما تكون الدولة ذات مؤسسة عسكرية واقتصادية قوية فهي تشكل بذلك صورة لاقتداء بها وبذلك تحقق معظم اهدافها ليس بالخوف من قوتها بل اعجابا و اجتذابا لها.

وضع جدول الاعمال: ويتناول تحديد اولويات الدول الاخرى بما يخدم او يتفق مع اولويات الدولة التي تمارس القوة الناعمة، فالقدرة على تشكيل ما يريده الاخرين يرتكز على جاذبية الثقافة و فعالية القيم السياسة و شرعية السياسات الخارجية او مقدرة الدولة على التلاعب بجدول اعمال الخيارات السياسية بطريقة تجعل الاخرين يعجزون عن التعبير عن بعض التفضيلات.

ومع التطور الاتصالي و التكنولوجي في عصر المعلوماتي اصبحت القوة الناعمة اهم ركيزة رئيسية في تنفيذ السياسات الخارجية من حيث الاعتماد على جاذبية الافكار، المعتقدات، القيم، و الاقتناع بها فالدول تلجا الى القوة

[1] جوزيف ناي،القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، مرجع سابق،ص-ص،24-26.
[2] المرجع نفسه،ص-ص،32-35.

الناعمة بسبب ما يشهده العالم من علاقات متشابكة و متنوعة ومنتشرة مع كل شعوب و دول العالم مدعمة بالاتصالات و العالم الافتراضي و شبكات التواصل الاجتماعي و الاعلام مما ادى الى توزيع مصالح الدول بشكل معقد على كل انحاء العالم.

3- القوة الذكية: ان تحولات في بنية النظام الدولي الجديد جعلت من امتلاك مقومات القوة و اشكالها غير كافي لنجاح الدولة في تحقيق اهداف سياساتها الخارجية وفي التاثير على الاخرين حيث اصبحت هناك اهمية متزايدة لكيفية توظيف الدولة لما تمتلكه من مقومات واشكال القوة فجاء الحديث عن القوة الذكية كمقابل للاستخدام الخاطئ لاشكال القوة الذي كان في مراحل سابقة خاصة بعد انتشار فكرة ان القوة الناعمة هي بديل للقوة الصلبة، فالقوة الناعمة لا تعني اخفاء او الاستغناء عن ادوات القوة الصلبة فهي تعمل في اطار الاستناد على مكانة وقدرات القوة الصلبة للدول بشقيها العسكري و الاقتصادي.

فالقوة الذكية تعمل على تحقيق الاهداف التي لا تتم بالقوة الصلبة منفردة او القوة الناعمة منفردة وانما من خلال دمج القوتين وتوجيههما في مسار واحد لتحقيق الغايات و النتائج المرغوبة، فالقوة الذكية تقوم على مبدا تعدد السياسات فلا يمكن لاي دولة ان تتخلى عن قوتها الصلبة بشقيها العسكري و الاقتصادي وكذا عدم قدرة القوة الناعمة على تحقيق الاهداف بالاعتماد وبشكل منفرد على وسائلها غير الملموسة ما انتج مع التحول الطارئ على استراتيجيات الدول ظهور القوة الذكية كاحد انماط القوة قائم على جمع بين القوتين الصلبة و الناعمة ضمن استراتيجية واحدة لاحداث توازن لمواجهة التحديات الخارجية.[1]

ان القوة الذكية كمفهوم اكاديمي يعتبر حديثا اما من الناحية العملية فهو ليس كذلك حيث تناوله كارل كلاوزفيتش المنظر الاستراتيجي الالماني عام 1832 حين راى ان هناك اسلوبين للمواجهة الاعداء تتمثل في المتطلبات القيمية و القدرة على التاثير الى جانب القوة العسكرية، اما اكاديميا فيعود الى جوزيف ناي الذي دشن مفهوم القوة الذكية عام 2003 كرد فعل على المغالطة بشان فكرة ان القوة الناعمة يمكن ان تعمل في استقلالية تامة عن القوة الصلبة لتحقيق اهداف السياسة الخارجية والذي ظهر بشكل فعلي عام 2008 في اطار الحملة الانتخابية للرئيس الامريكي باراك اوباما، كما تناولته وزيرة الخارجية الامريكية السابقة هيلاري كلينتون عام 2009 كمفهوم حيوي بدعم السياسة الخارجية الامريكية خاصة بعدما شهدته من فشل ذريع في حربيها في افغانستان و العراق والتي عرفتا بالحروب الغبية لاعتمادها المفرط على القوة العسكرية في العصر المعلوماتي.[2]

فالاستراتيجية الفعالة تقوم على المزج بين القوة الصلبة و القوة الناعمة اي الدمج بين الوسائل المادية وغير المادية ضمن استراتيجية واحدة في ظل عصر يحكمه التطور التكنولوجي والاتصالي وعرف جوزيف ناي القوة الذكية على انها:"القدرة على الجمع بين القوة الصلبة و القوة الناعمة في استراتيجية واحدة للتاثير على الاخرين ".

كما عرفها ارنست ويلسون بانها:"قدرة الفاعلين الدوليين على جمع عناصر القوة الصلبة و القوة الناعمة بطريقة تضمن تحقيق اهداف الفاعلية الدولية بكفاءة " وقد وضع ويلسون مجموعة من الشروط وهي:[3]

ـ الهدف من ممارسة القوة، هذه الاخيرة لا يمكن ان تكون ذكية دون ان يعرف ممارسها الهدف من استخدامها و الشعوب و المناطق المستهدفة من هذه القوة.

---

[1] سماح عبد الحي، القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة ادوات السياسة الخارجية الايرانية اتجاه لبنان(2005-2013). بيروت: دار الثقافة والعلوم،2014،ص،27.

[2] مني سليمان،القوة الذكية- المفهوم والابعاد - دراسة تاصيلية. القاهرة: مكتبة النهضة،2016،ص،19.

[3] المرجع نفسه،ص،26.

ـ الادراك و الفهم الذاتي للاهداف بالتنسيق مع القدرات و الامكانيات المتاحة و السياق الاقليمي و الدولي الذي سيتم في نطاقه تحقيق الاهداف.

ـ الادوات التي سيتم استخدامها بالاضافة الى وقت و كيفية توظيفها و القوة الذكية لا تعني فقط امتلاك المصادر الصلبة و الناعمة و الجمع بينهما بل القدرة على تحديد الوقت المناسب لاستخدامها.

ـ تحديات استخدام القوة الذكية، حيث يقدم ويلسون مجموعة من التحديات التي تعيق استخدام القوة الذكية وتحد من قدراتها على النجاح وتحقيق اهدافها وهي:

ـ التحدي المؤسسي: والذي يتمثل في الفجوة بين مؤسسات القوة الصلبة الضخمة مقارنة بالوسائل القوة الناعمة.

ـ التحدي السياسي: فالقوة الذكية ليست قائمة فقط على الجانب المؤسسي والدمج بين الوسائل كل من القوتين الصلبة و الناعمة وانما ايضا القوي السياسية وارادة القيادات على استخدامها لتحقيق اهداف و غايات و المصالح القومية.

ـ كما ان القوة الذكية تتطلب مجموعة من الوسائل لتنفيذها وهي:[1]

ـ الدبلوماسية العامة: من خلال مسار الاتصالات بنوعيها اليومية المباشرة والاستراتيجية حول المواضيع المختلفة بالاضافة الى مسار تنمية العلاقات الدائمة من خلال اتفاقيات التبادل الثقافي و البرامج التدريبية وغيرها.

ـ الوكالات الاستخباراتية: التي تعمل على جمع المعلومات و تحليلها ومقارنتها مع غيرها من الدول.

ـ شبكات المعلومات الدولية: وهنا يكون لوسائل الاتصال الاجتماعي ومحركات البحث و غيرها ذات الصلة بالشبكة العنكبوتية دور بارز.

ـ الاعلام: ويتمثل دوره في التاثير على الراي العام داخليا و خارجيا لتاييد و الدعم، خاصة اذا كان لهذا الاعلام مؤسسات كبري ذات انتشار واسع.

4ـ القوة الافتراضية: شهدت منظومة العلاقات الدولية خلال القرن العشرين تحولات و تغيرات تمثلت خاصة في بروز ثورة المعاومات التي شملت تطور في المجال المعلوماتي و الطابع الرقمي و الفضاء الالكتروني والتي كانت لها انعكاسات على السياسة العالمية تمثلت في ظهور نمط جديد للقوة عرف بالقوة الافتراضية هذه الاخيرة التي اصبحت عنصر مؤثر في النظام الدولي لما لها من تداعيات على متغيرات البيئة الدولية والتي ابرزها القدرة على امتلاكها من عدة فاعلين دوليين يطلق عليهم القوي الافتراضية مما جعل قدرة الدولة على السيطرة مضطربة مقارنة مع الانماط الاخرى من القوة، وما يميز هذه القوة الافتراضية ان لها قدرة على الاستجابة للتغيير بصورة سريعة مقارنة مع غيرها من انماط القوة كما تتميز ايضا بقلة تكاليفها وتنوع مجالات استخدامها مما اعطى لها اهمية بارزة على الساحة الدولية.

ويعرف جوزيف ناي القوة الافتراضية على انها:"القدرة على الحصول على النتائج المرجوة من خلال مصادر المعلومات المرتبطة الكترونيا بالميدان المعلوماتي" اي توظيف الفضاء الالكتروني للتاثير في الاخرين.[2]

---

[1] اكرم ابو حلاوة،سياسات القوة الذكية ودورها في العلاقات الدولية.دمشق:مركز الابحاث و الدراسات،2015،ص،ص،9،8.

[2] سعاد ابو ليلة،"دور القوة الديناميكية الانتقال من الصلبة الى الناعمة الى الافتراضية"،السياسة الدولية.ع188.افريل2012،ص،15.

فالقوة الافتراضية هي نمط من انماط القوة يرتبط بامتلاك المعرفة التكنولوجية و القدرة على توظيفها الفعلي المؤثر وذلك عبر ادوات الكترونية والتي هي مجموعة من الموارد المتعلقة بالتحكم و السيطرة على اجهزة الحاسوب و المعلومات و الشبكات الالكترونية و البنية التحتية المعلوماتية و المهارات البشرية المدربة للتعامل مع هذه الوسائل حيث يتضمن مفهوم القوة الافتراضية تغطية للقضايا كافة والتي تتعلق بالتفاعلات الدولية والتي تشمل القضايا العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية والاعلامية وغيرها.[1]

ويعتبر اول من استخدم مفهوم الفضاء الالكتروني هو ويليام جبسون عام 1984 والذي اشار خلاله الى شبكات الاتصالات الالكترونية والتي هي عبارة على شبكات خيالية تحتوي على كم هائل من المعلومات التي يمكن الحصول عليها لتحقيق الثروة و السلطة.

كما عرف الاتحاد الدولي للاتصالات القوة الافتراضية على انها:"الحيز المادي او غير المادي الذي يشمل اجهزة الكومبيوتر، الشبكات، البرمجيات، وحوسبة المعلومات وغيرها والتي تعد العامل المشترك في جميع محاور استخدامات القوة الافتراضية ، كما عرفها ايضا دانيال كويل على انها:"القدرة على استخدام الانترنت لخلق مزايا و التاثير على الاحداث في البيئات التشغيلية كافة من خلال ادوات القوة".[2]

ـ حدد جوزيف ناي ثلاثة انواع من الفاعلين الذين يمتلكون القوة الافتراضية وهم:[3]

النوع الاول: الدولة التي لديها القدرة على تنفيذ هجمات الكترونية وتطوير البينة التحتية وممارسة السلطات داخل حدودها.

النوع الثاني: الفاعلين من غير الدول ويستخدم هؤولاء الفاعلين القوة الافتراضية لاغراض هجومية بالاساس الا ان قدرتهم على تنفيذ اي هجوم افتراضي مؤثر يتطلب مشاركة وكالات استخبارتية متطورة وفك رموز مشفرة وعادة لا تمتلك هذه الجماعات نفس امكانيات الدولة في مجال استخدام القوة الافتراضية ولكن يمكن ان ينفذ الفاعلين من غير الدول هجمات متنوعة تشمل اختراق مواقع الكترونية و استهداف انظمة الاتصالات الدفاعية .

النوع الثالث: الافراد الذين يمتلكون معرفة تكنولوجية وقدرة على توظيفها وعادة ما تكون هناك صعوبة في الكشف عن هويتهم كما انه من الصعب تحديدهم.

ـ كما حدد جوزيف ناي انماط استخدام موارد القوة الافتراضية وميز بين الاستخدام الناعم و الصلب لها:[4]

الاستخدام الناعم: حيث يمكن ان تكون القوة الافتراضية مصدر للقوة الناعمة كما في حالة اتجاه الدولة لوضع معايير ملزمة للبرمجيات.

الاستخدام الصلب: اذ يمكن ان تستخدم بذات الطريقة استخدام صلب عن طريق الحرمان من خدمة الانترنت او قطع خدماتها علي الدولة كاملة.

ومن خلال ماسبق يمكن القول ان القوة الافتراضية ادخلت محددات و ابعاد جديدة للقوة من حيث طبيعتها وانماط استخدامها ما اضفى خصائص جديدة للقوة والتي تعني بانها مجموعة الوسائل و الطاقات والامكانيات

---

[1] المرجع نفسه.
[2] المرجع نفسه،ص،17.
[3] سعد عبد المنعم،"هل تغير مفهوم القوة في العالم؟".الشرق الاوسط.ع11278.اكتوبر2009،ص،28.
[4] المرجع نفسه.

المادية وغير المادية المتطورة وغير المتطورة التي تكون بحوزة الدولة، كما اضافت هدف استراتيجي في خلق ميزة لصناع القرار وهو فهم البيئة الاستراتيجية في السلم و الحرب وافتقار الخصم لهذه الميزة في نفس الوقت.

كما تجدر الاشارة الى ان الفرق بينها و بين باقي انماط القوة الصلبة، الناعمة، الذكية يكمن في كون القوة الافتراضية يمكن امتلاكها من الجميع على عكس انماط القوة الاخرى التي هي حكر على الدولة فقط.

من خلال ما تم التطرق اليه في هذا المبحث يتضح ان القوة متغير رئيسي في العلاقات الدولية و مسير يتحكم في السياسة الخارجية للدولة من خلاله يتم تحديد مكانة الدولة وبالرغم من تعدد المفاهيم المقدمة وما تضمنته من عوامل و عناصر ذات الصلة من مقومات و استخدامات وانماط جعل من مفهوم القوة في تحول مستمر ومطاطي يصعب تقديم مفهوم شامل و محدد له او ربطه بنمط معين خاصة وانه يتميز بديناميكية عناصره وما لتحولات البيئة الدولية ايضا من دور في ذلك.

المبحث الثاني: منظومة السياسة الخارجية الامريكية

تعتبر منظومة السياسة الخارجية الامريكية من اكثر مجالات السياسة الخارجية صعوبة و تعقيد في دراستها و تحليلها وهذا راجع الى كون الولايات المتحدة الامريكية قوة عظمي و مهيمنة عالميا، جعل من منظومتها تتميز بميزات خاصة بدا من مسارها التاريخي وانخراطها الذكي في الشؤون الدولية و مبادئها المتناقضة نوعا ما و الدور الذي تلعبه محدداتها الداخلية والتي جعلت منها قوة الى جانب المحددات الخارجية ومالها من تاثير و تاثر بالاضافة الى دور الفاعلين الرسميين و غير الرسميين في صنع و تنفيذ توجهات السياسة الخارجية الامريكية التي تسعى الى تحقيق مصالحها عبر وسائل مختلفة ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق لما سبق التوطئة له.

المطلب الاول: المسار التاريخي للسياسة الخارجية الامريكية ومبادئها

ـ اولا: المسار التاريخي للسياسة الخارجية الامريكية

تحصلت الولايات المتحدة الامريكية على استقلالها سنة 1776 بقيادة جورج واشنطن من خلال ثورات قامت بها هذه الولايات ضد الاستعمار البريطاني انذاك و الذي احتل امريكا الشمالية وتمركز على سواحلها الجنوبية وبمساعدة كل من فرنسا و اسبانيا تم هزيمة بريطانيا حيث تم ابرام معاهدة اعترفت من خلالها السلطات البريطانية بالاستقلال جميع مناطق امريكا الشمالية بشكل تام كان ذلك بعد ثماني سنوات من استقلال الولايات المتحدة الامريكية سنة 1784، حيث تم ضم ولايات جديدة من تلك التي نالت استقلالها وتم صياغة اول دستور امريكي سنة 1787 واصبح ساري المفعول سنة 1789 وتم تعيين جورج واشنطن اول رئيس للولايات المتحدة الامريكية وبعد ان اصبح هذه الاخيرة دولة مستقلة معترف بها دوليا[1] تطلب ذلك ان يكون لها سياسة خارجية تمثلها دوليا وتعبر عن توجهاتها، حيث مرت السياسة الخارجية الامريكية منذ استقلالها بمراحل اساسية كان لها دور بارز وصولا للهيمنة العالمية وهي:

1- مرحلة العزلة: ميزت السياسة الانعزالية السياسة الخارجية الامريكية منذ الاستقلال و اعتلاء جورج واشنطن الرئاسة الى بداية الحرب العالمية الاولى حيث عرفت السياسة الخارجية الامريكية عزوفا تام عن التدخل في احداث الشان السياسي الدولي فالاعتقاد الامريكي في تلك الفترة كان قائما على ضرورة الاهتمام بالشان الداخلي لبناء دولة قوية قادرة على حماية استقلالها و ضمان امنها، وذلك من خلال بناء قوة داخلية قائمة على التماسك الاجتماعي و التمازج الثقافي نظرا الى طبيعة المجتمع الامريكي و كذا تحقيق اسس اقتصادية و اكتفاء ذاتي[2] و بتولي الرئيس الامريكي الثاني جيمس مونر زمام الحكم ايد وبصورة اكبر الانعزال عن الخارج وهو صاحب المقول الشهيرة امريكا للامريكيين هذه السياسة الانعزالية كان لها انعكاس ايجابي على الصعيد الداخلي حيث تحقق الاستقرار السياسي الداخلي و الاكتفاء الذاتي ما شكل منها قوة هذه الاخيرة و مثلت منطلقا نحو البيئة الخارجية.[3]

2- مرحلة الخروج النسبي من العزلة: انتهجت الولايات المتحدة الامريكية في بداية الحرب العالمية الاولى موقف حيادي على اساس انها حرب ذات شان اوروبي وهذا ما جعلها تتعامل مع كافة الدول اقتصاديا ما ادى الى تكوين علاقات و تبادلات اقتصادية لصالحها مقابل ضعف و تدهور اقتصاديات الدول الاوروبية و الذي شكل الى جانب

---

[1] André Allix ,les fondements de la politique estérieure des états-unis.paris,librauirie armand colin, 1949,P,43.

[2] ريتشارد نيكسون، امريكا و الفرصة التاريخية.ترجمة: محمد زكي اسماعيل.بيروت: مكتبة بيسان،1992،ص،ص،253،252.

[3] محمد محمود السروجي،سياسة الولايات المتحدة الامريكية منذ الاستقلال الي منتصف القرن العشرين.الاسكندرية:مكتبة الاسكندرية ،2005،ص،21.

ما حققت من استقرار على الصعيد الداخلي محفزا نحو التوجه الخارجي والذي كانت وساطة الرئيس ويلسن لحل النزاعات و الصراعات الاوروبية مؤشر عنه و بدخولها الحرب الى جانب دول الوفاق ضد دول المحور و برز الدور الامريكي الذي كانت له دور في انهاء هذه الحرب كما جاء الرئيس ويلسن بمبادئه الاربعة عشر و التي من بينها انشاء عصبة الامم، كما كان للولايات المتحدة الامريكية دور في تخفيف الازمات الاقتصادية التي تلت نهاية الحرب العالمية الاولى.[1]

3- مرحلة القوة العظمى و السعي نحو الهيمنة العالمية: عند اندلاع الحرب العالمية الثانية سلكت الولايات المتحدة الامريكية نفس النهج الذي اتخذته ابان الحرب العالمية الاولى فبرغم من قوتها و استعداداتها الحربية الا انها لم تدخل بشكل عسكري مباشر لصالح اي طرف الا بعد حادثة بيرل هاربر وبتاييد الراي العام الامريكي لدخول الحرب و كانت الى جانب دول الحلفاء و هذا ما اكسبها مكانة دولية ذات شان هام ادت بها الى الانفتاح الخارجي التام والانخراط في الاحداث الدولية متبنية نهج راسمالي[2]، وفي مقابل ظهر الاتحاد السوفياتي متبنيا النهج الاشتراكي ومع انهيار معظم الدول الاوروبية تشكل نظام دولي قائم على القطبية الثنائية تميز بالصراع بين الطرفين عرف بالحرب الباردة، حيث عملت توجهات السياسة الخارجية الامريكية على حصر المد الشيوعي سعيا للهيمنة العالمية والتي تجلت بشكل واضح مع وصول الرئيس الامريكي هاري ترمان الى السلطة و اقرار مبدا ترومان الذي كانت بدايته مع تقديم مساعدات لكل من تركيا و اليونان سنة 1947 ثم تلته سياسة الاحتواء من خلال مشروع مارشال وتقديم المساعدة لدول الاوروبية لاعادة اعمارها ما زاد من النفوذ الامريكي في اوروبا[3]، ولقد كان للحرب الفيتنام تاثير على السياسة الخارجية الامريكية حيث انقسمت بين تيار الصقور الداعم لمواصلة التدخل الامريكي في الشان الدولي و تيار الحمائم الذي دعا الى ضرورة انتهاج سياسة توافقية مع الاتحاد السوفياتي و التي اتبعها الرئيس الامريكي ريتشارد نيكلسون اثرى وصله الى السلطة و التي نقضت بتدخل الاتحاد السوفياتي في افغانستان، ومع وصول الرئيس الامريكي جيمي كارتر الى سدة الرئاسة سادة سياسة الترغيب و الترهيب بين الترويج للديمقراطية و المصالح الامريكية وفق مبدا كارتر القائم على ان اي مساس بالمصالح الامريكية الحيوية سيكون الرد بكل الوسائل بما فيها القوة العسكرية ومع اواخر الحرب الباردة ووصول الرئيس رونالد ريغان للحكم اتجه نحو فكرة نشر النموذج الديمقراطي الراسمالي الامريكي.[4]

4- مرحلة الاحادية القطبية والهيمنة العالمية: بعد نهاية الحرب الباردة هيمنة الولايات المتحدة الامريكية عالميا وفرضت النموذج الديمقراطي الراسمالي الامريكي و ذلك من خلال اعلان الرئيس الامريكي جورج بوش الاب عن قيام نظام دولي جديد و الذي تكرس بشكل كبير مع قدوم الرئيس بيل كلينتون و تبنيه استراتيجية الالتزام و التوسع القائمة على ثلاثة ركائز وهي الهيمنة العسكرية الامريكية، نشر الديمقراطية، والحرية والرخاء الاقتصادي.[5]

ولقد شكلت احداث 11 سبتمبر2001 منعطفا جديدا في تاريخ العلاقات الدولية و التي اعتبرتها الولايات المتحدة الامريكية مساسا بمكانتها الدولية و هيبتها معلنت الحرب على ما وصفته بالارهاب الدولي بكل الوسائل المتاحة

---

[1] سمعان بطرس فرج الله،العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين(1890-1918).القاهرة:المكتبة الانجلومصرية،1974،ص، 295.

[2] ماكسيم لوفربفر،السياسة الخارجية الامريكية.ترجمة:حسين حيدر.بيروت:دار عوايدت،2006،ص،40.

[3] Maurice vaisse,les relations internationles de puis 1945.paris : armand colin,1990,P,7.

[4] Zibgnew Brzezink,illusion dans l'iquilibre des puissances. Paris : l'herne,1977,P,238.

[5] سويف دولار،حقبة الهيمنة الاحادية-الاصول الفكرية الاستراتيجية الامريكية.القاهرة:المدير الغربي،2006،ص،76.

حيث تبنت السياسة الخارجية الامريكية استراتيجية قائمة على اربعة ركائز وهي الاستخدام الاستثنائي للقوة العسكرية،الحرب الاستباقية، نشر الديمقراطية، محاربة الارهاب الدولي و الدول المارقة واسلحة الدمار الشامل.[1]

ـ ثانيا: مبادئ السياسة الخارجية الامريكية

ان السياسة الخارجية الامريكية تتميز بكونها لا تحكمها ثوابت المبادئ ولا ترتبط باستراتيجيات محددة وانما تتسم بالتنوع والتعدد ويمكن ارجاع ذلك لكونها قوة عظمي تتعامل مع معطيات شؤون النظام الدولي من احداث وقضايا بما يخدم مصلحتها هذه الاخيرة التي تعتبر الموجه الرئيسي لسلوكاتها و لتحركاتها الخارجية[2]، الى جانب ان السياسة الخارجية الامريكية هي محصلة لمجموعة من التفاعلات المختلفة سواء بين المؤسسات الرسمية منها و غير الرسمية وكذا المحددات و الاحداث مما يجعل منها خاضعة لتوجهات ليست بالضرورة تعبر عن مواقف موحدة وانما خضوعها في الاخير الى سلطة الرئيس يظهرها انها متجانسة ومن خلال هذه المعطيات فان مبادئ السياسة الخارجية الامريكية متنافضة ومتنافرة الا ان هذه المميزات مثلت في العديد من المراحل التي مرت بها سر نحاجها واهم السياسات الخارجية عالميا واصعب مجال للتحليل و الدراسة.[3]

ويمكن استنتاج مبادئ السياسة الخارجية الامريكية من خلال ما سبق الاشارة اليه في مسارها التاريخي في اطار هذه الثنائيات التالية:

1- الدعوة للمثالية والميل للقوة: تقوم السياسة الخارجية الامريكية على ثنائية متناقضة بين سعيها الدائم لتعظيم قوتها ما جعل منها قوة عظمى من حيث امكانياتها و قدراتها الاقتصادية، العسكرية، التكنولوجية، مما اهلها للهيمنة العالمية فالسياسة الخارجية الامريكية لا تتحدد بما تهدف اليه فقط بل بما تمتلكه من قوة عسكرية هذه الاخيرة التي تعني بقاء واستمرار الدولة الامريكية ليس فقط من حيث الدفاع عن اقليمها وانما في تحقيق الحفاظ على مصالحها وهيمنتها العالمية[4]،وبين سعيها في نشر ودعم الاخلاق و المثل الديمقراطية وحماية حقوق الانسان وتطبيق القانون الدولي و حظر استخدام الاسلحة الانووية واعتبارها الراعية للسلام والامن الدوليين و العدالة والذي بدوره لا يخرج عن اطار ابراز التفوق المعنوي الامريكي وترجع هذه الثنائية الى المثالية والواقعية التي شكلت نهج سارت عليه السياسة الخارجية الامريكية منذ ابائها المؤسسين.[5]

2- الانعزالية و التدخل: السياسة الخارجية الامريكية تتارجح بين الانعزالية و التدخل حسب ما شهدته ظروف المعطيات على الساحة الدولية وانطلاقا من اولويات مصالحها الحيوية وما تقتضيه من سياسات ملائمة تتوافق مع الواقع الدولي من حيث التحديات والتحولات لتحقيقها، ان الولايات المتحدة الامريكية كانت انطلاقتها بتعزيز وحدتها الداخلية و اهتمامها بمجالها الاقليمي القريب ثم توجهت نحو العالمية[6] وبالرجوع الى مراحلها التاريخية نجد ان هذا ما نص عليه مبدا منرو الذي حمل شعار امريكا للامريكيين ومنع التدخل الاوروبي في القارة الامريكية وكذا الالتزام الامريكي بعدم التدخل في الشؤون الاوروبية الا ان هذا المبدا حمل هدفا خفيا والذي هو فرصة للتوسع الامريكي في المجال الاقليمي ومع التحولات التي عرفتها العلاقات الدولية في الحربين العالميتين

---

[1] Bruno cadanes,Jeas-marc pitte,11l09 la grand gurre des américains.paris : armand colin,2003,P,29.

[2] هادي قيس، السياسة الخارجية الامريكية بين مدرستي:المحافظية الجديدة والواقعية.بيروت: الدار العربية للعلوم،2008،ص،72.

[3] Philippe charles,la politique étrangère des etats unis.paris : armand,2003,P,9.

[4]Sophie chautars,géopolitique du XXsiècle.paris :studyrama perspective,2009,p,45.

[5] Robert,J.art,america's grand strategy and word politicis.new york :routledge,2009,p,32.

[6] Grahm.H.stuart,John.B.whittion,conception américaine des relations internationals.paris: publication de la conciliatio internationale,1935,P,157.

الاولى و الثانية دفع الولايات المتحدة الامريكية بعد ان اصبحت قوة الى التراجع عن سياسة العزلة و الانفتاح التدريجي نحو العالم وصولا الى الانخراط و التدخل الذكي في شؤون الدولية وتسيرها وفقا لنموذجها الديمقراطي الليبرالي، وما يميز السياسة الخارجية الامريكية[1]هو وجود تيارين متناقضين احدها يدعو الى الانعزالية وعدم التدخل ونقيضه الذي يرى ضرورة الانخراط و التدخل.[2]

3- الانفرادية و العمل الجماعي: تميزت السياسة الخارجية الامريكي منذ انخراطها الذكي التدريجي في الشؤون الدولية الى اللجوء الى الانتقائية بين الانفرادية في اتخاذ القرار والعمل الدولي متعدد الاطراف وهذا حسب ظروف البيئة الدولية وما تحمله من تحديات وتحولات ترى من خلالها الولايات المتحدة الامريكية سياق التوجه العملي الضروري لتحقيق مصالحها، فاحيانا تميل بوضوح نحو التحرك الخارجي الانفرادي وعدم الاحتكام الى المجتمع الدولي ومؤسساته معتمدة على قوتها العسكرية الاولى عالميا واحيانا تنتهج العمل في اطار جماعي متعدد الاطراف في مواجهة تحديات تفرض ذلك خاصة في ظروف صعود قوي منافسة و مناهضة لها ليست بالضرورة قوي عسكرية وانما اقتصادية تسعى الى تقليص الدور الامريكي ما يتطلب منها العمل في اطار جماعي لسد الطريق امام اي فرصة لخسارة مكاتنها وحلفائها.[3]

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الامريكية

تنقسم محددات السياسة الخارجية الامريكية الى محددات داخلية و اخرى خارجية

1- المحددات الداخلية

- المحددات الطبيعية: وتشمل (الموقع الجغرافي، التضاريس، مناخ، ثروات الطبيعية)[4]

الموقع الجغرافي: تكمن اهميته في الموقع الاستراتيجي و مدى الدور الذي يمكن ان تتمتع به الدولة على المستوى الاقليمي و الدولي، فالولايات المتحدة الامريكية تتمتع بمواقع استراتيجي ساهم في استقرارها و ابتعادها عن بؤر التوتر في العالم و شكل منها قوة فهي تتكون من 50 ولاية من بينهم 48 ولاية تقع في قارة امريكا الشمالية وعن حدود تلك الولايات يحدها كل من المحيط الهادي غاربا و المحيط الاطلسي شرقا و تتشارك هذه الولايات الحدود من الشمال مع دولة كندا ومن الجنوب مع دولة المكسيك وعن ولاتي الولايات المتحدة الامريكية غير المتقاربتين فهما الاسكا و هاواي، تقع ولاية الاسكا شمال غرب القارة الامريكية الشمالية و تتشارك الحدود الخاصة بها مع روسيا من الغرب وكندا شرقا وولاية هاواي تبعد بعيدا عن باقي الولايات الامريكية المتحدة وتقع في منتصف المحيط الهادي، وقد سميت الولايات المتحدة الامريكية بهذا الاسم نتيجة اتحاد 50 ولاية مع بعضها تحت حكم فيدرالي وتوجد في العلم الامريكي خمسون نجمة تبعا لعدد الولايات واهم ولاياتها، مدينة واشنطن والتي تعد مقر الحكومة المركزية ومقر الرئيس الامريكي البيت الابيض، نيويورك وتعد اكبر المدن من حيث تعداد السكان، شيكاغو وهي اكبر المدن الصناعية.

التضاريس: نتقسم الى الجبال واهمها جبال الروكي غربا(سلاسل حديثة مرتفعة)، وجبال الابلاش شرقا(كتل قديمة قليلة الارتفاع)، السهول الكبري يطغى عليها طابع الانبساط وتحتل مساحات شاسعة وتتميز بخصوبة تربتها.

---

[1] Sophie chautars,op,cit,P,150

[2] ناصف يوسف حتي،القوى الخمس الكبري والوطن العربي.بيروت:دار المستقبل،1987،ص،20.

[3] هنري كيسنجر،هل تحتاج امريكا الى سياسة خارجية نحو الدبلوماسية في القرن21؟.ترجمة:عمر الايوبي.بيروت:دار الكتاب العربي،2002،ص،13.

[4] علي سليم،"مقومات القوة الامريكية واثرها على النظام الدولي"،الدراسات الدولية.ع42.فيفري 2009،ص،23.

المناخ: تتمتع الولايات المتحدة الامريكية بمعظم انواع المناخ نظرا لشساعتها فمنها القاري الرطب شمالا، شبه مداري واستوائي جنوبا، وشبه جاف غربا بالاضافة الى تميز الدول الساحلية بمناخ محيطي ام ولاية الاسكا فمناخها قطبي وهذا التنوع انعكس على قوتها الاقتصادية في القطاع الزراعي.

الثروات الباطنية: تختزن ارض الولايات المتحدة الامريكية ثروات باطنية هائلة من مصادرها المنجمية (الفحم) المتربة الاولى عالميا ومن مصادرها الطاقوية(النفط و الغاز الطبيعي) المرتبة الثالثة عالميا ومن مصادرها المعدنية (الحديد، النحاس، الفوسفات، الكبريت، الذهب، الاورانيوم) وعلى الرغم من هذه الثروات خاصة الطاقوية الا انها تعد من اكبر الدول استرادا لها، بالاضافة الى امتلاكها لمصادر المياه الجوفية والتربة الخصبة كل هذه الامكانيات المتاحة ساعدت في بناء قوة اقتصادية مما انعكس ايجابا على مكانتها الدولية وفرض هيمنتها العالمية و التاثير على سياسات الدول.

ـ المحدد الديمغرافي: تتوفر الولايات المتحدة الامريكية على تكتل سكاني ضخم مكون من اجناس مختلفة وتكمن اهمية هذا المحدد في تحديد السياسة الخارجية من ناحيتين الناحية العسكرية يساهم في بناء قوة عسكرية تعمل على تحقيق اهداف الدولة الدفاعية و الدولية، ومن الناحية الاقتصادية وبالرغم من انها دولة صناعية الا انها اهميته تكمن في توفير اليد العاملة في تصنيع و الزراعة مما جعل منه عامل في تقوية الاقتصاد بالاضافة في الكفاءات العلمية ودعمها لمختلف المجالات.[1]

ـ المحددات الاقتصادية: الاقتصاد الامريكي قائم على النظام راسمالي ليبرالي كان له انعكاس ايجابي في توفر رؤوس الاموال وحرية الحركة الاقتصادية للاشخاص، ويتميز الاقتصاد الولايات المتحدة الامريكية بتنوع قطاعاته الزراعية، الصناعية، التجارية والخدماتية ما شكل دعامة قوية لسياستها الخارجية[2]، فزراعيا قوة النشاط الفلاحي ترجع الى ما تتوفر عليه من امكانيات(تربية، مصادر المياه، تنوع المناخ)، بالاضافة الى استعمال تقنيات ووسائل حديثة، منتوجات صناعية اما صناعيا تستفيد الولايات المتحدة الامريكية من توفرها عليه الثروات الباطنية (منجمية، المعدينة، بعض من الطاقوي)، بالاضافة الى ما تستورده وكذا كفاءة اليد العاملة الى جانب التقدم التكنولوجي وتتميز بتنوع صناعاتها، وتجاريا ادت قوة الانتاج الاقتصادي الى تقوية التجارة الامريكية الا ان ميزانها التجاري يعاني احيانا خللا نسبيا نظرا الى ارتفاع تكاليف التدخلات العسكرية و المساعدات الاقتصادية.

ـ المحددات العسكرية: تعد اهم محددات السياسة الخارجية الامريكية فدوره فعال في تحقيق الهيمنة الامريكية ومكانتها الدولية نظرا لتفوقها العسكري هذا الاخير الذي له دور مباشر و غير مباشر في تحقيق اهداف و غايات مصالحها القومية وذلك من خلال ما تتوفر عليه من ترسانة عسكرية ضخمة و عظمى متنوعة تقليدية وغير تقليدية وتكنولوجيا متطورة و كذا قيادات عسكرية ذات كفاءة عالية كل هذه العناصر مجتمعة شكلت دعامة لتوجهات السياسة الخارجية الامريكية.[3]

ـ المحددات السياسية: وتتمثل في طبيعة النظام السياسي الامريكي القائم على الديمقراطية و الحكم الفيدرالي وما حققه من استقرار سياسي داخلي هذا الاخير كانت له انعكاسات ايجابية تمثلت في:[4]

---

[1] توفلر الفن، حضارة الموجه الثالثة.ترجمة:عصام الشيخ قاسم.طرابلس:الدار الجماهيرية،1990،ص،140.

[2] جوزيف ناي، مفارقة القوة الامريكية.ترجمة:محمد توفيق البجيرمي.الرياض:العبيكان،2003،ص،38.

[3] المرجع نفسه.

[4] ثابت محمد،"مكانة الولايات المتحدة الامريكية في النظام العالمي:دور القوة و التوازن الدولي الجديد"،السياسة الدولية.ع171. افريل2008،ص43.

ـ ساهم الاستقرار السياسي الداخلي للولايات المتحدة الامريكية في تفرغ صناع القرار لصياغة السياسة الخارجية و التي تعتبر امتداد للسياستها الداخلية.

ـ اعطى صورة جيدة في البيئة الدولية عن نجاح النموذج الامريكي الديمقراطي ساهم في توطيد علاقاتها مع غيرها من الدول الامر الذي ساعد على حركية سياستها الخارجية في مختلف المجالات.

ـ المنطلقات الفكرية للادراة الحاكمة وهو ما يميز السياسة الخارجية الامريكية من حيث قيامها على رؤية فكرية و منظلقات نظرية والتي من اهمها الواقعية، الليبرالية، المحافظون التقليديون و الجدد.

ـ محددات البيئة السيكولوجية لصناع القرار الامريكي: ان السياسة الخارجية ليست مجرد محصلة للتاثير الالي للعوامل الموضوعية و المادية حيث ان السياسة الخارجية يصنعها افراد و بالتالي فلا يخلو صنعها من تاثير الدوافع الذاتية و النفسية و خصائص الشخصية لصناع القرار، ويلعب القائد دورا اساسيا ومهما في صنع السياسة الخارجية وينطبق ذلك على صانع القرار الامريكي حيث توجه عوامل الشخصية الذاتية القرار الامريكي، كما تواجه القادة الامريكيين تحديات تؤثر تاثيرا مباشرا في شخصياتهم و بالتالي ستؤثر بطريقة او اخرى في القرارات الخارجية الصادرة عن هؤولاء القادة و هذه التحديات هي:[1]

ـ المجد المفرط اين يكون هناك مجال للمعارضة.

ـ اجهاد القرارات حيث العراقيل والعوائق المادية تؤدي الى الاحباطات ومدى تعامل الرئيس معها و مدى قدرته على تحمل الفشل والاحباط.

ـ مدى قدرة صانع القرار على التوافق مع الطاقم الاداري العامل معه.

وللتاكيد فان الولايات المتحدة الامريكية يتمتع فيها الرئيس بصلاحيات واسعة الا ان المستشارين و جهاز الادارة لهم دور كبير في صياغة القرارات لذلك فهذه الخيارات تتاثر بالجوانب النفسية للبيئة القرارية للمؤسسة الرئاسية.

ـ المحددات الدينية: ان للدين دورا بارزا في السياسة الخارجية الامريكية ويتضح هذا الدور من خلال تاثير النسق العقائدي والايديولوجي الامريكي على قرارات وتوجهات السياسة الخارجية بصفة عامة ووصف صمويل هنتنغتون الخصوصية الدينية الامريكية بقوله امريكا امة تحيا بروح الكنيسة، والكنيسة هنا لا تعني المسيحية وانما اشارة الى ما اتفق الباحثون على تسميته الدين المدني وهو منظومة القيم والافكار والمعتقدات التي يؤمن بها العقل الجمعي الامريكي وهي ذات طابع فكري وسياسي، و تعود الجدور الدينية الامريكية الى المهاجرين الاوائل القادمين من بريطانيا حاملين المذهب البروتيستانتي وهم مسيحيون يعتبرون انفسهم جماعة مختارة اصطفاهم الله لتعيد للبشرية رشدها وتقيم مملكته على الارض، ومن هذا الاساس برز مفهوم الزعامة الامريكية للعالم، اما من حيث كونها محدد للسياسة الخارجية فلا يخلو الخطاب السياسي من رسائل ذات ابعاد دينية خاصة ابان الازمات فكل الحروب الامريكية هي بالضرورة حروب اخلاقية تقف فيها الى جانب الخير[2] من هنا كانت العبارات التي يزخر بها الخطاب السياسي كامبراطورية الشر الذي استخدمه رونالد ريغان ومحو الشر الذي استخدمه جورج بوش الابن.

---

[1] اشواق عباس،"دور صناع القرار في السياسة الخارجية الامريكية"،الحوار المتمرن.ع1291.فيفري 2005،ص،72.

[2] عبد الرحمان وافي،دور الدين في السياسة الخارجية الامريكية.الرياض: دار الالوكة،2015،ص،160.

ويتضح التفسير العقائدي للسياسة الخارجية الامريكية عندما يفسر اساس التعامل الامريكي مع قضايا الشرق الاوسط عموما او عندما ترتبط القضايا الامريكية بالكيان الاسرائيلي حيث يستند الدعم الامريكي غير المشروط والثابت لاسرائيل على الاصول العقائدية للمجتمع الامريكي، و التي تحتل فيه اسرائيل مكانة جوهرية خاصة بعد صعود المسيحية الاصولية اثر التحالف العميق بين الصهونية المسيحية والصهيونية الياهودية اي بين الياهود والبروتستانت هذه الجماعات الدينية التي اصبحت قوة مؤثر وقاعدة اساسية في المسار الانتخابي الامريكي.

كما اتضحت العلاقة بين الدين و السياسة الخارجية الامريكية بعد احداث 11 سبتمبر2001 حيث تستند فكرة الحرب ضد الارهاب على اساس ديني عدائي للاسلام و كل ما يمثله كما كان لتعاظم التيار اليميني المسيحي في السياسة الخارجية الامريكية وتحكمه في معظم وسائل الاعلام و امكاناتها الضخمة عالميا دور في ايجاد فكرة الحرب ضد الارهاب و تكريسها وحتي في شرعيتها داخل الولايات المتحدة الامريكية و خارجها.

ـ المحددات المجتمعية: وتشمل عدة عناصر وهي[1]

خصائص الشخصية القومية: برغم من كون المجتمع الامريكي يتميز بالتنوع العرقي، الاثني، الثقافي، والديني الا ان هناك تكامل و تمازج شكل شخصية قومية متحدة ما ساعد على التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي الداخلي الامريكي.

الاحزاب السياسية: وتعد من بين اهم عناصر المحدد خاصة في صنع السياسة الخارجية الامريكية لما لها من تمثيل شعبي ودور سياسي بارز في ساحة الحزبية الامريكية بالرغم من تعدد الاحزاب فيها الا ان هناك حزبين منفردين بالسيطرة هما الحزب الجمهوري و الديمقراطي.

المجتمع المدني: يتمثل في مجموعة مؤسسات او منظمات مستقلة عن الحكومة الامريكية تهدف الى نصرة قضايا معينة ولفت الانتباه اليها.

الراي العام: يقوم النظام الامريكي على الديمقراطية وهذا ما يجعل المجتمع يتمتع بحرية التعبير وابداء الراي ومن المتعارف عليه ان الراي العام الامريكي ياييد توجهات السياسة الخارجية الامريكية خاصة في القضايا ذات الصلة باستقرار الامن القومي الامريكي.

2ـ المحددات الخارجية

على اعتبار ان السياسة الخارجية مكانها البيئة الدولية هذه الاخيرة التي تتداخل فيها المصالح و تتعدد فيها الفواعل ضمن عملية تفاعلية مستمرة فكل دولة تاثر و تتاثر في اطار النظام الدولي و المتعارف عليه تاريخيا ان الدول الكبري بازدياد قوتها و امكانياتها الداخلية تزداد حركتها الدولية و بالتالي تسعى الى توسيع نفوذها و علاقاتها التبادلية، الا ان الولايات المتحدة الامريكية تاريخيا وفي الفترة التي تلت استقلالها لم تعرف انخراط و تدخل في الشؤون الدولية على الرغم من قوتها الا عندما تعرضت لمؤثرات خارجية (احداث بيرل هاربر) ومن بين المحددات الخارجية للسياسة الامريكية نذكر:

ـ طبيعة النظام الدولي: بعد نهاية الحرب العالمية الثانية اصبحت البيئة الخارجية بما تشمله من متغيرات في طبيعة النظام الدولي دور بارز في تحديد السياسة الخارجية الامريكية وقد تجلى ذلك من خلال طبيعة الثنائية و الحرب الباردة و التي جعلت السياسة الخارجية الامريكية تتاطر في سعيها الى حصر المد الشوعي و محاولة فرض

[1] علي سليم، مرجع سابق،ص،24.

سيطرتها و بنهاية الحرب الباردة وقيام نظام الدولي احادي القطبية و الهيمنة الامريكية عالميا جعل لها ادوار متعددة حيث استفادت بشكل فعال من هذا حيث فرض سيطرتها على مختلف المجالات في الساحة الدولية تحقيقا لاهداف و غايات مصلحتها القومية، و من ناحية اخرى فقد اثر ظهور الفاعلين الجدد من غير الدول على مستوى العلاقات الدولية على الولايات المتحدة الامريكية خاصة منها الفاعلين المناهضين للهيمنة الامريكية كالتنظمات الاسلامية خاصة منها تنظيم القاعدة وكذا المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الانسان والبيئة.[1]

ـ المؤسسات الدولية: وهي عبارة عن هيكل تنظيمي للدول في بيئتها الخارجية وبرزت ظاهرة المنظمات و المؤسسات الدولية السياسية و الاقتصادية بالاضافة الى التحالفات العسكرية المورثة من مرحلة الحرب الباردة هذه المنظمات و الاحلاف تتاثر و تستفيد منها السياسة الخارجية الامريكية من خلال تسخيرها لخدمة مصالحها و نذكر منها:

مجلس الامن: الولايات المتحدة الامريكية لديها نفوذ قوي بحق الفيتو الذي توظفه بما يخدم و يتماشى مع سياستها الخارجية وكمثال على ذلك فسياسيا وبعد احداث 11 سبتمبر 2001 تجسد دعم مجلس الامن للولايات المتحدة الامريكية من خلال اصدار قرار (1368-1378) القاضي بادانته للارهاب و فوض للولايات المتحدة الامريكية استخدام كافة الاجراءات التي تراها مناسبة لذلك.

حلف الشمال الاطلسي(الناتو): ان الولايات المتحدة الامريكية تستفيد بشكل واضح و فعال من خلال تحالفها مع الدول الاوروبية داخل الحلف الاطلسي خاصة فيما يخص سياساتها الامنية كمثال على ذلك بعد احداث 11 سبتمبر2001 تجسد دعم حلف الشمال الاطلسي للولايات المتحدة الامريكية بشكل بارز حين صرح امين عام حلف شمال الاطلسي جورج روبرت سون قائلا:(ان ما تعرضت له الولايات المتحدة الامريكية يمثل عدوانا على جميع دول الاعضاء و بالتالي المجال مفتوح امام الولايات المتحدة الامريكية لتفعيل المادة الخامسة من معاهدة الحلف، مبدا الدفاع الجماعي)[2] وقد كان لهذا الدعم العسكري ان استفادة منه ادارة بوش الابن من خلال تسخير مجالات الدول الاوروبية جويا و بحريا للقوات الامريكية و تبادل المعلومات الاستخباراتية، بالاضافة ايضا الى ان حلف الشمال الاطلسي كان من بين الوسائل التي تستخدمها الولايات المتحدة الامريكية في حالات التدخل الجماعي التي تتجنب فيها التدخل بصفة فردية.

البنك العالمي وصندوق النقد الدولي: التي تساهم فيهما الولايات المتحدة الامريكية بالنصيب الاكبر و تستفيد في فرض و ترويج سياستها من خلال معاملاتهما التي تاثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول و خاصة النامية منها، من حيث سياسة فرض الشروط تتعلق بالاصلاح السياسي و الاقتصادي مقابل تقديم القروض و المساعدات الفنية وهذا ما يلعب دور في نشر وتسويق النموذج الامريكي.

ـ التفاعلات الدولية: وهي الانماط السلوكية للفاعلين الدوليين ضمن اطار المجتمع الدولي، بمعنى علاقات الولايات المتحدة الامريكية بالدول الاخرى وهي علاقات قائمة على اساس المصلحة القومية وقفا لمقولة" لا صداقة دائما ولا عداوة دائما وانما هناك مصالح مسيرة" والتي تبرز من خلال القضايا الراهنة و التي بين اهمها نذكر:

[1] مصطفي علوي،"السياسة الخارجية الامريكية و هيكل النظام الدولي".السياسة الدولية.ع153.افريل 2003،ص،81.
[2] رندة حكمت،"دور حلف الاطلسي والجهود الامريكية"،قضايا دولية.ع41. سبتمبر2007،ص،51.

النفط: الذي يحتل مكانة رئيسية في التوجهات الامريكية باعتباره اهم مصادر الطاقة ما دفع الولايات المتحدة الامريكية الى جعله قضية محورية في تحركاتها الخارجية خاصة وانها تحتل الصدارة في الانتاج العالمي واستهلاك الطاقة ما جعلها تسعى الى تبني استراتيجيات تضمن استمرار مصالحها الحيوية والتي من بينها النفط هذا الاخير الذي بات من اهم ركائز الامن القومي الامريكي نظرا لما له من اهمية في الاستراتيجية الدولية المعاصرة وهذا ما يفسر الاهتمام الامريكي بمنطقة الشرق الاوسط المنبع الاول للنفط.[1]

السلاح النووي: اصبح ملف القوة النووية قضية مركزية في اطار التفاعلات الدولية بين من يملكون ومن لا يملكون الاسلحة النووية و تكنولوجيا تطويرها خاصة تعاملات الولايات المتحدة الامريكية من منطلق امتلاكها للاسلحة النووية وتكنولوجية تطويرها[2] الى جانب العمل على تكريس الجهود الفردية والجماعية لمنع الانتشار الافقي والسماح لحلفائها الاستراتيجيين بامتلاكه وفي مقدمتهم اسرائيل.

اذ يمكن القول ان المحددات الخارجية لها دور بارز في السياسة الخارجية الامريكية خاصة وانها تتراس النظام الدولي و المهيمنة عالميا مما يعظم من ادوارها و درجة انخراطها في الشؤون الدولية.

بالاضافة الى ما سبق من محددات داخلية و خارجية للسياسة الخارجية الامريكية هناك ايضا بعض العراقيل التي تواجهها مثل المشاكل الطبيعية خاصة الاعاصير الاستوائية و تحديات اقتصادية ناتجة عن المنافسة الحادة خاصة مع الصين، بالاضافة الى مشاكل ذات طابع سياسي المنعكسة عن الرفض للسياسات الامريكية على الساحة الدولية خاصة منها ذات الصلة بالتدخلات العسكرية و ضعوطات السياسية.

المطلب الثالث: دوائر صنع السياسة الخارجية الامريكية

وتنقسم دوائر صنع السياسة الخارجية الامريكية الى دوائر رسمية ودوائر غير رسمية

1- الدوائر الرسمية

- الرئيس: يمثل منصب الرئيس مركزا حيويا في النظام السياسي للولايات المتحدة الامريكية فهو المسؤول المباشر عن السلطة التنفيذية و الشؤون الخارجية ووفقا للدستور الامريكي له حق اصدار قرارات وبرامج السياسة الخارجية الامريكية خاصة منها الصارمة من خلال الاختيار بين البدائل التي تقدم بعد مناقشتها من طرف الهيئات الاستشارية والتي من بينها المكتب التنفيذي المتمثل في مكتب البيت الابيض، المجلس الامن القومي، مكتب تسيير الميزانية بالاضافة الى وكالة الاستخبارات المركزية التي يستعين بها الرئيس نظرا لتشابك و تعقد القضايا الدولية، فدستوريا يتمتع رئيس الولايات المتحدة بصلاحيات واسعة و متعددة في الشان الخارجي نذكر منها:[3]

- تعيين المناصب العليا و كبار الموظفي مثل وزير الخارجية و السفراء بعد موافقة الكونغرس وادارة العلاقات الخارجية.

- ابرام المعاهدات الدولية بعد موافقة ثلثي اعضاء الكونغرس ونادرا ما يرفض هذا الاخير المصادقة والاعتراض عليها كما ان هذه المعاهدات ملزمة لرؤساء المتعاقبين على الحكم.

---

[1] مني سحيم ال ثاني،السياسة الامريكية في منطقة الخليج العربي.القاهرة: المركزالاكاديمي للدراسات الاستراتيجية،2000،ص، 138.

[2] زينب عبد العظيم،الموقف النووي في الشرق الاوسط في اوائل القرن العشرين.القاهرة:مكتبة الشروق الدولية،2007،ص،43.

[3] دكستر بركنس،فلسفة السياسة الخارجية الامريكية- دراسة وتحليل -.ترجمة:حسن عمر.القاهرة:مكتبة النهضة المصرية،1952، ص،ص،171،170.

ـ ابرام الاتفاقيات التنفيذية مع الدول الاجنبية ذات العلاقة بالولايات المتحدة الامريكية والتي تتمثل في القواعد العسكرية، المساعدات العسكرية، مساعدات اقتصادية ومالية، وهي لا تتطلب استشارة او موافقة الكونغرس وهذه الاتفاقيات غير ملزمة لرؤساء المتعاقبين على الحكم.

ـ رئيس الولايات المتحدة الامريكية هو قائد القوات المسلحة من جيش و اساطيل بحرية، فالمؤسسة العسكرية الامريكية خاضعة للسيطرة المدنية.

ـ للرئيس الامريكي الحق في ارسال القوات المسلحة خارج الحدود الوطنية و استخدام القوة العسكرية عند الضرورة الا ان هذه الصلحية يحكمها قانون، ونظرا الى تزايد التدخلات الامريكية في العديد من مناطق العالم لدوافع مختلفة اصدر الكونغرس سنة 1973 قانون اطلق عليه اسم قانون سلطات الحرب الذي حدد هذه الصلحية بشروط و هي :[1]

ـ الزامية استشارة الكونغرس عند ضرورة التدخل.

ـ في الحالات المستعجلة وقيام الرئيس بالتدخل العسكري دون استشارة الكونغرس فعليه اعلام الكونغرس خلال ثمانية و اربعون ساعة(48سا).

ـ للرئيس مهلة ستون يوم(60يوما) لوقف التدخل الا في حالة الموافقة العلنية للكونغرس على التدخل باستخدام القوة وفي حالة الضرورة القصوي بامكان الرئيس تمديد الفترة الزمنية الى ثلاثين يوما(30يوما) مما يوفر له الوقت اللازم لاداء المهمة المحددة.

فالتحرك العسكري الامريكي طويل المدى يتم بموافقة الكونغرس و الى جانب الصلاحيات الدستورية فلكل رئيس امريكي طابعه الشخصي الخاص في توجهات السياسة الخارجية الامريكية.

ـ الهيئات الاستشارية المساعدة للرئيس: (المكتب التنفيذي) والذي يضم[2]

مكتب البيت الابيض: هم مستشارين يتم اختيارهم من طرف الرئيس تكمن وظيفتهم في مناقشة القضايا مع الهيئات الاستشارية الاخرى والعمل علي ضبطها خاصة المتعلقة بالامن القومي الامريكي.

مكتب تسيير الميزانية: يعمل موظفين هذا المكتب على تقديم دراسة مالية حول البرامج و قضايا السياسة الخارجية.

ـ مجلس الامن القومي: كانت السياسة الخارجية الامريكية قبل الحرب العالمية الثانية مسؤولية شخصية للرئيس الا ان احداث هذه الحرب ابرزت صعوبة ذلك بالاضافة الى الابعاد و الادوار الجديدة للولايات المتحدة الامريكية في الشان الدولي، دفعت الى انشاء هيئة مساعدة فكان مجلس الامن القومي بتصريح من الكونغرس سنة 1948[3] والذي عرف عدة تغيرات من حيث صلاحياته مع الرؤساء المتعاقبين على الحكم ومن بينهم جيمي كارتر الذي احدث توازن بين مجلس الامن القومي وبين وزارة الخارجية و الدفاع، الا ان ذلك كانت له نتائج غير مرضية شكلت نقطة خلل بادخال هذا المجلس في مجال ادارة صنع القرار ومع فترة ادارة الرئيس رونالد ريغان تم التحديد

[1] خليل نايس مصطفي،"الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الامريكية"،السياسة الدولية.ع127. افريل1997، ص،ص،80، 81.

[2] المرجع نفسه،ص،82.

[3] Murielle delaporte,La politique étrangère américaine de puis 1945.paris :édition complexe,1996, p,36.

النهائي لصلاحيات مجلس الامن القومي كهيئة استشارية مساعدة[1] تضم الرئيس ووزير الخارجية والدفاع و المالية اضافة الى مدير وكالة الاستخبارات المركزية ورئيس هيئة الاركان المشتركة ومستشار الامن القومي الى جانب موظفين اخرين، وتتمثل وظيفة هذا المجلس في تقديم الاستشارات و النصائح للرئيس من خلال التنسيق بين قضايا الخارجية و القضايا الامنية و العسكرية وكذا الاقتصادية عن طريق التنسيق بين الانشطة و المصالح و المؤسسات المهنية و تحديد خطط و برامج القضايا ذات الطابع الاستراتيجي العسكري والامني والاقتصادي.

ـ وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية: تاسست بموجب قانون صادر من الكونغرس سنة 1947 تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات ذات الصلة بالشان الخارجي تتمثل وظائفها كهيئة مساعدة في:[2]

ـ توفير المعلومات في مختلف المجالات خاصة منها السياسة، الامنية، العسكرية، الاقتصادية.

ـ تقوم بالتحليل و تقديم التقديرات الخاصة بالاوضاع السياسية و الاستراتيجية للعديد من الدول بناء علي طلب دائرة صنع القرار الرئاسية او في حالة حدوث مستجدات تتطلب ذلك.

ـ في بعض الحالات تقوم بتنفيذ عمليات سرية بهدف تحقيق اهداف معينة بتفويض من الرئيس او بامر مباشر منه بخصوص قضية معينة.

ـ كتابة الدولة (وزارة الشؤون الخارجية): وهي تسمية خاصة بالولايات المتحدة الامريكية والتي تطلقها على وزارة الشؤون الخارجية التي نشات سنة 1789 وتعتبر نواة السياسة الخارجية، تطورت وزارة الخارجية الامريكية بتطور الدور الامريكي على المستوى الدولي سواء من حيث الهيكل او الامكانيات البشرية المكونة من اطارات و دبلوماسيين او من حيث الغايات التي تنشدها والصلاحيات الموكلة لها[3] وتتشكل الوزارة من هيكل يحتوي على خمسة مستويات كاتب الدولة (وزير الخارجية) المسؤول الاول عن الدبلوماسية و مستشار الرئيس في الشؤون الخارجية، نائب كاتب الدولة ويعني بالشؤون الادارية للوزارة، الامناء العاملون يتوزعون على مختلف مجالات الشؤون الخارجية، الكتاب المساعدون ويتوزعون حسب الدوائر الاقليمية والمنظمات، الدبلوماسيين و القنصليين وهم المسؤولون عن معظم المهام الدبلوماسية الامريكية في دول العالم وتتمثل مهامها في:[4]

ـ ضمان تمثيل الدولة في الخارج من خلال موظفي ودبلوماسي الوزارة.

ـ جمع المعلومات حول مواقف الدول وابلاغ قادة الدولة بها.

ـ تاطير المفاوضات ومباشرتها مع ممثلي و مفوضي الدول الاخرى.

ـ مراقبة وتتبع التطورات السياسية التي من شانها التاثير على السياسة الخارجية للدولة واعداد تقارير تقدم لصناع القرار.

ـ تقديم الخيارات السياسية والتوجهات العامة للسياسة الخارجية ويضطلع بهذه المهمة وزير الخارجية ومستشاريه.

---

[1] Ibid.

[2] وائل محمد اسماعيل،"وكالة الامن القومي الامريكي(دوافعها-تطورها- مهامها)محطات استراتيجية"،الدراسات الدولية. ع26. سبتمبر2000،ص،4.

[3] دكستر بركنس، مرجع سابق،ص،194.

[4] المرجع نفسه،ص،198.

وبالرغم من المكانة التي تحتلها وزارة الخارجية في الولايات المتحدة الامريكية الا انها تعاني الكثير من العراقيل اهمها تداخل الصلاحيات من مراكز القرار والمؤسسات التي تسعى لسيطرة على الشان الخارجي وهو ما افقد الوزارة روح المبادرة و الاستقلالية في تسيير مجال السياسة الخارجية الى جانب هيمنة سلطة الرئيس وكذا ضعف وتحكم الكونغرس بميزانية وزارة الخارجية.[1]

- وزارة الدفاع: يمثلها وزير الدفاع بمساندة من رئيس هيئة الاركان المشتركة من خلال العضوية في مجلس الامن تختص بالقضايا ذات الشان بالسياسة الدفاعية و كذا التدخل الخارجي و ذلك عن طريق تقديم الاستشارات و الارشادات للرئيس حول توجهات السياسة الخارجية في القضايا العسكرية، كما لها دور بارز في القرارات الصادرة عن البنتاغون الخاصة بالعقائد الاستراتيجية و القواعد العسكرية الخارجية و اتفاقات التسلح[2] وغيرها من سياسات ونشاطات ذات العلاقة بوزارة الدفاع اذ يكمن دورها في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الامريكية من خلال مهام ذات طابع عسكري نذكر منها:[3]

- التنسيق مع بقية المؤسسات لتقديم الاستشارات و النصح للرئيس حول القضايا العسكرية.

- ادارة العلاقات العسكرية خاصة المتعلقة بالدول الحليفة و التحالفات العسكرية.

- الاشراف على التواجد العسكري الامريكي الخارجي(القواعد العسكرية).

- الجهاز المسؤول عن التدخل العسكري الدولي.

- الاشراف على صفقات وبرامج المساعدات العسكرية.

وبعد احداث 11 سبتمبر2001 تم تزويد وزارة الدفاع بوكالات استخباراتية شاملة للشؤون الدولية.

- الكونغرس: يتكون الكونغرس الامريكي من مجلس النواب الذي ينتخب اعضاؤه من الناخبين في الولايات المتحدة الامريكية لمدة سنتين، ومجلس الشيوخ الذي يمثل الولايات المتحدة الامريكية على اساس مبدا المساواة ولكل ولاية مهما كان تعداد سكانها ومساحتها عضوين فقط و مدة العضوية ستة سنوات، ولقد بدء الكونغرس ياخذ مكانة هامة في صنع السياسة الخارجية الامريكية بعد حرب الفيتنام حيث اقر الكونغرس في مجابهة الصلاحيات الواسعة للمؤسسة الرئاسية قانون سلطات الحرب 1973[4] الذي سبق الاشارة له خطوة للحد من صلاحيات الرئيس وذلك عن طريق الرجوع الى الكونغرس خاصة في القرارات الاستراتيجية العسكرية ومن بين مهامه في صنع السياسة الخارجية الامريكية نذكر:[5]

- ممارسة الاشراف و الرقابة على اداء السلطة التنفيذية وذلك من خلال مبدا التزامها بالقوانين الصادرة عنه المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية الخارجية ذات الصلة بالمساعدات الامريكية للدول و المنظمات الدولة و كذا ذات الصلة بالتدخلات التدخل العسكري.

---

[1] خليل نايس مصطفي،مرجع سابق،ص،83.
[2] ماكسيم لوفابفر،مرجع سابق،ص،120.
[3] المرجع نفسه،ص،122.
[4] دكستر بركنس،مرجع سابق،ص،200.
[5] لويس فيشر،سياسات تقاسم القوى(الكونغرس والسلطة التنفيذية).ترجمة:مازن حماد.ط3.عمان:دار الاهلية،1994،ص،60.

ـ للكونغرس حق رفض او قبول الاعتمادات المالية المقترحة من الرئيس و اللازمة لتنفيذ السياسة الخارجية، ففي حالات الرفض تتعطل سياسة الرئيس بشكل تام فدستوريا لا يسمح للرئيس الامريكي التصرف في اموال خزينة الدولة الا بناءا على تحصيصات.

ـ للكونغرس بمجلسيه النواب و الشيوخ الحق في اصدار قوانين مشتركة بينها او بشكل منفرد لكل منهما خاصة بالسياسة الخارجية وهي غير ملزمة للرئيس حيث تعد بمثابة استشارات و ارشادات تمثل وجهة نظر بخصوص قضايا معينة.

ـ للكونغرس حق الموافقة او رفض اعلان الحرب وابرام اتفاقيات الصلح و الرقابة على صفاقات بيع الاسلحة

ـ للكونغرس حق الموافقة او رفض التصديق على المعاهدات الدولية.

ومن بين مواقف الرفض التي اتخذها الكونغرس في مجال الشؤون الخارجية رفضه حوالي عشرون (20) معاهدة من بينها معاهدة فرساي، و كذا رفض فرض العقوبات على جنوب افريقيا في فترة حكم الرئيس الامريكي دونالد ريغان.

2ـ الدوائر غير الرسمية

ـ الاحزاب السياسية: ان النظام السياسي الامريكي قائم على الديمقراطية ما يجعل من الاحزاب السياسية كفواعل غير رسمية ان يكون لها القدرة على ان تقوم بدور مؤثر في عملية صنع السياسية الخارجية فبالرغم من التعددية الحزبية و التي من بينها الحزب الاخضر، حزب الدستور الليبرتاري، الا ان الساحة السياسية الامريكية قائمة على سيطرة حزبين هما الحزب الديمقراطي و الحزب الجمهوري وهو ما جعل من النظام السياسي الامريكي قائم على الثنائية الحزبية فهما حزبين متساووين من حيث التمثيل هذا ما جعل من تاثيرها على القرارات السياسية يعرف درجة من المساواة في عملية صنع السياسة الخارجية[1]، هذه الاخيرة شهدت مرحلتين، ففي مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية عرف مجال الشوؤن الخارجية توافق و تقارب حول توجهات السياسة الخارجية اما مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية و خاصة في فترة الحرب الباردة وبعدها اصبح مجال الشؤون الخارجية مركز اختلاف ان لم نقل صراع حول توجهات السياسية الخارجية الامريكية، كما ان تاثير توجهات الجزبين في عملية صنع السياسية الخارجية الامريكية يكون حسب انتماء الرئيس الحزبي لاحدهما، فاذا كان الرئيس جمهوري يكون تاثير الحزب الجمهوري اعمق من الحزب الديمقراطي و العكس.[2]

وتجدر الاشارة الى ان نقاط الاختلاف لم تلمس الحزبين فقط وانما لمست ايضا الصعيد الداخلي لهما بين اعضائها وكمثال على ذلك، في قرار الحرب على افغانستان حظي بدعم الجزب الجمهوري بشكل تام ام الحزب الديمقراطي انقسم بين مؤيدين و معارضين و كذلك في حالة غزو العراق.

ـ جماعات الضغط و المصالح: ادت هجرة مختلف الاجناس الخارجية للولايات المتحدة الامريكية وكذا الداخلية بين ولاياتها الى ظهور جماعات الضغط والمصالح بشكل له تاثير مكثف و فعال على السياسة الامريكية و التي تعد فواعل غير رسمية لها تاثير في عملية صنع السياسة الخارجية، هذه الجماعات مكونة من افراد لديهم معتقدات و مصالح مشتركة تتطلب منها الضغط على مؤسسات النظام السياسي لتاثيرعلى قراراته بما يخدم و يتلائم وخطط

[1] دكستر بركنس، مرجع سابق،ص،211.
[2] المرجع نفسه.

عملها لتحقيق مبتغاها فهي تمتلك قوة و تختلف انماطها بختلاف طبيعة هذه الجماعات، فمنها جماعات الضغط الاقتصادية ذات العلاقة بمصالح الشركات الاقتصادية كشركات متعددة الجنسيات، ومنها المرتبط بالجانب الديني والانتماء الاثني كاللوبي الاسرائيلي الصهيوني[1] وكذا الجماعات ذات الصلة بالشان العسكري كشركات المصنعة للاسلحة بالاضافة الى الجماعات المهنية كنقابات العمال وتستمد هذه الجماعات قدراتها على التاثير في السياسة الخارجية الامريكية كما وصفها الكس دي توكفيل في كتابة الديمقراطية في امريكا من بعدين وهما:

ـ البعد السوسيولوجي: من خلال طبيعة المجتمع الامريكي الذي يتميز بالتعدد الاثني والمصلحي وتوجهه نحو التكتل في تجمعات مهنية و دينية.[2]

ـ البعد المتعلق بطبيعة النظام السياسي الامريكي: المعروف بالنظام الفيدرالي و تمتعه بالاستقلالية الداخلية و البراغماتية البيروقراطية شجعت على توغل هذه الجماعات

ومن بين الوسائل التي تستخدمها في التاثير نذكر:[3]

ـ الضغط على كبار المسؤولين في الدولة عن طريق التاثير في الراي العام بوسائل الاعلام التي تكتسب تاييدها من خلال الحملات الشعبية و المساعدات المادية في معارضة او تاييد قرارات ذات العلاقة بمصالحها.

ـ الدعم المالي للمترشحين للمناصب العليا للحصول على دعمهم في حالة فوزهم بهذه المناصب بالاضافة الى الموظفين المساعدين ايضا في حالة ارتقائهم لمناصب اعلى.

ومن ابرز جماعات الضغط والمصالح في الولايات المتحدة الامريكية المؤثرة على توجهات سياستها الخارجية نذكر:

اللوبي الصهيوني: من بين التعريفات المقدمة له هي:" التحالف الذي يضم افراد و منظمات يعملون بفعالية و نشاط من اجل صياغة سياسة خارجية امريكية ذات توجه اسرائيلي)، هذا اللوبي يعمل على توجيه السياسة الخارجية الامريكية نحو تاييد ودعم و حماية امن اسرائيل ومن الملاحظ ان اعضاؤه ليسوا مرادفين للياهود الامريكيين فمنهم من هم معارضين له كما يضم جماعات ميسحية ذات نزعة صهيونية ، فطبيعة المجتمع الامريكي ساعدة هذا اللوبي على التوغل في مختلف المجالات الاقتصادية، السياسية، العسكرية، بالاضافة الى السيطرة على اكبر وسائل الاعلام خاصة منها التلفزيونية.[4]

فاقتصاديا يمتلكون الشركات الكبري للبترول والصناعات التكنولوجية و العسكرية بالاضافة الى الصناعات الاستهلاكية و سياسيا يشغلون مناصب عليا كما يعتبرون ايضا من اهم اعضاء المراكز الفكرية، وكذا الحضورالعلمي والثقافي فاغلبية الياهود جامعيين وكبار المثقفين والمفكرين سياسا وعسكريا واقتصاديا على مستوي الولايات المتحدة الامريكية ما ساعدهم على استبعاد اي معارض او منتقد لاسرائيل يتولي منصب ذو سلطة.

---

[1] نصر محمد علي،"جماعات الضغط والمصالح والسياسة العامة للولايات المتحدة الامريكية".رسالة ماجستر.(قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين، بغداد،2006)،ص،251.

[2] Alexis de tocque ville,de la democrate en amerique.barcelone :edition gallimard.2007,P,73.

[3] نصر محمد علي، مرجع سابق،ص،253.

[4] جون ميرزهايمر،ستيفن والت،"اللوبي الاسرائيلي وسياسة امريكا الخارجية"،السياسة الدولية.ع150.افريل 2002،ص،27.

المجمع الصناعي العسكري: يضم الشركات المصنعة للاسلحة التي تعمل على الضغط للتاثير على صنع و توجيه السياسة الخارجية بما يخدم نشاط مجالها لتسويق منتجاتها من الاسلحة المختلفة كتفجير الازمات و النزاعات في مناطق معينة يدفعها الى اقتناء الاسلحة لاغراض دفاعية او ردعية او هجومية ومن بين وسائلها للتاثير اختراقها لعلب التفكير خاصة ذات الصلة باستراتيجيات الامن، بالاضافة الى اعتلاء مناصب هامة بمراكز صنع قرار السياسة الخارجية مثل المدير التنفيذي السابق لشركة لوكهيد مارتن الذي اصبح نائب مباشر في وزارة الدفاع.[1]

الشركات متعددة الجنسيات: وهي مجموعة شركات ضخمة تنشط في مختلف المجالات عبر العالم تعمل على التاثير في صنع السياسة الخارجية الامريكية بما يخدم مصالحها و يفتح مجال امام نشاطاتها كما تعد من بين اليات الهيمنة الامريكية خاصة في المجال الاقتصادي.[2]

ـ وسائل الاعلام: تعرف الولايات المتحدة الامريكية على انها اكبر النظم الديمقراطية والتي من اسسها نجد حرية التعبير هذا ما جعل العلاقة بين وسائل الاعلام و مؤسسات النظام السياسي تاخذ شكلين اولهما حرية وسائل الاعلام وهذا ما يجعلها تتمتع بالاستقلالية عن الاجهزة الحكومية وثانيهما وسائل الاعلام تساهم في التاثير في العمليات السياسة من خلال كونها تمثل همزة وصل بين الراي العام و صناع القرار من خلال طريقتين:[3]

اولا: انها تاثر في توجهات الراي العام الامريكي من خلال ما تقدمه من معلومات عن القضايا الدولية.

ثانيا: تساهم في اطلاع صناع القرار على متطلبات و اهتمامات الراي العام الامريكي وانعكاساتها على السياسة الخارجية الامريكية كما تساهم في تنفيذ هذه الاخيرة.

ان وسائل الاعلام الامريكية تعتبر من بين الاطراف المساندة لتوجهات السياسة الخارجية الامريكية على الساحة الدولية فهي بمثابة الوسيط الذي تعتمد عليه الولايات المتحدة الامريكية بشكل مباشر داخليا في حشد الدعم و خارجيا في نقل و اصال لمختلف دول العالم تحركات و توجهات سياستها الخارجية وطبيعة علاقاتها مع الدول من ناحية و من ناحية اخرى تعتمد عليها بما يخدم مصالحها فيما يتعلق بتحويل دوائر الاهتمام وذلك عن طريق التركيز على جوانب ثانوية للقضايا و جعلها رئيسية و تهميش قضايا اخرى[4]، كما ان وسائل الاعلام تساعد الولايات المتحدة الامريكية على تحقيق الاستجابة الدولية للخيار الامريكي فهي تاثر في صنع السياسة الخارجية من حيث وضع القضايا في جدول اعمال هذه الاخيرة كما تساهم في تنفيذها من خلال دورها كوسيط تعتمد عليه الولايات المتحدة الامريكية في تقديم وتوضيح سياستها.

وكمثال على ذلك استخدمت الولايات المتحدة الامريكية وسائل الاعلام في كسب دعم و تاييد الراي العام الداخلي والخارجي حول التدخل العسكري في الصومال 1992 و كذا البوسنة 1995 وغزو العراق في 2003 بالاضافة الى ان الولايات المتحدة الامريكية تمتلك اكبر المؤسسات الاعلامية على الساحة الدولية و هذا ما يجعلها مهيمنة و موجهة للعلام العالمي واستخدامه للسيطرة على مسار الاحداث الدولية.

---

[1] باسل محمد سلوم،"المجمع الصناعي-العسكري والاعلام الامريكي ودورها في صنع السياسة الخارجية الامريكية"،رسالة ماجستر. (معهد الدراسات السياسية و الدولية، الجامعة المستنصرية،بغداد،2002)،ص،60.

[2] نصر محمد علي،مرجع سابق،ص، 254.

[3] باسل محمد سلوم،مرجع سابق،ص،73.

[4] المرجع نفسه.

ـ الراي العام: ان الراي العام يبرز في الانظمة الديمقراطية وهو على علاقة تواصلية بمؤسسات النظام السياسي وهذا ما ينطبق على الولايات المتحدة الامريكية، فالراي العام الامريكي يتصف على انه احد مكونات العمليات السياسة و محددا لصياغتها فهو غالبا ما يكون موحدا و مؤيدا للسياسة الخارجية الامريكية وذلك راجع الى ولاء الافراد للقيادات السياسية و ذلك لسببين وهما:[1]

ـ شرعية هذه القيادات السياسية و خاصة شخص الرئيس والمتمثلة في الدعم الشعبي له.

ـ على اعتبار ان هذه القيادات السياسية على ادراك واسع بالشؤون الخارجية بما يخدم الصالح الامريكي.

وتجدر الاشارة الى ان الراي العام الامريكي على اهتمام كبير بالشان الداخلي اكثر من الشان الخارجي.

ـ مراكز الفكر والابحاث: هناك عدت صعوبات تعترض تعريف مراكز الفكر والابحاث وخاصة عند ازديادها وتعدد انواعها والمصالح التي تمثلها والجمهور المستهدف وهياكلها التنظيمية مع ذلك فان مراكز الفكر والابحاث تحتل مكانة هامة في تاثير على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الامريكية وخاصة ما يتعلق بالسياسة الخارجية حيث تمارس تاثرها من خلال خمسة ادوار اسياسة وهي:[2]

ـ تولد افكار وخيارات وبدائل مبتكرة للسياسات وتقديمها كارشادات لصناع القرار وخاصة منهم الرئيس.

ـ مساندة المساعي الرسمية في مجالات التي تعني بالتفاوض وحل النزاعات الاقليمية والدولية.

ـ تامين مجموعة من الخبراء للعمل في الحكومة كطريقة للربط بين مختلف التوجهات عند ابتكارها للسياسات.

ـ توفر المجال للنقاش حول القضايا المختلفة للسياسة العامة.

ـ تثقيف موطني الولايات المتحدة الامريكية بالنسبة لمسائل السياسة الخارجية والعالم.

ومن اهم مراكز الفكر والابحاث تاثير نذكر: موسسة راند، معهد بروكينجز، معهد الانتريرايز الامريكي، مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية.

المطلب الرابع: اهداف السياسة الخارجية الامريكية ووسائل تنفيذها

ـ اولا: اهداف السياسة الخارجية الامريكية

ان جوهر اهداف السياسة الخارجية الامريكية منذ انخراطها في الشؤون الدولية خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية هو الهيمنة العالمية حيث كتب هنري كيسنجر قائلا:"ان من اهم واجبات السياسة الخارجية الامريكية هو تحقيق الامن القومي، وان الامن القومي يقوم على دعائم اهمها ان تبقى الولايات المتحدة الامريكية الاقوي بين الامم في العالم"[3] ويتضح ذلك من خلال اعلان بوش الاب عن النظام الدولي الجديد الذي يمثل واجهة الهيمنة الامريكية العالمية، اقتصاديا، عسكريا، سياسيا.

كما يري بريجنسكي في مقال له بعنوان القوة الكبري الوحيدة سنة 1998 بان هدف السياسة الخارجية الامريكية هو منع تطور اي قوة تهيمن على العالم او معادية للولايات المتحدة الامريكية من خلال القضاء على احتمال قيام

[1] خليل نايس مصطفي،مرجع سابق،ص،85.
[2] حنان رزايقية ،"دور مراكز الفكر في صنع السياسة الخارجية الامريكية"،الدراسات السياسية.م4.ع1. فيفري 2017،ص،17.
[3] هنري كيسنجر،مفهوم السياسة الخارجية الامريكية.ترجمة:حسين شريف.القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب،1973،ص،165.

ايه قوة دولية عسكرية، سياسية، اقتصادية معادية للولايات المتحدة الامريكية وكذا السعي لدمج كل المناطق (اوروبا، اسيا، مرورا بروسيا، الصين، اليابان، الهند)في نظام امني واحد.[1]

كما يرى ساندي بيرغر المستشار السابق للامن القومي في عهد الرئيس الامريكي بيل كلينتون بان اهداف السياسة الخارجية الامريكية هي نفسها وسائل تحقيق الهيمنة الامريكية العالمية سياسيا عن طريق اسقاط الانظمة السياسية المناهضة للولايات المتحدة الامريكية بحجة اقامة الديمقراطية، وعسكريا من خلال فرض السيطرة الامريكية بتوسع حلف الشمال الاطلسي اما اقتصاديا من خلال المؤسسات و المعاهدات الاقتصادية خاصة في اوروبا الغربية و الشرقية فكل هذه الوسائل تمنع الدول و الاقطاب الاقليمية من منافستها او التساوي معها.[2]

ويمكن تحديد اهداف الولايات المتحدة الامريكية انطلاقا من تراسها النظام الدولي وهيمنتها العالمية في:

1- الاهداف السياسية:[3]

- ضمان امن الولايات المتحدة و سيادتها.
- المحافظة على استمرارية نظام الدولي احادي القطبية بقيادتها.
- العمل على نشر النموذج الامريكي الديمقراطي.
- تقديم الدعم و الحماية للحلفاء والاصدقاء.
- الحد من بروز قوى دولية سياسية منافسة لها.
- استمرار الهيمنة المطلقة لها على شؤون المجتمع الدولي.

2- الاهداف الاقتصادية:[4]

- الحفاظ على قوة الاقتصاد الامريكي.
- المحافظة على استمرارية النظام الاقتصادي الليبرالي الراسمالي عالميا.
- تامين مصادر الطاقة الدائمة للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها.
- السيطرة على المؤسسات الرئيسة للنظام الاقتصادي الدولي.
- مواجهة القوى و التكتلات الاقتصادية الكبري المنافسة والعمل على ارهاقها و اخضاعها.

---

[1] زبيغنيو بريجنسكي،رقعة الشطرنج الكبري.ترجمة:امل الشرقي.عمان:دار الاهلية،1999،ص،48.

[2] السيد ولد اباه،عالم مابعد 2001/09/11:الاشكالات الفكرية والاستراتيجية.بيروت: مكتبة مدبولي،2003،ص،39.

[3] زبيغنيو بريجنسكي،الاختيار:السيطرة على العالم ام قيادة العالم.ترجمة:عمرالايوبي.بيروت:دارالكتاب العربي،2004،ص-ص،55-61.

[4] عبد القادر رزيق المخامي،النظام الدولي الجديد الثابت و المتغير.ط3.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2006،ص-ص،246-249.

3- الاهداف العسكرية و الامنية:[1]

- ادامة التفوق العسكري العالمي الامريكي.
- انشاء سياسات ردعية مناسبة للبيئة الامنية الامريكية.
- ضمان جاهزية القوات الامريكية المنتشرة واستمراريتها.
- تحديث وسائل الاتصالات و القيادة و التحكم للقوات المسلحة.
- تطوير وزارة الدفاع وتحديث التفكير الاستراتيجي العسكري.
- تطوير و استحداث انظمة تقنية استخبارتية.

4- الاهداف الايديولوجية:

ان الاهداف الايديولوجية للسياسة الخارجية الامريكية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي و نهاية الحرب الباردة تجسدت في النظرة العدائية للاسلام حيث تهدف السياسة الخارجية الامريكية الى احتواء الاسلام، تهميشه و السيطرة عليه والعالم الاسلامي بما يمتلكه من قوة تاهله في المستقبل ليصبح مؤثرا في التفاعلات الدولية وقوة يؤخذ بها على المستوى الدولي نظرا لموقعه الاستراتيجي و امكانياته الطبيعة المتنوعة وقيمه وافكاره.

ان الولايات المتحدة الامريكية تدرك بان القصور الايديولوجي بمعنى الهوة بين الافكار المجردة و حالات التطبيق الفعلي لها يكشف قصورها وافكارها المسوقة وتشوهتها وان الاسلام كقيم وافكار يتجاوزعمليا تلك القصور مما يجعل الاسلام مع انتشاره عالميا بوضع ذاتي وموضوعي يمكنه من احتواء الافكار الغربية.[2]

في هذا الصدد يرى صمويل هنتنغون من خلال كتابه صدام الحضارات بان التقسيم الايديولوجي بعد الحرب الباردة سيكون وفقا لمبدا الانتماء الحضاري والديني ومن ثم سيؤثر هذا التقسيم على استقرار العلاقات بين الدول وفي داخل الدول ولقد جاءت احداث11 سبتمبر 2001 حجة لتبرير استخدام القوة العسكرية ضد العالم الاسلامي.[3]

وبالرجوع الى تاريخ الحرب الباردة استخدم الولايات المتحدة الامريكية لصد المد الشيوعي العديد من الوسائل بما فيها تسخير مختلف المتغيرات الفكرية و العقائدية اذ انها لم تكتفي بنشر الفكر الغربي بل سخرت ايديولوجيات اخرى لتشكل خط حاجز ضد التوسعات السوفيات فكان الاسلام كمصدر قيمي و عقائدي من بين هذه الايديولوجيات التي تم توظيفها لاسيما في منطقة الشرق الاوسط التي كانت تشكل في عهد السوفيات المنطقة الرخوة ومن بين الطرق لذلك قيام حلف بغداد بين(تركيا، العراق، ايران، باكستان) ثم الحلف المركزي(تركيا، ايران، باكستان)ثم الحلف الاسلامي(ايران، باكستان).[4]

---

[1] مالك عوني،"الاستراتيجية العسكرية الامريكية وموقعها من السياسة الخارجية الامريكية"،السياسة الدولية.ع128. افريل1997، ص-ص،94-96.

[2] عصام نعمان،امريكا و المسلمون.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002،ص،305.

[3]Samuel huutington,the clash of civilization and one remorking of wordier.new York:simam and Schuster,1998,P,32.

[4] فهد بن عبد الرحمن ال ثاني،العالم الاسلامي:دراسات جيواستراتيجية وجيوبوليتكية.عمان:دار وائل،2002،ص،49.

في هذا الصدد كتب سيد قطب في مقال له بعنوان اسلام امريكي قائلا:"الامريكان وحلفائهم مهتمون بالاسلام هذه الايام،انهم في حاجة اليه ليكافح لهم الشيوعية في الشرق الاوسط بعدما كانوا يكافحونه ايام الحروب الصلبية)[1]

فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي والشيوعية كان البحث عن عدو استراتيجي هاجسا امريكيا والذي تمثل في الاسلام ومن اشهر التصريحات بذلك نذكر:[2]

ـ تصريح جين كبريا تريك مندوبة سابقة للولايات المتحدة الامريكية في الامم المتحدة قائلة:" بعد انهيار الشوعية اصبحت الاصول الاسلامية العدو المباشر"، كما صرح حلف الناتو:"الاسلام يحمل مقومات شبيهة بالشيوعية"، كما صرح دانفورت كويل نائب الرئيس السابق بوش الابن في كلمة القاها امام خريجي الاكاديمية العسكرية الامريكية سنة 1990 قائلا:"لايزال العالم مكانا خظرا...فبزوال النازية ثم الشيوعية لاتزال الاصول الاسلامية".

والجدير بالذكر ان مخاوف الغرب عموما والولايات المتحدة الامريكية خصوصا من الاسلام، لا يكمن في عدد المسلمين فقط بل التزايد المستمر الذي يؤدي الى احتمالات انتشار مبادئه وقيمه عالميا.

ـ ثانيا: وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الامريكية

يتطلب تنفيذ اهداف و غايات السياسة الخارجية الامريكية مجموعة من الوسائل و هي كالاتي:

1- الوسيلة الدبلوماسية: تولي الولايات المتحدة الامريكية الدبلوماسية كوسيلة لتحقيق في سياستها الخارجية اهتماما بالغا خاصة في سيعها لتعميم النموذج الامريكي الديمقراطي الليبرالي وبناء علاقات قوية مع الدول وتتراوح استخداماتها للوسيلة الدبلوماسية بين ماهو اقناعي و ترغيبي و منها ماهو ترهيبي و اكراهي بهدف تحقيق اهدافها في الشؤون الخارجية عن طريق استمالة الدول و كسب تاييدها او الضغط عليها واجبارها.[3]

2- الوسيلة العسكرية: وتعتبر من اكثر الوسائل استخداما من طرف الولايات المتحدة الامريكية في سعيها لتحقيق غاياتها الخارجية سواء بالتهديد باستخدامها او الاستخدام الفعلي لها خاصة في القضايات ذات الصلة بمصالحها الحيوية المتعلقة بحماية الامن القومي الامريكي بعتبارها القوة العسكرية الاولى عالميا بمنظومة قدرات تكنولوجية متطورة منتوعة تقليدية و نووية كما تتبني الاستراتيجية العسكرية الامريكية اسلوب رد فعال يظهر تصميمها على استخدام قوتها العسكرية في حالة تعرض مصالحها الحيوية للخطر.[4]

3- الوسيلة الاقتصادية: ان العامل المميز للسياسة الخارجية الامريكية في رسم استراتيجيتها هو العامل الاقتصادي سواء استخدم معه اسلوب الترغيب وتقديم المساعدات او اسلوب الترهيب والضغوط من خلال فرض العقوبات الاقتصادية وانطلاقا من كونها قوة اقتصادية تتميز بالديناميكية والفاعلية التي تظهر بوضوح من خلال نشاطها التجاري واستثماراتها للرؤوس الاموال و امتلاكها لتكنولوجيا بما جعل من قوتها الاقتصادية وسيلة لتحقيق اهداف سياستها الخارجية في تعاملاتها مع الدول خاصة احتكارها واعتمادها على المؤسسات الدولية الاقتصادية النبك الدولي و صندوق النقد الدولي الى جانب الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق الهيمنة الامريكية العالمية.[5]

---

[1] يوسف القرضاوي،المسلمون والعولمة.القاهرة:مطابع دار الطباعة،2000،ص،74.

[2] عصام نعمان،مرجع سابق،ص،307.

[3] هنري كيسنجر، الدبلوماسية الامريكية: من الحرب الباردة الى يومنا هذا.ترجمة: مالك فاضل البديري.عمان:دار الاهلية،1995، ص،73.

[4] مالك عوني،مرجع سابق،ص،95.

[5] زبيغنيو بريجنسكي،الاختيار:السيطرة على العالم ام قيادة العالم،مرجع سابق،ص،ص،65،64.

4- الوسيلة الاعلامية: تلعب الوسائل الاعلامية دورا هاما في مجال السياسة الخارجية سواء على مستوى صناعتها او في تحقيق اهدافها و غاياتها وذلك راجع الى امتلاك الولايات المتحدة الامريكية اضخم الوسائل الاعلامية و هيمنتها على المجال الاعلامي العالمي بما يخدم و يسوق لتوجهات سياستها الخارجية من خلال تبرير سلوكاتها و حشد الراي العام الامريكي و العالمي في كسب التاييد والشرعية لتحركاتها خاصة بعد احداث 11 سبتمبر2001 وحربها على الارهاب وسعيها الى اقامة انظمة ديمقراطية موالية لها و اسقاط الانظمة المناهضة لها.[1]

من خلال ما تم التطرق اليه في هذا المبحث يتضح ان منظومة السياسة الخارجية الامريكية وما تتضمنه من عوامل متشابكة و متداخل من محددات و فاعلين ووسائل متعددة و مبادئ متناقضة الى حد ما الا هذا لم يشكل عراقيل امام توجهاتها وسعيها الى تحقيق مصالحها وانما على عكس ذلك كان من بين الاسباب التي لها دور في نحاجها في التعامل و التكيف مع الشؤون الدولية بما يحقق لها غاياتها و ادامة هيمنتها العالمية.

[1] باسل محمد سلوم،مرجع سابق ،ص،74.

المبحث الثالث: الاطر النظرية المفسرة للمفهوم القوة

لقد حظي مفهوم القوة وتحولاته بزخم من الاهتمام و المحاولات التنظرية لتفسره و الاحاطة به وكان لكل توجه تنظيري وجهة نظر تميزه عن غيره في تحليله لمفهوم القوة بناءا على عناصر معينة يعتمد عليها في ذلك، الا ان مفهوم القوة اعتبر من المفاهيم المركزية للمنظور الواقعي والذي ظل المهيمن على تفسير القوة و هذا لا ينفي ان مفهوم القوة قد لقي اهتمام ولكن بتصورات و مفاهيم مغايرة عن الطرح الواقعي لدى كل من المنظور الليبرالي و النظرية البنائية ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق لما سبق التوطئة له حول تفسير مفهوم القوة لدى الاطر النظرية سالفة الذكر.

المطلب الاول: المنظور الواقعي

المنظور الواقعي هو توجه تنظيري قائم على اساس رفض المبادئ الاخلاقية و القانونية التي طرحتها النظرية المثالية فالواقعية تهتم بماهو كائن وليس بما يجب ان يكون حيث تركز على المبادئ البراغماتية القائمة على النظرة التشاؤومية لواقع العلاقات الدولية ذات الطبيعة الصراعية اذ لا يوجد تناسق و انسجام المصالح بين الدول في النظام الدولي وانما هناك تضارب مصلحي بينها يصل الى درجة اندلاع الحرب، فالعلاقات الدولية هي صراع القوة ومن اجل القوة و الامكانيات المتاحة للدولة تلعب دورا هاما في تحديد مكانتها الدولية وقدرتها على التاثير في سلوك الاخرين و تحديد نتيجة الصراع، والمنظور الواقعي يضم عدة نظريات تتفق في اساسيات التحليل الا انها تختلف في البعض ومن بينها نجد مفهوم القوة[1]وهي:

- اولا: الواقعية الكلاسيكية

ترجع الجذورالتاريخية للواقعية الكلاسيكية للفلسفة السياسية القديمة عند كل من المؤرخ اليوناني توسيديدس من خلال كتابه الحرب البيلوبونيزية الذي تحدث فيه عن الاسباب الحقيقية للحرب بين اثينا واسبرطا وهو تعاظم قوة اثينا و الخوف الذي زرعه هذا التعاظم لدى اسبرطا حيث راى انه من يكتسب القوة يفعل ما يريد ويحصل على ما يرغب وما على الاضعف الا ان يتقبل، فالقوة هي الحاكم والمتحكم في العلاقات بين الدول، وكذا المفكر الايطالي ميكيافيللي الذي راى بان القوة هي الوسيلة والغاية بغض النظر عن شرعيتها من انعدامها و الفيسلوف الانجليزي توماس هوبز و فلسفته السياسية القائمة على اعتبار الصراع من اجل القوة دافع غريزي كائن في الطبيعة الانسانية.[2]

وقد ظهرت الواقعية الكلاسيكية في المرحلة التي تلت الحرب العالمية الاولى من خلال كتابات هانس مورغانتو في كتابه السياسة بين الامم صراع من اجل القوة والذي كان من مرتكزاته ان السياسة تحكمها قوانين موضوعية تجد جذورها في الطبيعة الانسانية، وان الركن الاساسي للواقعية في تحديدها لطبيعة السياسة الدولية هو مفهوم المصلحة بمعنى القوة والذي لا تعبتره ثابت في كل الحالات نظرا لطبيعة المتغيرة للمصلحة.[3]

---

[1] عبد الناصر جندلي،التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية.الجزائر:دار الخلدونية،2007،ص، 133.

[2] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف،النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية.ترجمة:وليد عبد الحي.عمان:دار الكاظمة،1985، ص،ص،60،59.

[3]Hans morgenthon,politics among nations(the struggle for power and peace).new York:fourth edition Alfred.A.knopf,1967,p-p,9-11.

و من اهم افتراضات الواقعية الكلاسيكية نذكر :[1]

ـ الدولة هي الفاعل الرئيسي والوحيد في العلاقات الدولية فالدولة وحدة واحدة موحدة و مندمجة.

ـ فوضوية النظام ناتجة عن غياب سلطة عليا قادرة على الضبط وتنظيم العلاقات بين الدول.

ـ الصراع متاصل في العلاقات الدولية نظرا للمصالح المتضاربة وغير متجانسة وعلى القائد السياسي ان يتصرف طبق للمصلحة القومية.

ـ سلوك الدولة على المستوى الدولي يتصف بالعقلانية والبراغماتية فالدولة تسعى الى اتخاذ القرارات التي تخدم مصالحها.

ـ استقلالية الظاهرة السياسية اذ توصف القضايا السياسة و الامنية بالسياسة العاليا و القضايا الاجتماعية و الاقتصادية على انها اقل اهمية و يطلق عليها تسمية السياسة الدنيا.

ـ في نظام دولي فوضوي يسوده الصراع بين الدول مثل كرات البلياردو لتحقيق المصلحة القومية يؤدي توازن القوة دورا مركزيا في تحقيق الامن و الاستقرار الدولي.

ـ الفصل التام بين السياسة الداخلية و السياسة الخارجية.

ـ الفصل بين الاخلاق و السياسة فالاخلاق ليست محدد سياسي.

ام على مستوى المفاهيم نجد ان الواقعية الكلاسيكية قامت على ثلاثة مفاهيم مركزية و هي القوة، المصلحة القومية، توازن القوى.

ان الواقعية الكلاسيكية ترى ان مفهوم المصلحة القومية محدد في مفهوم القوة، فالمصلحة هي جوهر العملية السياسية و بما ان مفهوم القوة مرادف لمفهوم المصلحة فالقوة هي الهدف الاساسي الذي يسعى كل صانع القرار الى تحقيقه على مستوى الوحدة الدولية، فالقوة ليست مجرد وسيلة تستخدمها الدولة للتاثيرعلى الوحدات الدولية الاخرى بل هي كذلك غاية وهدف في نفس الوقت.[2]

كما ان الواقعية الكلاسيكية تميل الى تبني اساليب القوة الصلبة العسكرية وحسب هانس مورغانتو فان سعي الدولة الى تحقيق القوة يدور حول ثلاثة محاور رئيسية وهي، الابقاء اوالمحافظة على القوة، انماء او زيادة القوة، استعراض القوة وتطبيق هذه المحاورفي العلاقات الدولية سيؤدي الى انتهاج ثلاثة سياسات اساسية وهي:[3]

ـ سياسة المحافظة على الوضع الراهن: اذ كان الوضع الدولي القائم يخدم ويعززمصالح وقوة الدولة، يستعمل صانع القرار القوة للمحافظة على هذا الوضع.

ـ سياسة الامبريالية: اذ تقوم الدولة باحداث تغييرفي توازن القوة على مستوى النسق الدولي بغرض زيادة و انماء قوتها عن طريق سياسات استعمارية توسعية او سياسات امبريالية استغلالية.

---

[1] عامر مصباح،الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2006،ص-ص،121-124.

[2] عبد الناصر جندلي،مرجع سابق،ص،135.

[3] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف،مرجع سابق،ص،ص،72،71.

ـ سياسة الهيبة: وهي سياسات تدخل في اطار الردع العسكري عن طريق اظهار القدرات القتالية والعسكرية للدولة، بالقيام بمناورات عسكرية و استعراض الاختراعات و الصناعات الحربية لتعزيز هيبتها ومكانتها الدولية.

الواقعية الكلاسيكية ترى بان القوة نفسها هي مصلحة لكل دولة من الدول و تسعى بعض الدول الى زيادة قوتها ما يؤدي الى المجازفة باندلاع الحروب و الصراعات واخرى تقتنع بالاحتفاظ بما لديها من قوة ولكن لا ترضى دولة كبري كانت او صغري بتخفيض قوتها خاصة في وجود اعداء محتملين، فالحد الادني للسياسة الخارجية لكل دولة يجب ان يكون الحفاظ على البقاء وحماية الوجود المادي والسياسي، فهي ترى انه مهما تكون الاهداف النهائية للسياسة الدولية القوة هي دائما الهدف العاجل وبالتالي فالعلاقات الدول فيما بينها قائم على متغيرالقوة في بيئة دولية صراعية تنعدم فيها الثقة.

كما رات الواقعية الكلاسيكية ان للقوة العسكرية شان مركزي في تحقيق توازن القوى هذا الاخير الذي يحافظ على مصلحة الدولة ويحول دول تعرضها للخطر فكلما كان هنا توازن في القوة كما تحقق الامن والاستقرار والعكس كما رات الواقعية ان سياسات التحالفات العسكرية من بين اهم اليات تحقيق ذلك معتبر من نظام تعدد الاقطاب الاكثر استقرارا.

ـ ثانيا: الواقعية الجديدة(البنيوية)

ظهرت الواقعية الجديد ابان الحرب الباردة من خلال كتاب كينث والتز نظرية السياسة الدولية اذا قامت الواقعية الجديدة على مراجعة الطرح الواقعي وتقديمه بطريقة اكثر منهجية وعلمية وكرست لنظرية الاختيار العقلاني المستوحاه من علم الاقتصاد الجزئي اداه للبحث عن الاسلوب الامثل لاستخدام القوة لتحقيق الاهداف القومية، فضلا عن اتخاد النظام الدولي موضوعا رئيسا لدراسة وتحليل السياسة الدولية استنادا الى الافكارالنظامية والبنيوية المقتبسة من نظرية النظم لمورتن كابلان.[1]

و من اهم افتراضات الواقعية الجديدة نذكر:[2]

ـ الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي التي تحدد سلوك الفواعل، ففوضوية النظام الدولي هي التي تفرض على الدولة مبدا المساعدة اذاتية.

ـ الدولة فاعل اساسي وعقلاني وهي كذلك بسبب امتلاكها لوسائل العنف المنظم وسلوكاتها الناتجة عن الحسابات العقلانية.

ـ العوامل الداخلية ليست عاملا مهما في السياسة الدولية بمعنى الفصل التام بين السياسة الخارجية و الداخلية ونفي اي علاقة بينهما.

ام على مستوى المفاهيم فلقد قامت الواقعية الجديدة على ثلاثة مفاهيم مركزية وهي النظام الدولي، الامن، توازن القوى.

الواقعية الجديدة تناولت الامن كمفهوم مركزي ورات ان القوة هي مؤشراساسي ورئيسي لتحقيقه متخذة من القوة كمفهوم موسع بالتركيزعلى الجوانب المادية من خلال تحليل التباين في متغير واحد وهو توزيع امكانيات

[1]Alex macleod et dan o'meara,théories des relations internationales :contestation et résistances.2d. québec:edition athéna,2004,p,38.

[2] عامر مصباح،مرجع سابق،ص،126.

القوة المادية الموضوعية فالقوة عند الواقعية الجديدة تمثلت في التركيز على امكانيات وقدرات الدولة المتمثلة في مساحة الاقليم وحجم السكان وتوفر الموارد الاولية، القدرة الاقتصادية والقوة العسكرية والتكنولوجي الى جانب الاستقرار السياسي وكفاءته فالقوة مجموعة من القدرات المركبة للدولة وبالتالي تمايز الدولة عن غيرها من خلال ما تمتلكه من قوتها وليس بواسطة وظيفتها فقط.[1]

كما تناولت الواقعية الجديدة النظام الدولي كوحدة تحليل وترى ان فوضوية هذا النظام هي من تحدد سلوك الدول هذه الاخيرة التي تضع اسوء احتمالات نوايا بعضها اتجاه بعض لذلك يبقى الضمان الاساسي لامن الدولة هو الاعتماد على قدرات قوتها الذاتية وان حالة الصراع هي المظهرالاساسي للعلاقات الدولية واحتمال قائم على الدوام بما يجعل الشاغل الاساسي لكل دولة هو تحقيق مصالحها القومية وفي مقدمتها البقاء والامن وهو ما يقتضي زيادة قوتها، ووفقا لهذا التصور الغالب تصبح القوة معنية بالاساس بتحليل كيف تستطيع الدولة استخدام مواردها المادية بما يجعلها قابلة لتحول لارغام دولة اخرى على القيام بتصرف او سلوك لم تكن ترغب في القيام به او الدفاع عن ذاتها في مواجهة مثل هذا السلوك.[2]

وفيما يتعلق بتوازن القوى ترى الواقعية الجديدة ان نظام القطبية الثنائية اكثر استقرارا وامنا وذلك راجع الى ان تكون احتمالات خطا الدول المهمة في حساب قوتها النسبة ضيئلة بسبب ضالة الشكوك التي تواجهها حول التهديدات المحتملة واحتمالات الحرب عن طريق الخطا قليلة ايضا خاصة ان الدول في نظام فوضوي امكانية التعاون صعبة لانها تسعى الى المكاسب النسبية ولست المطلقة والتي يمكن تحويلها فيما بعد الى مكاسب عسكرية.[3]

وترى الواقعية الجديدة في تفسيرها الى تشابه الدول في سلوكاتها الخارجية الى افتراض ان العوائق النسقية تحتل موقع وسط بين الدول وسلوكات سياساتها الخارجية والواقعيون الجدد يهدفون الى توضيح كيف ان هذه الدول في نظام دولي فوضي تصبح مسوؤلة عن التشابه الملاحظ في سلوكات سياستها الخارجية.[4]

وقد ظهر اتجاهين ضمن الواقعية الجديدة هما الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية للاشارة الى الصيغ والاتجاهات الحديثة في الفكر الواقعي، التي تضمنت عدة اختلافات بين التوجهين في مفهوم القوة فيما يتعلق بمقدارها واسلوب استخدامها ما ادخلهم في نقاش واقعي- واقعي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة والعمل على اعادة التكيف حسب المعطيات الجديدة اين اصبح الامن هو المحور الاساسي.

ـ ثالثا: الواقعية الدفاعية

تنظر الواقعية الدفاعية للعلاقات الدولية بنظرة تفائلية نسيبا مقارنة بالطرح الواقعي عموما ويجادل انصار هذا الاتجاه ومن بينهم جاك سنايدر وروبرت جيرفيس وغيرهم بان قوة هي ادات دفاعية، وامتلاكها هو لاغراض دفاعية وان احتمال وقوع الحروب كان احتمال كبير عندما كانت الدول تستطيع التغلب على بعضها البعض من ناحية ومن ناحية اخرى فان معظم القادة يدركون ان تكاليف الحرب اصبحت تتخطى مكاسبها وان استخدام القوة

[1]Kenneth waltz,theory of international politics.new York:mac graw-hill,1979,p,128.
[2]Kenneth waltz,"structural realism after the cold war",international security.vol25.no1.2000,p,18.
[3] عامر مصباح،مرجع سابق،ص،128.
[4]Kenneth waltz, ,"structural realism after the cold war", op.cit,p,19.

للغزو او التوسع استراتيجية امنية مرفوضة من قبل مختلف القادة في عصر من الاعتماد المتبادل المعقد و العولمة ومعظم الحروب يمكن رد اسبابها الى القوى غير العقلانية ذات نزعة عسكرية مفرطة.[1]

ان الواقعية الدفاعية لا تضع رابطة مباشرة بين مضاعفة القوة و الامن فهي ترى ان مضاعفة القوة قد يؤدي الى الحاق اضرار بامن واستقرار الدولة في حالات معينة مفسرة ان توجهات الدولة هي دوما في السعي نحو تحقيق الامن واكثر من سعيها نحو زيادة القوة، فهدفها الاول هو البقاء والحفاظ على الوضع القائم، ومن وجهة نظر الواقعية الدفاعية فان اكتساب القوة اكثر مما تقتضيه الحاجة للحفاظ على الوضع القائم خاصة في اكتساب الاسلحة الهجومية قد يجعل الدولة اقل امن وهو ما ينتج المازق الامني، كما ترفض فكرة ان هذا الاخير يفرز دائما نزاعات حادة، وفي هذا الاطار تعتقد الواقعية الدفاعية انا فوضوية النظام الدولي والحاجة الى البقاء يدفع احيانا الدول الى التعاون المشترك وهذا ما جعل الواقعية الدفاعية تتقارب في وجهات النظر مع الليبرالية الجديدة.[2]

ان الواقعية الدفاعية ترى انه كلما كان الدفاع اسهل فان الامن كان اوفر وحوافز التوسع اقل واحتمالات التعاون اعلى اصبحت القوة ذات مفهوم وتوظيف شرعي سلمي وتكون الدول قادرة على التمييز بين الاسلحة الهجومية و الاسلحة الدفاعية فالدول تستطيع ان تكتسب وسائل الدفاع عن نفسها دون ان تهدد الاخرين وبذلك تقلل من تاثيرات الفوضي الدولية، وترى الواقعية الدفاعية ان معظم القوة التي تمتلكها دولة ما في المجال الدولي تتالف من قوتها الدفاعية اي الحيلولة دون حدوث اي سلوك لا ترغب فيه من طرف الاخرين مقارنة بالقوة الهجومية التي تعني القدرة على حث الاخرين على اتباع سلوك مرغوب فيه وهي نادرة الى حد ما.[3]

ـ رابعا: الواقعية الهجومية

تتفق الواقعية الهجومية مع بعض من افكار كينث والتز الا انها تتبنى ايضا جزء هام من افتراضات الواقعية الكلاسيكية، ويجادل انصار هذا الاتجاه ومن بينهم جون ميرشايمر، فريد زكريا وغيرهم بان القوة هي اداة هجومية وان افضل وسلية للدفاع هي الهجوم.

ان القوة عند الواقعية الهجومية هي وسيلة ذات اهمية قصوى لتعظيم المكاسب معتبرين العلاقات الدولية بانها لعبة صفرية و ان حسابات القوة تهيمن على تفكير الدول كما ان الدول تنافس بعضها من اجل القوة خاصة مع صعوبة التحقق من نوايا بعضها اتجاه بعض، اذ يمكن للدول ان تتعرف على قدرات بعضها العسكرية عبر الاحصائيات المنشورة لكن من الصعب التاكد من نوايا استخدامها وترى الواقعية الهجومية ان الفوضي الدولية تفرض باستمرارعلى الدول تعظيم وزيادة قوتها النسبية ويرى جون ميرشايمر ان القوة النسبية وليست المطلقة هي الاهم بالنسبة للدول ويقترح على قادة الدول البحث عن سياسات امنية تضعف من قدرات اعدائها وتزيد من قوتها النسبية.[4]

ان الواقعية الهجومية تقدم العديد من الشواهد التاريخية تعمد من خلالها الى توضيح ان السلوك الهجومي عادة ما يكون ناجحا والذي قد يكون مفيد من ناحيتين استراتيجية واقتصادية حيث نجد ان جون ميرشايمر يستنبط من

[1] Gedeon rose, « neoclassical realism and theories of foreign policy », world politics .vol51.no1. oct1998,P,149.
[2] Ibid.
[3] Kenneth.N.waltz,theory of international politics.op,cit, p,132.
[4] John mearsheime ,the tragedy of great power politics.new York: word politics,2001,p,36.

اعمال جون هرتز ان افضل طريقة لبقاء الدولة في النظام الفوضوي هي ان تستغل فرص الدول الاخرى وان تكتسب المزيد من القوة على حسابها لان افضل طريقة لدفاع هي الهجوم.[1]

كما ان الواقعية الهجومية على عكس الواقعية الدفاعية ترى ان هناك ترابط مباشر بين القوة و الامن فضمان الامن يقتضي مضاعفة قدراتها النسبية وتحقيق الافضلية على حساب الخصوم وبقدر امتلاك عناصرة القوة خاصة العسكرية بقدر تمتع الدولة بامن اكبر وتحقيق الدولة لاكبر قدر ممكن من الامن اذا اصبحت في وضع المهيمن على النظام الدولي او على الاقل في نطاق الاقليم التي تقع فيه وان الدول تسعى للهيمنة ليس للاعتداء على الاخرين بقدر ما ان ذلك هو الوسيلة الوحيدة لضمان البقاء.[2]

ان الواقعية الهجومية تختلف مع الواقعية الدفاعية في مقدار القوة وان مضاعفة القوة و السياسات التوسعية هي محصلة منطقية للفوضي الدولية حيث تميز بين قوة دول الوضع القائم والدول التصحيحية فهي لا تنسب مصالحهم للفوضي وانما تضع هذه المصالح كمتغيرات على مستوى الوحدة، كما تخالفها ايضا في دور التحالف الدولي في مواجهة القوة الاكثر تهديدا في النظام الدولي وترى ان الدول تتحالف دوما مع الطرف الاقوى او الاكثر تهديد لتشكل تحالف متوازن من ثمة تحجج الواقعية الهجومية ان قوة الدولة وافضليتها هي من تحقق الامن وليس التحالف خاصة وان الدولة تسعى الى المكاسب النسبية وليست المطلقة.[3]

ـ خامسا: الواقعية الكلاسيكية الجديدة

هي طرح توافقي بين الواقعية الكلاسيكية و الواقعية الجديدة، واول من جاء بهذا المصطلح هو غيدين روز في مقال له بعنوان"الواقعية الكلاسيكية الجديدة ونظريات السياسة الخارجية"، ومن ابرز مفكري هذا التيار راند لشويلر الذي طرح مصطلح توازن المصالح كبديل للتوازن على اساس القوة و التهديد اذ يمكن للدولة ان تدخل في التحالف بمجرد وجود منفعة وليس بسبب وجود قوة تهدد الدولة.

رغم التطورات الفكرية التي عرفها المنظور الواقعي في العلاقات الدولية فان هناك توافق بين مختلف النظريات (الواقعية الكلاسيكية،الواقعية الجديدة)، والتوجهات التي تبعتها (الواقعية الدفاعية، الواقعية الهجومية) حول ان الدولة هي الفاعل الاساسي في العلاقات الدولية وان المصلحة هي المحرك الرئيسي لسلوك الدولة وتؤدي القوة العسكرية دورا محوريا في تحقيقها.

المطلب الثاني: المنظور الليبرالي

ان الليبرالية شانها في حقل العلاقات الدولية شان الواقعية فهي منظور ينطوي على العديد من نظريات و التيارت الفكرية ويعود سبب تاخر بروزها الى سيطرة الواقعية على تفسير العلاقات الدولية بالاعتماد على مفهومها المركزي للقوة المرادف للمصلحة القومية و التي تعتبر الدولة هي الفاعل الرئيسي و الوحيد وما ينتج عن ذلك من علاقات صراعية ترجع الى الطبيعة البشرية وفوضوية النظام الدولي.

على عكس الواقعية فان الليبرالية لا تنظر الى ان العلاقات الصراعية هي نتيجة حتمية لفوضوية النظام الدولي وانما ينصب اهتمامها على تفسير الحالات التي يمكن ان تؤدي الى علاقات تعاونية في ظل هذا النظام معتمدة في

---

[1] فريد زكريا،من الثروة الى القوة الجذور الفريدة لدور امريكا العالمي.ترجمة:رضا خليفة.القاهرة،مركز الاهرام،1999،ص،16.

[2] John mearsheime,op,cit,38.

[3] Glenn snyder,"mearsheimer's world-offensive realism and the struggle for security",international security.vol27.no1.summer2002,p,149.

ذلك على متغيرات اخرى هي القيم الديمقراطية، العلاقات الاقتصادية، القانون و المؤسسات الدولية متخذة من الفرد وحدة تحليل حيث يتبنى المنظور الليبرالي عدة اتجاهات فكرية و من ابرزها نذكر:

ـ السلام الديمقراطي: انتشار الديمقراطية بمثابة ركيزة اساسية لسلام العالمي نظرا لان النظم الديمقراطية حسب هذا التصور هي بطبيعتها اكثر سلمية من النظم الشمولية، فالنظم الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض.

ـ الاعتماد الاقتصادي المتبادل: من شانه ان يثني الدول عن استخدام القوة في مواجهة بعضها البعض، بالنظر الى ان الصراع من شانه ان يهدر رخاء كافة الاطراف على حد السوء.

ـ المؤسساتية: تعمل على تقليص ظاهرة سلوك الدول القائم على الانانية ولا سيما من خلال تشجيع الدول عن التخلي عن المكاسب النسبية الانية من اجل المنافع الكبري المترتبة عن التعاون الدائم.

وتستقي الليبرالية افتراضاتها الاساسية من افكار كانط القائمة على عقلانية الافراد والايمان بضرورة التعاون وبناء مجتمع دولي يتمتع بالسلام و الانسجام بعض النظرعن المصالح الشخصية وطبيعة التنافسية للدول بما يجعل هذه الاخيرة تحافظ على سيادتها وترتبط مع بعضها البعض من خلال علاقات تعاونية يحكمها قانون دولي.[1]

ومن اهم افتراضات الليبرالية نذكر :[2]

ـ الفرد هو وحدة التحليل الرئيسية.

ـ رفض سياسات القوة كمحرك وحيد في العلاقات الدولية.

ـ التعاون الدولي والمنافع المتبادلة و المكاسب المطلقة هي اساس العلاقات الدولية.

ـ المنظمات الدولية و الفاعلين من غير الدول هم من يحددون تفضيلات و الخيارات السياسية للدول.

ـ ترفض فكرة هيمنة القضايا الامنية والعسكرية على السياسة الدولية وترى بان القضايا الاقتصادية و الاجتماعية ايضا تتسم بالاهمية.

ـ الاعتماد الاقتصادي المتبادل يربط الدول بغيرها من الفاعلين ما ينتج عنه من تعدد الروابط والسياسات العابرة للقوميات هو ما عكس ظاهرة العولمة.

ـ تقبل فكرة فوضوية النظام الدولي كالية تتحكم في العلاقات الدولية لكنها ترفض فكرة انها بضرورة نتنج علاقات صراعية.

ان المنظور الليبرالي يرى ان هناك العديد من الظواهر و المتغيرات في منظومة العلاقات الدولية يمكن تفسيرها بطريقة اوضح وافضل من خلال تاثير القيم الديمقراطية وهرمية المؤسسات الداخلية و طبيعة المصالح الوطنية للوحدات السياسية والقيم الليبرالية والاعتماد الاقتصادي المتبادل والمؤسسات الدولية، فالمنظورالليبرالي

[1]Cox.M,and Campanaro.R,introduction to international relations.london:school of economic and political science,2016,p,95.

[2] Griffiths M,and Others,fifty key thinkers in internationl relation.2ed.new York:rout ledge,2009, p,p, 40,41.

يتناول القوة من خلال ابعاد وصور مغاير للطرح الواقعي حيث تهتم بالقوة في طابعها الجماعي من القوة اقتصادية والمؤسساتية واعتماد متبادل التي تؤدي الى قوة التوافق بين الوحدات الدولية.

ان الليبرالية قامت على مبدا حرية الارادة و الاختيار للافراد والفاعلين الدوليين غير مقيدين بالطابع الفوضوي للنظام الدولي وما ينجرعنه من علاقات صراعية ويدفع الى انتهاج سلوك عدواني بالاعتماد على القوة في نمطها الصلب ما يجعل بامكانهم التعاون و تحقيق مصالح مشتركة بما يكفل تحقيق الامن للجميع وكذلك على عكس الطابع الذاتي لطرح الواقعي و ترى ان هذه الحرية في الاختيار والارادة تجعل من الفاعلين الدوليين يختارون بارادتهم التعاون من اجل ممارسة القوة و وضعها في اطار يجعل منها اداه للمكاسب المطلقة في مسار تعاوني كما انها لم تنفي وجود علاقات تنافسية الى جانب العلاقات التعاونية.[1]

- اولا: تيارالسلام الديمقراطي

يرفض انصاره ان القوة الصلبة العسكرية تترجم بالمصلحة القومية ويرى ان القوة الدولة تكمن في قيمها الديمقراطية، هذه الاخيرة التي تحقق السلام وتحمي امن الدولة وتعود فكرة السلام الديمقراطي الى فكر كانط "قيد الديمقراطية"، في العلاقات الدولية فالقيم الديمقراطية هي بمثابة قوة للدولة داخليا من خلال شرعية نظامها وخارجيا من حيث ان الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض كما انها اكثرالدول سلمية وتفسيرها لذلك يرجع الى مبداين:[2]

- اولهما: يتمثل في المعايير فالديمقراطيات تعمل على تخفيف من حدة الصراع وتعمل على حلها بطرق سلمية دون اللجوء المباشر الى التهديد باستخدام العنف مما يجعل غيرها لا يشعر بالتهدد والخطر الذي يكون دافع نحو ضرورة اتجاهها الى القوة العسكرية كوسيلة وهدف على عكس الدول الشمولية التي تعمل وفق فوضي هوبزية فتهدد و تستخدم القوة مما يجعل منها وسيلة و هدف، كما ترى انه في النظم السلطوية ايضا لابد من توفير فرص التوافق كشرط ضروري للممارسة القوة فالنظم السلطوية قائمة على وجود حاكم ينفرد بممارسة السلطة ومع ذلك فهو يسيتعين بالنخب الادراية و العسكرية فالتعاون و التنسيق يزيد من القوة والقدرة على التاثير في النظام الدولي بما يحقق الاهداف و المصالح.

- ثانيهما: يتمثل في المؤسسات فالقادة السياسيين الديمقراطيين مراقبون ومحاسبون امام المؤسسات الديمقراطية ما يجعل من سلوكاتهم محسوبة خاصة فيما يتعلق بالحروب و ما قد ينجر عنها من تكاليف تنعكس على الداخلي ما ياثر على مناصبهم على عكس الدول الشمولية التي تقمع المعارضة و لا تترد في استخدام القوة بمفهومها العسكري كاداة وحيدة لتحقيق مصالحها الخارجية.

وفي هذا السياق يقول مايكل دويل:"ان تقاليد الاحترام المتبادل قد شكلت اساسا تعاونيا للعلاقات بين الديمقراطيات الليبرالية بصورة مؤثرة وملحوظة وان كانت الدول الليبرالية خاضت حروب مع دول غير ليبرالية، الا ان الدول الليبرالية المدينة دستوريا لن تدخل في حروب مع بعضها البعض".[3]

---

[1] Cox.M,and Campanaro.R,op,cit,p,97.

[2] تيم دان واخرون،نظريات العلاقات الدولية:التخصص و التنوع.ترجمة:ديما الخضراء.بيروت:المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات،2016،ص،ص261،260.

[3] جوانيتا الياس،بيتر ستش،اساسيات العلاقات الدولية.ترجمة:محيي الدين حميدي.دمشق:دار الفرقد،2016،ص،99.

ـ ثانيا: تيار الاعتماد الاقتصادي المتبادل

يرى بان القوة الاقتصادية و تعزيز اهميتها مقارنة بالقوة العسكرية يتم من خلال تزايد تدفق الخدمات والتجارة والاستثمارات بين الدول و الفاعلين الدوليين كما يفسح المجال امام الفاعلين من غير الدول مثل الشركات متعددة الجنسيات للقيام بادوار لما تمتلكه من موارد قوة خاصة وانها تتمتع بحرية نسبية من الالتزامات والاعباء مقارنة بالدول، ويرى ايضا ان تشابه الدول في انظمتها الاقتصادية له فرص في تزايد تفاعلاتها في الاطر المؤسساتية متعددة الاطراف في مجالات متعددة مما يجعل من المصالح مشتركة وتنحصر او تقل العلاقات التنافسية بما يحقق لدولة قوة لها، و ان التكامل الاقتصادي الاقليمي خاصة من شانه ان يخفف من حدة الصراعات واستخدام القوة العسكرية كوسيلة لتحقيق المصلحة القومية وغاية تسعى الدولة ليها وذلك من خلال مصالح مشتركة وتعاون اقتصادي في اقليم جغرافي واحد من شانه ان يغير نظرة الدولة للقوة العسكرية كوسيلة و غاية و يؤدي الى تعاون سياسي وامني له باع طويل في الصراعات والحروب[1] و الاتحاد الاوروبي اكبر مثال على ذلك.

وفي نفس السياق فان وجود هذه العلاقات الاقتصادية و ازديادها وكذا غيرها من العلاقات المختلفة يؤدي الى نشوء علاقات اعتماد متبادل قوية من شانها ان تاثر في حالة حدوث اي تغيير في شكل متبادل و بدراجات كبيرة وان كانت غير متماثلة او متساوية بالضرورة، فعلاقات الاعتماد المتبادل تعطي قدر من القوة بشكل او باخر للدولة الاقل قوة للتاثير من اجل تحقيق مصالحها[2] فوجود مثل هذه الدول الصغرى مقارنة بغيرها من الدول الكبري او انسحابها ياثر بشكل واضح على علاقات الاعتماد المتبادل فيما يتعلق بالقوة الهيكلية القائمة على الهياكل المختلفة من معادات واتفاقيات في المجالات المختلفة الاقتصادية، السياسية، الامنية، لتحقيق المصالح بدراجات اقل من القوة التفاعلية القائمة على توظيف القدرات العسكرية و الاقتصادية في علاقات المنتشرة بين الفاعلين في نفس التجمعات او تجمعات اخرى.

ـ ثالثا: التيار المؤسساتي

ان الليبرالية الجديدة المؤسساتية لم تتناول مفهوم القوة بنفس التركيز المحوري الذي تبناه المنظور الواقعي للعناصر المادية للقوة الصلبة خاصة في بعدها العسكري حيث ترى الليبرالية الجديدة المؤسساتية ان توافق المصالح بين الوحدات الدولية من شانه ان ينشا علاقات تعاونية من خلال المؤسسات وترتيبات تؤدي الى ترويض قوة الوحدات الدولية وهو ما يعطي انطباعا ضمنيا بان المؤسسات مناقضة لقوة الوحدات الدولية بمعنى ان العلاقات التعاونية بين الوحدات الدولية من شانه ان يقلل علاقات القوة التي تؤدي الى الصراع والعداوة.[3]

و يركزعلى قوة المؤسسات ودورها في وضع القوة في اطار مؤسسي من خلال المنظمات الدولية و الاقليمية والقواعد التي تنظم الخيارات الممكنة للدول عند اتخاذ قرارات بطريقة تجعل من ممارسة القوة اكثر قبولا واقل اكراها، فالقوة لا تقتصر فقط على الاستخدامات الصلبة العسكرية منها و الاقتصادية للترهيب، فالتيار المؤسساتي للنظرية الليبرالية يظهر كيف يمكن للقوة المؤسساتية ان تؤدي بالمنظمات الدولية و الاقليمية الى اقامة علاقات تعاونية و تخفف من علاقات التي تسودها الاختلافات والتناقضات ما ينعكس بالايجاب على معالجة قضايا عدم التماثل بين الدول الاعضاء ضمن المنظمات الدولية والاقليمية وتشكل مزايا متساوية بينهم، هذا المنطلق من منطلقات القوة يعطي امكانية ان تمارس الدولة القوة استناد الى مركزها المؤسسي بشكل يفوق ما تتمتع به من

[1] سكوت بورتشيل واخرون،نظريات العلاقات الدولية.ترجمة:محمد صفار.القاهرة:المركز القومي،2014،ص،ص،104،103.

[2] جوانيتا الياس،بيتر ستش،مرجع سابق،ص،ص102،101.

[3] Jennifer starting-folker,Neoliberalism,in :tim dunne and others,international relations theories. secand edition,oxford : oxford university press,2010,p,117.

موارد مادية للقوة وهنا يمكن ان يكون للدولة الصغرى قدر من القوة في الاطار المؤسسي فالقوة هنا ترتبط بقدرة الفاعلين انطلاقا من موقعهم المؤسسي اكثر من كونها مرتبطة بحتمية العلاقات الصراعية في نظام دولي يتسم بالفوضي.[1]

يمكن القول ان المنظور الليبرالي تناول مفهوم القوة كعامل رئيسي في تفسير العلاقات الدولية من منطلق معاكس للمنظور الواقعي حيث راى ان القوة العسكرية هي اداه غير فعالة في السياسة الدولية والقوة بهذا المفهوم ليس مرادف للمصلحة القومية وان هناك جوانب عدة للقوة تجعل منها وسيلة لتحقيق السلام والامن من خلال العلاقات التعاونية.

المطلب الثالث: النظرية البنائية

برزت النظرية البنائية في حقل العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة وبالتحديد في اواخر الثمانينات من القرن العشرين بسبب عدم قدرة النظريات التقليدية التفسيرية على التنبؤ بنهاية الحرب الباردة سلميا، وكان للنظرية البنائية ان قدمت تحليلا يفسر سبب تفكك الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، ويعبتر نيكولاس انوف من خلال كتابه عالم من صنعنا الذي انتقد فيه افكار وفرضيات الواقعية الجديد لكينث والتز سبب في دخول النظرية البنائية كنظرية قائمة بذاتها في العلاقات الدولية، كما كانت لالكسندر وندت دور في ادخال اشكالية الفاعل و البنية وعلاقتهما بدراسات العلاقات الدولية.

ان النظرية البنائية تسعى من خلال افتراضاتها الى انتهاج نظرة اجتماعية تختلف عن المفاهيم المادية و الحتمية للاتجاهات النظرية التقليدية لاسما ذات الصلة بالواقعية الجديدة، فالنظرية البنائية اعطت اهمية بالغة للمفاهيم غير المادية التي تحكم العلاقات بين مختلف الفواعل في دراسة السياسة الدولية حيث ركزت على دور الثقافة والقيم والافكار وكذا دور و اثر المتغيرات النفسية و الفهم الاجتماعي المشترك في تشكيل مصالح الدول الى جانب المتغيرات المادية للتقليديين.[2]

ومن اهم افتراضات النظرية البنائية نذكر :[3]

ـ بنية النظام الدولي بنية اجتماعية تتضمن مجموعة من القيم، والقواعد، والقوانين هذه البنية تؤثر على الهوية والمصلحة للفاعلين الدوليين.

ـ الساحة الدولة تشمل فاعلين من غير الدول وهم فواعل فوق دولاتية وفواعل تحت دولاتية.

ـ فوضوية النظام الدولي ليست معطى مسبق وانما هي ما تصنعه الفواعل.

ـ دور العوامل المعرفية والذاتية التي نتنج عن تفاعل هذه الوحدات في علاقاتها البينية على سلوكاتها.

ـ النظام الدولي عملية دائمة و مستمرة من البناء الناتج عن التفاعل بين الفاعلين الدوليين والبناء في حد ذاته وان العلاقة بينهما هي علاقة تبادلية فكل منها يشكل الاخر.

---

[1] Ibid,p,119.

[2] Bradley philips andrew,constructivism in international relations theory for the twenty-first century, edited martin griffiths.london and new york :routledge,2007,p,26.

[3] Paul R.viotti,Mark V.Kauppi,international relations theory.5ed.London:pearson,2014,P,140.

ـ التركيز على اهمية تحليل طبيعة الخطاب السائد في المجتمع على اعتبار انه يشكل المعتقدات والقيم التي تحدد المصالح والسلوكية و القواعد.

ـ الربط بين الذات و الموضوع و رفض افتراضات التقليديين القائلة بالموضوعية و الفصل التام بين الذات والموضوع.

ـ رفض افتراضات التقليديين حول قوانين وشبه القوانين تحكم الظاهرة السياسية بعيدة عن ارادة الفاعل وقدرته على التاثير في محيطه.

من خلال هذه الافتراضات نجد ان النظرية البنائية على عكس التقليديين تنظر للواقع نظرة تذاتانية لانه حصيلة اتصال اجتماعي بين معتقدات و قيم الفاعلين الدوليين وفي تحليلها للصراعات ترفض تطبيق ما يسمى بتصور كرات البلياردو للعلاقات الدولية وتهتم بما يوجد داخل كرات البلياردو للوصول الى ادراك معمق حول الصراعات برغم من اعتقادها بانعدام الثقة بين الفاعلين الدوليين وعقلانيتهم.

تتناول النظرية البنائية مفهوم القوة من منطلق مغاير للمنطلق الشائع لفترات طويلة ضمن حقل العلاقات الدولية القائم على العناصر المادية للقوة للطرح الواقعي وترى ايضا انه بالرغم من الصور المتعددة للقوة ضمن الطرح الليبرالي الا انها اهملت جوانب اخرى للقوة المتعلق بالافكار و معاييرو الهويات، كما ترى النظرية البنائية ان السياسة الدولية ليست بالضرورة محكومة بسياسات القوة و المصلحة فقط كما لا يمكن تحليلها فقط بالتركيز على توزيع القوة ضمن بنية النظام بشكل يؤثرعلى سلوك الفاعلين الدوليين، وانما سلوكات الفاعلين الدوليين هي نتيجة العلاقات الاجتماعية و تفاعلها مع بنية النظام الدولي التي تشكل اطارا اجتماعيا من القواعد والقيم التي تتصرف من خلالها و ان وقع في بعض الاحيان مخالفة ذلك فهذا لا يعني عدم وجودها و الغائها.[1]

ان مفهوم القوة عند النظرية البنائية هو بناء اجتماعي يتحدد اثره من خلال التفاعل بين الوحدات الفاعلية في النظام الدولي و البناء التي يحتوي هذا التفاعل، في تتناول مفهوم القوة من خلال التركيز على ابعاد جديدة لاشكال و اثار القوة اكثر ارتباطا بالافكار و القيم والمعايير المحددة للهويات هذه الاخيرة التي هي محدد حسب نظرتها للمصالح وطريقة الدفاع عنها و الحفاظ عليها، وان مفهوم القوة الشائع لفترات زمنية طويلة هو نتيجة استخدامه المتكرر من قبل الدول و تتصرف وقف ذلك كقاعدة اوعرف مما يجعل من مفهوم القوة بذلك المنطلق هو قانون نافذ في كل مكان و زمان يسير العلاقات بين الدول.[2]

ـ النظرية البنائية في نظرتها لمفهوم القوة ترتكز على منطلقين:

اولهما هو المعايير والقيم والافكار السائدة بين الفاعلين الدوليين في النظام الدولي بغض النظر عن طبيعته سواء كانت فوضوية او ذات طبيعة مغايرة.

ثانيهما ويتمثل في جوهرها وهو عدم الارتباط وحصر مفاهيمها وافتراضتها وادوات تحليلها بافتراضات غيرها السابقة حول الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي ومدى فاعليتها في تحديد مفهوم القوة و تحديد مصادر واستخدامات القوة.

[1] jennifer Sterling,realism and the constructivist challenge :rejecting,reconstructing,or rereading, International studies review.vol1.n1.2002,p,10.
[2] Ibid,p,10.

النظرية البنائية تعطي الاولوية للقوة الفكرية والمنطلقات المعيارية والقيمية التي تتشكل بها الهويات وتؤثر في ادراك الفواعل لهوياتهم ومصالحهم ومن ثم توجيه التفاعلات في اتجاهات محددة، فهي ترى بان قوة الافكار والمعايير والقيم ترتبط كذلك بمفهومين، اولهما وهو الاستعاب الداخلي للافكار وللمعايير والقيم الخارجية من خلال الاقتياد الداخلي السلوكي و الاستقطاب الخارجي وثانيهما وهو التنشئة الدولية والمقصود بها المراحل التي مرت بها ادوار الدولة والكيفية التي تكتسب بها ادوار جديدة تمارس فيها البيئة الخارجية والفاعلين الدوليين مهمة من شانها تعزيز ادوار معينة او تعديل ادوار اخرى او الغائها، وترى بان الدولة تتمتع بهوية مؤسسية تولد من خلالها اهدافها الرئيسية وتعتمد على تحقيقها لهذه الاهداف على الهوية الاجتماعية ما يجعل من الفوضى الدولية والبحث عن القوة من تكوين صناع القرار وليست بحقائق موضوعية انما هي تكوين بنائي ذاتي كما تاكد على ان قضية توظيف الامن والفوضى لخدمة مصالح معينة.[1]

يرى الكسندر واندت في شرحه للبناء الاجتماعي والقوة ان امتلاك القوة لفاعل دولي صديق يشكل تهديد اقل مقارنة مع امتلاك القوة من طرف عدو لان التهديد هنا ليس ناتج عن القوة في بنيتها المادية بل عن المعنى الممنوح لهذه البنية المادية اي البنية الفكرية[2] وبالتالي فان تهديد القوة ليس له اي معنى الا حينما يضم الاطار الاجتماعي الذي يهدد العلاقة القائمة بين الوحدات الدولية.

وحسب الكسندر واندت فان عملية التفاعل بين الوحدات الدولية هي التي تحدد الهويات وتخلق المصالح بمعنى ان الوحدات الدولية عندما تقرر ان تجمعها علاقات صداقة فان العلاقات الصراعية ستنتهي بمعنى ان المعنى الاجتماعي هو الذي يكون البنية التي تنظم وتحدد الافعال والسلوكات وياكد على ان الفوضى الدولية هي ما تصنعه الدول وان هناك ثلاثة انواع للفوضى، الفوضى الهوبزية والتي تكون سمة لبنية النظام الدولي عندما تنظر الدول لبعضها على انهم اعداء، الفوضى اللوكية وتكون سمة لبنية النظام الدولي عندما تنظر الدول لبعضها على انهم متنافسين، والفوضى الكانطية وتكون سمة لبنية النظام الدولي عندما تنظر الدول لبعضها على انهم اصدقاء، يرى ايضا ان الاستعمال القصري للقوة في العلاقات الدولية كاستخدام من استخداماتها وفق علاقات القوى لم يعد موجود كما كان سائد في السابق الا في حالات ظرفية وان العالم تطور نحو علاقات تنافسية وتعاونية[3]، كما يرى اكسندر واندت من خلال ربطه لثلاثية الهوية والعون الذاتي والفوضوية ان الهوية تشكل اساس مصالح وسلوكات الدول وان العون الذاتي يمثل احدى بنى هذه الهويات والمصالح انتجته الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي.[4]

من خلال ماسبق يمكن القول ان النظرية البنائية تتبنى نظرة تفاؤلية غير صراعية للسياسة الدولية لاقتناعها انه ليس هناك صراع او تنافس ابدي بين الوحدات الدولية من اجل القوة في حالة تتميز بالفوضى هذه الاخيرة الناتجة عن ممارسات الفاعلين و تبعا لمصالحهم وهوياتهم يساهمون في تشكيل وتغيير طبيعة النظام الدولي ومفهوم واستخدام القوة في اطاره.

من خلال ما تم التطرق اليه في هذا المبحث يتضح ان الاطر النظرية التي تناولت تفسير مفهوم القوة وتحولاته على الرغم من اختلافات منطلقاتها و عناصر تحليلها وما قدمته من تصورات و مفاهيم الا ان ذلك كان له اثر في اعطاء احاطة شاملة الى حد ما حول ما يمكن ان ينطوي عليه مفهوم القوة من عناصر تفسيرية و مكامن تبرز من خلالها مختلف انماط القوة المتعددة.

---

[1] Maja zebfuss,constructivisme in international relation : the politicas of reality.london:combridge university press,2002,p-p,12-14.

[2] Alexander wendt,social theory of international politics.new York:combridge university press,1999, p,13.

[3] Ibid,p-p,15-16.

[4] Ibid,p,20.

المبحث الرابع: مقتربات تحليل السياسة الخارجية

لقد حظت السياسة الخارجية بالعديد من المقتربات التي اهتمت بتقديم محاولات تحليلية لتفسرها و الاحاطة بمختلف المتغيرات والعوامل المكونة لها وكان لكل مقترب وجهة نظر تميزه عن غيره في تحليله بناءا على عناصر معينة يعتمد عليها في ذلك و زاوية ينطلق منها، فمنها من اعتمد على صنع القرار من خلال نماذج متعددة كعامل في التحليل، و منها من راى ان للدور مكانة بارزة في التحليل ومنها من تناول الجانب السيكولوجي لصناع القرار ومدى تاثيرها على السياسة الخارجية، الا ان هذا لا ينفي او يستثني مقترب عن غيره حيث اعطى هذا الاختلاف في تناول تحليل السياسة الخارجية احاطة ذات ابعاد متنوعة مكنت الى حد ما من الالمام بكل ما ياثر و يدخل في تكون السياسة الخارجية ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق لما سبق التوطئة له حول تحليل السياسة الخارجية لدى المقتربات سالفة الذكر.

المطلب الاول: مقترب صنع القرار في السياسة الخارجية

هو من النظريات الجزئية في تفسير السياسة الخارجية فهو يرتكز على جانب جزئي يتعلق بوحدات صنع القرار في محاولة لفهم عملية السياسة الخارجية للدول بواسطة تحليل و معرفة الطريقة التي يصنع بها القرار وفهم العوامل المؤثرة في عملية صنعه باعتباره اساس السياسة الخارجية بالنسبة لاي دولة في محاولة منه لايجاد تعميم لفهم السياسة الخارجية للدول بالتركيز على عملية صنع القرار.

فهو يتناول بالدراسة مختلف المتغيرات الداخلية و الخارجية والكيفية التي تتفاعل بها الدولة مع بيئتها الخارجية التي لها علاقة بتحليل سياسة معينة سواء بشكل عام او في موقف معين دون ان تضع فرضيات تتطلب من صناع القرار اتباعها، وفي هذا السياق يعرف جوزيف فوانكل صنع القرار على انه:"عملية تتضمن مسار لفعل يقوم به شخص او مجموعة من الاشخاص اين يختارون بديلا من البدائل المتاحة بطريقة منهجية و عملية وموضوعية تتوافق مع اهداف وقيم الجماعة التي تنتج في الاخير من السلطة المسؤولة و المخول لها اتخاذ القرار و التي تحدد الاتجاه الاخير للقرار".[1]

كما يعرف ريتشارد سنايدر عملية صنع القرار على انها:"العملية الاجتماعية التي تتم عن طريق اختيار مشكلة لتكون موضوعا لقرار ما، وينتج عن ذلك الاختيار ظهور عدد محدود من البدائل يتم اختيار احدها لوضعه موضع التنفيذ والتطبيق".[2]

ان مقترب صنع القرار يفسر السياسة الخارجية من منظور صانع القرار وكل مدخلاته السيكولوجية والبيئية و المعرفية اي تحليل السياسة الخارجية من خلال صناع قراراتها الرسميون و تاثيرغير الرسميون ولقد تعددت نماذج هذا المقترب في تفسير صناعة القرار في السياسة الخارجية نذكر منها:

1- نموذج ريتشارد سنايدر(نموذج صنع القرار الخارجي)

يرى ريتشارد سنايدر ان اساس تحليل السياسة الخارجية يكمن في عملية صناعة القرار ومن خلال الاهتمام بالافعال وردود الافعال والتفاعلات بين الدول وفي هذا السياق ويقول سنايدر:"اننا نحدد الدولة باشخاص من صانعي قراراتها من الرسميون الذين تمثل قراراتهم الناجمة عن موقعهم السلطوي قرارات الدولة...ولذا فسلوك

[1] مني زنودة،"تاثير النسق العقائدي على صناعة القرار في الدول العربية:دراسة مقارنة للنموذجين الاردني و الجزائري"،اطروحة دكتوراه.(قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة بسكرة،2017)،ص،28.

[2] المرجع نفسه.

الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها"[1]، وقد قدم سنايدر اطار نموذجيا في محاولة لتفسير عملية صنع القرار بالتركيز علي اربعة عناصر اساسية وهي:[2]

ـ المحيط الداخلي: وتتمثل في العوامل المادية و البشرية الداخلية للدولة.

ـ البيئة الاجتماعية والسلوكية: تتمثل في القيم المشتركة، المشترك الدستوري، انواع المؤسسة الاجتماعية، انواع الجماعات ووظائفها وما لهذه العوامل من تاثيرات فعالة على عملية صنع القرار.

ـ المحيط الخارجي: يشمل العوامل المادية وغير المادية بالاضافة الى طبيعة النظام الدولي و الظروف الدولية.

ـ صناع القرار وعملية صنع القرار: وتتمثل في الاتصالات و المعلومات المتوفرة، الحوافز والدوافع الشخصية لصناع القرار، الصلاحيات ومدى تاثيرها على الادوار و ياتي اخيرا الفعل الصادر عن صناع القرار في اطار التفاعل بين هذه العوامل، وفيما يخص بيئة صناع القرار فهناك البيئة الفعلية والبيئة السيكولوجية التي يصنعها صاحب القرار وهي ناتجة عن التجارب السابقة والخطا الادراكي و الاهداف العامة والقناعات الراسخة لديه.

كما اهتم ريتشارد سنايدر بجانب التحليل السيكولوجي لسلوك صناع القرار من افعال او ردود افعال مؤكدا ان سلوك الدولة يعكس سلوك صناع قراراتها هذه الاخيرة التي ترتبط الى حد ما بظروف نفسيتهم و اطارهم الايديولوجي و العقائدي.

2ـ نموذج غراهام السون(المقترب المؤسساتي)

قدم غراهام السون ثلاثة نماذج لتفسير عملية صنع القرار في السياسة الخارجية وتمثلت في:[3]

ـ نموذج الفعل العقلاني: يعمل هذا النموذج على تفسير سلوك الدولة اتجاه بيئتها الخارجية عبر تحليل عقلاني للاهداف التي تسعى الدولة اليها على اساس ترتيبات مسبقة و واعية للاولويات والاهداف اي الربط بين السلوك والاهداف.

ـ نموذج العملية التنظيمية: ينظرهذا النموذج الى عملية صنع القرار على انها مشكلة من عدة وحدات فيها بينها مترابطة كانت او مستقلة نسبيا مع وجود تنافس بينها فعملية صنع القرار عملية تاخذ من الاجراءات والفاعل في هذه الحالة مجموعة من الدوائر و الادوار اي ان سلوك الدولة نتاج عملية تنافسية في اطار بنية الدولة التنظيمية.

ـ نموذج السياسة الحكومية: يركز هذا النموذج على دور القيادات العليا في صنع القرار وهو عبارة عن لغة تفاوض وتفاعل بين نخبة صناعة القرار على اساس ان لكل فرد دور خاص به ومكانة قيادية.

وتعمل هذه النماذج الثلاثة على تفسير السلوك الخارجي للدولة غير انه لا يمكن المزج بينها في تفسير حالة السياسة الخارجية لانها متنافضة ومختلفة عن بعضها البعض من حيث عناصر تحليلها.

---

[1] جيمس دورتي،روبرت بالستغراف،مرجع سابق،ص308.

[2] مني زنودة،مرجع سابق،ص،30.

[3] ناصف يوسف حتي،النظرية في العلاقات الدولية.بيروت:دار النهضة العربية،1958،ص-ص،191،188.

3- نموذج جيمس روزنو(السياسة الخارجية المقارنة)

يعد جيمس روزنو اول من قدم اطار نظريا تحليلا مقارن في السياسة الخارجية حيث قدم مجموعة من المتغيرات التي تتحكم في عملية صناعة السياسة الخارجية منها المجال وهو الموضوع الذي تتعلق به عملية صنع القرار وقد حدد خمسة متغيرات وهي:[1]

- **النظام الدولي:** من حيث النظام الدولي وطبيعة العلاقات والتحالفات بالاضافة الى توزيع الامكانيات بين الفواعل.

- **العوامل المجتمعية:** المادية وتتمثل في الجغرافيا و الديمغرافيا وغير المادية وتتمثل في الثقافة السياسية.

- **العوامل الحكومية:** بنية السلطة وطبيعة العلاقة بين مؤسساتها.

- **العوامل الفردية:** شخصية صانع القرار.

- **العوامل المتعلقة بالدور**.

كما قسم الدول الى مجموعات وفقا لثلاثة معايير وهي:[2]

- المعيار الجغرافي(دول كبرى، دول صغري).

- المعيار السياسي(دول ديمقراطية، دول شمولية).

- المعيار الاقتصادي(دول متقدمة، دول في طريق النمو).

كما ركز روزنو على العوامل المتميزة وهي العوامل المتعلقة بمتغير الفرد من قوة و ضعف، الخلفيات التاريخية والفكرية وكذا مدى معرفته بالبيئة الدولية والاهداف التي يجب تحقيقها ومدى قدرته التحليلية للمعلومات في صناعة القرار دون ان يهمل تاثير المتغيرات، فالقادة مرتبطون بادوارهم المختلفة النظامية، الحكومية، المجتمعية، كما قارن متغير الفرد في النظم الديمقراطية والشمولية وبناء على ذلك تناول مفهوم الربط.

مفهوم الربط: ويقصد به مجموعة السلوكات في نظام معين تؤدي الى رد فعل في نظام اخر اي ما يتكون من علاقات ترابطية بين النظام الداخلي والنظام الدولي وتحديد هذا النظام من خلال ثلاثة انماط وهي:[3]

- **رد الفعل:** ويتمثل في التاثر بسلوك طرف معين وقيام برد فعل.

- **الاختراق:** يتمثل في المشاركة المباشرة لاطراف معنية في قرارات غيرها من الاطراف الاخرى.

- **التقليد:** قيام طرف بانتهاج سلوك معين يعبر عن ذات القرار والسلوك لطرف اخر وليس رد فعل لها الاول مقترب صنع القرار.

---

[1] مني زنودة، مرجع سابق،ص،52.

[2] ناصف يوسف حتي،النظرية في العلاقات الدولية،مرجع سابق،ص-ص،192-195.

[3] المرجع نفسه،ص،ص،201،200.

المطلب الثاني: مقترب الدور في السياسة الخارجية

ظهر مقترب الدور في بداياته في العلوم الاجتماعية ثم تم الاستعانة به لتفسير الظواهر السياسية في حقل العلاقات الدولية حيث اصبح يعد من بين النظريات الجزئية في تفسير السياسة الخارجية وذلك من خلال كال هولستي في مقال له بعنوان الادوار الوطنية في السياسة الخارجية حيث عرفه على انه:"تعريفات صناع القرار للانواع العامة للقرارات و الالتزامات والقواعد والسلوكيات التي تصدر عن دولهم وللوظائف التي ينبغى على اي دولة ان تؤديها على اساس مستمر سواء في النظام الدولي او الاقليمي الفرعي".[1]

كما عرفه ستيفن والكر:"تصورات واضعي السياسات الخارجية لمناصب دولهم في النظام الدولي".

يقوم مقترب الدور على دراسة السلوك الدولة بيئتها الخارجية بعتبارها ادوار سياسية تعبر من خلالها الدول عن ارادتها كفاعل ضمن فواعل اخرى لتحقيق اهداف سياستها الخارجية، فمقترب الدور قائم على مجموعة ادوار تقوم بها الدولة سواء فرضتها البيئة الدولية او المكانة التي تمتلكها او تطمح اليها.[2]

هذه الادوار مرتبطة بالاطار الادراكي والمعرفي لصناع القرار في السياسة الخارجية الناتج عن محددات منها العوامل غير الملموسة المتمثلة في الهوية الاجتماعية وخصائص التاريخية والقومية والقيم والثقافة السائدة مجتمعيا والتركيبة السيكولوجية ومنها العوامل المادية المتمثلة في القدرات العسكرية والاقتصادية والقدرة السياسة للنظام السياسي الناتجة خاصة عن الدعم الداخلي والاستقرار السياسي.[3]

ويرتكز مقترب الدور في السياسة الخارجية علي نظرة صناع القرار للمكانة المركزية التي تميز دولتهم عن غيرها من الدول والناتج عن وظيفتها في الساحة الدولية تبعا لدرجة نفوذها لذا فان دور الدولة في بيئتها الخارجية لا يعتبر فقط سلوك تسعى الدولة من خلاله الى تحقيق اهدافها وانما هو عبارة عن مجموعة وظائف محورية تقوم بها الدولة في اطار زماني محدد وذلك من خلال:[4]

ـ تحديد مكانتها واطار تحركاتها ضمن منظومة العلاقات الدولية لتوجهاتها الاقليمية، ودولية بمعنى هل هي دولة عظمى، كبرى، اقليمية، صغرى.

ـ ضبط دوافع سياستها الخارجية وتحديد اهدافها.

ـ تصورها لتداعيات النتائج المتوقعة من ادائها لدور معين حتي تتمكن من تقسم هذا الاداء.

ـ كما يرى كال هولستي ان الدول تختلف في السلوكات الخارجية حتي وان امتلكت نفس الامكانيات بنفس القدر

ولتفسير الادوار التي تقوم بها في بيئتها الخارجية حدد مقترب الدور ثلاثة متغيرات اساسية وهي:[5]

---

[1] Holsti K.J,national role conceptions in the study of foreign policy,internationalstydies quarterly, vol14,n3,1970,p,3.

[2] Ibid.

[3] Harnisch sebastian,role theory:operationalization of key concepts,in:role theory in international relations.new York:routledge,2011,P,7.

[4] Ibid,p,9.

[5] Holsti K.J,op,cit,p,4.

ـ مصادر الدور: ويقصد بها مقومات والامكانيات المتاحة المادية وغير المادية التي تميز كل دولة عن غيرها ويتخذ منها مقترب الدور متغيرات مستقلة في التفسير.

ـ تصور الدور: ويقصد به ادراك وتصور صانع القرار للادوار على المستوى الاقليمي و الدولي كما يجب ان تتوفر لدي صانع القرار الخبرة و الارادة القيادية التي يتم تحديدها من خلال سماته الشخصية ومدى قدرة توظيف القدرات والامكانيات المادية وغير المادية للدولة لاداء ادوار فعالة، فامتلاك الدولة لهذه الامكانيات دون التوظيف الفعلي لها لن يمكنها من اداء دور فعال فمجموع هذه المحددات يميز كل دولة في اداء دورها عن غيرها والتي يتخذها مقترب الدور كمتغيرات وسيطة.

ـ اداء الدور: وهي مخرجات السياسة الخارجية من قرارات وسلوكات التي تتحكم فيها درجة فاعلية الاداء والتي يتخذ منها مقترب الدور كمتغيرات تابعة في التفسير.

ان مقترب الدور يعمل على تفسير سلوك الدول الخارجي بالاعتماد على تصورات صناع القرار وادوار الدولة في البيئة الخارجية بالاعتماد على المحددات المادية للدولة المتمثلة في الامكانيات المتاحة لها من ناحية وقدرة صانع القرار على تهيئة البيئة الدولية على تقبل التجاوب مع هذا الدور ومدى انعكاسات ذلك عند القيام به من ناحية اخرى.

المطلب الثالث: المقترب السيكولوجي في السياسة الخارجية

سيتناول هذا المطلب اهم الدراسات النفسية التي عنت بسلوك صانع القرار الخارجي ثم التطرق بشئ من التفصيل للمقاربة السيكولوجية للعالمين هارولد و سبراوت باعتبارها تمثل دعامة محورية في اي عملية تحليلية لهذا النوع من الدراسات.

لقد ظهرت عدة دراسات ذات توجه نفسي عنت بتحليل الجانب النفسي و القائدي الايديولوجي لصناع القرار وما لذلك من تاثير على اتخاذ القرارات و توجهات سلوكاتهم الخارجية و يعود ظهور هذا النوع من الدراسات الى خمسنيات القرن الماضي مع الثورة السلوكية التي عملت على اعادة النظر في مفهوم السياسة الخارجية كعملية ديناميكية من خلال تحليل قائم على استعاب مختلف الادوار و الفاعلين داخل الدولة وخارجها ومختلف القضايا ذات العلاقة متجاوز حدود الدراسات التقليدية بالاعتماد على نموذج اتخاد القرار و نموذج النسق الدولي اللذين يركزان على مستوى معين لتحليل الفرد من خلال تشخيص الدولة في صناع قراراتها، وكانت محصلة ذلك ان ساهمت الثورة السلوكية في اعادة النظر في الدراسات التقليدية من حيث مفاهيمها المقدمة للسياسة الخارجية متخذة من الفرد وحدة تحليل اساسية لما له من عناصر ادراكية الى جانب الدوافع و الحواجز حيث تنظر له على انه جوهر النشاط السياسي والسلوكي وان التنظمات المؤسساتية هي كيانات مجردة السياقات السياسية والاجتماعية و الاقتصادية والثقافية و السيكولوجية.[1]

[1] عبد الناصر جندلي،مرجع سابق،ص،ص،276،275.

ومن بين هذه الدراسات التي تناولت اهمية الدوافع النفسية و العقائدية في توجيه السلوك السياسي خاصة منها التي اشتهرت في الخمسنيات القرن العشرين الا انها اتسمت بالعمومية و الشمول وانعدام القياسات المعيارية في تحديد سلوك القرار وادخال الدوافع الذاتية للقائد السياسي مجال السياسة الخارجية وكان اهمها:[1]

ـ دراسة الكسندر جورج وجوليت جورج التي تناولت البحث عن دوافع الرئيس الامريكي وودرو ويلسون واثرها على السياسته الخارجية.

ـ دراسة مارجرت هيرمان الامبريقية حول اثر السلوك التصويتي لاعضاء الكونغرس الامريكي على قضايا السياسة الخارجية.

ـ دراسة للويد استردج التي اجراها مجموعة من السياسيين الامريكيين لعبوا ادوار رئيسية في مجال السياسة الخارجية الامريكية خلال الفترة من 1898 حتي 1968 والتي توصل من خلالها لويد استردج الى ان هناك بعدين رئيسيين من دوافع الفرد يؤثران في نوعية السياسات الخارجية هما السيطرة على المرؤوسين والانفتاح علي البيئة الاجتماعية.

ـ دراسة بروان فيد الذي تناول فيها بالتحليل الدوافع الذاتية بمعنى الحاجة الى القوة والانتماء والانجاز للرؤساء الامريكيين وتوصلت هذه الدراسة الى ان الرؤساء الامريكيين الذين يتميزون بتعاظم الدوافع نحو القوة اكثر ميلا الى الدخول في حروب واقل قدرة على التوصل الى اتفاقات للحد من التسلح، بينما اللذين يتميزون بقوة الدافع نحو الانتماء والانجاز اكثر ميلا الى الدخول في الالتزامات باتفاقات الحد من التسلح.

ـ مقاربة هارولد سبراوت السيكولوجية

اعتمد كل من هارولد و سبراوت في مقاربتهما السيكولوجية على البيئة النفسية كوحدة تحليل اساسية في بناء دراستهما، وتحديد العوامل الكامنة وراء الفرد لاختياراته واتخاذه لقرارات، بمعنى تحليل الاتجاه الايديولوجي، العقائدي، والتصوري لصانع القرار حيال مواجهتهم لبيئتهم الواقعية المحيط بهم ولفهم المقاربة فهما واضحا تم وضع العوامل التالية:

اولا: الدوافع الذاتية والخصائص الشخصية للقائد السياسي مكون اساسي لفهم القرار الخارجي

حيث يرى سبراوت ان مجموعة الدوافع الذاتية والخصائص المتعلقة بشخصية القائد السياسي تؤثر على اسلوب تعامله مع السياسة الخارجية، ويقصد بالدوافع الذاتية مجموعة العوامل المرتبطة بالحاجات الاساسية (المادية، المعنوية) للانسان والتي تدفع الفرد الى تصرف بشكل معين كالدافع نحو القوة والحاجة الى الانتماء والحاجة الى الانحياز، واحترام الذات والنزعة نحو السيطرة او الخضوع وغيرها، اما الخصائص الشخصية فانها تنصرف الى مجموعة الخصائص المرتبطة بالتكوين المعرفي والعاطفي والسلوكي الانسان.[2]

---

[1] ميلود ولد الصديق،"اثر البعد النفسي لصانع القرار في اتخاذ القرار الخارجي:دراسة في اسهامات المقاربة السيكولوجية لهارولد وسبراوت في اتخاذ القرار الخارجي"،البحوث القانونية والسياسية. كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة سعيدة،الجزائر.ع1. 2013،ص،ص، 234،235.

[2] ميلود ولد الصديق،"اهمية البيئة النفسية لصانع القرار في توجهات السياسة الخارجية الامريكية"،العلوم القانونية و السياسية.م10. ع1.افريل2018،ص،ص،799،801.

ثانيا: الخصائص السيكولوجية لشخصية القائد كمدخل لفهم القرار الخارجي

يضع هارولد ثلاثة انماط من الشخصية ثبت علاقتها بالسياسة الخارجية وهي الشخصية التسلطية، الشخصية ذات العقل المنفتح و العقل المنغلق، الشخصية القائمة على تحقيق الذات:[1]

ـ الشخصية التسلطية: تتميز بمجموعة من الخصائص اهمها النزعة الى السيطرة على المرؤوسين، النزعة الى استخدام المفاهيم النمطية، مع رؤية للعالم السياسي على انه مكون من اصدقاء واعداء كما ينزع التسلطيين الى ان يكونوا شديدي التعصب لقوميتهم، وبالتالي فهم اكثر ميلا للنزوع نحو الحرب والعدوان اضف الى ذلك ان التسلطيين يفضلون عادة الاختيارات المحددة كشن حرب شاملة او وقف الحرب النهائي.

ـ الشخصية ذات العقل المنفتح والعقل المنغلق: يعد مليتون روكيش رائد التحليل السياسي لخصائص العقل المنفتح في مواجهة العقل المنغلق حيث يرى ان الشخصية ذات العقل المنغلق تتميز بزيادة درجة القلق النفسي وتتجه الى الاهتمام بمصدر المعلومات اكثر من اهتمامها بمضمون المعلومات كما انها لا تسيطيع ان تستوعب المعلومات الجديدة التي تتناقض مع عقائدها.

ـ الشخصية القائمة علي تحقيق الذات: قدم ابراهام ماسلو مفهوم تحقيق الذات كاحد الابعاد الهامة للشخصية حيث تتسم الشخصية المحققة لذات بعدة ابعاد اهمها اشباع الحاجات الطبيعية والاحساس بالامن والانتماء والاحساس باحترام الذات فهذه الابعاد هي التي تولد لدى الاشخاص الاحساس بالثقة في العالم الخارجي والميل الى الانفتاح علي العالم ، ويرى هارولد لاسويل ان ضعف الاحساس باحترام الذات لدى الفرد ينزع به الى التعصب الوطني والميل الى تحقيق النجاح الخارجي كادات لتعويض الاحساس بعدم احترام الذات.

وضع كل من هارولد و سبراوت في مقاربتهما من منطلق انهما مختصين في تحليل اثر الدافع والخصائص الشخصية للقائد السياسي على سياسته الخارجية مجموعة من الدراسات التطبيقية التي مزجت بين التحليل اكثر من كل الدوافع و الخصائص الشخصية.

ففي دراسة حول اثر الخصائص الشخصية لاعضاء الكونغرس الامريكي على سلوكهم التصويتي تجاه قضايا المعونة الخارجية ركز هارولد على ثلاث خصائص هي التفاؤل، والنظرة المفهومية للعالم الخارجي والاهتمام الانساني بالدول الاخرى وجد هذا الاخير من واقع الدراسة ان عضو الكونغرس المتسم بالتفاؤل وتركيب نظرته القومية للعالم الخارجي واهتمامه الانساني بمشكلات الدول الاخرى اكثر ميلا الى تحبيذ لمنح المعونات الخارجية وبالتالي تحبيذ دخول الولايات المتحدة الامريكية معترك السياسة العالمية، وفي دراسة ثانية حلل سبراوت اثر الخصائص الشخصية لعشرة قادة سياسيين على سياستهم الخارجية حيث ركز على الخصائص المتعلقة بالقومية والاعتقاد بالقدرة على السيطرة على الاحداث و التركيب الذهني وقد وجد ان القادة الذين يتصفون بقوة البعد القومي والقدرة على السيطرة على الاحداث و التبسيط الذهني للاحداث اكثر ميولا للسلوك الصراعي الخارجي، وفي دراسة مشتركة بينهما حول اثر الخصائص الشخصية للقادة السياسيين على السياسة الخارجية لخمسة واربعين قائدا سياسيا ينتمون الى دول مختلفة وقد افترضا ان تلك الدوافع و الخصائص تشكل توجهين رئيسيين مختلفين حول السياسة الخارجية ويتمثلان في التوجه المستقل الذي يتضمن دافعا قوميا قويا والتوجه المشترك.[2]

---

[1] المرجع نفسه.

[2] ميلود ولد الصديق،"اثر البعد النفسي لصانع القرار في اتخاذ القرار الخارجي:دراسة في اسهامات المقاربة السيكولوجية لهارولد وسبراوت في اتخاذ القرار الخارجي"،مرجع سابق،ص-ص،236-240.

ثالثا: مكونات البيئة النفسية

قسم سبراوت بيئة صناعة القرار الى بيئة عملية و بيئة نفسية فعملية صنع القرار حسب وصفه تتداخل في تحصيلها مع شخصية صانع القرار وتتضارب و تتشابك مع صورته ومدى ادراكه للبيئة المادية و الاجتماعية التي تحيط به بما فيها وضعيته في المؤسسة التي تتاخذ القرار و التي تحد من سلطته وتفرض عليهم قيودا.

وفي تحليله للبيئة النفسية السيكولوجية لصانع القرار يعتقد انها تشير الى اتجاهات اعضاء وحدات القرار وتصويتهم ومعتقداتهم و قيمهم و خبراتهم السابقة وكذا دوافعهم و خلفياتهم الاجتماعية و حالتهم النفسية وهم يتخذون القرارات و الافراد يتصرفون في مواجهة الاوضاع المختلفة تبعا لصورهم المكونة عن تلك الاوضاع والتي تعني ادارك ذلك وكذلك تبعا لاتجاهاتهم ومعتقداتهم وقيمهم التي يتمسكون بها و يرون الحقيقة من خلالها.

وتتالف البيئة النفسية بمجموعة من المكونات الاساسية من اهمها العقائد الادراكات و تصورات والتي عبرها عنها محمد شلبي في كتابه المنهجية في التحليل السياسي بالنموذج الادراكي المعرفي الذي يركز على مجموعة المتغيرات التي اكدت عليها دراسات علم النفس الاجتماعي وعلى جدواها في تفسير السلوك الفردي او الجماعي اي النظر ضمن الخلفية النفسية لصانع القرار وكيفية ادراكه و الصور المسبقة عن الموقف.[1]

من خلال ما تم التطرق اليه في هذا المبحث يتضح ان المقتربات التي سعت الى تحليل السياسة الخارجية انطلاقا من متغيرات مختلف تمكنت الى حد ما من رصد اهم المتغيرات التي لها دور بارز في اعطاء تفسير يوضح و يزيل الغموض بالرغم من العوامل المتشابكة و المتداخل الا ان الجمع بين هذه المحاولات المقدمة من طرف هذه المقتربات يساهم في تفسير مختلف النواحي ذات الصلة بالسياسة الخارجية.

[1] ميلود ولد الصديق،"اهمية البيئة النفسية لصانع القرار في توجهات السياسة الخارجية الامريكية"،مرجع سابق،ص،804.

خلاصة الفصل

تمحور الفصل حول التاصيل المفاهيمي و النظري لموضوع الدراسة و الذي تم من خلاله تناول الجانب المفاهيم لتحول مفهوم القوة في السياسة الخارجية للاحاطة بمختلف حيثياته من خصائص ومفاهيم مشابهة له والتي لا تخرج عن نطاق مجال توظيفاته و مقومات مادية و غير مادية التي من خلال تفعيلها تصبح القوة سلاح فعال يعطي للدول مكانة في النظام الدولي هذه القوة التي تختلف استخداماتها ما بين اداة دفاعية و التي يعتبرها القانون الدولي و الداخلي حق شرعي و كذا اداة ردعية التي يتضح استخدامها في تجنب تعرض الدولة لي تهديد فعلي و ايضا اداة هجومية التي ترى من خلالها بعض الدول ان احسن طريقة لدفاع هي الهجوم من ناحية و تمثل اداة الدول ذات السياسة الامبريالية من ناحية اخرى كما كان لتحولات في البنية الدولية ان ادت الى تعدد انماط القوة مابين القوة الصلبة الى الناعمة وصولا الى الذكية و الافتراضية ولكل منها اساليب استخداماتية تميزها عن الاخرى، الي جانب ما يحتويه تعريف السياسة الخارجية من اتجاهات متعددة ما اضفى عليها خصائص ميزتها و ادى الى تقاربها مع مفاهيم اخرى ذات الصلة، كما تحتويه منظومة السياسة الخارجية الامريكية على مكونات ميزتها انطلاقا من مسارها التاريخي الذي اضفى على مبادئها نوع من التناقضات التي من بينها الدعوة للسلم و الامن الدوليين و الميل لاستخدام القوة وكذا محدداتها المادية و غير المادية و التي جعلت منها قوة عظمى الى جانب دوائر صنعها والتي تراوحت ما بين رسمية و غير رسمية و التي على الرغم من الاختلافات الا انها تتفق في سعيها الى تحقيق المصلحة القومية الامريكية والتي تترجم في مجموعة الاهداف المتعددة التي تمثل في مجملها السعي على ادامة الهيمنة العالمية الامريكية وما لها من وسائل متنوعة دبلوماسية و استراتيجية توظف لتحقيقها كما اهتم الجانب النظري بمفهوم القوة وتعدد تفسيراته ما بين المنظور الواقعي بمختلف نظرياته الذي يعد مفهوم القوة مفهومه المركزي و المنظور الليبرالي بمختلف تياراته و تفسيراته ذات التوجه الاقتصادي المؤسساتي التعاوني وكذا النظرية البنائية و تفسيرها القائم على مبدا الهوية والافكارفي محاول للالمام بمختلف التصورات والمنطلقات المفسرة لمفهوم القوة التي تختلف من منظور الى اخر، بالاضافة الى مقتربات تحليل السياسة الخارجية ما بين مقترب صنع القرار ومقترب الدور و المقترب السيكولوجي و مالهم من دور في تفسير معظم جوانب تحليل السياسة الخارجية انطلاقا من زوايا مختلفة تميز كل مقترب عن الاخر حيث مثل هذا الفصل محاولة لتوضيح و ابراز مختلف الجوانب المفاهيمية والنظرية التي يرتكز عليها موضوع الدراسة.

الفصل الثاني
التحول النمطي للقوة في السياسة الخارجية الامريكية

تمهيد

تعتبر السياسة الخارجية الامريكية من اكثر السياسات الخارجية فعالية في تحقيق مصالحها وذلك راجع الى ما تمتلكه من عناصر و مقومات القوة ما جعل منها قوة عظمي ذات شان دولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وقيام نظام دولي جديد برئاسة امريكية جعلت منها الفاعل الدولي المتحكم في مدخلات و مخرجات هذا النظام وفقا لما يتماشي ومصالحها وادامة هيمنتها العالمية، ولذا فقد مرت القوة كمتغير رئيسي في السياسة الخارجية الامريكية بعدة تحولات ابتداءا من القوة الصلبة بشقيها العسكري خاصة و الاقتصادي الى القوة الناعمة ثم المزج بينهما في اطار استراتيجية واحدة فكانت القوة الذكية كما ادى التطور التكنولوجي و الاتصال الامريكي الى بروز القوة الافتراضية و يرجع هذا التحول في انماط القوة الى مستجدات البيئة الدولية التي تتطلب من السياسة الخارجية الامريكية الاستحداث في نمط توظيف قوتها بشكل الذي يحدث تطبقا و توافقا يمكنها من تحقيق مصالحها و المحافظة على مكانتها الدولية و السعي الى ادامة الوضع القائم على هيمنتها العالمية ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق الى انماط القوة في السياسة الخارجية الامريكية وكل ما يتضمنه من تيارات فكرية مؤيدة له و كيفية استخدامه وتطبيقاته وذلك من خلال:

- المبحث الاول: القوة الصلبة في السياسة الخارجية الامريكية.
- المبحث الثاني: القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية.
- المبحث الثالث: القوة الذكية في السياسة الخارجية الامريكية.
- المبحث الرابع: القوة الافتراضية في السياسة الخارجية الامريكية.

المبحث الاول: القوة الصلبة في السياسة الخارجية الامريكية

ساد المفهوم الضيق للقوة المتمثل في نمطها الصلب في توجهات السياسة الخارجية الامريكية بشقيه العسكري خاصة والاقتصادي ما جعل الولايات المتحدة الامريكية تتصف بطابعها العسكري خاصة وانها القوة العسكرية الاولى عالميا حيث كان لهذا النمط من القوة التيارات الفكرية مؤيدة له كما عرف استخدامات متنوعة ومتعددة في توظيفها على دول معينة رات الولايات المتحدة الامريكية ان هذا النمط من القوة هو الوسيلة التي من خلالها يمكن ان تحقق غاياتها ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق لما سبق التوطئة له.

المطلب الاول: التيارات الفكرية المؤيدة للقوة الصلبة في السياسة الخارجية الامريكية

- اولا: حزب المحافظين

ينقسم تيار المحافظين الى تيارين المحافظين التقليديين والمحافظين الجدد، هذا الاخير الذي يعتبر امتداد للتيار المحافظين التقليديين الذي له مكانة بارزة في رسم السياسة الخارجية الامريكية منذ استقلالها ويقوم هذا التيار على الفكر الواقعي الذي يتبنى مفهوم المصلحة القومية والقوة ويركز على دور القوة الصلبة في بعدها العسكري للدولة كوسيلة لتحقيق مصالحها وبلوغ مكانة دولية.

1- المحافظين التقليديين: يرى المحافظين التقليديين ان القوة وسيلة وهدف للولايات المتحدة الامريكية في سبيل تحقيق مصالحها ولا يحدها في ذلك ضوابط قانونية او اخلاقية، حيث يفترض المحافظين التقليديين في تحليلهم للسياسة الخارجية الامريكية ان الولايات المتحدة الامريكية هي القوة العظمي الوحيدة وهذا ما يجعلها مسؤولة عن التزامات لايمكن تجاوزها كفاعل في النظام الدولي وهو ما يتطلب منها القيام بتعزيز قوتها العسكرية عن طريق زيادة ميزانيتها الدفاعية، كما يرى المحافظين التقليديين انه على صناع القرار الحرص على اصدار القرارات بوعي ودقة حسب ما تقتضيه المصلحة الوطنية واتباع سياسة انتقائية في التعامل مع الخارج وهذا راجع الى تميز المحافظين التقليديين بالعقلانية، كما تبرز لديهم في بعض الاحيان وحسب اوضاع الشؤون الخارجية التي تمثل مصالح ذات اهمية بالغة للولايات المتحدة الامريكية النزعة الانعزالية، كما كان للمحافظين التقليديين دورا مهما في توجهات السياسة الخارجية الامريكية خاصة في فترات الحروب و التحالفات.[1]

2- المحافظين الجدد: برز هذا التيار بعد الحرب العالمية الثانية وعرف عدة تطورات من خلال نفوذ ابرز شخصياته في دواليب الحكم وتاثيرهم على السياسة الخارجية الامريكية وتعود افكارهم الى فلسفة الالماني ليوشتراوس التي كانت بمثابة نقطة انطلاق ذات مكانة في مذهب المحافظين الجدد هذه الفلسفة ارتكزت على فكرتين اساسيتين وهما:[2]

- فكرة النخبة العالمة التي تمتلك المعرفة و على السلطة تنفيذها.

- فكرة انكار النسبية الاخلاقية، اذ ان الحقيقة الفلسفية لا تقبل هذه التسويات وهي عندما تصل الي السياسة من خلال فلسفتها فانها تمنحها مضامينها وقوامها الاخلاقي الذي تحتضنه النخبة و تسعى لتنفيذه دون تنازلات.

---

[1] ناصف يوسف حتي،القوى الخمس الكبرى والوطن العربي،مرجع سابق،ص،ص،26،25.

[2] اميمة عبد اللطيف، المحافظون الجدد:قراءة في خرائط الفكر و الحركة.القاهرة:مكتبة الشروق الدولية،2003،ص،10.

ولقد تشكل تيار المحافظين الجدد القائم على مفاهيمه الاساسية ونظرته الخاصة للاوضاع السياسة من خلال المزج بين الفكر الشتراوسي و الجمهوريين وانصار اليمين الديني المتطرف ما جعل منهجه الفكري يختلف نوعا ما عن فكر المحافظين التقليديين ويتكون تيار المحافظين الجدد من مجموعتين رئسيتين هما:[1]

ـ المجموعة الاولى: السياسيين الذين يحتلون مناصب في الادارة الامريكية لاسيما وزارة الدفاع من ابرزهم (بول وولفوويتز، برينيت سكاوكروفت، ذيك تشيني، كوندوليزا رايس، جون بولتون، ريتشارد بيرل، دوغلاس فايت، لويس ليبي، فرانك غافني).

ـ المجموعة الثانية: تشمل الصحفيين والباحثين في العديد من مراكز الابحاث التي تروج لافكار المحافظين الجدد ومن ابرزهم (نورمان بودهورتز، ايرفينغ كريستول، وليام كريستول، مايكل ليدن، روبرت كاغان، دنيال بابس، ميراف وورمز، ديفيد وورمز).

ويتفق المحافظين الجدد حول فكرتين اساسيتين وهما:[2]

ـ الديمقراطية لا يمكن ان تتحقق اذا بقيت ضعيفة وعاجزة عن المواجهة.

ـ اي رفض للمبادئ والقيم الديمقراطية هو موقف رافض للفضيلة وهي الفكرة التي تناولها ليوشتراوس حيث قام بتقسم الانظمة السياسية الى انظمة ديمقراطية فاضلة محور الخير وانظمة مناهضة للفضيلة و الديمقراطية محور الشر.

كما قسم اندرو باسفيتش تيار المحافظين الجدد الى:[3]

ـ الجيل الاول: ظهر في الستنيات القرن العشرين جاء كرد فعل للظروف الدولية والداخلية للولايات المتحدة الامريكية ما بين الحرب العالمية الاولي و حرب الفيتنام وكان معارض للسياسة الوفاق مع الاتحاد السوفياتي حيث راى هذه التيار او الولايات المتحدة الامريكية ليست مسؤولة اومطالبة بالتكيف مع العالم وان الولايات المتحدة الامريكية القوية الواثقة من مقدورها ان تجعل العالم يتكيف معها.

ـ الجيل الثاني: برز بقوة في التسعنيات وتناولت افكاره الظروف الامريكية ضمن الاحداث الدولية التي ميزتها نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي والتي مثلت تحديا لهم على مستوى السياسة الخارجية الامريكية و انصب اهتمامه على كيفية استخدام القوة الامريكية واستغلال انفرادها كقطب مهيمن.

وازداد انتشار فكر المحافظين الجدد في مختلف الاوساط السياسية والاعلامية خاصة بالتحالف مع فئة الياهود التي لها دور فعال وضاغظ على قرارات السياسة الخارجية الامريكية وفي هذا السياق يقول الاسرائيلي يوري افنيري:"يكاد المحافظين الجدد ان يكونوا مجموعة يهودية فهم يؤيدون اسرائيل الى درجة اعتبارهم اسرائليين يحملون الجنسية الامريكية او امريكيين يحملون الجنسية الاسرائلية".

وقد كانت لاحداث 11 سبتمبر 2001 انعكاسات على المستوى التنظير و المفاهيم التقليدية للامن القومي التي اثرت بدورها على النظرة الامريكية للعالم وهذا ما شكل دعامة قوية للفكر وتوجهات الاسترتيجية للمحافظين

---

[1] عبد الله كامل،المحافظون الجدد والمستقبل الامريكي:مستقبل العالم الاسلامي تحديات في عالم متغير.الامارات العربية المتحدة:دار البيان،2001 ،ص،23.

[2] وليد شميط،امبراطورية المحافظين الجدد التظليل الاعلامي وحرب العراق.بيروت:دار الساقي،2005،ص،73.

[3] عبد الله كامل،مرجع سابق،ص،25.

الجدد وتوافق ذلك مع اعتلاء بعضهم مناصب سلطوية في ادارة صنع القرار ما مكنهم من تطبيق استراتيجية مشروعهم القرن الامريكي المتمحورة حول الحفاظ على القوة الامريكية خاصة العسكرية وانفرادها بالهيمنة العالمية باستخدام كل الوسائل العسكرية في حربها مع الانظمة المناهضة للنموذج الامريكي.

فعسكريا تقوم الاسس العسكرية للمحافظين الجدد على تقديس القوة لضمان الهيمنة وتغليب الفكر الجزئي العسكري على الفكر الدبلوماسي والسياسي عبر ما يسمى بعسكرة السياسة الخارجية، حيث يؤمن المحافظين الجدد بدور القوة العسكرية كاداة سياسية لمواجهة التحديات و النزاعات و الصراعات في العالم والعلاقات الدولية و بالنسبة لهم فان القوة والسلام الحقيقي ياتيان بعد الانتصار في الحروب، كما يرون ضرورة التدخل العسكري المباشر لاعادة تشكيل الدول والتي تمثل مصالح للولايات المتحدة الامريكية كما كان لهم الدور الكبير في تبني البيت الابيض والبنتاغون لمبدا الحرب الوقائية و يرون ان المصلحة القومية لا تحدد جغرافيا بل بامتداد المجالات الحيوية للدولة، اما سياسيا فهم لا يعترفون بقواعد القانون الدولي ودور المنظمات الدولية خاصة اذا ما شكلت عائقا امام مصالح الولايات المتحدة الامريكية ويرون ان الحيادية في الشؤون الدولية امر سلبي وغير مرغوب فيه.[1]

ـ ثانيا: النظرية الواقعية

ترتكز النظرية الواقعية في العلاقات الدولية على اساس الاعتماد على القوة الصلبة في بعدها العسكري والحث عن المصالح القومية بالدرجة الاولى متخذة من الدولة الفاعل الرئيسي مع الاخذ بعين الاعتبار حسابات توازن القوة والسعي لتحقيق الهيمنة الاستراتيجية كاساس للتحرك في ساحات الصراع والتنافس الدولي مع توظيف مختلف الوسائل في سبيل ضمان ذلك بما في ذاك الاعتماد على القوة العسكرية وسيلة رئيسية وفرض الحقائق والوقائع باستخدامها مع عدم التقيد بالضرورة بالمواثيق والمعاهدات والاعراف الدولية وعدم التعويل على العمل ضمن القنوات الدبلوماسية و اطر المؤسسات الدولية، وما ينتج عن القوة من سياسات للحفاظ عن الوضع الراهن والمكانة الدولية والرغبة في التوسع وتقوم النظرية الواقعية في السياسة الخارجية الامريكية على اساس البحث عن تحقيق المصالح القومية العليا للولايات المتحدة الامريكية التي هي مرادف للقوة في بعدها العسكري والتي يتمثل محور سياستها الخارجية في ضمان استمرارية التفوق والهيمنة الامريكية على النظام الدولي بما في ذلك المناطق الغنية بالموارد الطاقوية والمناطق المهمة بالنسبة لحركة التجارة العالمية ومناطق التنافس التجاري وهي توظف مختلف استخدامات قوتها الصلبة في سبيل المحافظة على مصالحها وهيمنتها ومناطق نفوذها.[2]

ان الواقعية ترسخت على المستوى الداخلي والخارجي في الفكر السياسي الامريكي وذلك راجع الى ثلاثة اسس وهي:

ـ الاساس الاول: وهو الاساس الديني ويتمثل في المذهب المسيحي البروتستانتي هذا الاخير يقوم على فكرة ان التدين القويم يكون عبر تحقيق النجاح الدنيوي وان حياة الاخرة هي امتداد للحاضر فالعقيدة البروتستانتية رسخت في الوعي والثقافة الامريكية كل ما يتعلق بقيم النجاح المادي المقترن بالمنظومة الراسمالية.[3]

ـ الاساس الثاني: اساس الفلسفة البراغماتية (النفعية) القائمة على تحقيق المنفعة و المصلحة اذ تستند الواقعية في نزعتها العملية و تعظيمها للمصلحة المادية الى هذا الاتجاه الفلسفي حيث تعتبر الفلسفة البراغماتية الامريكية امتداد

[1] اميمة عبد اللطيف،مرجع سابق،ص،22.
[2] انور محمد فرج،نظرية الواقعية في العلاقات الدولية.العراق:مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،2007،ص،188.
[3] والتر راسل،"بلاد الرب والسياسة الخارجية الامريكية"،ترجمة:امير روش.مسارات.م4.ع1.سبتمبر2009،ص،8.

للفلسفة الليبرالية الانجليزية حيث يمكن وصف منهج التفكير الامريكي عموما بانه منهج براغماتي سواء على مستوى الفكر ام على مستوى السلوك والممارسة العملية، حيث ترى الولايات المتحدة الامريكية ان السياسة ليست صراع بين الخير والشر وانما هي صراع المصالح بدرجة الاولى وبذلك باتت السياسة الخارجية الامريكية بمثابة انعكاس لما يوصف باعتباره مصالح قومية امريكية[1]، لذا فان المفهوم الامريكي للسياسة الخارجية والعلاقات الدولية يقوم على اساس البحث عن المصالح القومية بالدرجة الاولى والتي تتمحور حول الثروة والقوة والهيمنة وطالما ان المصالح لها طبيعة ديناميكية متغيرة فان السياسة هي الاخرى متغيرة لا تلتزم بمبادئ ثابتة بل تلتزم بالمصلحة والقوة.

ـ الاساس الثالث: والذي اسهم في ترسيخ وبلورة الفكر السياسي الامريكي باتجاه تبني الواقعية فهو الفلسفة الداروينية الاجتماعية او نظرية التطور الاجتماعي والتي عملت على ترسيخ مفاهيم الصراع والتنافس والقوة في الثقافة السياسة الامريكية و يتضح تاثر هذا الاخير من خلال تبنيه لمفاهيم الصراع والقوة والمحافظة على الذات كمفاهيم مركزية ما يتوافق مع المكانة الحيوية للولايات المتحدة الامريكية كقوة تتطلع لسيطرة و الهيمنة المستدامة عسكريا وسياسيا واقتصاديا وفكريا.[2]

وتجسد التحالف بين هذه الاسس الثلاثة في التحالف والعلاقة القوية بين السياسيين و رجال الاعمال و رجال الدين والفكر في الولايات المتحدة الامريكية عبر ارسائها خلفية فكرية للقوة والمصلحة القومية العليا للولايات المتحدة الامريكية، وقد كان للمنظري الواقعية ومن بينهم هانس مورغانتو، جورج كينان، وهنري كيسنجر وجون ميرشايمر و غيرهم دور كبير في هيمنة الواقعية على الفكر الاستراتيجي الامريكي بحيث ساهموا في صياغة وتشكيل قناعات صناع القرار الخارجي.[3]

ان الولايات المتحدة الامريكية منذ توجهها للانخراط والتدخل في ساحة الشؤون الدولية ارتبطت سياساتها واستراتيجياتها بالتمسك بحسابات تتعلق بفرض الهيمنة والتمدد العسكري و السياسي و ما رافق ذلك من احتلال لمكانة الصدارة بين القوي الدولية وبلوغها مرتبة القوة العظمي، و ذلك اقتضى منها التوجه على الصعيد التفكير السياسي الامريكي وما ترتب عليه من تطبيقات نحو تبني النهج الواقعي في سياساتها الخارجية وهو ما تمثل في الانطلاق من اسس القوة الصلبة والمصلحة القومية في الحفاظ على الامن القومي والمصالح الحيوية بمعنى مصالح السياسة العليا واعطاء الاولوية لاعتبارات وحسابات الصراع والتنافس والنفوذ الدولي والسعي لتحقيق الهيمنة العالمية والعمل على استدامة المحافظة على هذه المكانة و الوضع الراهن.[4]

كما يتضح دور الواقعية في السياسة الخارجية الامريكية في تبنيها للقوة كمراد للمصلحة القومية من خلال قيام نظام دولي احادي القطبية برئاسة امريكية وذلك لما تمتلكه من مقومات مثلث القوة (القوة العسكرية، القوة الاقتصادية، القوة التكنولوجية) هذه الاقطاب مجتمعة تمثل القوة السياسية التي هي ابرز مخرجات القوة المؤثرة في الوحدات الدولية، وهذا ما يؤكده بريجنسكي في كتابه الاختيار السيطرة على العالم ام قيادة العالم قائلا"مع بداية القرن الحادي والعشرين نجد انه لا مثيل لقوة امريكا من حيث موردها العسكري على الصعيد العالمي والنشاط الاقتصادي لامريكا، بالنسبة الى صحة الاقتصاد العالمي والتاثير الابداعي للديناميكية التكنولوجية الامريكية

---

[1] عبد القادر فهمي،الفكر السياسي و الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية:دراسة الافكارو العقائد ووسائل البناء الامبراطوري. عمان:الشروق،2009،ص،64.

[2] فايز صالح ابو جابر،الفكر السياسي الحديث.بيروت:دار الجيل،1985،ص،175.

[3] شوقي جلال، العقل الامريكي يفكر.ط2.القاهرة:مكتبة مدبولي،1997،ص،112.

[4] عبد القادر فهمي،الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية:دراسة الافكار و العقائد ووسائل البناء الامبراطوري، مرجع سابق،ص،67.

...ومن حيث الجاذبية العالمية للثقافة الامريكية المحضة متعددة الاوجه اذ وفرت هذه العناصر كلها لامريكا نفوذا سياسيا عالميا لا نظير له واصبحت امريكا في كافة الاحوال ضابط الايقاع العالمي وما من منافس لها".

- ثالثا: المدرسة الهاملتونية

ويعود اسسها الفكري الى الكسندر هاملتون وهو اول وزير للخزينة الامريكية بعد الاستقلال في فترة ادارة جورج واشنطن وهو من الاباء المؤسسين للولايات المتحدة الامريكية ومن الذين قامو بصياغة الدستور الامريكي، وتؤمن هذه المدرسة بالقوة العسكرية كسبيل لتنمية مصالح الولايات المتحدة الامريكية في الخارج و ترى ان المهمة الاولي للحكومة الامريكية هي تشجيع ازدهار المشروع الامريكي في الداخل والخارج، كما تايد تحالف الحكومة واصحاب رؤوس الاموال و ترى انه مفتاح الاستقرار الداخلي والعمل المؤثر على المستوى الخارجي.[1]

- رابعا: المدرسة الجاكسونية

وتعرف بالمدرسة المتشددة او مدرسة الصقور وتنسب الى الرئيس الامريكي السابع اندرو جاكسون ومن اهم مبادئها هو الاعتقاد بترابط السياستين الداخلية والخارجية وبضرورة الاهتمام بهما على حد سواء من اجل تحقيق رخاء الشعب الامريكي كما تؤمن باستخذام القوة العسكرية لتحقيق المصالح والاهداف الامريكية في اي مكان من العالم وهي تنظر الى العالم من باب المصالح الامريكية حصرا.[2]

وبالرغم من اشتراك كل من المدرسة الجاكسونية والهاملتونية في الاهتمام بالشان الخارجي الا ان المدرسة الجاكسونية تشكك في توجهات نظيرتها الهاملتونية و ترى انها متصلة بدوائر المال والاعمال ومعبرة عنهم بصورة خاصة.

ان الولايات المتحدة الامريكية تسعى للحفاظ على الوضع الراهن من خلال المحافظة على هيمنتها العالمية بما تمتلكه من قدرة و قوة على التاثير والسيطرة على النظام الدولي هذا الاخير الذي يبرز ويفسر واقعية القوة التي تفرضها الولايات المتحدة الامريكية بما يخدم مصالحها.

ومن خلال استقراء السياسات الامريكية والاليات المستخدمة في التاثير ورسم التوجهات وتوزيع الادوار عبر مختلف الانظمة الدولية المتعاقبة منذ انخراطها في الساحة الدولية نجد ان الولايات المتحدة الامريكية قطعت اشواط طويلة ومتسلسلة بطريقة تصاعدية لبناء هذا التكامل في القوة الامريكية والمكانة الدولية والهيمنة العالمية عبر مراحل تاريخية، هذه الاخيرة التي كان لكل منها بعد محدد يتناسب وتطلعات الولايات المتحدة الامريكية مستخدمة القوة العسكرية التي تعد الاداة الاهم في الاداء الاستراتيجي الامريكي بسبب مقوماتها العسكرية التقليدية و غير التقليدية وما تتمتع به من تفوق تكنولوجي معتمدة على العولمة في توسعها الاستعماري التي اصبحت تعد شكل متطور من اشكال التوسع.

[1] رضا هلال،الحرب الامريكية العالمية.القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب،2003،ص،30.
[2] السيد امين شلبي،نظرية في العلاقات الدولية.القاهرة:عالم الكتب،2008،ص،198.

المطلب الثاني: استخدامات القوة الصلبة في السياسة الخارجية الامريكية

القوة الصلبة الامريكية لها بعدين او شقين عسكري و اقتصادي

- اولا: القوة الصلبة في شقها العسكري

ويقصد به توظيف القوة العسكرية في تحقيق اهداف السياسة الخارجية وهذا ما تتسم به الولايات المتحدة الامريكية بشكل واضح، فالطابع العسكري هو سمة سياستها وتحركاتها الخارجية ويتجلي ذلك في التوظيف المستمر للاداة العسكرية في تنفيذ السياسة الخارجية وللولايات المتحدة الامريكية اسلوبين في استخدامها للقوة العسكرية:[1]

- الاسلوب الاول : التهديد باستخدام القوة من خلال نمط الردع او نمط الاجبار وهو توظيف تهديدي غايته التاثير على الخصم لمنعه من القيام بسلوك معين يرغب في القيام به او دفعه للقيام بسلوك معين لا يرغب في القيام به.

- الاسلوب الثاني: الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية من خلال نمط الدفاع او نمط الهجوم بطريقة قتالية ضد الخصم غايته احداث ضرر تدميري بشكل مباشر، فنمط الدفاع ضد هجوم من طرف معادي ومنعه من تحقيق اهدافه الهجومية مع تقليص الخسائر الى اقصي حد ممكن، ام النمط الهجوم غايته تحقيق اهداف هجومية ذات علاقة بالحصول على قيمة معينة بالقوة وذلك من خلال الحاق هزيمة بالخصم.

1- اسلوب التهديد باستخدام القوة العسكرية

وينقسم الى:(الردع، الاكراه)

- الردع: عرفه هنري كيسنجر"هي قدرة الدولة على منع اوتحييد تهديدات او اخطار معينة ودفعها بعيدا عن حيز العمل المباشر ومجال التنفيذ الفعلي عن طريق مواجهتها بتهديدات او اخطار مقابلة او مضادة تساويها او تفوقها في الحجم والتاثير"[2]، كما عرفه اندريه يوفر" بانه يهدف الى منع دولة معادية من اتخاذ قرار باستخدام اسلحتها او بصورة اعم منعها من العمل او الرد ازاء موقف معين باتخاذ مجموعة من التدابير والاجراءات التي تشكل تهديد كافيا".[3]

ومن خلال ما تقدم من تعريفات يشير مفهوم الردع الى القدرة على التاثير في الخصم عن طريق التهديد بالحاق اضرار جسيمة قد تفوق مزايا او غايات المرجوة في حالة قيامه بسلوك معين عن طريق ارغامه بالتراجع، ويتطلب الردع الفعلي توفر العناصر الاساسية التالية:

- المقدرة على التاثير والتصميم على استخدامها في حالات معينة.

- القدرة على الحاق ضرر بالخصم يفوق حجم مزايا التي يمكن ان يحصل عليها من خلال الرد على الضربة الاولي.

ان مكانة الولايات المتحدة الامريكية بوصفها قوة عالمية فانها توظف الردع لحماية مصالحها ونفوذها العالمي فالردع هو محصلة تفاعل عوامل متعددة عسكرية وسياسية و تقنية و دعائية، واستخدام الولايات المتحدة الامريكية لنمط الردع يمكن تقسيمه الى مرحلتين مرحلة القطبية الثنائية والحرب الباردة ومرحلة القطبية الاحادية:

---

[1] محمد عبد السلام،الخيار النووي في الشرق الاوسط.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2001،ص،284.

[2] هنري كيسنجر،العقيدة الاستراتيجية الامريكية ودبلوماسية الولايات المتحدة الامريكية.ترجمة:حازم طالب حسان.بغداد:الدارالعربية ،1987،ص،33.

[3] اندريه يوفر،الردع والاسترتيجية.ترجمة:اكرم ديري.بيروت:دار الطليعة،1980،ص،31.

مرحلة القطبية الثنائية و الحرب الباردة: ابان الحرب الباردة ووجود الاتحاد السوفياتي كقوة دولية والذي مثل خصم و عدو للولايات المتحدة الامريكية ونظرا لمتلاك كل من الطرفين الاسلحة النووية قد ادى ذلك الى صعوبة المواجهة العسكرية الفعلية المباشرة حيث اعتمدت الولايات المتحدة الامريكية على توظيف الردع لحماية مصالحها ونفوذها، وفي هذا الصدد راى يوجين روستو مدير وكالة السيطرة على الاسلحة و نزع السلاح في فترة ادارة الرئيس الامريكي رونالد ريغان قائلا" ان القوة النووية الاستراتيجية توفر ردعا لمتابعة مصالح الامريكية في العالم"، ففكرة الردع تقوم على عرض القوة العسكرية دون استخدامها اذ ان مجرد امتلاك السلاح النووي يحقق ردعا لكل من الولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد السوفياتي، حيث شكل الردع دورا مركزا في ادراك الطرفين خطورة الاستخدام الفعلي للسلاح النووي اذ ان الضربة الاولي ستكون في مقابلها ضربة ثانية تفوقها وهذا ما ادى في جانب منه الى التوجه نحو الحروب بالوكالة وانقسام العالم الي جبهتين ومناطق نفود بينهما.[1]

ولقد شكلت ازمة كوبا مثلا واضحا على دور الردع كنمط من انماط التهديد باستخدام القوة العسكرية في السياسة الخارجية الامريكية في تلك المرحلة والذي كان له تاثير فعال وخادم لها وهو ما ادى في نهاية المطاف الى الاقناع بعدم جدوي استمرار التوترات بين الطرفين، وهو ما تمثل في الانفراج الدولي ثم تبعه انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة وفي هذا السياق صرح هارولد يروان وزير الدفاع في فترة ادارة الرئيس الامريكي جيمي كارترقائلا"ان هذه القوة النووية اصبحت ذات معني عسكري وسياسي".

مرحلة القطبية الاحادية: بانهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة وتحول النظام الدولي الى القطبية الاحادية بهيمنة امريكية اصبح للاسلحة الدمار الشامل على اختلاف انواعها خاصة منها النووية استخدامات جديدة وذلك راجع الى تحولات في بنية النظام الدولي وتغير طبيعة التهديدات وكذا ظهور فاعلين جدد جعل من الردع النووي كدعامة اساسية للسياسة الامنية لم يعد له نفس الدور فطبيعة التهديدات الجديدة جزء منها ليس قابلة للدرع النووي، كما اصبحت اسلحة الدمار الشامل متاثرة بالتطور التكنولوجي الذي لم يعد له حدود معينة مع امكانية امتلاكها من طرف جهات لا تخضع لشرعية الامتلاك والتطوير مما قد يجعل من هذه الاسلحة دورا تدميرا في الصراعات الدولية بدلا من دور ردعيا بما في ذلك الاسلحة البيولوجية، النووية، الكمياوية.[2]

حيث رات الولايات المتحدة الامريكية ان السياسة الخارجية التي يجب ان تكون لها الاولوية في استخدام هذه الاسلحة تتمثل في العمل على تقليل منافع الهجوم عليها وفي سياق تنفيد سياستها الخارجية والترويج للنموذج الامريكي هذا الاخير الذي يعتبر الهدف الاساسي الذي تسعى الى تحقيقه، وان استخدام الاسلحة النووية للردع يكون ذو فعالية ضعيفة ضد الانظمة الشمولية المناهضة للديمقراطية والنموذج الامريكي التي يمكن ان تمثل عدو محتمل في حالة قيامها بسلوكات هجومية وذلك راجع الى كون هذه الانظمة حسب الولايات المتحدة الامريكية قادرة على القيام بتضحيات واسعة امام المحافظة على بقائها واضعاف صورة الولايات المتحدة الامريكية.[3]

كما يرى الاستراتيجيين الامريكيين بضرورة توجه الولايات المتحدة الامريكية توجها استراتيجيا يكون خارج التهديد بالاسلحة النووية بشكل تام واتباع سياسة ردعية قائمة على التهديد بالاسلحة التقليدية المتطورة، وان اللاتاكدية حول الانتقام النووي الامريكي يبقي ضاغط على اعدائها من اجل التفكير جديا قبل القيام بالتحدي، وفي هذا السياق ياكد وزير الدفاع السابق دوتالد رامسفيلد مصرحا"...لقد عمل الردع جيدا خلال الحرب الباردة ولكن

---

[1] محمد عبد الله،تطور ظاهرة الصراع الدولي وافاقها في القرن21.بغداد:الدار العربية، 2005،ص،51.

[2] سعد حقي توفيق،"الردع بعد انتهاء الحرب الباردة"،القطرية للعلوم السياسية.ع2.سبتمبر2004،ص،2.

[3] المرجع نفسه.

في الوضع الجديد اذ ياتي التهديد من اسلحة الدمار الشامل قد تملكها دول مارقة ومشاغبة فان هذا الردع يصبح عدم الفائدة والضعف نفسه يشكل دافعا لانتشار اسلحة الدمار الشامل ".[1]

كما صرح الرئيس الامريكي بوش الاب في احد خطاباته قائلا"لا يمكن الان ان يستند الردع بعد اليوم الى التهديد بالرد الانتقامي النووي فقط ولابد من ايجاد مفاهيم جديدة للردع تعتمد القوات الهجومية والدفاعية" حيث تساعد هذه المفاهيم الجديدة للردع في تامين استراتيجية شاملة لمحاربة انتشار اسلحة الدمار الشامل، ففي ظل التغيرات الدولية التي اتسمت بالتعقيد وعدم اليقين اصبحت امكانية التنبؤ بالتهديدات الامنية وما ينجر عنها من تحديات امر صعب هذا دفع الى انتهاج الولايات المتحدة الامريكية استراتيجية متغيرة باستمرار من خلال تاسس عقائدي قائمة على اوضاع التغيير وليس الثبات والتي تتمثل في التحول من القدرة على الرد استنادا الى قاعدة"مقياس واحد يناسب الجميع"، الى قاعدة "الردع المفصل على مقياس القوي المارقة وشبكات الارهاب والقوي المنافسة".[2]

- الاكراه(الاجبار): عرفه جاك ليفي بانه" استخدام التهديدات لحث الخصم على فعل شي او التوقف عن فعل شي وليس عن فعل شي لم يقم به بعد".[3]

كما عرفه بول هارث" عملية تترجم في قيام صناع القرار في دولة في محاولة لاجبار صناع القرار في دولة اخري على التراجع بتجاوب مع مطالب الدولة الاولى بما في ذلك على سبيل المثال لا لحصر المطالب المتعقلة باجراء ثم اتخاذه عن طريق استخدام التهديد او تطبيق العقوبات".[4]

يعد نمط الاكراه من بين الوسائل الاكثر انتهاجا لدى الولايات المتحدة الامريكية والتي تمارسه عبر عدة اشكال نذكر منها تصريحات كبار المسؤولين وكذا سفرائها لدى الدولة بالاضافة الى اصدار الوثائق والتقارير، وغالبا ما تستخدم الولايات المتحدة الامريكية هذا النمط في توجهاتها الخارجية مع الانظمة الشمولية فيما يتعلق بالقضايا الاستراتيجية الدولية خاصة منها كوريا الشمالية و ايران فيما يخص البرامج النووية.

ففي حالة كوريا الشمالية و محاولتها تطوير برنامجها النووي عملت الولايات المتحدة الامريكية على المزج بين النصح بتخلي عن هذا البرنامج كخطوة لصالح كوريا الشمالية والتحامل عليها في حالة عدم تخليها عن تطوير برنامجها النووي في هذا السياق صرحت الولايات المتحدة الامريكية "علينا ان نكون مستعدين لاستخدام القوة العسكرية لمنع الخصم عن ايقاف انتاج السلاح النووي وانه سيصبح منبوذا دوليا ويمكن ان يتعرض لنزع السلاح المسبق، وهذه سياسة مغامرة لكنها مبررة من وجهة نظر الامن القومي الامريكي"[5]، كما استخدمت الولايات المتحدة الامريكية ايضا هذا الاسلوب في تعاملها مع البرنامج النووي الايراني.

وما يلاحظ على الساحة الدولية ان الولايات المتحدة الامريكية نحجت في اجبار كل من ايران و كوريا الشمالية نوعا ما على الاستجابة لمطالبها فيما يتعلق بالملف النووي مما يدل على ان نمط الاكراه يتحقق عندما توافق الدولة المجبرة على قرار او سلوك يتماشي ورغبة الطرف الذي يمارس الاكراه.

---

[1] غسان العربي،"المشهد الاستراتيجي الدولي بعد 2001/09/11"،الدفاع الوطني اللبناني.ع39.فيفري 2002،ص،17.
[2] سعد حقي توفيق،"الردع بعد انتهاء الحرب الباردة"،مرجع سابق،ص،3.
[3] لهيب عبد الخالق،الاستراتيجية الامريكية الجديدة.عمان:دار الاهلية،2003،ص،19.
[4] المرجع نفسه.
[5] محمد احمد النابلسي،الاستراتيجية القادمة للولايات المتحدة الامريكية.بيروت:المركز العربي للدراسات المستقبلية،2003،ص،8.

2- اسلوب الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية

وينقسم الى: (الحرب، التدخل العسكري)

- الحرب(المواجهة العسكرية المباشرة): يشير هذا المفهوم الى قتال مسلح بين الوحدات الدولية يهدف الى تحقيق اغراض سياسية اواقتصادية او قانونية وهي حالة استثنائية الا ان هذا الاستثناء يعد كذلك لدى البعض على عكس البعض الاخر وذلك راجع الى الاختلاف في طريقة ادراك مفهوم الحرب اي المواجهة العسكرية المباشرة، فيما يخص استخدام الولايات المتحدة الامريكية لهذا النمط فهو اسلوب يتصدر سلم الاساليب والوسائل الامريكية في علاقاتها الدولية عامة وهذا ما يؤكده هنري كيسنجر في قوله" ان امريكا عندما تجد نفسها مطوقة خارجيا فانها تستخدم القوة بلا تردد ومهما كانت النتائج".[1]

تاريخيا يعد اسلوب الحرب من سيمات السياسة الامريكية في بيئتها الخارجية وهذا ما جعل لها صورة تبرزها على انها لا تهتم بالسلم كوسيلة لتحقيق اهدافها فالولايات المتحدة الامريكية خاضت الكثير من الحروب ومن بينها دخولها سنة 1798الحرب مع فرنسا حول قضية تقسيم مناطق النفوذ البحرية، مابين 1800-1805 حاربت حربا بحرية ضد البربر، 1812 دخولها الحرب ضد بريطانيا، 1816 دخولها الحرب ضد المكسيك، 1861 دخولها في معركة حامية الوطيس، مابين 1865-1897 دخلت في اطول فترة سلام، وبعد ذلك وفي سنة1898 دخلت الحرب مع اسبانيا ثم عادت الى العزلة لمدة 17 سنة الى غاية دخولها الحرب العالمية الاولي و الثانية ثم الحرب الباردة الذي التي لم تخض فيها مواجهة عسكرية مباشرة و انما كانت حروب بالوكالة وما يلاحظ على استخدام الولايات الامريكية لاسلوب الحرب انه معاكسة للقاعدة الشهيرة لكلاوزوفيتش "الحرب امتداد للسياسة بوسائل اخرى " بقاعدة "السياسة امتداد للحرب بوسائل اخرى".[2]

وقد كان لاحداث 11 سبتمبر 2001 التي شكلت منعطفا جديدا في العلاقات الدولية تاكيد على ان القوة العسكرية هي عماد الاستراتيجية الامريكية في تحقيق اهدافها الخارجية اذ قامت على مبداين هما الحرب على الارهاب و الحرب الوقائية، فحسب المنظور الامريكي ان افضل طريقة للقضاء نهائيا على التهديد الارهابي ومنع انتشارها هو اسلوب الهجوم المسلح، بالرغم من وجود سياسة الاحتواء التي تعد من صنع واختصاص امريكي خاصة في فترة الحرب االباردة والتي من خلالها يمكن احتواء التهديدات الارهابية والقضاء عليها تدريجيا دون اللجوء الى استخدام المطلق للهجوم المسلح اما الحرب الوقائية فعتمدتها كاستراتيجية ردعية حيث ترى انه من خلال هذه الحرب يمكن القضاء على الخصم قبل ان يهددها او ينقل تهديده اليها وهذا ما دلت عليه التصريحات الامريكية "... في حالة الضرورة وبناءا على المبادئ الراسخة في الدفاع عن الذات فاننا لا نستبعد امكانية اللجوء الى استعمال القوة قبل تعرضنا للهجوم حتي ولو كانت شكوك حول مكان وزمان الهجوم علينا ولن نبقي مكتوفي الايدي الا ان تصبح المخاطر جدية ".[3]

- التدخل العسكري: على الرغم من ان التدخل في الشؤون الداخلية للدول مبدا محظور دوليا، والا ان هناك من يرى عكس ذلك وفي هذا السياق راى توماس فايس"التدخل على الرغم من انه قد يكون غير مثمر لحملات نشر الديمقراطية وبناء السلام الا ان استبعاده من شانه ان يجعل الامم المتحدة عاجزة عن العمل ويفقدها مصداقيتها

[1] برادلي تاير،السلام في الشرق الاوسط والمصالح الاستراتيجية الامريكية الكبري بعد2001/09/11.ترجمة:عماد فوري شعيبي. بيروت:الدار العربية،2006،ص،113.

[2] دكستر بركنس،مرجع سابق،ص،105.

[3] مصطفي علوي،مرجع سابق،ص،28.

ويحكم عليها بالمصير نفسه الذي الت ايه عصبة الامم"، كما يؤكد فرنالد وثيسون" ان المجتمع الدولي يجب الا يتاثر بحجج الذين يسعون لمقاومة استخدام القوة على اساس انها معايير المساواة في السيادة او مبدا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"، كما حاول توم فرر تبرير التدخل العسكري بوصفة"رد ضروري على التوترات التي قد تكون ذات طابع ديني او عرقي وانتهاك حقوق الانسان".[1]

يعتبر التدخل العسكري وسيلة ذات اهمية بالغة لدى الولايات المتحدة الامريكية في تنفيذ استراتيجيات سياستها الخارجية وتحقيق مصالحها الحيوية، فتاريخيا يعتبر اسلوب التدخل العسكري ميزة امريكية الا ان توظيفه اخذ بعدين مختلفين بين مرحلة القطبية الثنائية و مرحلة القطبية الاحادية.

مرحلة القطبية الثنائية: انتهجت الولايات المتحدة الامريكية هذا الاسلوب بشكل واسع كطريقة للحد من المد الشيوعي وضمان مناطق نفوذ ما كان لذلك ان احدث ازمات و حروب دولية ومن بين هذه التدخلات نذكر:[2]

ـ التدخل العسكري الامريكي في كوريا سنة 1950.

ـ التدخل العسكري الامريكي في الدومينكان سنة 1965.

ـ التدخل العسكري الامريكي في الفيتنام(1968-1978).

مرحلة القطبية الاحادية: اصبح التدخل العسكري ذو البعد الانساني نمط شائعا في السلوك الامريكي الخارجي ليس فقط على نمط وضع السياسات الدولية وانما على صنع القرار السياسي الاممي وبات المنطق السائد في العلاقات الدولية هو منطق القوة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهذا ما اوضحته وزارة الدفاع الامريكي في اعلانها عن استرتجيتها العسكرية في التدخل الخارجي سنة 1993 انها قائمة على اساس المصلحة و القوة بمعنى ان التدخل العسكري الامريكي يكون اذا كانت هناك مصلحة حيوية امريكية اما في حالة عدم وجود مصلحة حيوية فانها لا تتدخل مهما كانت الاحداث ماساوية ولن تتحمل تكاليفه دون مقابل تسعى اليه ومن بين هذه التدخلات نذكر:[3]

ـ التدخل العسكري الامريكي في بنما 1989 مبررت ذلك لحماية المواطنين و الممتلكات الوطنية.

ـ التدخل العسكري الامريكي في الصومال 1992 بهدف الحفاظ على الاستقرار الداخلي.

ـ التدخل العسكري الامريكي في هاييتي 1994 لاغراض انسانية.

ـ التدخل العسكري الامريكي في ليبيريا 2003 تغيير النظام.

ولقد كانت لاحداث 11 سبتمبر2001 تاثير على توسع التدخل العسكري الامريكي على صعيد المفهوم و المبررات و التطبيقات فعلى صعيد المفهوم فقد اقحم اكثر من ذي قبل الدوافع الانسانية بشكل يحاول اظهار تدخلها حجة دولية اكثر من كونها امريكية، في هذا السياق يقول كولن تاول"ان حاجة العالم للديمقراطية و نبذ الارهاب

---

[1] ان اوفورد،البؤر الساخنة:التدخلات الاقتصادية والعسكرية الدولية بعد الحرب الباردة.ترجمة:عثمان الجبالي.بغداد،دار الشؤون الثقافية،2001،ص،31.

[2] هنري كيسنجر،العقيدة الاستراتيجية الامريكية ودبلوماسية الولايات المتحدة الامريكية،مرجع سابق،ص143.

[3] احمد فخر،"الحروب العادلة بين المفاهيم النظرية والتطبيقات العملية في القضايا الاستراتيجية"،الدراسات الاستراتيجية.ع4. سبتمبر2002،ص،12.

يدعونا لان نكون خارج حدودنا الوطنية"، اما على صعيد المبررات والتطبيقات فلم تقف الولايات المتحدة الامريكية عند اسبابها الذاتية وشرعيتها الخاصة بل عمدت لتوظيف مؤسسات النظام الدولي لاسيما مجلس الامن لاضفاء الشرعية على سلوكها التدخلي المنفرد بل حاولت توجيه عمل الامم المتحدة وفي بعض الاحيان مصادرة بعض صلاحياتها مبررت ذلك بان التدخل لدوافع انسانية خاصة بتطلب سرعة التنفيذ، فالتدخل بصورة فردية يحقق ذلك عكس ممارسات المنظمات الدولية التقليدية التي تاخذ وقت اطول والتي قد تؤدي الى احباط التنفيذ العاجل للعمليات في حل الازامات ما ادى الى استخدام القوة وفق التقديرات الذاتية للولايات المتحدة الامريكية دون رقابة رادعة وهذا ما انعكس سلبا خاصة فيما يخص التهديدات الارهابية والتي انتشرت بصورة اكثر.[1]

وتجدرة الاشارة الى ان التدخل العسكري الامريكي خاضع لشروط داخلية تستمد منها الولايات المتحدة الامريكية المساندة و الشرعية على المستوى الداخلي الوطني ونذكر منها:[2]

ـ اقناع الراي العام الامريكي بضرورة التدخل.

ـ موافقة الكونغرس الامريكي حتمية لتدخل كحل وحيد لحل الازمات.

ـ توفير الميزانية اللازمة للتدخل العسكري.

ـ العمل على تعبئة صفوف الجيوش بضرورة التدخل لحماية المصالح الامريكية الخارجية.

ومن خلال ما سبق التطرق اليه فان الولايات المتحدة الامريكية تركز دائما على استخدام قوتها العسكرية بالدرجة الاولى و بشتى الاساليب و الاستخدامات في سبيل تحقيق مصلحتها و الحفاظ عليها.

ـ ثانيا: القوة الصلبة في شقها الاقتصادي

استخدمت الولايات المتحدة الامريكية القوة الصلبة في بعدها الاقتصادي من خلال:[3]

1ـ العقوبات الاقتصادية: جاء هذه النمط من الاستخدام مباشرة بعد انفراد الولايات المتحدة الامريكية بتراس النظام الدولي احادي القطبية وكان من نتائج ذلك الانفراد ان حاولت فرض مبادئها السياسية و الاقتصادية على الجميع واذا ما خالفتها دولة من الدول فانها تتعرض بطريقة غير مباشرة الى عقوبات سواء فردية اي من طرف الولايات المتحدة الامريكية او من خلال المؤسسات الاقتصادية الدولية.

حيث دخلت الولايات المتحدة الامريكية في صراعات اقتصادية متعددة من اجل خدمة مصالحها الاقتصادية مع عدة دول سواء المتقدمة منها او النامية و نذكر منها:

ـ الصراعات الامريكية الاوروبية: ومن اشهرها

ـ الصراعات الاقتصادية الناجمة عن مد خط سيبريا الى عشرة دول اوروبية.

ـ زيادة الرسوم الجمروكية بنسبة كاملة سنة 1999 على المنتوجات الغذائية الاوروبية.

---

[1] محمد احمد النابلسي،مرجع سابق ،ص،9.

[2] صلاح المخيار،الاحتواء بين الوهم والحقيقة:دراسة نقدية للسياسة الامريكية تجاه العراق.بغداد:دار الحرية،1995،ص،129.

[3] ان اوفورد، مرجع سابق،ص،37.

ـ الاندماج بين الشركات و احتكار الاسواق الاوروبية.

ـ الصراعات الامريكية الاسيوية : والتي تمثلت في فرض الحصار على تسويق المنتوجات الصينية خصوصا.

ـ الصراعات الاقتصادية ذات الطابع الهجومي: والتي من امثلتها حروب الماس، غسيل الاموال، التجسس على الشركات و المؤسسات الصناعية لنقل المعلومات، تخريب البرامجية الاقتصادية لشركات عبر الفيروسات الالكترونية.

2ـ المساعدات الاقتصادية و القروض: على عكس العقوبات فان هذا الاسلوب شاع منذ القطبية الثنائية و الحرب الباردة كوسيلة لجذب الدول و ضمان ولائها الحد من المد الشيوعي و استمرر مع الاحادية القطبية كوسيلة لترويج النموذج الامريكي من خلال شروط و سياسات تلك المساعدات و القروض من امثلتها مشروع مرشال، والمساعدات المقدم لدول الشرق الاوسط خاصة مصر، اليمن.

المطلب الثالث: تطبيقات القوة الصلبة في السياسة الخارجية الامريكية

ـ اولا: حرب الفيتنام

في ظل الحرب الباردة ومع اواخر الخمسنيات شهد هذا الصراع عدة انتصارات كانت لصالح الاتحاد السوفياتي والتي من بينها انتصار فيدال كاسترو في كوبا وتحالفه مع السوفيات وكذا ظهور دولة الصين الشعبية بعد انتصار الشيوعيين في الحرب الاهلية بقيادة الزعيم ماوستي تونغ، ما جعل الولايات المتحدة الامريكية تعرف عدت انتكاسات خاصة وان التواجد السوفياتي في جنوب شرق اسيا اخذ يتوسع ما شكل خطر يهدد مصالح الاوروبية عامة والولايات المتحدة الامريكية خاصة هذه الاخيرة التي رات انه من الضروري مساعدة من سمتهم بالشعوب الحرة في العالم ومن بينهم منطقة جنوب شرق اسيا وبالضبط الهند الصينية و ذلك قصد حماية هذه الدول التي تعادي الشيوعية.[1]

فالتوسع في تلك المنطقة دفع الولايات المتحدة الامريكية الى السعي نحو احداث توازن حيث صرحت الرئاسة الامريكية "لدينا الان مشكلة ولابد ان نجعل قدراتنا ذات مصداقية و فيتنام هي المكان المناسب"، فكان التوجه الامريكي نحو الفيتنام هذه الاخيرة التي تم تقسيمها بخط عرض17° بعد انتهاء الحرب بينها و بين فرنسا بتوقيع اتفاق جنيف هذا الاخير الذي لم توقع عليه الولايات المتحدة الامريكية وستغلت ذلك لتتواجد في الفيتنام الجنوبية لاحتواء المد الشيوعي.[2]

و تعتبر استراتيجية الاحتواء من بين اسباب التورط الامريكي في الفيتنام وهو ما اشار اليه مجلس الامن القومي لاحقا بنظرية الدومينو التي ظهرت لاول مرة بوضوح سنة 1950 وكان مضمونها حسب وثائق قرارات المجلس خلال تلك الفترة هي ان فقدان اي بلد في جنوب شرق اسيا سيؤدي في نفس الوقت الى فقدان كل جنوب شرق اسيا من الهند و اليابان واخيرا سيهدد الاستقرار والامن في اوروبا، وفي تحليل الادارة الامريكية لهذه النظرية رات ان الاهمية الاستراتيجية للفيتنام في المنطقة تجيز لها استخدام كل الوسائل التي تراها ضرورية قصد كبح المد الشيوعي لما يشكله من تهديد لمصالحها الحيوية وبناء على ذلك قامت الولايات المتحدة الامريكية فور رحيل

[1] لولن باون،بيتر موني،من الحرب الباردة حتي الوفاق(1945-1980).ترجمة:ابراهيم صادق.بغداد:دار الشروق،1984،ص،140.
[2] هنري كيسنجر،العقيدة الاستراتيجية الامريكية ودبلوماسية الولايات المتحدة الامريكية،مرجع سابق،ص،142.

فرنسا بتقديم الدعم العسكري و الاقتصادي المادي و السياسي لحكومة فيتنام الجنوبية كما عمدت الى تكوين فرق عمل سري قبل انتهاء اجتماعات جنيف وهو ما اطلق عليه فيما بعد ببعثة سايغون.[1]

ومع تطور الاوضاع في الفيتنام بين ضفتيها الشمالية الجنوبية جاء التدخل العسكري الامريكي للفيتنام سنة 1965 اثر حادثة خليج تونكين وتعرض البحرية الامريكية الى هجمات ما جعلها تتخذها كحجة لاعلان الحرب ضد فيتنام الشمالية من خلال القصف الجوي وتزامنا مع ذلك تدعيم السوفيات للثوار المناهضين للحكومة في فيتنام الجنوبية مانتج عنه شن الجيش الامريكي حرب وحشية ضد الفيتنام الشمالية والثوار في الفيتنام الجنوبية.[2]

ولقد شهدت هذه الحرب عدة مراحل ابتداءا بالقصف الجوي الاستراتيجي المستمر على فيتنام الشمال كما عرفت فيتنام الجنوب عدة هجومات برية والتي عرفت اكبرها في جوان 1965 بالاضافة الى استخدام اسلحة محظورة دوليا، حيث شهدت هذه المرحلة ابشع الطرق الحربية وحشية استخداما مكلف الولايات المتحدة الامريكية نفقات ضخمة انعكست سلبا على اقتصادها واثار استياء الجبهة الداخلية الامريكية بالاضافة الى الاستياء الدولي من بشاعة الاستخدامات العسكرية القصرية الامريكية، هذه العوامل مجتمعة شكلت ضغط على الولايات المتحدة الامريكية مما ادى الى فتنمة الحرب وهي سياسة قامت على جعل الحكومة الفيتنامية الجنوبية تتولي مسؤولية الحرب مع استمرار الدعم الامريكي المادي والعسكري والمعنوي السياسي لها وصولا الى اعلان مساعد الرئيس الامريكي لشؤون الامن القومي هنري كيسنجر التوصل الى اتفاقية وقف اطلاق النار و انحساب القوات الامريكية في 1973.[3]

وستمرت الفيتنام الجنوبية في حربها مع الفيتنام الشمالية بدعم امريكي الى ان تم هزيمتها من طرف فيتنام الشمال في افريل 1975 كما تجدر الاشارة الى ان الانسجاب الامريكي كان ناتجا ايضا عن عجزها في مواجهة الاستراتيجية السياسية و العسكرية المتمثلة في حرب العصابات بالاضافة الى الوعورة الجغرافية للمنطقة وكان للاستخدام القصري للقوة العسكرية الامريكية نتائج وحشية دامية وصفت من خلالها الولايات المتحدة الامريكية باللانسانية وشوهت صورتها سياسيا واخلاقيا.[4]

ـ ثانيا: حرب افغانستان: (الحرب علي الارهاب)

شكلت افغانستان خلال الحرب الباردة منطقة تنافس بعد التدخل السوفياتي من ناحية و دعم الولايات المتحدة الامريكية لحركة طالبان من ناحية اخرى هذه الحركة التي عرفت بروزا بعد نهاية الحرب الباردة خاصة مع منتصف التسعنيات والتي فرضت سيطرتها على معظم المناطق الافغانية في مواجهة التحالفات الشمالية العرقية المعارضة لها وهي (الطاجيك، الاوزيك، حزب الوحدة).

وبعد احداث 11 سبتمبر 2001 رسمت الولايات المتحدة الامريكية خططها للرد على هذه الهجمات وفق ترتيبات استراتيجية جديدة عرفت فيما بعد بالاستراتيجية الامنية الامريكية التي تم الاعلان عنها في 2001 والتي تبنت مبدان اسياسيان وهما مبدا الحرب على الارهاب و مبدا الحرب الاستباقية[5] وعلى اثر نسبة هجمات 11 سبتمبر2001 الى حركة طالبان بقيادة اسامه بن لادن تم اعتبارها تنظيما ارهابيا وكان مبدا الحرب على الارهاب

---

[1] المرجع نفسه،ص،145.

[2] Jean lacteure,le vitnam entre deux paix.paris :edition du seuil,1969,P,87.

[3] بشري تبسي،موسي موسي مخول، الحروب والازمات الاقليمية في القرن 21(اوروبا- اسيا).بيروت:دار بيسان،1997،ص،271.

[4] المرجع نفسه،ص،289.

[5] احمد عبد الحليم،"الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة الامريكية"،السياسة الدولية.ع147.افريل 2002،ص،200.

استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية في ردها وذلك من خلال عزو افغانستان حيث انتهجت العمل وفق ثلاثة خطوات رئيسية تمثلت في:

ـ الخطوة الاولى: تمثلت في الانتشار الاستراتيجي والتي عرفت ثلاثة مراحل[1]

مرحلة الانتشار العسكري الداخلي: وذلك من خلال تصعيد دراجات الاستعدادات العسكرية وشبه العسكرية لضمان حماية الامن الداخلي الامريكي و اراضيها خاصة منها ذات الصلة بالمصالح الحيوية كما تم تحريك القوات البحرية لحماية حدودها الساحلية.

مرحلة تهيئة القواعد العسكرية الخارجية: حيث عملت الولايات المتحدة الامريكية على تصعيد دراجات الاستعدادات العسكرية للقواعدها وجعلتها في حالة تاهب قصوي للاستخدام بالتنسيق مع حلف الشمال الاطلسي.

مرحلة البناء الاستراتيجي: وتمثلت في وضع ترتيبات تعمل على بناء استراتيجي متكامل بين االقوات المسلحة الامريكية وقوات حلفائها عمدت على انشاء تحالفات ذات توجهات متعددة لخوض هذه الحرب منها ذات توجه اروربي والتي تمثلت في حلف الناتو و اخرى ذات توجه عربي اسلامي لضمان الشرعية بالاضافة الى التوجه الاسيوي لضمان تاييد دول الجوار ثم قامت بتحديد مسرح العمليات المنتظرة.

ـ الخطوة الثانية: تمثلت في فعاليات الحملة العسكرية[2]

والتي شملت الاعلان على ضرورة التدخل العسكري الامريكي في افغانستان كما كان لدور الاعلام اهمية كبيرة في توجه الراي العام الامريكي و العالمي لتاييد هذا التدخل العسكري الامريكي في افغانستان وكسب الشرعية الدولية ولقد حمل هذا التدخل دافعين احدهما معلنا وبررت الولايات المتحدة الامريكية ذلك بان حركة طالبان التي تعتلي الحكم في افغانستان تاوي منفذي الهجومات وترفض تسليمهم اذا تعتبر المسؤول المباشر عن هجمات 11 سبتمبر2001 وتمثل الهدف الامريكي المباشر في الاطاحة بنظام طالبان، اما الدوافع غير المعلنة في الفكر الاستراتيجي الامريكي تعلقت بمحاولة رسم خريطة سياسية جديدة تستهدف من خلالها تحديد توازنات الاوضاع في جنوب ووسط وغرب اسيا وذلك عن طريق :

ـ محاولة اختراق العلاقة الباكستانية-الصينية وكذا الصينية-الروسية عبر الاقتراب من الحدود الصينية وانتزاع سيطرة روسيا على اسيا الوسطي بشكل تدريجي فيما يتعلق باحتكارات النفط و الغاز الطبيعي ما يشكل ضربة للاقتصاد الروسي.

ـ التواجد الامريكي بالقرب من مناطق غنية بالمواد الخام خاصة اقليم بحر القزوين.

ـ اضعاف وتطويق الدور الاقليمي الايراني.

ـ منع اي تحالف او نمو اي قوة خاصة تلك التي تمتلك اسلحة نووية والتي يمكن ان تشكل خصم مستقبلي محتمل مثل الصين، الهند، وروسيا ايضا.

---

[1] هاري ار بارغر،الاستراتيجية ومحترفو الامن:التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في قرن21.ابوظبي:مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2011،ص-ص،25-31.

[2] احمد عبد الحليم،مرجع سابق ،ص،202.

ـ الخطوة الثالثة: بداية الحملة العسكرية والتي تمثلت في[1]

ـ الدعم العسكري والمادي للتحالفات الشمال المناهضة لحركة طالبان باعتبارها طرف مساند لمحاصرة الحركة وتطويقها.

ـ تامين قواعد عسكرية جديدة عبر اتفاقات نقل القطاعات الامريكية الى مسرح العمليات خاصة التي تم انشائها في باكستان وازوبكستان.

ـ التركيز على استهداف مناطق تواجد حركة طالبان وتدمير البنية التحتية السياسية والعسكرية لها عن طريق توجه ضربات جوية.

ثم كان الهجوم العسكري الاستراتيجي لتحالف الشمال المدعوم بسند جوي صاروخي امريكي والعمليات الخاصة من قبل القوات الامريكية التي رات ان السيطرة على افغانستان بالسيطرة على المدن الرئيسية الثلاث العاصمة كابول، قندهار، مزار الشريف لاضعاف البنية التحتية للدولة وهذا بالفعل ما تم تحقيقه مع بداية الهجوم الاستراتيجي بالاستلاء على مزار الشريف اولا ثم كابول وقندهار ثم توالت الهجومات الامريكية والمعارك التي مثلت اقصي ما يمكن استخدامه من قوة عسكرية جوية وبرية ضمن اطار الحروب اللاتماثلية[2] بين الولايات المتحدة الامريكية و حركة طالبان باعتبارها تنظيما ارهابيا، فكانت المواجهات العسكرية والمعارك عبارة عن اصطدام عسكري باتجاه واحد بين قوة عسكرية عظمي تمارس اساليب قتالية حديثة ومتطورة وبين تنظيم ضعيف عسكريا من حيث التنظيم والتسلح يمثل مقاتلين يعملون وفق اساليب واسلحة تعتبر تقليدية ما اصفر عن خسائر تدميرية ومذابح مروعة كما حدث في معركة (قلعة جانجي).

ثم انتقلت حرب افغانستان في ديسمبر 2001 الى مرحلة جديدة تم فيها تشكيل حكومة مؤقتة تتمتع بدعم دولي بتاثير امريكي يتراسها حامد قرضاي وتشكلت قوتها المسلحة من عناصر تحالف الشمال الان ان هذه الانجازات السياسية و العسكرية لم تمنع حركة طالبان من استعادة قوتها ما ادى الى تصعيد في الاستخدام القصري للقوة العسكرية من طرف الولايات المتحدة الامريكية خاصة بمساعدة حلف الشمال الاطلسي التي اطلق عليها قوات المساعدة الامنية الدولية (ايساف ESAF) ما ادى الى خسائر تدميرية ضخمة جانب كبير منها من صفوف المدنيين اثر سلبا على التاييد التي كانت تحظي به هذه القوات، بالاضافة الى الفساد الذي شهدته الحكومة المؤقتة كل هذه العوامل ادت الى حصول حركة طالبان على الدعم الشعبي ما اثر ذلك في استراتيجية قوات ايساف خاصة وتعثرت المهمة الامريكية في افغانستان ما ادخلها في صراع مفتوح الى غاية وصول الرئيس الامريكي جوزيف روبينيت بايدن والسحب النهائي للقوات الامريكية من افغانستان.[3]

لقد شهد عزو افغانستان استراتيجيات وسياسات مراحل الحرب على الارهاب التي يمكن تقسيمها الى اربعة مراحل وهي:

ـ المرحلة الاولى: اجتياح افغانستان واستخدام القوة بشكل قصري في اطار حرب بين طرفين غير متكافئين عسكريا الا ان ذلك لم يحقق اهداف كلية في القضاء على حركة طالبان وانما اقتصر على السيطرة على مناطق رئيسية معينة من شانها ان تضعف الحركة ومن بينها العاصمة كابول.

---

[1] ايفر دالدر واخرون،هلال الازمات:الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط الكبير.ترجمة:حسان البستاني.بيروت:الدار العربية، 2006،ص،57

[2] محمد عبد السلام،"الحرب غير المتماثلة"،السياسة الدولية.ع148.افريل2002،ص،185.

[3] محمد حسون،"استراتيجية حلف الناتو الشرق اوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة"،العلوم الاقتصادية و القانونية.م4.ع1. سبتمبر2000،ص،34.

ـ المرحلة الثانية: تمثلت في انضمام حلف الشمال الاطلسي تحت مظلة عملية امن افغانستان ايساف كما تم اقامة حكومة مؤقتة برئاسة حامد قرضاي والتي كانت بمثابة دعامة سياسية للحرب الامريكية ضد الارهاب.

ـ المرحلة الثالثة: مع وصول الرئيس الامريكي باراك اوباما للحكم تبنى سياسة قائمة على ان حرب افغانستان ضرورة حتمية للقضاء على التنظيم الارهابي مع محاولة الانسحاب التدريجي للقوات الامريكية نظرا لضخامة التكاليف الاقتصادية و العسكرية الخسائر البشرية والتي حددتها هيئة الابحاث في الكونغرس بمجمل 171,1 مليار دولار تقريبا التي تكلفتها ميزانية الحرب.

ـ المرحلة الرابعة: في فترة ادارة الرئيس الامريكي دونالد ترامب تم عقد اتفاقية مع طالبان حدد فيها تاريخ الانسحاب الامريكي من افغانستان و باعتلاء جوزيف روبينيت بايدن الحكم كان من اول انجازاته الانسحاب الكلي من افغانستان وانهاء الحرب مع محاولة اقامة علاقات ثنائية امنية.

ـ ثالثا: حرب العراق (الحرب الوقائية)

مثلت العراق ساحة لاختبار مبدا من مبادئ الاستراتيجية الامريكية لما بعد احداث 11 سبتمبر 2001 والمتمثل في الحرب الوقائية والتي كانت تطبيقا فعليا لافكار المحافظين الجدد الذين خططوا ضمن مراحل سابقة متبنين لفكرة تغيير النظام السياسي العراقي والاطاحة بالرئيس صدام حسين ضمن خطة تغيير الخارطة السياسية في الشرق الاوسط التي جاءت ضمن اطار مشروع القرن الامريكي الجديد لليمين المتطرف حيث تمثلت هذه الخطة في جملة من الخيارات هي:[1]

ـ الخيار الدبلوماسي في وساطة اممية لفرض عقوبات محددة على العراق والضغط على الرئيس صدام حسين لمنعه من تطوير اسلحة الدمار الشامل.

ـ الخيار السياسي الضغط على الرئيس صدام حسين لاجراء اصلاحات من جهة ومن جهة اخرى تدعيم المعارضة داخليا و خارجيا.

ـ الخيار العسكري وتمثل في شن حملة عسكرية على العراق وانطلاقا من قصف جوي مؤثر والمراهنة على التمرد في صفوف المؤسسة العسكرية العراقية.

حيث راى المحافظون الجدد ضرورة تحقيق مشروع القرن الامريكي باستخدام القوة و شن الحروب في فترة ادارة بيل كلينتون الا ان ذلك لم ينفذ الا بمجئ الرئيس جورج بوش الابن هذا الاخير الذي راى بان الولايات المتحدة الامريكية تمتلك خيارات عسكرية في العراق لا تملكها في اي بلد اخر من بين البلدان التي وصفها على حد تسميته بمحور الشر والتي شملت كرويا الشمالية، ايران، العراق مستخدما هذه الفكرة للمناورة و التمهيد لغزو العراق وانطلاقا من دوافع تمثلت في:[2]

ـ اتهام العراق بامتلاك اسلحة الدمار الشامل وبرنامجا متطورا للتسلح ما قد يشكل انتشار للاسلحة النووية وتدعيمها للتنظمات الارهابية.

---

[1] شاهر اسماعيل شاهر،اولويات السياسة الخارجية الامريكية بعد احداث 2001/09/11.دمشق:الهيئة العامة السورية للكتاب،2009 ،ص-ص،184-186.

[2] عبد الكريم العواجي،الصراع على العراق:من الاحتلال البريطاني الى الاحتلال الامريكي.القاهرة:دار الثقافة،2007،ص-ص،170 -174.

ـ اتهام العراق بعدم احترام التزاماته تجاه الامم المتحدة وتجاوزه لقراراتها.

ـ دمقرطة النظام العراقي كنموذج لدول المنطقة لتعزيز الديمقراطية.

ـ اتهام العراق برعاية وتدعيم التنظمات الارهابية واقناع الراي العام العالمي بالعلاقة الخفية بين نظام الرئيس صدام حسين والارهاب.

ـ تهديد العراق لدول المنطقة من خلال اعتداءات العراق السابقة حرب الخليج الاولي والثانية، وتهديد امن اسرائيل و المصالح الامريكية في المنطقة.

فكان العراق المرشح الرئيسي من بين دول محور الشر للاجتياح الامريكي لاسقاط النظام وتطبيق استراتيجية الحرب الاستباقية كما كان لضعف القوات العراقية الناتج عن الخسائر التي تكبدتها في حرب الخليج الثانية و كذا العقوبات والحصار الاقتصادي الذي فرض عليه منذ1990 على التسلح جعل الولايات المتحدة الامريكية ترى منه هدفا مغريا، فالعراق لم يكن يمثل خطرا وشيكا وانما كان بمثابة خطرمتوقع غير قادر على الدفاع ومواجهة الاجتياح الامريكي ما جعل منه فرصة ينبغي انتهازها لتغيير المعادلة الاستراتيجية في الشرق الاوسط متخذة من الاسباب سالفة الذكر ذريعة لتبرير ضرورة شن الحرب على العراق مستغلت احداث 11 سبتمبر2001 والتعاطف العالمي معها لكسب التاييد والشرعية فكان اتخاذ قرار اجتياح العراق خلال 72 ساعة معتمدت في ذلك على استراتيجيات نذكر منها:[1]

ـ الاستخدام القصري للقوة العسكرية لتحطيم القدرات المادية و المعنوية للقوات العراقية.

ـ اجراء تدخل مباشر بين عمليات القصف الجوي والعمليات البرية.

ـ تفعيل دور الجبهة الداخلية المعارضة لتسهيل مهام القوات الامريكية.

ـ الحيلولة دون تمكن القوات العراقية من استخدام اسلحة الدمار الشامل واستخدام صواريخ ارض-ارض بعيدة المدي.

ـ تمكين الولايات المتحدة الامريكية من خلال حلفائها واتفاقاتها مع دول الخليج العربي خاصة منهم الكويت من توفير مناطق اساسية لحشد القواعد العسكرية الجوية والبحرية وكذا قوات الحماية الحيوية لمواقع الامدادات والتموين.

اما عن طبيعة القتال فوصفها الجنرال قائد الحملة تومي فرانكس"ان هذه الحملة ستكون حملة لا كغيرها من حملات اخرى في التاريخ، انها حملة تتميز بالصدمة و بالمفاجاة وبالمرونة وباستخدام الذخائر الدقيقة وفق معدل لم يسبق ان شوهد من قبل وباستخدام القوة الكاسحة".

ان استراتيجية الامريكية العسكرية المتبعة في الحرب على العراق هي استراتيجية الصدمة والرعب هذه الاخيرة التي قام رامسفلد بطرحها على الادارة الامريكية اثناء عرضه خطة الحرب على العراق و القائمة على حشد قوة كبيرة وتنفيذ عمليات مختلفة بشكل مكثف الى حد الافضاء الى حدوث تغيير في النظام العراقي، واستراتيجية الصدمة والرعب تعتمد على التطور التكنولوجي حيث ان لها القدرة على شل ارادت العدو سواء قبل

[1]Perry walter,and other,withdrawing from iraq :alternative schedules,associated risks,and mitigating strategied.santa mo;ica:rand corporation,2009,P-P,56-63.

او بعد القتال وفرض الاستسلام على السكان المدنيين فهذه العقيدة الاستراتيجية تمزج بين ضرب الاهداف المختارة بعناية جويا وعمليات القوات الخاصة وتحريك القوات البرية، وهذا ما تبنته الولايات المتحدة الامريكية هذه الاخيرة التي عمدت على تكثيف الضربات الجوية المتلاحقة والصواريخ المستمرة على مدار الاربعة وعشرون ساعة لخلق الصدمة والرعب لدى القوات العراقية والحاق خسائر في صفوفهم لزعزعة ثقتهم وقطع خطوط الاتصال بينهم لاسيما القيادات التي تتولي ادارة الاوامر ووحدات الجيش العراقي المنتشرة في المدن فضلا عن عقد اتفاقات مع الضباط والقيادات العراقية بموجبها يتركون سلاحهم كما اعتمدت على العملاء داخليا للحصول على جميع المعلومات الضرورية واللازمة عن كافة المنشات العسكرية وتحركات الجيش العراقي وترسانته.[1]

وفي 20 مارس2003 كانت بداية الاجتياح الامريكي للعراق وتم حشد القوات الرئيسية في مسرح العملياتية الكويتي ثم تم عزل مدينتي البصرة و الناصرية مع احتلال ابار النفط الجنوبية ثم تطويق العاصمة بغداد من جنوبها الغربي وجنوبها الشرقي وعدت منطقة المطار الدولي والقصور الرئاسية اهداف جوهرية وصولا الى اسقاط النظام بشكل رسمي في 9 افريل 2003 .[2]

لقد كانت استراتيجية الحرب الاستباقية واجتياح العراق وسيلة الولايات المتحدة الامريكية في سعيها لغايات منها ذات توجه عراقي ومنها ذات بعد دولي:

1- الغايات ذات الصلة بالعراق: وتمثلت في[3]

- اسقاط النظام السياسي العراقي المعادي للولايات المتحدة الامريكية كهدف استراتيجي للحرب واقامة نظام جديد موالي.

- السيطرة على احتياطي النفط العراقي الذي يحتل المرتبة الثانية عالميا والذي من شانه ان يفسح المجال امام الهيمنة الامريكية علي اسواق النفط العالمية والموازين الاقتصادية في المنطقة.

- القضاء على الخبرات العلمية والتكنولوجية المتقدمة العراقية من علماء وفنين عراقين خاصة ذات الصلة بالمجال النووي والكميائي.

2- الغايات ذات الصلة بالبعد الدولي:[4]

- تاكيد الهيمنة الامريكية على العلاقات الدولية وابراز التفوق العسكري الامريكي وتوجيه رسالة بقدرتها على توجيه ضربات عسكرية منفردة ضد اي فاعل دولي يرد الحاق ضرر من شانه ان يشكل تهديد لمصالحها الحيوية وامنها القومي.

---

[1] كاظم جواد سميسم جواد،الصدمة والرعب:دراسة تحليلية للحرب على العراق.بيروت:منشورات زين الحقوقية،2011،ص-ص، 37-42.

[2] فايث دوغلاس،الحرب والقرار من داخل البنتاغون تحت عنوان الحرب ضد الارهاب.ترجمة:سامي بعقليني.بيروت:مؤسسة الانتشار العربي،2010،ص،31.

[3] نعوم تشومسكي،الدول الفاشلة:اساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية.ترجمة:سامي الكعكي.بيروت:دار الكتاب العربي، 2007،ص،ص،50،49.

[4] ماميرنوبل،فاربياز باتريك،خطورة امريكا:ملفات حربها المفتوحة في العراق.ترجمة:ميشال كرم.بيروت:دار الفرابي،2004،ص-ص،63-69.

ـ التاثير على موازين القوي في المنطقة وفرض سياسات امريكية لانتزاع المكانة الاوروبية.

ـ الاقتراب من مصادر الطاقة العالمية خاصة في الشرق الاوسط واسيا الوسطي في محاولة لقطع الطريق على كل من روسيا والصين.

ـ تامين المكانة الاقليمية و الامن و الاستقرار لحليفتها الاستراتيجية اسرائيل.

ـ ممارسة استراتيجية التطويق على ايران وادخالها في عزلة.

ـ التواجد في منطقة المربع الاستراتيجي الذي يشمل العراق، الخليج العربي، واسيا الوسطي متخذة من قواعدها العسكرية في الخليج العربي وسيلة لتحقيق ذلك.

ـ الاستفادة من الموقع المتميز للعراق باعتباره موقعا استراتيجيا يساعد في اعادة ترتيب اوضاع المنطقة واعانة ونشر القواعد العسكرية وفقا لمبدا الهيمنة خاصة وان هذه المنطقة تعرف الكثير من القوي الصاعدة والممانعة كما يمثل العراق استكمال للطوق العسكري الامريكي المنتشر عبر القواعد العسكرية المتمركزة في الخليج العربي، اسيا الوسطي وجنوبها.

كما قاربت النفاقات الامريكية في هذه الحرب ما يقدر ب 653,1 مليار دولار اي ما يعادل خمسة اضعاف ما انفقته في حربها علي افغانستان.

اما على المستوى القانوني فقد ابرزت الحرب على العراق اضعافا للقانون الدولي وخرقا للشرعية الدولية بتقليص صلاحيات الامم المتحدة فكل الحجج التي روجت لها الادارة الامريكية لم تكن ذات اساس قانوني مشروع ليبقي سندها الوحيد هي عقيدة بوش الابن الجديدة المتمثلة في الحرب الوقائية.

ـ رابعا: حرب كوسوفو

برز دور الولايات المتحدة الامريكية بشكل كبير في حرب كوسوفو حيث كان لدورها ومساهمتها ضمن الحلف الاطلسي اساسيا مقارنة بالطرف الاوروبي هذا الاخير الذي لم يتمكن من بلورة سياسة اوروبية مشتركة بسبب غياب نظرة متكاملة ومنسجمة، فكان الحضور المفرط للولايات المتحدة الامريكية بمثابة نتيجة حتمية لضعف السياسة الاوروبية حيث شكلت القوات المسلحة الامريكية التواجد الاكبر مقارنة بحلفائها ضمن الحلف الاطلسي وتكريسا لاستراتيجيتها العسكرية بالاعتماد على ما وفرته الثورة في الشؤون العسكرية، حيث كانت حرب كوسوفو بمثابة اكبر واشمل حرب جوية[1] تقودها الولايات المتحدة الامريكية في اوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مستبعدة قواتها البرية التي رات بانها يمكن ان تورط الادارة الامريكية في نزاع مفتوح على كل الاحتمالات فكانت استراتيجية القصف الجوي الامريكية لدوافع انسانية كوسيلة وحيدة للحرب ضد صربيا مغايرة كليا لاسس العقيدة العسكرية الجديدة للجيش الامريكي منذ حرب الخليج الثانية المعتمدة على مبدئين هما:[2]

ـ دخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب بكل الوسائل العسكرية لتحقيق النصر او عدم التدخل اطلاقا.

ـ عدم دخول الولايات المتحدة الامريكية اي حرب اذ لم تعرف مسبقا كيف تنهيها.

[1] Camille danestte,la stratégie américanine dans la crise du kosovo.paris:armand colin,2000,p,p,25,27
[2] Ibid.

الا ان هذين المبدئين لم يتم تطبيقهما في هذه الحرب وهذا راجع حسب جوزيف بيدي الى ان العمليات العسكرية كانت تدار في منطقة معقدة حيث لا يوجد مخرج استراتيجي واضح المعالم، وفيما يتعلق بمساهمة الولايات المتحدة الامريكية اللوجستيكية في حرب كوسوفو الجوية فقد كانت باكثر من نصف اجمالي طائرات الحلف الاطلسي المشاركة وكانت متعددة الانواع كما وظفت الولايات المتحدة الامريكية خمسين قمرا اصطناعيا في المدار الخارجي للارض لمراقبة صربيا وكوسوفو على مدار الساعة.

ولقد كانت حرب كوسوفو مهمة للولايات المتحدة الامريكية للاستفادة من التطور التكنولوجي واستخدامه في وسائل القتال ضمن استخدامات الاستراتيجية والتكتيكية لافرع القوات المسلحة في اطار ما يعرف بالثورة في الشؤون العسكرية هذه الاخيرة التي اتاحت لها شن الحرب باسلوب يمكنها من تفادي تورط قواتها في مستنقعات حربية مثل حرب الفيتنام، كما كان لثورة في الشؤون العسكرية دورا رئيسيا والذي شكل تغييرا في المعايير التي تحكم النشاط العسكري في حرب كوسوفو خاصة فيما تعلق بمنصات ووسائل الهجوم باسلحة و ذخائر ذكية دقيقة التوجه في القوات الجوية هذه الاخيرة التي استفادة منها بالاضافة الى الشق المعلوماتي في جانبها الالكتروني في السيطرة على ساحة المعركة والتعامل مباشرة مع ارادة العدو وقوته السياسية انطلاقا من الهجوم على الاهداف السياسية و الاستراتيجية و الاتصالات كمصدر للقوة.[1]

كما كانت حرب كوسوفو فرصة للولايات المتحدة الامريكية لاثبات القدرة على تحقيق الاثر من دون شرط الحشود وهذا ماعكس قانون الاستراتيجية الاول حسب كلوزوفيتش اذ لم تعد الدقة مرتبطة بشرط قرب الهدف عند تنفيذ الضربات حيث تم القصف الامريكي الجوي في حرب كوسوفو على ارتفاع 5000 م فالهدف لم يتعلق بتحطيم العدو بل شله من دون معركة، اذ كانت حرب كوسوفو ثورة في فن قيادة الحرب بالرغم من الاختلاف في الاستراتيجية الحربية بين القوات الصربية على الارض باستراتيجية برية وقوات حلف الشمال الاطلسي باستراتيجية جوية زيادة الى عدم التناظر النوعي والكمي لقوات الطرفين.[2]

وتجدرة الاشارة الى ان الولايات المتحدة الامريكية كانت تزعم ان تدخلها العسكري في حرب كوسوفو تحت مظلة الحلف الاطلسي كان مبنيا على اساس حقها في استخدام السلاح باسم القيم الدولية وحقها في التدخل العسكري بشكل معارض لمبدا السيادة دفاعا عن تلك القيم وقد تحكم هذا المبدا العسكري في الاستراتيجية العسكرية لقوات الحلف الاطلسي في حرب كوسوفو.

من خلال ما تم التطرق اليه في هذا المبحث يتضح ان نمط القوة الصلبة خاصة في شقه العسكري كان الوسيلة الاكثر توظيف في تحقيق مصالح السياسة الخارجية الامريكية و الذي جعل من الطابع العسكري صفة ملازم اتصفت بها الولايات المتحدة الامريكية عبر مختلف مراحل سياستها الخارجية وبالرغم من التداعيات التي لحقت ذلك الا ان القوة الصلبة بشقيها العسكري والاقتصادي تمثل الوسيلة التي مكنت الولايات المتحدة الامريكية من فرض هيمنتها العالمية.

[1] Adam bernard,la guerre du kosovo:éclairages et commentaires.bruxelles :édition complexe,2001, p,p,43,44.

[2]Camille danestte,op,cit,p,p,47,48.

المبحث الثاني: القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية

كان للاستخدام المفرط للقوة العسكرية كوسيلة في تحقيق مصالح السياسة الخارجية الامريكية تداعيات سلبية في مراحل معينة خاصة بعد احداث 11سبتمبر 2001 ما اثر على الولايات المتحدة الامريكية على المستوى الدولي في بداية تراجع مكانتها على اعتبار انها تمثل اكبر الديمقراطيات الغربية و حامية حقوق الانسان و على المستوى الداخلي الذي كانت له تاثيرات سلبية على الاقتصاد الامريكي الناتج عن ارتفاع التكاليف العسكرية وما لذلك من استياء مس الجانب الاجتماعي الامريكي فكانت الحاجة نحو التوجه الى نمط القوة الناعمة هذا الاخير الذي كان له تيارات فكرية مؤيدة له و استخدامات متعددة و تطبيقات والذي رات فيه الولايات المتحدة الامريكية وسيلة ضرورة لابد منها لتكيف مع تلك المعطيات ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق لما سبق التوطئة له.

المطلب الاول: التيارات الفكرية المؤيدة للقوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية

- اولا : الحزب الديمقراطي

يعد الحزب الديمقراطي احد الجزبين الاساسيين في الولايات المتحدة الامريكية تعود جذوره التاريخية الى الجزب الجمهوري الديمقراطي الذي تاسس سنة 1792 على يد الرئيس الامريكي توماس جيفرسون لكي يكون ندا للحزب الليبرالي الذي اسسه اول رئيس امريكي جورج واشنطن، وتاسس باسمه الحالي تحت قيادة الرئيس الامريكي اندروجاكسون وكان الحزب في بدايته ذو توجه محافظ يعمل ضد الفيدرالية ويحمي مؤسسة العمودية، الا ان تغيير طرا على سياسة الحزب تحت قيادة الرئيس الامريكي روزفلت سنة 1923 فاصبح الحزب ممثلا للتيارات الليبرالية ومناصر للنقابات العمالية والتدخل الحكومي في الاقتصاد وتعد الولايات الجنوبية هي الولايات التي يحظي فيها الحزب بشعبية كبيرة ويحظي بتاييد الطبقة الوسطي والاجهزة الاعلامية والمؤسسات الاقتصادية والطبقة المثقفة من اطباء ومحامين واساتذة جامعيين.[1]

يؤمن الحزب الديمقراطي بفرض السياسة الخارجية لكن بوسائل الاغراء والجذب وامكانية ان تكون السيادة والسيطرة باستخدام القوة الناعمة ويرفض الاستخدام المفرط للقوة العسكرية في الحروب ويدعو الى تقليص التدخلات العسكرية و يرى انها تاثر بطريقة سلبية على الصورة الدولية للولايات المتحدة الامريكية كما ان لها تكاليف ضخمة من شانها ان تنعكس سلبا على الاقتصاد الامريكي.

ان الحزب الديمقراطي يهتم بالسياسة الداخلية و يسعى نحو بقاء الاقتصاد الامريكي اقتصادا قويا ويدعو دائما الي ان تكون السياسة الخارجية الامريكية سلمية نسبيا هذه الاخيرة التي يرى الحزب الديمقراطي انها لابد وان تهتم بقضايا من شانها ان تعطي للولايات المتحدة الامريكية صورة ايجابية كقضايا حقوق الانسان، نشر الديمقراطية بطرق سلمية وتحقيق العدالة الدولية والتركيز على العلاقات الاقتصادية والثقافية للترويج للنموذج الليبرالي الراسمالي بصورة ايجابية مستخدمة الاساليب الناعمة.[2]

ويمكن القول ان هذا ما يفسر معظم توجهات الحزب الديمقراطي عبر مختلف الادارات الامريكية في السياسة الخارجية:[3]

---

[1] اسماعيل زروقة،نور الدين فلاك،"تاثير الثنائية الحزبية على التوجهات الكبري للسياسة الخارجية الامريكية:مقارنة بين عهدتي اوباما و ترامب"،دفاتر السياسة و القانون.م13.ع3.فيفري2021،ص،570.

[2] ماكسيم لوفابفر،مرجع سابق،ص،54.

[3] اسماعيل زروقة،نور الدين فلاك،مرجع سابق،ص،571.

ـ ففي رئاسة هاري ترومان في فترة مرحلة الحرب الباردة والصراع الايديولوجي كان الجزب الديمقراطي يحمل ويروج الى فكرة الحرية وضرورة حماية الافراد وهو التفسير الايديولوجي للمساعدات الامريكية التي من بينها كان مبدا ترومان وسياسة الاحتواء بمثابة اساليب ناعمة امريكية تعمل من خلالها الولايات المتحدة الامريكية على نشر قيمها وكسب الدول خاصة منها الاوروبية.

ـ وفي رئاسة جونسون كان الحزب الديمقراطي يدعو الى ايجاد صيغ توافقية بين المعسكرين الامريكي و السوفياتي حيث ركزة ادارة الديمقراطيين في السياسة الخارجية على تنمية العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية لتخفيف من جدة التوتر مع الاتحاد السوفياتي.

ـ مع وصول الرئيس جيمي كارتر الى الحكم انتهج سياسة امريكية قائمة على فكرة الترغيب و الترهيب من خلال الترويج الى الديمقراطية وحقوق الانسان وتنمية التعاون السياسي والاقتصادي بين الولايات المتحدة الامريكية واوروبا الغربية واليابان ومواصلة سياسة الوفاق مع الاتحاد السوفياتي من خلال تنمية العلاقات الاقتصادية والتخفيف من حدة الصراعات الاقليمية وابراز صورة الولايات المتحدة الامريكية كقوة سلمية تشجع على المشاركة السياسية والتطور الاقتصادي وتدعم حقوق الانسان من ناحية ومن ناحية اخرى التهديد بعدم قبول المساس بالمصالح الحيوية الامريكية عالميا والدفاع عنها بشتى الوسائل بما فيها القوة المسلحة وهذا ما عرف بمبدا كارتر.

اما عن ادارة الرئيس بيل كلينتون اهتم الديمقراطيين باستراتيجية التوسع الديمقراطي من خلال الاهتمام بقضايا الاقتصادية والتجارية من اجل اعادة بعث النمو الاقتصادي داخل البلاد الذي عرف روكود في فترة ادارة الرئيس جورج الاب لتغليبه الاهتمام بسياسة الخارجية على حساب السياسة الداخلية وكذا على السياسات التعاونية حيث ركز الديمقراطيين على اقامة المنظمات الدولية لمعالجة مختلف القضايا كالبيئة، حقوق الانسان، المخذرات، اسلحة الدمار الشامل.

اما عن مرحلة ادارة الرئيس باراك اوباما فقد انهج سياسة مخالفة نسبيا لتوجهات الحزب الديمقراطي من حيث توجهه الى الدمج بين الاساليب الناعمة و الذكية في تعامله مع بعض القضايا الدولية وهو ما يتضح ايضا من خلال الممارسة التي ينتهجها جوزيف روبينيت بايدن في ملامح بداية فترة ادارته.

يمكن القول ان الحزب الديمقراطي اذا كان في الادارة او في المعارضة فانه يدعو الى انتهاج اساليب ناعمة في توجهات السياسة الخارجية الامريكية كما تشهد فترة تواجدهم في الرئاسة هدوء نسبي والترويج للصورة السلمية للولايات المتحدة الامريكية مقارنة مع المحافظين الجدد.

ـ ثانيا: التيار الليبرالي

الليبرالية ترى بان العلاقات الدولية هي علاقات تعاونية وان فوضوية النظام الدولي ليست بضرورة تنتج علاقات صراعية معتمدة على الفرد وحدة تحليل وان الدولة ليس هي الفاعل الوحيد وانما هناك فاعلين فوق دولاتية كما تعطي للقوة الاقتصادية والقانون الدولي اهمية في تسيير العلاقات الدولية .

جاء مفهوم القوة الناعمة بعدة منطلقات مختلفة في العديد من النظريات والمقاربات التي طرحها المفكرون من امثال انطونيو غرامش، ارنست ويلسون، ميشال فوكو الا انها نظريا ارتبطت بالمنظر الليبرالي الامريكي جوزيف ناي هذا الاخير الذي تناول طبيعة العلاقات الدولية في العالم المعاصر وموقع الولايات المتحدة الامريكية منها خاصة الاستخدام المفرط للقوة العسكرية بعد احداث 11سبتمبر2001 القائمة على التدخل العسكري المباشر في

شؤون الدول في اطار ما عرف دوليا بالحرب على الارهاب والحرب الوقائية هذا ما ادى الى الحاق الضرر بصورة الولايات المتحدة الامريكية وبالتالي اصبح من الضرورة التوجه نحو استخدام اساليب مختلفة من حيث طبيعتها لتحسين صورة الولايات المتحدة الامريكية وذلك من خلال معالجة المفهوم الضيق للقوة.[1]

تبنى جوزيف ناي توجه يرى ان حسم الصراعات بالقوة العسكرية منفردة اصبح امر من الماضي خاصة مع الانفتاح على التطور التكنولوجي والاتصالي وما فرضه من تحول في طبيعة الفواعل والتهديدات وخاصة منها البرمجيات التي تشكل عائقا كما حاولت الولايات المتحدة الامريكية شن حرب جديدة، لذا دعا جوزيف ناي هذه الاخيرة الى الاعتماد على استراتيجية القوة الناعمة لضمان حلفاء ليس من الحكام فقط بل من شعوب المناطق التي تريد الولايات المتحدة الامريكية فرض سيطرتها عليها بشكل ما.[2]

يرى جوزيف ناي ان القوة الناعمة هي سلاح مؤثر يحقق الاهداف والغايات عن طريق الجذب والاقناع بدل من الارغام او دفع الاموال والرشاوي وان اهمية القوة الناعمة بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية في تجنبها ويلات الحروب من خسائر بشرية ومالية ومادية الناتجة عن استخدام القوة الصلبة بشقيها العسكري و الاقتصادي هذه الاخيرة التي اصبحت تؤدي الى الادانة العالمية واسعة النطاق، فالقوة الناعمة تجذب الشعوب نحو الديمقراطية وضمان حقوق الانسان والحريات وهذا ما يعطي للولايات المتحدة الامريكية صورة ايجابية تستطيع من خلالها تحقيق مصالحها وفرض سيطرتها بطريقة غير مباشرة.[3]

ان القوة الناعمة هي السهل الممتنع في العلاقات الدولية وسياسات الامن القومي انها سهلة لانها معنوية وهي صعبة للسبب ذاته فهي عمل مؤسسي محكم وليس جهدا فرديا وتنطلق من رؤية استراتيجية واضحة و تسعى لتحقيق رسالة محددة اثرها عميق لانها تقوم على الجذب والاقناع بما يجعلها تخترق العقول والاذهان والميل النفسي.

يرى جوزيف ناي ان الولايات المتحدة الامريكية هي قوة عظمي عسكريا واقتصاديا لكن ذلك لم يكن كافي لمنع اختراق امنها مثلما حدث في هجومات 11 سبتمبر 2001 او حماية مصالحها وهنا شبها جوزيف ناي اجندة السياسات الدولية برقعة الشطرنج ثلاثية الابعاد، افقيا، عموديا، محوريا وهي تقابل ابعاد القوة العسكرية، الاقتصادية، الثقافية، والولايات المتحدة الامريكية تمتلك مقوما عسكريا ساحقا لكنها لا تتمتع بالتفوق الاقتصادي المطلق في البعد الاقتصادي اذ تلقي منافسة جادة من عدة اطراف كالاتحاد الاوروبي والصين واليابان والامر اكثر وضوحا في البعد الثقافي حيث توجد اطراف اخرى مثل الارهاب والجريمة العابر للحدود والمنظمات غير الحكومية وان اهمال البعد الثالث للقوة يجعل الولايات المتحدة الامريكية كلاعب الشطرنج الذي يلعب افقيا وعمويا فقط دون الاهتمام بالبعد المحوري وهذا اللاعب سيخسر بالضرورة.[4]

يحلل جوزيف ناي مصادر القوة الناعمة الامريكية و يرى انها عديدة و فاعلة فالولايات المتحدة الامريكية اكثر الدول جذبا للهجرة واكبر مصدر للافلام والبرامج التلفزيونية كما انها تحتل المرتبة الاولي في مجال نشر الكتب والدوريات العلمية وتمتلك ايضا اهم الامبراطوريات الاعلامية القادرة على توجيه الراي العالم العالمي وصياغة توجهاته، وتمثل الثقافة الامريكية وجها من اوجه القوة سواء فيما يعرف بالثقافة العليا التي تتمثل في احد جوانبها في المجال العلمي والاكاديمي خاصة فيما تعلق بالطلبة الاجانب الذين يدرسون في الولايات المتحدة الامريكية

[1] جلال معوض،مفهوم القوة الناعمة و تحليل السياسة الخارجية.مصر:مكتبة الاسكندرية،2019،ص،ص،13،12.
[2] ايمن فيصل،القوة الناعمة و توظيفها في الاستراتيجية الامريكية الشاملة تجاه الشرق الاوسط.العراق:البيان،2016،ص،23.
[3] جوزيف ناي،القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية،مرجع سابق ،ص،189.
[4] المرجع نفسه،ص،23.

ويحتلون مناصب سياسية مهمة في بلدانهم يكونون جسر للتواصل بحكم اعجابهم بالقيم والمؤسسات الامريكية وهذا ما اثبتته برامج التبادل الطلابي فهو لا يقل عن قوة الصلبة والصراع العسكري و الاقتصادي وقد شكل الطلاب العائدون من البعثات الدراسية احتياطا مهما تبنى الدعوة الى قضايا الحريات و حقوق الانسان والتروج للنموذج الامريكي، كما لثقافة الشعبية التي تروج الى طريقة الحياة الامريكية القيم السياسية الداخلية الامريكية مثل حقوق الانسان و الحريات العامة وغيرها دور ايضا مهم في دعم القوة الناعمة وليس فقط عن طريق التصريحات وانما بالاداء السياسي الامريكي، كما ياكد جوزيف ناي على استحالة نشر الديمقراطية و الليبرالية الراسمالية بالقوة الصلبة كما ياكد ايضا على دور الدبلوماسية العامة في التاثير عن طريق ذو اتجاهين فتبادل الاراء اكثر تاثير من الاتصال من جانب واحد الذي يفهم على انه امر كما يمكن للشركات الامريكية والقطاعات غير الحكومية ان تؤدي دورا رائدا في اصال الرسالة المطلوبة من خلال علاقاتها مع الدول في مجال عملها وايضا التبادل الاستخباراتي مع الدول الصديقة اذ يمكن ايضا للعسكرين الاسهام بدور في القوة الناعمة الامريكية من خلال التدريبات المشتركة و برامج المساعدات العسكرية.[1]

ـ ثالثا: المدرسة الويلسونية

تعود هذه المدرسة الى الرئيس الامريكي الثامن والعشرين وودرو ويلسون و ترى هذه المدرسة بضرورة وجود سياسة خارجية امريكية تسعى الى نشر وتعميم مبادئ الديمقراطية الامريكية في العالم والدفاع عن حقوق الانسان والتعاون مع المجتمع الدولي عبر تفعيل دور المؤسسات الدولية و ترى ايضا ان على الولايات المتحدة الامريكية التزام اخلاقي لنشر القيم الامريكية في انحاء العالم وذلك عبر تدعيم الاساليب السلمية التي تبشر بعالم ديمقراطي على النمودج الامريكي.[2]

ـ رابعا: المدرسة الجيفرسونية

تعود افكارها الى الرئيس الامريكي الثالث توماس جيفرسون احد الاباء المؤسسين للولايات المتحدة الامريكية تنادي هذه المدرسة بضرورة تبني الولايات المتحدة الامريكية سياسة خارجية انعزالية والتقليل من التدخلات العسكرية الامريكية في الشؤون الدولية لتخفيف الاعباء عليها الناتجة عن تداعيات هذه التدخلات العسكرية و ترى ان مهمة السياسة الخارجية الامريكية هي حماية الداخل الامريكي من خلال الترويج لقيمها وسياساتها بالطرق السلمية و الاساليب الناعمة.[3]

وتتفق هاتين المدرستين على ضرورة وجود سياسة خارجية امريكية سلمية تحقق اهداف باساليب ناعمة الا انها تجعلها مقترنة بهدف نشر وترسيخ المبادئ الديمقراطية بطرق سلمية عوضا عن تنمية المصالح الذاتية.

المطلب الثاني: استخدامات القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية

ـ اولا: الوسيلة الثقافية

ان السياسة الخارجية هي تجسيد لهوية المجتمع والقيم الثقافية والحضارية والدينية والقيم الفكرية لصانع القرار المتاثر بالوسط الاجتماعي حيث تعد القيم الاجتماعية السائدة والعوامل الثقافية وتقاليد الدينية وحضارية وكذا الافكار دورا في عملية صنع السياسة الخارجية وتوجهاتها اذا نظرنا الى السياسة الخارجية على انها امتداد لسياسة

[1] جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية،مرجع سابق،ص-ص،63-65.
[2] رضا هلال،مرجع سابق،2003،ص،33.
[3] السيد امين شلبي،مرجع سابق،ص،195.

الداخلية فهي انعكاس للتفاعلات التي تتم داخل المجتمع، فالخصائص السيكولوجية لاي مجتمع تميزه عن غيره من المجتمعات وهذا ما يظهر في سلوكيات الخارجية لصناع القرار وتبرر اهمية الاساليب الثقافية في توفير المناخ المناسب للتاثير السياسي فالتاثير الثقافي يخلق كسب الولاء عن طريق الراي العام الذي ياثر بدوره علي النخب الحاكمة.[1]

ولقد تعددت الاساليب الثقافية كاداة من ادوات القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية ويبرز ذلك كاحد استخدامات القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية لنشر و تسويق النموذج الامريكي من خلال:

1- الاستقطاب الواسع واقبال مختلف شعوب العالم خاصة الفئة الشبابية سواء كان على صعيد الثقافة الشعبية للمنتج الامريكي كالافلام والموسيقي وكذا الازياء وادوات التجميل وايضا انواع الماكولات الامريكية كل هذه المؤثرات التي اصبحت جزاء من حركة العولمة الامريكية والتي احدثت تغيرات ولو نسبية في مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية للبلدان العالم خاصة منها العربية الاسلامية المستهدفة، و على صعيد الثقافة العليا ايضا المرتبطة بالانتاج الفكري والادبي والابتكار العلمي حيث اصبحت الجامعات ومراكز الفكر والابتكار الامريكي وما تمتلكه من جوائز عالمية نموذج يحتدي به.[2]

2- الانتشار و الاستخدام الواسع للغة الانجليزية على حساب اللغة الاصلية في مختلف القطاعات من مجال الاعمال والادارات والمؤسسات العامة مما ساعد على تصعيد الحضور الامريكي الانجلوسكسوني والتي اصبحت اللغة العالمية الاولى في ظل غياب الوعي باهمية اللغة وخطورة دورها وماله من اثار سلبية تهدد القيم الهوياتية والثقافية للدول كما ساهم انتشار برامج الاعمال الاقتصادية والتجارية الامريكية في مختلف مناطق العالم الى زيادة نسبة تاثير اللغة الانجليزية في التعاملات حيث اصبحت لغة تواصل و خطاب يومي في معظم المناطق والتي شهدت توسع اللغة الانجليزية على حساب غيرها من اللغات الاخرى التي كانت محتكرة للنفوذ في مناطق معينة كاللغة الفرنسية في افريقيا.[3]

3- الانتشار الواسع للجامعات والمراكز الثقافية الامريكية وتسويق فكرة ان الانتساب الى هذه المؤسسات التعليمية الاجنبية الامريكية اصبح عنوان الرقي الاجتماعي والتحضر وضمانا للنجاح المهني ايضا وشمل هذا الانتشار مختلف مناطق العالم منها دول الخليج العربي وبعض دول الشرق الاوسط مثل مصر وما انعكس من ذلك على الفئة الشبابية التي اصبحت تميل الى الثقافة و الهوية الامريكية اكثر من قيمها وهويتها الذاتية.[4]

4- كما تنشط اللجنة الاستشارية للدبلوماسية الشعبية الامريكية على اقامة برامج التبادل الثقافي و التعليمي الدوليين و الشراكة من اجل التعليم و المنح الدراسية بالاضافة الى ما تقوم به اللجنة الاقتصادية لافريقيا التي تمولها الولايات المتحدة الامريكية التي تقوم بانشطة وبرامج التبادل الثقافي من خلال البوابات الالكترونية والتي من بينها برنامج (فولبرايت) للمنح الدراسة العليا و كذا برنامج (همفري) للمنح الدراسات ذات المستوى المتوسط لتكوين في الولايات المتحدة الامريكية وكذا برنامج الزيارات الدولية الذي يضم مختلف المختصين والمهنيين.[5]

---

[1] عبد القادر فهمي،نظرية السياسة الخارجية.عمان:المؤلف،2009،ص،166.

[2] جوزيف ناي،القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية،مرجع سابق،ص،29.

[3] حسين حيدر علي،سياسة الولايات المتحدة الامريكية ومستقبل النظام الدولي.بغداد:دار الكتب العلمية،2003،ص،213.

[4] المرجع نفسه،ص،214.

[5] منيرة بودردابن،"دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية"،رسالة ماجستر.(قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة،2009)،ص،14.

كل هذه الاساليب تستخدمها الولايات المتحدة الامريكية لفرض نمطها القيمي والحضاري والمفاهيم بهدف فرض النموذج الامريكي بطريقة ناعمة في محاولة منها لاختراق القيم الثقافية والحضارية للدول واستقطابها، في هذا السياق راى هانس مورغانتو في تحليله للسياسات الامبريالية والتي اصبحت العولمة تمثل شكل من اشكالها المتطورة في عصر التكنولوجيا لعل ما تسميه بالامبريالية الثقافية هو اكثر طرقها مكرا ودهاءا ولو قدرلها ان تنجح بمفردها فستكون اكثر السياسات الامبريالية نجاجا فهي تهدف الى الغزو الاقليمي او السيطرة على الحياة الاقتصادية مستخدمة من احتلال عقول الناس والسيطرة عليها لتغيير علاقات القوي بين اي بلدين.

ـ ثانيا: الوسيلة الاعلامية

تعد الوسائل الاعلامية على اختلاف انواعها نشاط اتصالي داعم للسلوك الخارجي فهي تعمل على التاثير في الافكار والتوجهات بما يحدث تغييرا ويخلق قناعات لتهيئة الفكرية والنفسية للبيئة الخارجية لتقبل سياسة معينة وترويجها او مساندة او معارضة قضية بما تخدم غايات الدولة التي تمارس ذلك.

وتعتبر وسائل الاعلام الامريكية عامل تستخدمه في نشر المفاهيم والقيم وترويج المعلومات والاحداث ضمن مسار محدد لخدمة مصالح وغايات السياسة الخارجية الامريكية كما ساعد التطور في مجال الاعلام والاتصال ومالها من تداعيات ايجابية على وسائل الاعلام على تنفيذ الاستراتيجيات الامريكية في بيئتها الخارجية من خلال التاثير في توجهات وسلوكات الدول وكذا عقول شعوبها بما يخدم صالحها حيث يرى بريجنسكي" الانتشار السريع الانترنت اداة جديدة للاتصال ماهو الا مظهر من مظاهر التاثير العالمي الكبير لامريكا بوصفها الرائد الاجتماعي للعالم".[1]

ان وسائل الاعلام كاداة للقوة الناعمة ذات تاثير قوي في مجال السياسة الخارجية والتي تم توظيفها على اختلاف انواعها من بينها المحطات الاعلامية وقنواتها التي تعمل على الترويج للاحداث بما يخدم السياسة الخارجية الامريكية ويحس صورتها ويفسر طبيعة علاقاتها مع الدول، فهده القنوات هي بمثابة قنوات اتصال مباشر بين الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الدول والشعوب والتي تمثل ايضا وسيلة لسياسة الهمس الدبلوماسي وذلك من خلال اعتبارها وسيلة اتصال لتفاوض في حالات الازمات، حيث يتم توظيفها من طرف الولايات المتحدة الامريكية كوسيلة اتصال سريعة لرسائلها في حالة تعطل القنوات الدبلوماسية التقليدية الرسمية ومن امثلة ذلك ازمة الرهائن الامريكيين في طهران اين كان الرئيس جيمي كارتر ووزير خارجيته يتحدثان الى اي مسؤول يمكن ان يستمع اليهما في طهران ليس عن طريق الاساليب الرسمية ولكن من خلال القنوات الاعلامية.[2]

كما لعبت الصناعة السنمائية الهوليودية التي تعد اكثر ترويجا للرموز البصرية للقوة الناعمة الامريكية و كثير ما تحتوي على رسائل سياسية وثقافية اذ يمكن ارجاع دور هذا القطاع في ذلك الى بداية التنسيق بين المستويات السلطوية في ادارة الرئيس الامريكي السابق روزفلت من خلال ما تم من تنسيق بين هوليود ومكتب الاستعلامات الحربية حيث اصدرت الحكومة الامريكية دليلا توجيهيا يضمن انواع الموضوعات التي يتم توظيفها على مستوى الافلام السينمائية لخدمة الصورة الامريكية وتقديمها بشكل ايجابي فيما يخص حروبها وتدخلاتها العسكرية وسعيها الى نشر الديمقراطية وحماية حقوق الانسان وكذا التبادلات الاقتصادية وما يحققه النظام الراسمالي الليبرالي من رفاهية في مستوى المعيشي، كما تعمل ايضا على تقديم سيناريوهات مستقبلية حول تعامل الولايات المتحدة

[1] حسين حيدر علي،مرجع سابق ،ص،216.

[2] مصطفي محمد العبيدي،الامبراطورية الناعمة:السياسة الخارجية الامريكية اتجاه الشرق الاوسط.بيروت:دار بيسان،2015،ص،62

الامريكية مع قضايا معينة من خلال المحاكاة كوسيلة لتهيئة الشعوب فهي تعكس بشكل واضح الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الامريكية، وهذا ما تم توظيفه بصورة اكبر بعد احداث 11 سبتمبر 2001.[1]

كما ان للصحافة ايضا دورا في مساندة توجهات السياسة الخارجية الامريكية من خلال حملاتها المناهضة لاي طرف معادي للولايات المتحدة الامريكية خاصة فيما يتعلق بحربها ضد الارهاب وصناعة الكراهية ضد العالم الاسلامي و للصحافة الياهودية دورا بارز فيها، كما يمثل التلفزيون خاصة و الرايدو اهمية بالغة من حيث كونهما يمثلان قنوات اتصالية مباشرة داخل الولايات المتحدة الامريكية وخارجها[2] فهي مصدر اساسي للمعلومات بمختلف مجالاتها وهذا ما ياثر على تشكيل وتوجهات الراي العام ومع ظهور وسائل الاتصال الاجتماعي اصبحت لها فعالية في بث الفكر الغربي الراسمالي الذي يروج للنموذج الليبرالي الامريكي وذلك من خلال تسخيرها في التاثير وقيادة الراي العام العالمي وكذا يتم استخدامها كوسيلة للتجسس.

ـ ثالثا: الوسيلة السياسية

تتعدد الادوات والاساليب السياسية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الامريكية في اطار ممارسة قوتها الناعمة والتي من بينها نذكر:

1- نشر الديمقراطية والاصلاح السياسي: ان الاستراتيجية الامريكية الهادفة الى تعميم النموذج الامريكي تستخدم فكرة نشر الديمقراطية كاحد ادواتها السياسية واهمها في توظيف قوتها الناعمة على اختلاف مراحل تعاقب رؤسائها ونمط ادارتهم خاصة بعد احداث 11 سبتمبر 2001 والفكرة القائمة على ان النظم السياسية مقسمة الى انظمة ديمقراطية فاضلة و انظمة مناهضة لديمقراطية تستخدمها الولايات المتحدة الامريكية كسلاح في مواجهة هذه الانظمة وعلى حد نظرة وتعبير الولايات المتحدة الامريكية فان الغياب الديمقراطي او عدم تطبيق الانظمة الديمقراطية من بين الدوافع الرئيسية لخلق الجماعات الارهابية وانتشار اعمال العنف واضطهاد حقوق الانسان والحريات.[3]

وفي محاولة منها لنشر الديمقراطية اقدمت الولايات المتحدة الامريكية على طرح عدة مشاريع هادفة لتطبيق الاصلاح السياسي واقامة الديمقراطية والتي من بينها نذكر مشروع (مهمة الشراكة الشرق اوسطية لسنة2002) الموجه بشكل خاص ومباشر للعالم الاسلامي والذي طورته الولايات المتحدة الامريكية فيما بعد باضافة اسهامات جديدة الى المشروع اطلق عليه(شراكة من اجل التقدم والمستقبل المشترك في الشرق الاوسط وشمال افريقيا) الذي تم اعتماده بشكل رسمي في قمة الثماني، فمعظم مشاريع الاصلاح السياسي الامريكية تستهدف منها الوصول الى اولوياتها التي تشكل عناصر و دعائم تساعدها كجبهات داخلية للدول المستهدفة لتنفيذ غاياتها هذه العناصر تتمثل في المراة، المنظمات غير الحكومية، القطاع المالي ورجال الاعمال.[4]

حيث ترى الولايات المتحدة الامريكية انه بالرجوع الى طبيعة الدول غير الديمقراطية وتاصل وتعمق تلك الطبيعة في بيئتها الاجتماعية لا يمكن اختراقها او معالجتها على حد تعبيرها الا من خلال الادارة الرشيدة والعقلانية للقوة الناعمة الامريكية واقامة حملات للعلاقات العامة وبناء المؤسسات ومنح المساعدات المالية ، فنشر الديمقراطية وفقا لسياسات الامريكية يجعل التحول الديمقراطي من شانه ان يغيب دور الايديولوجيات الاخرى

[1] جوزيف ناي،القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية،مرجع سابق ،ص،34.
[2] مصطفي محمد العبيدي،مرجع سابق،ص،67.
[3] جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية،مرجع سابق،ص،12.
[4] رفيق عبد السلام،الولايات المتحدة الامريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة.بيروت:مؤسسة الانتشار العربي،2011،ص،15.

ومايجعل من الجماعات والقوي المناهضة لها غير قادرة على الصمود امام السياسة الديمقراطية والليبرالية الاقتصادية وهذا ما سينعكس تدريجيا على تنازلها واندماجها التدريجي ضمن المنظومة الامريكية.[1]

2- المؤسسات الدولية: والتي تعد الامم المتحدة اهمها حيث يقول الرئيس السابق الامريكي جيمي كارتر "ان استخدام الامم المتحدة لم يكن نتيجة للالتزام القوي بفكرة التعددية الدولية بل كان ناتجا عن ادراك عميق لقاعدة الامم المتحدة كوسيلة للقيادة الامريكية تزيد من قدرتها على تحقيق اهدافها "، حيث اصبحت الامم المتحدة وسيلة للولايات المتحدة الامريكية لفرض القوة بطريقة تحظى بالشرعية الدولية خاصة في حالة الصراع وضرورة التدخل العسكري حيث تستفيد بالتنفيذ الدقيق و الحرفي للقرارات الصادرة عن الامم المتحدة.

وتجسدت هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على الامم المتحدة خاصة بعد احداث 11 سبتمبر 2001 وحربها على الارهاب حيث اصبحت كل قرارات الامم المتحدة مؤيدة لها مايكسبها الشرعية الدولية ومن ابرز الامثلة على ذلك التاييد التام لها في عزوها لافغانستان والعراق وفي هذا الصدد صرح وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد قائلا"ان الحرب الخطيرة على الارهاب الدولي تتطلب من الامم المتحدة تجاوز العوائق التي يضعها القانون الدولي الكلاسيكي والتحرك بالعمل الدولي بالسرعة الممكنة"، كما تستخدم الولايات المتحدة الامريكية الامم المتحدة كاداة لتنفيذ غاياتها من خلال الضغط او عدم تقديم المساعدات الاممية للقضايا حتي ولو كانت تتمتع بالشرعية الدولية او الاطراف الدولية المناهضة لها متذرعة بعدة حجج من بينها الغياب الديمقراطي للانظمة السياسية واضطهاد حقوق الانسان اذ اصبحت الولايات المتحدة الامريكية تستخدم الامم المتحدة كاداة حيوية في تحقيق اهدافها ولاسيما فيما يتعلق باستخدام القوة و التطويق السياسي والحصار الاقتصادي.[2]

3- المجتمع المدني: تعتبر المنظمات المجتمع المدني من بين الادوات التي تستخدمها الولايات المتحدة الامريكية في اطار قوتها الناعمة فيما يتعلق بتعزيز التحول الديمقراطي متخذة منها كفرع من فروع استراتيجياتها خاصة بعدما تكلفته من خسائر مادية في تدخلاتها العسكرية بعد 11 سبتمبر 2001 وكذا التحولات التي طرات على العالم في هذا السياق اكدت وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلينتون ذلك قائلة " ان نجاح الاستراتيجية الامريكية الجديدة يعتمد على تعزيز منظمات المجتمع المدني الامريكية"، ومع تنامي دور الراي العام والجبهات غير الرسمية في التاثير على مسار الاحداث في عصر التطور التكنولوجي والاتصالي رات الولايات المتحدة الامريكية انه من الضروري ان تكون لها جبهة جديدة مساندة في تنفيذ سياساتها فكانت ما طلقت عليه القوة المدنية المتمثلة في منظمات المجتمع المدني ومع تبني الولايات المتحدة الامريكية استراتيجية جديدة بعد 11 سبتمبر2001 والتي قامت من خلالها باعادة النظر في العلاقات الامريكية العربية خاصة متخذة من حجة غياب الديمقراطي و انتشار المنظمات والجماعات الارهابية عمدت فيها على تنفيذ اهدافها من خلال سياسة فرق تسد او ما اطلق عليه مشروع التجزئة، فكانت لمنظمات المجتمع المدني دور في التغلغل واختراق النسيج الاجتماعي للدول حيث قامت الولايات المتحدة الامريكية بدعم المنظمات الامريكية غير الحكومية مثل منظمة الصندوق الوطني للديمقراطية ومنظمة فريدوم هاوس وغيرها.[3]

ومع التحولات الدولية المتسارعة وكذا تنامي التهديدات الامنية غير التماثلية العابر للحدود[4] مثل الجريمة المنظمة و المخاطر البيئية ومالها من انعكاسات خطيرة رات الولايات المتحدة الامريكية ان الدبلوماسية التقليدية

---

[1] جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية،مرجع سابق،ص،28.

[2] منيرة بودردابن،مرجع سابق،ص-ص،125-135.

[3] احمد محمد جمعة،الدبلوماسية في عصر العولمة.القاهرة:دار النهضة العربية،2004،ص،232.

[4] المرجع نفسه،ص،233.

بالرغم من اهميتها الا انها غير كافية في ظل ما يعرفه العالم من تحولات تتطلب التواصل مع مختلف شرائح الدول من حكومات وشعوب هذا ما ادى الى توسيع نطاق عمل وزارة الخارجية الامريكية مع منظمات المجتمع المدني في شكل اتحاد بين الخارجية الامريكية والخدمة المدنية والوكالة الامريكية للتنمية الدولية مانتج عنه العمل على تشكيل قوة مدنية دولية تكون على مقربة من مستوى كفاءة و مرونة الجيش الامريكي لتصدي لهذه التهديدات غير التماثلية وهو ما ترجم في اطلاق المرجعية الدبلوماسية والتنمية الرباعية على قرار المرجعية الدفاعية الرباعية، كما اوجدت طرق دبلوماسية سريعة الاستجابة تضم خبراء مدربين على الانتشار السريع في المناطق التي تشهد صراعات او حالات من عدم الاستقرار من خلال التعاون بين وزارة الخارجية والوكالة الامريكية للتنمية على ان الدبلوماسية والتنمية متداخلتان ولابد من العمل المشترك كقوة مدنية على غرار القوات الخاصة لتدخل السريع للقوات العسكرية بهدف تحقيق توازن بين القوة المدنية والقوة العسكرية.

- رابعا: الوسيلة الاقتصادية

تعد الادوات و الوسائل الاقتصادية في بعدها الناعم من اهم الادوات المستخدمة في تحقيق المصالح الخارجية الامريكية فالقوة الاقتصادية الامريكية تستخدم بشكل فعال في تصعيد النفود الامريكي والتي تضاف اليها المؤسسات الدولية ذات الطابع الاقتصادي كوسيلة لتنفيد الغايات الامريكية والتي منها:[1]

1- منظمة التجارة العالمية: والتي تعمل على رفع الحواجز الجمركية التي من شانها ان تعيق الحركة التجارية الدولية وفتح اسواق عالمية قائمة على مبدا الليبرالية والتي تمثل طريق لانتشار العولمة والهيمنة الامريكية.

2- صندوق النقد الدولي: والذي يعمل على تشجيع التعاون النقدي الدولي و وضع نظام متعدد الاطراف للمدفوعات المعاملات التجارية وقيود المصرفية وتوفير قروض خاضعة لشروط سياسية واقتصادية خادمة للنموذج الامريكي.

3- البنك الدولي: والذي يعمل وفق وسيلة القروض وضمان القروض والتي عرفت عملياته تزايد مستمر مع التغيرات الطارئة على البنية الدولية وكذا التوسع المستمر لظاهرة العولمة بشكل داعم ومساند للولايات المتحدة الامريكية في عولمة الاقتصاديات الراسمالية من خلال القروض المقدمة لدعم تنمية القطاعات الخاصة واعادة هيكلة مؤسسات القطاعات العامة وكذا اصلاح القطاعات المالية والمصرفية حيث سعت الولايات المتحدة الامريكية من خلال ذلك الى خصخصة القطاعات العامة للدول ممنوحة القروض.

4- الشركات متعددة الجنسيات: تحتل الدور الريادي في المؤسسات والشركات التي تستخدمها الولايات المتحدة الامريكية خارجيا فهي التي تلعب الدور القيادي في عملية التدويل الاقتصادي وفرض الهيمنة الامريكية الاقتصادية من خلال التحويل التدريجي للعالم نحو النظام الراسمالي وذلك من خلال تحكمها في ثلاثة موارد رئيسية وهي التكنولوجيا، راسمال، التسويق، وبواسطة هذه الموارد تعمل على تدويل الانتاج فهي محرك وحامل وناقل التدويل لمختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وهذا ما يعتبر هدف العولمة الاقتصادية الراسمالية صناعيا و اقتصاديا.

ان هذه المؤسسات والشركات كانت سبب غير مباشر في تراجع السيادة الوطنية للدول وحق الملكية والتصرف في ثرواتها الوطنية حيث اصبحت مقيدة بشروط التي تفرضها هذه المؤسسات والشركات والتي تعد في الاساس موضوعة من طرف الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها المساهم الاكبر والتي تستخدمها الى حد ما ادواتها

[1] محمود خالد المسافر،العولمة الاقتصادية:هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب.بغداد:بيت الحكمة،2002،ص-ص،128-135.

الاقتصادية الناعمة في تنفيد سياساتها الخارجية وفرض هيمنتها فعولمة الاسواق العالمية و تقديم القروض المالية وفق شروط اصلاحية سياسيا و اقتصاديا كل ذلك له تداعيات من شانها ان تحدث اختلال في التوازن الاقتصادي وتصدع في البرامج الداخلية للدول وما ينعكس سلبيا على بنيتها الاجتماعية هذه الاخيرة التي تصبح سهلة الاختراق لترويج النموذج الامريكي.[1]

5- تدويل عملة الدولار: ان الولايات المتحدة الامريكية تعتمد على الوسائل الاقتصادية لتحقيق اهدافها من خلال التحكم في الدولار باعتباره عملة التدويل العالمية[2] وكذا السيطرة على حركة التجارة العالمية وماينجم عنها من اجراءات كتعويم الاسواق بالبضائع الامريكية وفرض المضاربة ضد المتنوجات المحلية والغاء النسبي في الكساد بعد رفع القيود على الصادرات والسياسات الحمائية للانتاج الوطني، كما تبرز الوسيلة الاقتصادية في المجال المالي في التلاعب بميزان المدفوعات بارجحت سعر الدولار ودفع الحكومات لطلب القروض لتستخدمها في الضغط واجبار الدول على اصدار قرارات سياسية تتماشي والمصالح الامريكية وهذا الدور هو ما تقوم به معظم المؤسسات و الشركات سابقة الذكر، كما اصبحت المساعدات الانسانية والمشاريع الاستثمارية وسيلة لجذب الولاءات وضمان التوافقات بشان القضايا الدولية سواء على المستوى الاممي او فيما يخص المواقف الدولية المختلفة.

المطلب الثالث: تطبيقات القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية

- اولا: سياسة الاحتواء

كانت سياسة الاحتواء عنوانا بارزا للادارة الامريكية ابان الحرب الباردة وذلك راجع الى مخاوف التي اثارها الدبلوماسي الامريكي جورج كينان وبشان الخطر السوفياتي وانتشار الشيوعية ذات الاطماع التوسعية قائلا"المبدا الاساسي لكل سياسة امريكية تجاه الاتحاد السوفياتي على المدى البعيد يجب ان ترتكز على احتواء الاتجاهات التوسعية السوفياتية ويكون ذلك بحذر وصرامة"، حيث سجل قيام الولايات المتحدة الامريكية باستخدام وسائل جديدة في الصراع تختلف عن الوسيلة العسكرية التقليدية وغير التقليدية وتمكنت من خلالها من محاصرة المد الشيوعي والحيلولة دون تحقيق هذا الاخير للمصالح واهداف على المستوى العالمي حيث عرفت سياسة الاحتواء بانها اللعبة الكبري الخفية وراء توازن القوي.[3]

على المستوى النظري تميزت سياسة الاحتواء بثلاثة مراحل اساسية تهدف المرحلة الاولى منها الى تحقيق التوازن بين القوي المعنية في حين تهدف المرحلة الثانية الى احداث انشقاقات و انقسامات واستغلال التوترات في معسكر العدو اما المرحلة الثالثة والاخيرة فتهدف الى تحقيق تسوية للقضايا العالقة من خلال المفاوضات.[4]

وفي مجال تطبيق سياسة الاحتواء تجلت الاستراتيجية الامريكية في اعلان مشروع مارشال وما تضمنه من مساعدات اقتصادية للنهوض بدول اوروبا هذا المشروع الذي احتوي على اهداف معلنة تمثلت في اعادة اعمار

---

[1] عوني محمد الفحري،التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسيات والعولمة.بغداد:بيت الحكمة،2002،ص-ص،182-187.

[2] محمود خالد المسافر، مرجع سابق،ص،141.

[3] اسماعيل صبري مقلد،العلاقات السياسية و الدولية.ط5.الكويت:منشورات ذات السلاسل،1987،ص،253.

[4] عمر ثابت،الاحتواء المزج وماوراءه:تاملات في الفكر الاستراتيجي الامريكي-دراسة عامة-.ابوظبي:مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية،2001،ص،19.

اوروبا وتخلص من اثار الحرب العالمية الثانية وانعاش الاقتصاد الاوروبي اما الاهداف الخفية فتمثلت في مقاومة و محاصرة المد الشيوعي وربط الاقتصاد الاوروبي بالاقتصاد الامريكي.[1]

كما ان صدي هذا المشروع كانت له ابعاد مستقبلية اذ ابرز الفرق بين منظومتين اقتصاديتين متناقضتين وانعكس على واقع اوروبا حيث ظهرت اوروبا الشرقية تحت حكم انظمة شمولية ومؤسسات اشتراكية لم تحقق الرخاء لشعوبها حينما شهدت اوروبا الغربية ازدهارا اقتصاديا مبنيا على الحرية و التكامل و الاستثمارات وقد اتضح هذا التباين بصورة واضحة على واقع الالمانيتين الشرقية والغربية وهوما ادى في وقت لاحق الي انهيار جدار برلين وازاحة الستار الحديدي الذي بناه ستالين.

ـ ثانيا: امريكا اللاتينية

لطالما مثلت امريكا اللاتينية عمقا استراتيجيا للولايات المتحدة الامريكية حيث عرفت العلاقة بينهما مراحل مختلفة وذلك راجع الى اختلاف الانتماءات والمصالح والتوجهات والاوضاع الدولية ولقد كان لواقع الحرب الباردة اثار على هذه العلاقات خاصة وتصاعد حدة التوترات بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية، الا انه بعد نهاية الحرب الباردة و قيام النظام الدولي الجديد تبنت الولايات المتحدة الامريكية استراتيجية تتوافق والواقع الدولي وكان امريكا اللاتينية من ابرز المناطق اولوية لتنفيذ هذه الاستراتيجيات حيث لم تخرج مرحلة ما بعد الحرب الباردة عن التقاليد والمحددات التي ظلت تحكم السياسة الامريكية اتجاه المنطقة لاعتبارها منطقة نفوذ كبيرة وقد جاءت مختلف المبادرات التي ميزت هذه المرحلة لتدعيم هذا التوجه.

فاقتصاديا عملت الولايات المتحدة الامريكية على اقامة منطقة تجارة حرة على راس اولاوياتها بتوسيع تجربة نافتا الى كافة انحاء المنطقة حيث رات في هذه المبادرة وسيلة لاعفاء منتوجاتها من التعرفات الجمروكية وفرصة مهمة لتوسيع مجالات الاستثمار لشركاتها خاصة في القطاعات الحيوية كمصادر الطاقة التي تتوفر عليها بعض دول المنطقة وهذا ما سيعزز وضعها المتميز كاول متعامل اقتصادي مع المنطقة، كما ان هذا سيساعد الولايات المتحدة الامريكية على الترويج للاصلاحات الاقتصادية المطبقة ودعمها التزاما بالمعايير التي ستفرضها عمليات الاندماح الاقتصادي.[2]

اذ يمكن القول ان الولايات المتحدة الامريكية اقتصاديا شجعت التكامل الاقتصادي الاقليمي من خلال:

ـ اتفاقية التجارة الحرة لامريكا الشمالية NAFTA.

ـ اتفاقية التجارة الحرة لامريكا الوسطي CAFTA .

ـ السعي الى انشاء منطقة تبادل حر للامريكتين FTAA بالاضافة الى تقديم المساعدات الاقتصادية.

امنيا ابدت الولايات المتحدة الامريكية اهتماما امنيا الا انه ازداد اهمية بعد احداث 11 سبتمبر2001 وهذا لتعدد مصادر التهديد التي تمثلها المنطقة من المتاجرة بالمخذرات والهجرة غير الشرعية وكذا الارهاب الدولي، كما تصاعد المخاوف الامريكية بسبب جغرافية المنطقة وقربها منها وهذا ما دفع الولايات المتحدة الامريكية الى العمل

[1] المرجع نفسه،ص،20.

[2] يسري عزباوي،"الاستراتيجية الامريكية في امريكا اللاتينية"،السياسة الدولية.ع125.افريل2003،ص256.

على تقديم المساعدات الامنية من خلال مكافحة المخذرات ومحاربة الارهاب الدولي والهجرة غير الشرعية بالاضافة الى قضايا امنية اخرى كتعزيز التواجد العسكري الامريكي ومكافة انتشار اسلحة الدمار الشامل.[1]

كما ان هذا الجانب الامني دفع الولايات المتحدة الامريكية ايضا الاهتمام بالجانب السياسي بمساعدة دول المنطقة في عملية التحول نحو الديمقراطية وارساء دعائم دولة القانون ومحاربة الفساد السياسي و الاداري المنتشرة في المنطقة والذي يقف وراء معظم المشاكل التي تعاني منها دول امريكا اللاتينية كالبطالة و الفقر هذه المشاكل شكلت وضع ملائم لبعض الحركات اليسارية المناهضة للولايات المنحدة الامريكية في محاولة منها للوصول الى السلطة، كما عمدت بعض الدول الكبري كالصين و بعض دول اوروبا الى تعزيز وجودها ومصالحها في المنطقة حيث اصبحت بعض دول امريكا اللاتينية تتطلع للتخلص من تبعيتها للولايات المتحدة الامريكية بفتح شراكات جديدة خارج القارة الامريكية.[2]

ـ ومن اهم الدول اللاتينية التي شملتها استراتيجية للولايات المتحدة الامريكية نذكر:[3]

1- كوبا: ان نهاية الحرب الباردة لم تاثر في العلاقة بين الولايات المتحدة الامريكية و كوبا مثلما كان التاثير في اغلب الدول الاخرى فالنظام الكوبي لم يتخلي عن مبادئه الشيوعية ولا الولايات المتحدة الامريكية رفت الحصار والجوي ونظرا لتعرضها داخليا و دوليا للضغط و الانتقادات اقدم الولايات المتحدة الامريكية على بعض المبادرات وهي:

ـ عمدت الولايات المتحدة الامريكية الى قيام ببعض الاجراءات بدافع انساني لمحاولة التخفيف من معاناة الشعب الكوبي والجالية الكوبية المتواجدة في الولايات المتحدة الامريكية حيث رخصت السفر وبيع الغذاء والدواء بالاضافة الى السماح بالتحويلات المالية.

ـ وفيما يتعلق بحقوق الانسان و نشر الديمقراطية سعت الى ادانة النظام الكوبي على خلفية انه النظام الاستبدادي الوحيد في امريكا اللاتينية وقيامه بعدة ممارسات مناهضة لحقوق الانسان ما دفعها الى الدفاع عن حقوق الافراد وضرورة الانتقال الى الديمقراطية في كوبا وذلك من خلال انشائها معهد الديمقراطية لكوبا ممول من الوكالة الامريكية للتنمية بهدف تطوير المجتمع المدني الكوبي وتقديم المساعدات للمعارضة.

2- المكسيك: تربطها علاقة مميزة وذلك لظروف تاريخية وجغرافية وتعتبر مكسيك من اهم دول امريكا اللاتينية مؤيدة للولايات المتحدة الامريكية اقتصاديا، امنيا وسياسيا.

3- البرازيل: لها علاقة ترابطية كبيرة مع الولايات المتحدة الامريكية تمس مختلف المجالات الاقتصادية منها والسياسية و الثقافية وتراها الولايات المتحدة الامريكية شريكا مهما في العبور الى المنطقة من خلال المدخل الاقتصادي او في العمل السياسي كنشر الديمقراطية و تطوير المجتمعات المدنية نظرا لمكانة البرازيل الاقليمية وهناك من يرى ان سلسلة الضغوطات والرفض البرازيلي لبعض السياسات الامريكية هدفه كسب المعونات والمساعدات الاقتصادية واستثمارات لتحسين الوضع الاقتصادي ومعالجة المشاكل الداخلية.

---

[1] ماريا كريستينا،امريكا اللاتينية:الامن والدفاع في حقبة مابعد الحرب الباردة.ترجمة:حسن حسن.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2005،ص،392.

[2] يسري عزباوي،مرجع سابق،ص،257.

[3] ماريا كريستينا،مرجع سابق،ص-ص،393-395.

ـ ثالثا: مصر

اثر ما حدث في تونس وتغيير النظام القائم ظل الولايات المتحدة الامريكية تراقب الاوضاع المصرية متوقعت سقوط حكم الرئيس السابق حسني مبارك هذا الاخير الذي كان بمثابة حليف للولايات المتحدة الامريكية حيث ما لوحظ عن موقف الولايات المتحدة امريكية انها تعاملت مع هذا التغيير في الاوضاع المصرية بحذر معتمدت في ذلك على ممارسة الضغط الدبلوماسي على قيادة الجيش المصري فيما يخص اقصاء الرئيس تجنبا لتعقيد الاوضاع وتسهيلا لنقل السلطة سلميا سياسيا مع المحافظة على هيكل النظام وتوجهاته السياسية، و مع اتضاح استحالة بقاء الرئيس السابق حسني مبارك في السلطة عمدت الولايات المتحدة الامريكية على التكيف خاصة ما قد يحدثه هذا التغيير في خريطة التحالفات في منطقة الشرق الاوسط في العلاقة الامريكية المصرية و العلاقة المصرية الاسرائيلية وللحفاظ على مصالحها و مصالح حليفتها الاستراتيجية اسرائيل هذه المصالح التي تتمثل خاصة في ضمان حق مرور السفن التجارية والقوات الامريكية عبر قناة السويس وضمان استمرارية اتفاق السلام بين مصر واسرائيل وانتهاج مصر للاستراتيجية الامريكية المتبعة في مكافحة الارهاب في منطقة.[1]

ومع وصول الاخوان المسلمين للحكم حاولت الولايات المتحدة الامريكية التظاهر انها مع الانتقال الديمقراطي للسلطة الا انها كانت ضمنيا معارضة للاسلام السياسي في حكم مصر حيث حاولت اسقاط حكمهم عن طريق افشال مشروعهم السياسي بعد توليهم الحكم بالاعتماد على الاضطرابات الاقتصادية خاصة وان مصر تعاني من الديون والبطالة وتعتمد على المساعدات الامريكية والقروض الدولية وان الاستقرار الاقتصادي من عدمه ياثر على الاستقرار السياسي والامن الداخلي هذا من ناحية ومن ناحية اخرى عملت على دعم القوي الليبرالية والعلمانية وادارتها لتشكل قوة مضادة بهدف تحقيق التوازن امام الاسلام السياسي في مصر لمنعه من اتخاد قرارات من شانها ان تلحق ضررا بمصالحها ومصالح حليفتها اسرائيل.[2]

كما عمدت الولايات المتحدة الامريكية عبر فترات زمنية مختلفة على تقديم برامج تدريبية للناشطين المصريين عبر دورات اقيمت في معاهد متخصص في عمليات التغيير السلمي نحو الديمقراطية و حقوق الانسان مانتج عنه ظهور منظمات مصرية ذات طابع مدني مدعومة امريكا تقوم على تقديم تدريبات حول تقنيات الاتصال والتواصل التكنولوجية خاصة منها مواقع التواصل الاجتماعي وكيفية كسر الحظر وتفادي الرقابة الحكومية بالاضافة الى تدريبهم حول كيفية اقامة احتجاجات وتفادي الاشتباكات وهذا ما انعكس نوعا ما على الثورات المختلفة التي طرات على الاوضاع المصرية والتي لوحظ انها لم تكن عبثية وانما كانت منظمة ذات ابعاد هادفة وهذا ما فسر انها كانت عبارة عن مخطط تم تنفيذه عبر مراحل.[3]

وبتدخل الجيش المصري في المعادلة السياسية في 2013 بعد سنة من تولي الاخوان المسلمين الحكم بصورة ديمقراطية تم عزل الرئيس عن طريق انقلاب ما فرض واقعا جديدا عملت الولايات المتحدة الامريكية على الدعوة للتعامل معه بحدر دون التخلي عن اليات الديمقراطية وتجسد ذلك في دعم الجيش للاحزاب والحركات والجهات الليبرالية و العلمانية التي خرجت في تظاهرات ضد حكم الاخوان المسلمين.[4]

---

[1] سيف الهرمزي،مقتربات القوة الذكية الامريكية كالية من اليات التغيير الدولي.بيروت:المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2006،ص،259.

[2] مصطفي محمد العبيدي،مرجع سابق،ص،153.

[3] صفاء سلامة،"التغيير في مصر...رؤية من الداخل والخارج"،دراسات سياسية.ع123.نوفمبر2012،ص،7.

[4] سيف الهرمزي،مرجع سابق،ص،260.

وتجدر الاشارة الى ان الولايات المتحدة الامريكية لن تكن تريد الاطاحة بحكم الاخوان المسلمين عن طريق الجيش بصورة مباشرة على اساس انهم اعتلوا الحكم بانتخابات ديمقراطية وانما عمدت اكثر على افشال الاخوان المسلمين في تحقيق استقرار اقتصادي ما قد ياثر على انتخاباتهم وتاتي المطالبة بتغيرهم الا انها كيفت ذلك وفق اداء استراتيجي جديد يعطي ضمان سياسة التوازن وحماية امن اسرائيل.

من خلال ما تم التطرق اليه في هذا المبحث يتضح ان نمط القوة الناعمة مثل الاستراتيجية التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة الامريكية ليست فقط بعد الاستخدام المفرط للقوة العسكرية بعد احداث 11 سبتمبر 2001 وانما كان من بين الاستراتيجيات التي تم توظيفها خلال فترة الحرب الباردة في صراعها ضد الاتحاد السوفياتي كما ان الولايات المتحدة الامريكية رات من توظيف هذا النمط من القوة الناعمة في اطار معين يتوافق ومعطياتها الداخلية و الخارجية.

المبحث الثالث: القوة الذكية في السياسة الخارجية الامريكية

كان لديناميكية التحولات الدولية ان فرضت معطيات لم يكن لنمط القوة الصلبة او الناعمة كوسائل توظف بصورة منفردة القدرة على التكيف لتحقيق غايات السياسة الخارجية الامريكية ما نتج عنه ضرورة البحث عن استراتيجية جديدة يتم من خلالها توظيف هذين النمطين بطريقة تمكن من خلق نمط من القوة قادر على ذلك وهو ما تجسد في نمط القوة الذكية هذه الاخيرة التي لها تيارات فكرية دعت لانتهاجها و استخدامات بالاعتماد على نمط القوة الصلبة و الناعمة ضمن استراتيجية واحدة وتطبيقاتها على الساحة الدولية ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق لما سبق التوطئة له.

المطلب الاول: التيارات الفكرية المؤيدة للقوة الذكية في السياسة الخارجية الامريكية

ـ اولا: مدرسة المحافظية الجديدة

هي مدرسة تضم المحافظين الجدد وقد برز حضورها في فترة ادارة الرئيس الامريكي السابق جورج بوش الابن ومن ابرز روادها (ريتشارد بيرل، وزلماي خليل زادة، كونداليزا رايس، بول وولفوتر)،هذه المدرسة التي تبنت مبادئ ونظريات قامت عليها و عملت على تجسيدها وفق الاستراتيجية الامريكية.[1]

ومن بين مبادئها نذكر:[2]

ـ مبدا هيئة النظام ويتمثل في الهيئة الداخلية لانظام السياسي مهمة لرسم سياسة التعامل معه فدعاة هذه المدرسة يشددون على ضرورة ان تدفع تلك الانظمة لتبني الديمقراطية والراسمالية الامريكية واستبعاد اي انظمة لا تقدم تنازلات في بنية انظمتها السياسية.

ـ استثنائية القوة الامريكية بمعني ان القوة الامريكية حاضرة دائما وبصفة مستمرة لاجل تحقيق اهدافها ومسؤولياتها في الشؤون الدولية وتحديد انفرادها بالمسؤولية الامنية من خلال الزعامة والريادة في تحديد خيارات السلم و الحرب وتحدي القوي الممانعة التي تريد تقليص الدور الامريكي عالميا وتاتي في مقدمتها روسيا والصين.

ـ يرفضون مبدا الهندسة الاجتماعية حيث ترى هذه المدرسة بان برامج التنمية الاقتصادية والاصلاح الاجتماعي في دول الثالث لا يمكن لها ان تصل الى نتائج دون تغيير في بنية الانظمة السياسية لذلك يقترحون على الولايات المتحدة الامريكية التركيز على حلول عملية وقصيرة المدى للمحافظة على الهيمنة الامريكية لذا على الولايات المتحدة الامريكية الاعتناء بالظواهر وليس بجذور المشاكل.

ـ يرفضون دور المؤسسات الدولية ويرون ضرورة تجاوزها لانها عاجزة عن تحقيق الامن و العدالة بمقاييس المصلحة الامريكية وياكدون على قدرة الولايات المتحدة الامريكية على اقامة تحالفات واتفاقات خارجة عن اطارها لتحقيق غاياتها واهدافها.

---

[1] جورج فريدمان،الامبراطورية والجمهورية في عالم متغير.ترجمة:احمد محمود.بيروت:الدار المصرية اللبنانية،2016،ص،64.

[2] موفق صادق العطار،المحافظون الجدد والحلم الامبراطوري.دمشق:دار الاوائل،2007،ص،122.

ومن اهم نظرياتها نذكر:

ـ نظرية الفوضى الخلاقة: ان مصطلح الفوضى الخلاقة هو وليد مخابر معهد امريكان انترابريز الذي يركز اهتمامه على مشاريع السياسية للشرق الاوسط خاصة والتي تهدف الى اجراء عمليات تجزئية عبر جدول زمني محدد حيث يرى مايكل ليدن من بين الاعضاء الرئيسيين في المعهد ان تدمير البناء موصفاتهم المركزية.[1]

ان الفوضى الخلاقة يقصد بها استراتيجية تبنتها الادارة الامريكية بعد احتلال العراق وفق منظور المحافظين الجدد تقوم على اساس زعزعة الاستقرار واحداث نوع من الانهيار من خلال التفكك الاقليمي بمعنى التدمير الخلاق الذي تليه عملية اعادة البناء لتصل الى وضع تصميم جديد لوضع مختلف تماما عن سابقه شكلا ومضمونا.[2]

وتقوم الفوضى الخلاقة على افتراض وجود خطر داهم من عدو مجهول يهدد الامن القومي الامريكي في كل لحظة كما تقوم على ان لا تكون التهديدات بالضرورة فعلية من دولة او منظمة ارهابية حتي يكون رد الفعل وانما يكفي ان يتم تصوره من جانب مراكز التخطيط الاستراتيجي الامريكي لتاخد هذه الاستراتيجية مسارها التطبيقي هذه الاخيرة التي تعتبر احد اهم وابرز انجازات المحافظين الجدد في سعيهم لاجاد فلسفة متكاملة لتبرير الحروب والتي تعني اغراق الشعوب في الفوضى من خلال التفكك وانهيار بناها لتمكن الصفوة من ضمان استقرار وضعها وتحقيق امنها.[3]

وهذا ما تجسد في تصريحات وزيرة الخارجية الامريكية السابقة كونداليزا رايس في خطاباتها السياسية ذات العلاقة بالمنطقة العربية من حيث كونها تحتاج الى تفعيل التناقضات الراهنة و الدفع بها نحو التفكك والانهيار حتي وان ادى ذلك الى اسقاط الانظمة الحليفة و المؤيدة للولايات المتحدة الامريكية، كما لم تبدي الادارة الامريكية تخوفا واضحا من وصول الجماعات الاصولية المتشددة الى تولي السلطة في البلدان العربية الاسلامية بل راحت تطلق شعار الحوار كوسيلة لدعم الديمقراطية في المنطقة خاصة وان هذه الاخيرة حيوية غنية بالموارد الطاقوية وعامل الاستقرار فيها يشكل عائقا امام المصالح الامريكية.[4]

وترتكز استراتيجية الفوضى الخلاقة على ثلاثة عناصر وهي:[5]

ـ القضاء على النظام الاقليمي العربي خاصة من خلال تفكيك بنيته وضمان التعامل المنفرد لكل دولة مع الولايات المتحدة الامريكية بمعنى تغيب امكانية تواجد موقف عربي موحد ما ينتج عنه اضمحلال الخصوصيات الحضارية والقومية العربية.

ـ اثارة التوتر واللاستقرار من خلال الضغوط المستمرة على الانظمة والترويج بضرورة التغيير بحجة اقامة الديمقراطية وحقوق الانسان على ان تكون بصورة انتقالية وتدريجية والهدف ليس ضمان الانتقال السلمي وانما ضمان ولاء قيادات الانظمة العربية واتباعهم الاجندة الامريكية.

---

[1] عبد القادر زريق المخادمي،مرجع سابق،ص،251.

[2] المرجع نفسه.

[3] اسامة الغزالي،الطريق الى الحرب:حرب الخليج الثالثة.القاهرة:المكتب المصري الحديث،2003،ص،64.

[4] مصطفي بكري،الفوضى الخلاقة ام المدمرة:مصر في مرامي الهدف الامريكي.القاهرة:مكتبة الشروق،2005،ص،10.

[5] بهاء الخاقاني،الفوضى الخلاقة استراتيجية السياسة الخارجية الامريكية لمئة سنة قادمة.بيروت:دار المحجة البيضاء،2012،ص-ص،37-41.

ـ اعادة صياغة النظم من خلال تدمير الكيانات القائمة وتفكيك مكوناتها السياسية و الاجتماعية والاقتصادية وحتي بنيتها التحتية ثم اعادة بناء كيانات جديدة تستجيب لمطلبات السياسة الامريكية في المنطقة تتبع في ذلك تقسيم الدول الى طوائف مستقلة لا تشكل وحدة ويسهل السيطرة عليها ولا تتفق حول موقف واحد.

ويمكن القول ان ثورات المنطقة العربية كانت المسرح الذي طبقت فيه نظرية الفوضى الخلاقة بكل حذفيرها.

ان مدرسة المحافظية الجديدة تتناول المزج بين الخيار السياسي المتمثل في نشر الديمقراطية و حماية حقوق الانسان جنبا الى جنب مع الخيار العسكري المتمثل في التدخل الانساني كوسيلة تضفي الشرعية لممارسات الامريكية.

ـ ثانيا: الليبرالية الجديدة

ترى الليبرالية الجديدة انه على الولايات المتحدة الامريكية ان لا تعتمد على القوة العسكرية بصورة فرديا في تحقيق اهداف سياستها الخارجية وانما السعي الى اشراك القدرات غير العسكرية كالاعلام و الدبلوماسية و المنظمات الدولية والاقليمية ودعمها لخدمه توجهات استراتيجياتها فهي ترى ان الولايات المتحدة الامريكية تمتلك من القوة مايكسبها مكانة رادعة وجذابة لها قدرة عالمية على التاثير وهذا ما يمكنها من التعامل مع القضايا الدولية المختلفة باسلوب ذكية.[1]

ويعتبر المنظر الليبرالي جوزيف ناي او من تناول نظريا مفهوم القوة الذكية من خلال توظيف القوة الصلبة و القوة الناعمة ضمن استراتيجية واحدة لتحقيق اهداف و مصالح الولايات المتحدة الامريكية متخذا من ذلك كردة فعل عن المغالطة بشان الفكر السائدة ان القوة الناعمة يمكن ان تعمل بصورة منفردة لتحقيق اهداف و مصالح السياسة الخارجية الامريكية وضرورة الانتقال للمعنى الاوسع و الاشمل للاستراتيجية الامريكية لتكون اكثر مواكبة للتطورات الدولية المختلفة التي تتطلب التوظيف الثنائي للقوة الذي ياتي في قلب عملية تحويل مصادر القوة الى مخرجات لصالح الولايات المتحدة الامريكية وهذا ما يتطلب الفهم الكامل لمصادرالقوة و كيفية الجمع بينهما في اطار قوة عملية.[2]

كما يرى جوزيف ناي انه في ظل التطور الاتصالي والتكنولوجي والمعلوماتي الذي يشهده العالم اختلفت فيه عوامل القوة وكيفية توزيعها واستخدامها خاصة من حيث طبيعة القضايا المعاصرة وكون الولايات المتحدة الامريكية القوة العظمي فهي تعمل ضمن سياق معقد ومركب لان جدول اعمال السياسة العالمية اصبح مثل لعبة الشطرنج ثلاثية الابعاد لا نفوذ لك فيها الا اذا لعبت بطريقة عمودية و افقية و محورية في نفس الوقت فعلى الرقعة العليا للقضايا العسكرية و الامنية فان الولايات المتحدة الامريكية هي القوة العظمي الوحيدة ذات الاذرع العسكرية العالمية بعيدة المدى غير ان الرقعة الوسطي الخاصة بالقضايا الاقتصادية فان القوة الاقتصادية موزعة على عدة اقطاب، اما الرقعة السفلي الخاصة بالقضايا الانتقالية ذات الابعاد الثقافية والاجتماعية من ارهاب وجرائم دولية وتغير المناخ تتوزع القوة فيها بشكل واسع بين الدول والفاعلين من غيرالدول ما يستوجب على الولايات المتحدة الامريكية المزج بين قواها المختلفة بطريقة ذكية لتحقيق استراتيجيتها.[3]

---

[1] جوانيتا الياس،بيتر ستش،مرجع سابق،ص،14.

[2]Joseph ney,Armitage richard.smart power : a smart,more,secure amirica.washington:center for strategic and international studies,2007,p,13.

[3] Ibid,p,15.

ـ ثالثا: مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية الدولية

ان التاييد و الدعوة الى ضرورة تحول الفكر الاستراتيجي الامريكي نحو القوة الذكية لم يكن نتاج اجتهادات فردية بقدر ما كان نتيجة تفاعلات فكرية مختلفة داخل مراكز البحوث والمعاهد و الجامعات ويعتبر مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية الدولية ابرزها هذا الاخير الذي دعا الى اجتماعات ومناقشات ضمن اعضاء من الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الكونغرس الامريكي وسفراء سابقين وضباط عسكريين حاليين ومتقاعدين و رؤساء منظمات غير حكومية والقائمين على وسائل الاعلام، وقد اجتمعت هذه الفرق ضمن لجنة ثلاثة مرات سنة 2007 بغية تطوير تخطيط تفصيلي لادامة القيادة الامريكية العالمية وفقا للدراسات وابحاث اعدها خبراء بالمركز واطلق على هذه اللجنة فيما بعد بلجنة القوة الذكية التي قدمت توصيات لتقوية مكانة وتاثير الولايات المتحدة الامريكية عالميا وقدمت نتيجة مفادها ان صورة النفوذ الامريكي العالمي قد تراجع بسبب عسكرة السياسة الخارجية عبر الاعتماد المجحف على القوة العسكرية في معالجتها للقضايا الدولية لذلك لابد للولايات المتحدة الامريكية ان تسعى الى التحول من الانفراد بالاستجابة لمؤثرات القضايا والتهديدات الدولية الى ادارة سياستها الخارجية وفقا لمبدا وسطي جديد وهو ما يكون عن طريق الكيفية التي تتحول بها الى قوة ذكية.[1]

المطلب الثاني: استخدامات القوة الذكية في السياسة الخارجية الامريكية

تشمل استخدامات القوة الذكية في السياسة الخارجية الامريكية وسائل الاستخدام الامريكي للقوة الذكية في توجهات علاقاتها الخارجية و وسائل الاستخدام الامريكي في ادارة التغييرعبر القوة الذكية.

ـ اولا: وسائل الاستخدام الامريكي للقوة الذكية في توجهات علاقاتها الخارجية:

يمكن تحديدها بثلاثة وسائل وهي[2]

1ـ الدبلوماسية العامة: وتستخدمها الولايات المتحدة الامريكية ضمن ثلاثة اتجاهات

ـ الاتجاه الاول يتمثل الاتصالات اليومية الاكثر مباشرة والذي يشتمل على شرح سياق السياستين الداخلية والخارجية كما يشمل الاعداد للتعامل مع الازمات المختلفة مع اختلاف دراجاتها ويقاس هذا الاتجاه بالمدى القصر للتعاملات.

ـ الاتجاه الثاني يتمثل في الاتصالات الاستراتيجية ويستغرق عدة اشهر او سنوات ويقاس بالمدى المتوسط و الطويل للتعاملات.

ـ الاتجاه الثالث يتمثل في الاستدامة على تنمية العلاقات الدائمة مع افراد اساسيين على المدى الطويل وذلك من خلال المنح الدراسية واتفاقيات التبادل والبرامج التدريبية والحلقات الدراسية و المؤتمرات والوصول الى القنوات الاعلامية وهذه البرامج تعمل على تنمية ما طلق عليه اسم الاقدام الثلاثة الحاسمة الاخيرة.

2ـ وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية: وتعد اكبر مؤسسات القوة الذكية في العالم والتي تنتشر في جميع انحاء العالم وفي الدول الصديقة وغير الصديقة تحت تسميات واشكال مختلفة ويتلخص عملها في جمع المعلومات ثم تحليلها ومقارنتها بالمعلومات التي توصلت اليها مؤسسات القوة الذكية في الدول الحليفة عن الموضوع نفسه وبعد

[1] باسم خفاجي،"اثر المراكز الفكرية في السياسة الخارجية الامريكية"، المستقبل العربي.ع329.سبتمبر2009،ص،63.
[2] اكرم ابو حلاوة،مرجع سابق،ص،ص،9،8.

ذلك تقدم للقيادة السياسية بصورتها النهائية ويتم نشرها او استخدامها بطرق مظللة بما يخدم غايات و مصالح الولايات المتحدة الامريكية.

3- الاعلام: تعد وسائل الاعلام من بين الاليات التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الامريكية في توظيف قوتها الذكية وهذا راجع الى امتلاكها لاضخم المحطات الاعلامية على اختلاف انواعها والتي تعمد من خلالها على حشد و تحريك الراي العام سواء الداخلي او العالمي نحو دعم قضايا معينة او مناهضتها بما يخدم مصالحها و يبرر تحركاتها من خلال تسويقها للاحداث نحو التوجه الذي يكسبها التاييد و الشرعية بما يسمح لها بتحقيق مصالحها وقف صورة تتماشي و دورها الدولي.

- ثانيا: وسائل الاستخدام الامريكي في ادارة التغييرعبر القوة الذكية:

يمكن تحديدها بثلاثة وسائل وهي

1- الديمقراطية والتدخل الانساني: تسعى الولايات المتحدة الامريكية الى نشر الديمقراطية وحماية حقوق الانسان ودعمها وتعمد من خلال ذلك الى تحقيق مصالحها بتعميم النموذج الامريكي في محاولة منها لابراز الصورة المثالية لها ولقد بات نشر الديمقراطية ومحاربة الانظمة المناهضة لها بعد احداث 11 سبتمبر 2001 بمثابة دعامة ذات تفسيرات امنية تعمل على خدمة المصالح الامنية الامريكية، حيث تعتمد الولايات المتحدة الامريكية في توظيفها لقوتها الذكية على حجة الديمقراطية كاداة ضاغطة وتدخل ضد الانظمة المناهضة و الدول المنافسة بالاضافة الى الدول الصديقة ايضا لاحداث اقتتال داخلي و احتجاجات بصبغة امريكية ذكية تعمل على دفع الجماهير للانقلاب على انظمة الحكم مستعينة بما يسمى الثالوث الناعم اي معتمدة على نشر الديمقراطية والثقافة السياسة و احترام حقوق الانسان والحريات.[1]

ان الولايات المتحدة الامريكية تعمل وفق مصالحها الاستراتيجية على استغلال التقارب ونقاط ضعف الانظمة المناهضة لها خاصة منها العربية وتوظف اساليبها الناعمة وفق طرق ذكية خاصة و ان مؤشرات السلبيات التي تعاني منها الدول المستهدفة دلالة على غياب البيئة الثقافية للمؤسسات الديمقراطية والتي من دونها لا يمكن ان تكون هناك ثقة سياسة تعكس حقوق الانسان والحريات الاساسية، فهي عبارة عن علاقة تفاعلية ارتباطية وهذا ما تعتمد عليه تحركات الولايات المتحدة الامريكية هذه الاخيرة التي تبدي توظيفها لهذه الوسيلة على انه ذو صالح عام وحامي للانسانية ولكن ضمنيا هي خادمة لمصالح الامريكية معتمدة على تطبيق نظرية الفوضي من خلال اثارة الجماهير وزعزعة استقرار الدول بالاحتجاجات والاعتصامات والتي تؤدي الى احداث ازمات ونزاعات اختلافية ذات ابعاد متعددة الانعكاسات.[2]

2- العولمة الاقتصادية: تعتبر المصالح الاقتصادية هي المحرك الرئيسي لتوجهات السياسة الخارجية الامريكية وكل قرار سياسي او تحرك عسكري دولي يكاد ان لا ينفضل عن العائد الاقتصادي لها وانطلاقا من ذلك فان العولمة الاقتصادية ذات الهيمنة الامريكية، اصبحت وسيلة تستخدمها الولايات المتحدة الامريكية في ظل التحولات الدولية لاحداث التغييرالدولي، فالقوة الاقتصادية الامريكية ذات بعدين الاول يكمن في استخدامها الصلب من حيث فرض العقوبات او منح المساعدات كاحد الاساليب التي توظف ضمن استراتيجية ذكية بديلة عن الخيار العسكري تتماشي و الاساليب الناعمة نوعا ما من ناحية ومن ناحية اخرى عن طريق الاسواق الاستهلاكية وتصريف

[1] سيف الهرموزي،مرجع سابق،245.
[2] المرجع نفسه،ص،246.

منتجاتها كطريقة لنشر الثقافة الليبرالية الراسمالية الامريكية هذه الاخيرة التي تعمل على الاعتماد على العولمة الاقتصادية كوسيلة لاحداث التغيير بناءا على اعتبارات امريكية خاصة بعد الازمة المالية الاقتصادية [1] سنة 2008.

3- الوسيلة العسكرية: ظلت القوة العسكرية من اكثر الوسائل استخداما لتحقيق اهداف السياسة الخارجية الامريكية الا ان الافراط في استخدمها بصورة قصرية و فردية خاصة في النظام الدولي الجديد بقيادة امريكية كانت له نتاج ذات انعكاسات سلبية اثرت على المستوى الداخلي و الخارجي في تراجع المكانة الدولية للولايات المتحدة الامريكية بوصفها الراعية للديمقراطية وحقوق الانسان والقائمة على المؤسسات الدولية المسيرة وفقا للقانون الدولي، وتشوه صورة مصداقيتها الاخلاقية الى جانب التحولات الدولية التي فرضت تحديات ذات طبيعة لا يمكن مواجهتها عسكريا خاصة مع صعود القوي المناهضة للولايات المتحدة الامريكية ما فرض عليها التوجه الى توظيف قوتها العسكرية ضمن استراتيجية ذكية تقوم في جانب منها على الردع ومن ناحية اخرى جعل الخيار العسكري هو الخيار الاخير و متطرف الى جانب العمل متعدد الاطراف في محاربة الارهاب، خاصة وانه لابد من وجود قوة صلبة حتي تتواجد القوة الناعمة هذه الاخيرة التي يعتمد تاثيرها على المكانة البارزة للقوة العسكرية ودمجهما وفق استراتيجية واحدة تكون قوة ذكية قادرة توظيف الامكانيات المتاحة لتحقيق الاهداف في ظل تحديات ذات طبيعة ديناميكية تتطبق استراتيجية القوة الذكية.[2]

المطلب الثالث: تطبيقات القوة الذكية في السياسة الخارجية الامريكية

- اولا: ليبيا

بعد قيام الثورات في كل من تونس ومصر لاسقاط نظام الحكم في كل منها انتقل صداها وانتشر تاثيرها الى ليبيا فقامت الجماهير بدعوة من الناشطين الليبيين الى الخروج و التظاهر لاسقاط نظام القائد معمر القذافي وكانت من بين وسائلهم في ذلك مواقع التواصل الاجتماعي خاصة والتي حثت على الانتفاض والقيام بثورة فكانت بدايتها مدينة بن غازي ثم العاصمة طرابلس وانتشر الى عموم ليبيا.[3]

ولقد كان للولايات المتحدة الامريكية ان اخذت ليبيا بعين الاعتبار ضمن الاستراتيجية الموجه نحو الشرق الاوسط والعالم العربي فكان لها في اندلاع الثورة التي تحولت فيما بعد الى موجهات مسلحة بين اطراف داخلية بين مختلف مناطق ليبيا حضورا، حيث اهتمت الولايات المتحدة الامريكية بالوضع الليبي وتبنت خيار رحيل الرئيس القائد معمر القذافي و كان هدفها من وراء ذلك غايتين اولهما السيطرة على النفط والغاز وتامين مصادر الطاقة لحلفائها الاوروبيين، ثانيهما قطع الطريق امام القوي المنافسة في المنطقة خاصة منها الصين التي شكلت استثماراتها الطاقوية في ليبيا بوابة لدخول الى شمال افريقيا وكسب مكانة اقتصادية فحدوث ازمات ونزاعات من شانه ان ياثر في عرقلة وانسحاب الاستثمارات الاجنبية كما يسهل عملية استغلال الوضع والسيطرة ونهب الموارد الطاقوية.[4]

---

[1] جوزيف ناي،مفارقة القوة الامريكية،مرجع سابق،ص-ص،86-87.

[2] زبيغنيو بريجنسكي،الفرصة الثانية:ثلاثة رؤساء وازمة القوة العظمى الامريكية.ترجمة:عمر الايوبي.بيروت:دار الكتاب العربي، 2007،ص-ص،90-92.

[3] نعوم تشومسكي،الفوضي الجديدة...دور امريكا في تفتيت المجتمعات العربية.ترجمة:عمر الايوبي.دمشق:فصلت للدراسات والترجمة،2013،ص،ص،81،80.

[4] علي خضير،ليبيا الفرص الضائعة والامال المتجددة.بيروت:المؤسسة العربية،2012،ص-ص،23-26.

مع تطور وتصاعد الاوضاع في ليبيا اصدر كريستوفر بلانكار تقرير تحت عنوان" لبيبا، الانتقال و السياسة الامريكية" هذا الاخير كان بتعاون بين كل من مركز خدمات بحوث الكونغرس ومعهد بروكينغر حيث حثت مراكز الفكر الادارة الامريكية على اتباع خيارات محدد في تعاملها مع التغيير في ليبيا نظرا لظروف هذا الوضع كان اهمها ان تعمل الولايات المتحدة الامريكية على تقليص التورط في ليبيا لحماية استنزاف مواردها في احتمالية استطالة هذا الصراع حيث عمدت الولايات المتحدة الامريكية الى استخدام استراتيجية القوة الذكية وذلك من خلال:[1]

ـ شن حملة دبلوماسية لعزل نظام القائد معمر القذافي وتطويقه اقليميا ودوليا تمهيدا للاطاحة به حيث عملت الولايات المتحدة الامريكية على عقد اجتماعات وملتقيات مع حلفائها الاوروبيين وبعض من الدول العربي الحليفة لها وكذا اطراف من المعارضة الليبية.

ـ اعتمدت الولايات المتحدة الامريكية على اساليب قوتها الناعمة خاصة منها مواقع التواصل الاجتماعي التي شملت ناشطين علموا على تعبئة الجماهير كانوا من بين الفئات التي تلقت تدريبات امريكية على الخبرات العسكرية الميدانية وكذا ووسائل الاعلام لتهيات الراي العام الداخلي و الخارجي من اجل زعزعة النظام الليبي واصاله الى حتمية الانهيار.

ـ توظيف التكتيك القيادي العسكري الخلفي حيث انه بعد الاسبوع الاول من هذه الثورة ومن خلال المواجهات العسكرية المدعومة وانتشار العنف في ظل غياب مؤسسات النظام والانقسامات التي شهدتها معظم مناطق ليبيا بين الشرق و الغرب تدخل المجتمع الدولي واصدر مجلس الامن قرار قاضي بتدخل حلف الشمال الاطلسي وفرض حظر جوي دولي على نظام القذافي، كما دعمت جامعة الدول العربية هذا القرار ما شكل توافق دولي عربي حيث عمدت الولايات المتحدة الامريكية الى عدم التدخل العسكري المباشر و بصفة فردية لما قد ينجر عنه من تورط وعملت على ان يكون حلف الشمال الاطلسي المتصدر عسكريا فكان للحلفاء الدور الاكبر ومكان للولايات المتحدة الامريكية الا ان سحبت قواتها بعد اسبوع من تدخل الحلف ولم تساهم الا بطائرتين من دون طيار لحاجة الحلف للقوات الجوية الامريكية.

ـ عمدت الولايات المتحدة الامريكية بالتعاون مع حلفائها الاوروبيين الى قطع امدادات النفط وفرض عقوبات وفرض قيود على التعاملات التجارية الليبية نحو الخارج.

ـ قامت الولايات المتحدة الامريكية بتقديم الدعم العسكري والمالي للمعارضة كما ابقيت على اصول مملوكة للدولة الليبية مجمدة كخطوة منها تهدف الى التحكم في الوضع لما اصبح عليه من فوضي.

الا انه بعد ما حققته الولايات المتحدة الامريكية بالتعاون مع حلف الشمال الاطلسي واسقاط نظام القائد معمر القذافي الا ان الاوضاع تحولت نحو حدوث ارتباك امني نتيجة الى تعدد جماعات المعارضة وتوجهاتها فضلا عن انتشار الاسلحة الخفيفة بدعم من اطراف خارجية الى انقسام الساحة الداخلية الليبية فما كان على الولايات المتحدة الامريكية محافظة على مصالحها الا ان تتخذ دورا نسبي غير مباشر في الصراع الليبي وجعل الدور المباشر لحلفائها الاوروبيين.[2]

[1] سيف الهرمزي،مرجع سابق،ص-ص،254-255.

[2] محمد السنوسي،"فجوة الامن:تداعيات انفجار الاوضاع في ليبيا"،السياسة الدولية.ع197.افريل 2014،ص،53.

اذ يمكن القول ان الفوضى التي اجتاحت الوضع الليبي هي من ضمن مشاهد الفوضى الخلاقة هذه الاخيرة التي انتجت انقسامات و حروب داخلية متتالية يصعب على الحكومة الانتقالية والقوي الاقليمية ضبط التغيير فيها من دون تدخل الولايات المتحدة الامريكية وهذا ما الى له الوضع الليبي حيث لم يحقق مطالب التغيير التي كانت تطمح لها الثورة بل حدث العكس عمت الفوضى وتصاعدت حالة العنف وانعدم الاستقرار و الامن.

ـ ثانيا: سوريا

ان الدور الامريكي في الوضع السوري اخذ عدت تفسيرات لتعدد مقاربات وانماط التحليل المستخدمة هذا ما نتج عنه عدم القدرة على التنبؤ من ناحية و من ناحية اخرى ان الولايات المتحدة الامريكية ارهقت من حروبها في افغانستان و العراق واعتمادها على استراتيجية عسكرية وفق سياسة مالية معتمدة اثر الازمة المالية التي مرت بها 2008 لذلك فان هذه الاخيرة لم تتخذ نفس التحرك خاصة وان الوضع السوري يوصف بالنمط المعقد من حيث التشابكات الاقليمية والواقع الجيواستراتيجي الصعب الذي يجعل لاي تحرك ابعاد وتكاليف دولية، فضلا عن التركيبة الاجتماعية الحساسة للمنطقة[1] لذلك اتخدت السياسات الامريكية منحى اخر فيما يتعلق بالوضع السوري معتمدت على منهجية التكيف الاستراتيجي والتشارك مع دول المنطقة المؤثرة لادارة التغيير باقل تكلفية ومن بين هذه الدول كانت تركيا، قطر، السعودية التي كانت تراها تمتلك ادوات سياسية و اقتصادية و عسكرية من شانها ان تاثر على النظام والمعارضة معا خاصة مع تردد الادارة الامريكية في دخول بصفة فردية في صراع مفتوح مدعوم من قوتين منافستين ومعارضتين لها روسيا و الصين وكذا ايران ما قد يؤدي الى انحراف مهمتها وتورطها في حرب نسبة خسائرها تفوق نسبة مكاسبها.[2]

لذلك عمدت الولايات المتحدة الامريكية الى استخدام استراتيجية القوة الذكية كوسيلة من شانها ان ترهق النظام السوري وتسقطه باشراك اطراف اخرى واعطائها الادوار الرئيسية في صراع لما لهم من مصالح جيواستراتيجية و جيوسياسية حيث اقدمت الولايات المتحدة الامريكية مستخدمة استراتيجية قوتها الذكية على:

ـ الدعوة الى التحول السياسي: حيث دعت الولايات المتحدة الامريكية الى تنحي النظام السوري عن السلطة وانها لن تفرض التحول الديمقراطي بالقوة وانما ستدعم الجهود الرامية الى اقامة دولة ديمقراطية في سوريا والدفاع عن حق الشعب السوري جنبا الى جنب مع قوي المجتمع الدولي.[3]

ـ الدبلوماسية الدولية: حيث دعت الولايات المتحدة الامريكية مجلس الامن الى ادانة النظام السوري بممارسته انتهاكات ضد شعبه وقامت بغلق سفارتها في دمشق وشارك في محاولات تهدف الى تطوير سياسة تنسقية دولية داعمة للشعب السوري تمثلت في مؤتمرات اصدقاء سوريا في كل من تونس، باريس، تركيا كما عملت على اتخاذ تدابير ملائمة من شانها ان تعرقل استخدام حق الفيتو من طرف روسيا و الصين لصالح النظام السوري بغاية فرض عزلة اقليمية ودولية.[4]

ـ المساعدات الاقتصادية و المالية: عمدت الولايات المتحدة الامريكية الى فرض عقوبات اقتصادية و مالية موسعة ضد النظام السوري من افراد ومؤسسات بعينها.[5]

---

[1] احمد السيد،العدوان الامريكي على سوريا:حقيقة الموقف الامريكي من الثورة السورية.بيروت:دار النهار،2016،ص-ص،23-24

[2] سيد حسين موسوي،"امريكا والازمة السورية"،شؤون الاوسط.ع141.فيفري2012،ص-ص،33-34.

[3] احمد السيد،مرجع سابق،ص،26.

[4] علاء عبد الكريم،دور الامم المتحدة في تسوية الازمة السورية.ابوظبي:مركز الابحاث و الدراسات الاستراتيجية،2018،ص،96.

[5] الوليد ابو حنيفة،الازمة السورية الجذور الاسباب الفواعل والادوار.عمان:مركز الكتاب الاكاديمي،2020،ص،193.

ـ المساعدات الانسانية ودعم المعارضة: اقدمت الولايات المتحدة الامريكية على تقديم المساعدات المالية للشعب السوري و عدم المعارضة بمستلزمات طبية و معدات اتصالية ذات الارتباط بالاقمار الصناعية كما كانت حريصة من جانب الدعم العسكري على ان يكون دعم كمي وليس نوعي حيث كانت تشرف على الاسلحة الخفيفة التي يتم تزويد المعارضة بها من طرف الدول الداعمة تفاديا لما قد يشكله من تهديد خاصة على امن حليفتها اسرائيل في المنطقة.[1]

ـ التعاون الاستخباراتي: عمدت الولايات المتحدة الامريكية الى التعاون مع حلفائها الاقليميين على تعديل امدادات قوات النظام السوري من سلاح من خلال مراقبة المجال الجوي و البحري لمنع اي تعاملات سرية من طرف الداعمين للنظام.[2]

ـ كما سعت الولايات المتحدة الامريكية الى اقامة اجتماعات غير رسمية مع المعارضة كان الهدف منها هو تحضير الطبقة التي سوف تتولي السلطة اثر سقوط النظام السوري وتفاديا الى حدوث عكس ذلك انتهجت الولايات المتحدة الامريكية سياسة ذكية تمثلت تحقيق التوازن بين اطراف الصراع لتخفيف التهديدات وجعل اطراف المعادلة الداعمين لنظام السوري والجيش الحر غير منتصرين ولا مهزومين كوسيلة لرضوخ والقبول بالسياسات والحلول الامريكية كما عمدت هذه الاخيرة الى تحقيق غايات امريكية محددة وهي:[3]

ـ توريط ايران وحزب الله اللبناني اللذان اعلنا دعمهما للنظام السوري واستنزافهما عسكريا و ماليا اقتصاديا و بشريا ودفعهما نحو عدو غير اسرائيل.

ـ محاولة افشال روسيا والصين الداعمة للنظام السوري واقناع دول المنطقة ان المواقف الداعمة لمناهضة السياسات الامريكية هي مواقف مخفقة و خسارة مكلفة.

ـ السعي الى تقسيم التركيبة الاجتماعية السورية الى طوائف وقوميات متضاربة من شانه ان يضعف الولاء للدولة في المستقبل ما قد ينتج عنه من تذويب للهوية والوطنية وتفتيت سوريا الى مناطق تقوم على الاساس الطائفي واتخاذ من دمار البنية التحتية و الفوقية سبب لاعتبار سوريا دولة فاشلة ما يشكل للولايات المتحدة الامريكية مناخ لان يكون لها دور المنقذ و الانصياع الى سياساتها.

ـ ثالثا: ايران

عرفت توجهات السياسة الخارجية الامريكية اتجاه ايران صورة متعدد من استخدامات القوة وذلك راجع الى طبيعة الوضع المستهدف وما يشكله من اهمية في المدرك الاستراتيجي الامريكي وفق معايير النجاح والاخفاق وغالب مكانت تعتمد على القوة الصلبة خاصة في بعدها الاقتصادي، الا انها تحولت نحو استراتيجية القوة الذكية حيث عمدت الولايات المتحدة الامريكية الى انتهاج مسار مزدوج اتجاه ايران من خلال استمرار فرض العقوبات الاقتصادية الصارمة الى جانب الجهد الدبلوماسي لمنعها من تطوير برنامجها النووي، فالرؤية الامريكية الاستراتيجية قامت على فكرة مفادها ان تكون اكثر مرونة لتفادي الوقوع في قرار الخيار الواحد والذي قد لا

---

[1] المرجع نفسه،ص،195.

[2] هشام النجار،سوريا...والتحولات الكبرى:مشكلات الوطن...ومستقبل العرب.القاهرة:دارسما،2016،ص،286.

[3] سيف الهرمزي،مرجع سابق،ص،ص،266،265.

يحسم الامر وقف مصالحها[1] وفي هذا الصدد قدم معهد واشنطن مجموعة من التوصيات للادارة الامريكية في تعاملها مع ايران والتي كانت بمثابة مسار موجه للسياسة الخارجية الامريكية نحو ايران وهي:[2]

ـ منع ايران من حيازة اسلحة نووية من خلال تقديم تسوية نووية الاكثر شمولا الى جانب التدابير الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية بمعني ان اي رفض ايراني لتسوية فهو قرار بالمضي نحو امتلاك الاسلحة النووية وهذا ما يؤدي الى انتهاج استراتيجية وقائية امريكية فامتلاك ايران للاسلحة النووية لن يكون رادعا امام العمل العسكري الامريكي.

ـ تعزيز القدرات العسكرية التقليدية الامريكية والتحالفات الرسمية وغير الرسمية من اجل ردع اي عمل عسكري ايراني من خلال الاحتفاظ بحق الرد الحاسم غير المتماثل اذا اقتضت الضرورة.

ـ مواصلة الضغط الاقتصادي على ايران من خلال استهداف المؤسسات المالية وقطاع الهيدروكربوناتي وكيانات فيلق الحرس الثوري الاسلامي الايراني.

ـ محاولة التواصل مع الشعب الايراني من اجل اصلاح صورة الولايات المتحدة الامريكية في اذهان الايرانيين بانها تحترم الشعب الايراني وايران كدولة مستقلة ذات سيادة كمنفذ لتغلغل روافد الديمقراطية من خلال فتح سفارة امريكية افتراضية للتواصل مع الشعب الايراني.

وفي ظل تخوف الولايات المتحدة الامريكية من وقوع احتمالات التالية:[3]

ـ في حالة امتلاك ايران القوة النووية لابد من استخدام المواجهة معها غير ان ذلك ستكون له نتائج كارثية حول منع انتشار الاسلحة النووية والاقلال من فرص الاستخدام الخاطئ ما قد يؤدي الى قيام قوي اقليمية نحو السعي الى امتلاك السلاح النووي.

ـ العمل على اقاف البرنامج النووي الايراني من خلال الضربة الاجهاضية وتدمير بنى البرامج التحتية يتطلب سرعة في تنفيذ وقوة عسكرية ضخمة ما قد يشكل خطر على امن اسرائيل وحلفائها من دول الخليج العربي.

ـ تاريخيا خيار تغيير النظام لم تكن له فعالية في محاولة اسقاط السلطة الحاكمة كما ان العقوبات الاقتصادية غير كافية بالرغم من تاثيرها على الاقتصاد الايراني.

وبناءا على التوصيات والتخوف من الاحتمالات رات الولايات المتحدة الامريكية وفق مسارها ان تعتمد على:

ـ دعم الجماعات والتنظمات المسلحة الخارجية المناهضة لايران.

ـ دعم التيارات السياسة الداخلية المعارضة للنظام الايراني.

ـ دعم الفئات الشبابية وتحريضهم بطرق غير مباشرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي لاحداث انقسامات داخلية.

ـ العمل على تشويه صورة النظام الايراني اقليما ودوليا مع التلويح بامكانية شن هجوم اسرائيلي امريكي.

---

[1] تسنيم بوزيد،"خيارات الرئيس اوباما في مواجهة ايران"،اوراق استراتيجية.ع122.فيفري2013،ص،4.

[2] Jemes F.Jeffrey,moveing to decision :us policy toward iran,strategic report;10.washington:the Washington instituie for near east policy,2013,p,p,11,12.

[3] Ibid,p,10.

من خلال ذلك عمدت الولايات المتحدة الامريكية الى استخدام استراتيجية القوة الذكية في تعاملها مع ايران من خلال:

ـ التوظيف الناعم: عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي والصحافة الالكترونية الدولية فضلا عن فتحها سفارة امريكية افتراضية عبر الانترنات(الدبلوماسية الالكترونية) للتواصل مع الشعب الايراني باللغتين الفارسية و الانجليزية كوسيلة للاغراء بطرح النموذج الامريكي كمثال في مجالات عدة كحقوق الانسان والحريات العامة وكل ما يجذب من مكانة اقتصادية و تكنولوجية وثقافية فضلا عن جاذبية القوة العسكرية وهذا ما يشكل خطرا على النظام الايراني خاصة وان البنية الفوقية التكنولوجية غالبا مالا يمكن السيطرة عليها.[1]

كما عملت الولايات المتحدة الامريكية على الاستفادة من الفجوة الاجتماعية بين مكونات الشعب الايراني من حيث تعدد الاثنيات و الاعراق والطوائف من تمييز والشرخ الداخلي بين فئات معينة والنظام فيما يتعلق بتاييد النظام وانحيازه الى جهة معينة على حساب اخرى دون الالتزام بالحياد مما قد يشكل احتقان مجتمعي من شانه ان يضعف الولاء للنظام يسهل من عملية استهدافه و اسقاطه بالاضافة الى تيارات الاصلاحيين والليبراليين الايرانيين المناهضين للسياسات النظام داخليا و خارجيا.

ـ التوظيف الصلب: عن طريق السياسات الاقتصادية خاصة حيث شكلت الولايات المتحدة الامريكية ضغط دوليا لفرض العقوبات الاقتصادية على ايران وبالتحديد على صادرات النفط وحظر توريد معدات وادوات تدخل في صناعة الاسلحة او في قمع الشعب واستثناء من ذلك الاجهزة الالكترونية خصوصا الكمبيوتر واجهزة الاتصال المدنية باعتبارها وسيلة للتواصل مع الشعب الايراني والتيارات السياسية المعارضة.[2]

كما ان الولايات المتحدة الامريكية استهدفت من الاليات الصلبة ذات البعد الاقتصاد ثني النظام الايراني عن توجهاته الخارجية المعادية لها لاسيما انه يمثل تحديا امنيا للمصالح الامريكية في الخليج العربي ويتعدي ذلك الى دعم الحركات الردكالية من وجهة نظرة امريكية في كل من لبنان وفلسطين والواضح للنظام السوري باعتباره الخط الاول لدول المعادية والممانعة لاسرائيل، في حين تبقي امكانية استخدام الولايات المتحدة الامريكية للقوة العسكرية خيار ضروري في حالة التاكد من وصول ايران الى المرحلة الاخيرة والفعلية لامتلاك الاسلحة النووية خاصة اذا كانت الادارة الامريكية برئاسة الجمهوريين.

من خلال ما تم التطرق اليه في هذا المبحث يتضح ان نمط القوة الذكية كان الاستراتيجية التي اعتمد عليها الولايات المتحدة الامريكية في تعاملاتها خاصة مع التحولات التي تشهدها الساحة الدولية بطريقة ذكية تمكنها من حماية مصالحها و تحقيق غاياتها دون التورط في قضايا من شانها ان تكبدها خسائر تفوق ما يمكن ان تحققه من مكاسب حيث رات الولايات المتحدة الامريكية ان نمط القوة الذكية هو الاستراتيجية التي عن طريقها تستطيع ان تمارس دورها الريادي و تحافظ على هيمنتها وتجنب الاخطاء السابقة.

[1] سيف الهرمزي، مرجع سابق،ص،277.
[2] المرجع نفسه،ص،278.

المبحث الرابع: القوة الافتراضية في السياسة الخارجية الامريكية

كان لتطور في ميدان الاتصالات و التكنولوجيا دور بارز في ظهور نمط للقوة يعتمد على المجال الافتراضي والذي كانت الولايات المتحدة الامريكية من الدول السباقة لامتلاك هذا النمط للقوة خاصة لما تمتلكه من تطور في المجال التكنولوجي فكان نمط القوة الافتراضية من مؤسسات و استخدامات متعددة و تطبيقات دور في السياسة الخارجية الامريكية خاصة في اطار تعاملها مع الدول المناهضة و المنافسة لها المالكة للاسلحة النووية ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق لما سبق التوطئة له.

المطلب الاول: مؤسسات القوة الافتراضية الامريكية

ـ اولا: وحدة القيادة الافتراضية في وزارة الدفاع الامريكي(البنتاغون)

عرفت وزارة الدفاع الامريكي الكثير من التطوير منذ نشاتها فضلا عن امتلاكها امكانيات هائلة ومتقدمة ولاسيما في مجالات القوة الافتراضية وتعد وكالة المخابرات التابعة للبنتاغون المسؤول الاول عن مراقبة كل ما يتعلق بالاستخبارات العسكرية الاجنبية ضمن قضايا الامن القومي الامريكي، والتي يشرف مديرها على الملاحق العسكرية خارجيا ومهامها الادارية والتنفذية للانشطة الفنية والالكترونية في ما يتعلق بمجال الفضاء الالكتروني ويعمل البنتاغون عن كثب مع الكونغرس لتحسين الخطط و تقديم التقارير لعمليات الفضاء الافتراضي اذ يقدم احاطات تفصيلية عبر الانترنت لاعضائه وموظفه، كما تقدم توجهات شاملة لانشطة الفضاء الافتراضي لوزارة الخارجية الامريكية في الدفاع ودعم المصالح القومية الامريكية، ان البنتاغون يقوم على اعتماد مستويات مختلفة من الرقابة بناءا على تحديد اولويات النظم الحرجة والعمل على تحسين تدابير الامان للاجهزة والبرامج وطور ايضا نطاق الانترنت الوطني للسماح بانشاء نماذج شبكات سريعة تهدف الى تمكين الجيش من تلبية الاحتياجات من خلال محاكاة واختيار التقنيات والقدرات الجديدة ويدير البنتاغون اكثر من خمسة عشر الف شبكة حاسوب موزعة على اربعة عشر منشاة عسكرية امريكية حول العالم.[1]

كما تم انشاء مقر القيادة السيبرانية الامريكية ويعد احد اهم الاجهزة الفرعية للقوات العسكرية الامريكية ويعمل على تنسيق اجراء البرامج الدفاعية والهجومية للجيش الامريكي في المجال الافتراضي ويوجد هذا المقر في مبنى وكالة الامن القومي الامريكي ويستهدف البنتاغون منه الاشراف على مختلف المجهودات المتعلقة بالانترنت في كل اجهزة القوات المسلحة سواء تامينها او القيام بعمليات سيبرانية عسكرية ضد اهداف خارجية وتكمن اهمية القيادة السيبرانية في البنتاغون فيمايلي:[2]

ـ ضمان قدرة القوات على تحقيق مهامها في بيئة الفضاء الافتراضي.

ـ تعزيز القوة من خلال اجراء عمليات الفضاء الافتراضي التي تعزز من مزايا الولايات المتحدة الامريكية العسكرية.

ـ الدفاع عن البنية التحتية الحيوية للولايات المتحدة الامريكية من النشاط السيبراني المعادي او الحوادث السيبرانية.

---

[1] نصير مطر الزبيدي،دور الاجهزة الاستخباراتية الامريكية في ظل التحولات الجديدة للامن القومي الامريكي.عمان:دار الجنان، 2013،ص-ص،58-60.

[2] Daniel T.kuehi,from cyber space to cyber power.new York:center for strategic studies,2009,p-p,9-11

ـ تامين معلومات وانظمة البنتاغون ضد النشاط المعادي للولايات المتحدة الامريكية والدفاع ايضا عن المعلومات و الشبكات للمؤسسات غير التابعة للبنتاغون.

ـ توسيع نطاق التعاون في المجال الافتراضي للبنتاغون في الوكالات والصناعات مع الشركاء الدوليين.

و يسعى البنتاغون باستمرار لتطوير قدرات عسكرية جديدة وتطبيقها ميدانيا لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها الولايات المتحدة الامريكية بتطوير نظم الاتصالات والاقمار الصناعية والرادرات الفضائية اي عسكرة الفضاء حيث يؤدي البنتاغون دورا دفاعيا عن الفضاء الافتراضي اذ يرسم الاستراتيجية العسكرية القومية لعمليات الفضاء الافتراضي.[1]

ـ ثانيا: وكالة الامن القومي الامريكي NSA

هي منظمة انشئت من طرف الرئيس الامريكي هاري ترومان سنة 1952 بقرار سري ولم يتم الافصاح عنها الا في اوائل الثمانينيات عندما صدر اول كتاب عن تلك الوكالة تحت عنوان وكالة الامن القومي تقوم هذه الوكالة على اعتراض الاشارات الالكترونية مستخدمة منصات ارضية وبحرية وجوية وفضائية، كما توجد لها محطات خارج الولايات المتحدة الامريكية وهي تحمل المسؤولية الكاملة عن سائر انشطة امن اتصالات الولايات المتحدة الامريكية وكذا تطوير تقنيات معلومات المخابرات الخارجية وتعد اكبر الاجهزة في موضوع التنصت، وظيفتها القيام بالتنصت على جميع الدول من مؤسسات و افراد ذي مناصب عن طريق جمع الاشارات الاستخباراتية وتحليلها وتوزيعها على الحكومة الامريكية الى جانب حماية نظم المعلومات الحكومة من هجمات المعادية وتتميز الوكالة بمهمتين استراتيجيتين هما انتاج استخبارات الاشارة و ضمان امن المعلومات[2] وتضم هذه الوكالة اربعة دوائر رئيسية وهي:[3]

ـ دائرة الانتاج: تقوم بتحليل الشفرات وقراءة الرسائل المشفرة للدول المعادية والدول الحليفة والصديقة ايضا.

ـ دائرة امن الاتصالات: تقوم بصياغة الشفرات لمفاصل الدولة وحمايتها والمحافظة عليها.

ـ دائرة البحوث والتطوير: تقوم ببحوث مستمرة بصدد التحليل السري ومستلزماته كما تقوم ببحوث تخص الحسابات الرقمية والعمل على تطوير اجهزة الاتصالات المختلفة.

ـ دائرة الامن: تقوم بالتحري عن الموظفين وعرضهم على اجهزة كشف الكذب لمعرفة ولائهم وسلوكياتهم.

وتختص هذه الوكالة باهمية بالغة لاسباب اهمها:[4]

ـ امتلاكها واحتكارها على تقنية استخبارتية في العالم مكنتها ان تصبح اكبر واقوي جهاز لتجسس السيبراني.

ـ تصاعد الحاجة اليها في عصر التحدي التكنولوجي الذي تواجهه الولايات المتحدة الامريكية في مجال الاتصالات والمعلومات.

---

[1] Daniel T.kuehi,op,cit,p,15.

[2] Kristian stout,cyber deterrence and cyber war.santa monica:corporation security,2014,p-p,31-33.

[3] Daniel T.kuehi,op,cit,p,27.

[4] Kristian stout,op,cit,P,38.

ـ تعد الوكالة بمثابة الجهاز الرئيسي الذي يمد كافة وكالات الامريكية في مجال الاستخبارات بالمعلومات الجديدة في اثناء المواقف الحاسمة والمتازمة سياسيا واقتصاديا وامنيا و عسكريا.

كما يتم التعاون والتكافل اللامحدود بين NAS والشركات الامريكية العملاقة المهيمنة على شبكة الويب وهي التي جعلت بمستطاع اجهزة المخابرات الامريكية القدرة على الحصول على كل ما تريد من معلومات من العالم كافة.

ـ ثالثا: وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية

تحتوي وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية العديد من المديريات والتي من بينها مديرية العلوم والتقنيات والتي تقوم بتنفيذ البحوث والتطوير الفني عن طريق تطبيق التقنيات الالكترونية في محاولة منها لتحقيق الاسبقية في الحصول على المعلومات السرية السياسية و العسكرية و الاقتصادية و الامنية وحتي الاجتماعية كما كان لها دور قبل اقلاع الاقمار التجسسية الاولى عام 1961 قائم على ادارة الاستطلاع الاستراتيجي الجوي فالوكالة تلعب دور ذو اهمية في القوة الافتراضية لما تمتلكه من اقمار صناعية واجهزة حاسوب متطورة.[1]

ـ رابعا: مكتب التحقيقات الفيدرالي الامريكي

يعد اكبر وكالة حكومية فيدرالية للولايات المتحدة الامريكية والذي ترتكز مهامه بعد الحرب الباردة و احداث 11 سبتمبر 2001 على مجابهة الارهاب و الجريمة المنظمة والجرائم عبر الشبكة العنكبوتية وخول له عمليا بمراقبة الاجتماعات السياسية و التجمعات الدينية منتديات العلمية عبر الانترنات مجهزا عناصره بوسائل تقنية شديدة التطور تمكنه من رصد اي دليل يشير الى نشاط غير قانوني وتحركات ذات صلة بالارهاب او الجريمة المنظمة وغيرها من التهديدات الامنية المعاصرة.[2]

وفيما يتعلق بمؤسسات ادارة الامن السيبراني للولايات المتحدة الامريكية نذكر:[3]

ـ وكالة الاستخبارات الدفاعية: مسؤولة عن اعمال التجسس العسكرية الخارجية تحت امر البنتاغون.

ـ وكالة الاستخبارات الجغرافية الوطنية: تقوم بجمع و تحليل البيانات الجغرافية الخاصة بالامن القومي الامريكي تحت اشراف البنتاغون.

ـ استخبارات المشاة البحرية الامريكية: مسؤولة عن انتاج المعلومات الاستخبارتية التكتيكية و العملياتية الخاصة بدعم المعارك الحربية.

ـ مكتب الاستخبارات و الاستخبارات المضادة: يقدم معلومات استخباراتية في مجال الطاقة الى باقي وكالات مجمع الاستخبارلاتي الامريكية.

ـ استخبارات الجيش: مسؤولة عن التنسيق العام بين وكالات الاستخبارات الخمس الكبري التابعة للجيش وهي استخبارات الصور، استخبارات الاشارات اللاسلكية، والاستخبارات البشرية واستخبارات التوقعات والخصائص المميزة ومكافة التجسس المضاد.

---

[1]David lonsdale,the role of intelligence in us cyber security.new York: public affairs,2013,p,12.
[2] Ibid,p,14.
[3] Kristian stout,op,cit,P,45.

المطلب الثاني: استخدامات القوة الافتراضية في السياسة الخارجية الامريكية

سيتم تقسم استخدامات القوة الافتراضية الى استخدامات تقنية واستخدامات عمالياتية وهذا من اجل توضيح الجانب التقني هذا الاخير الذي يتم توظيفه في الجانب العمالياتي.

ـ اولا: الاستخدامات التقنية

وهي البرامج الالكترونية تصمم للوظائف التالية:

1- البرمجيات الخبيثة: وتتمكن بطرق غير نظامية من اختراق نظام الحاسوب تهدف الى الحاق الضرر به او تعطيله وجمع المعلومات والتجسس وعرقلة العمليات ومن اهم انواعها مذكر:[1]

ـ فيروس الحاسوب: ويتم الحاق الضرر عن طريق الفيروسات التي لها القدرة على تكرار نفسها والانتشار داخل الحاسوب.

ـ الديدان: برنامج مستقبل يصيب حاسوب او شبكة ويستنسخ نفسه ليصيب حواسيب وشبكات اخرى اما عن طريق شبكة او عن طريق البريد الالكتروني.

ـ برامج التجسس: برامج تقوم بتحميل نفسها تلقائيا من الحاسوب المستخدم دون اكتشافها او ضمن حزام برامج اخرى.

2- هجمات الحرمان من الخدمة: وتقوم على ثلاثة اساسيات محددة وهي:[2]

ـ استغلال نقاط الضعف في برامج الهدف او نظام التشغيل الذي لا يمكن اصلاحه.

ـ قياس الهجوم من حيث مدته على خلاف البرامج الضارة.

ـ الاحزمة الفردية المعدل والحجم الكلي لها يعطي للهجوم التاثير المدمر.

3- انظمة الدفاع الالي: والتي يطلق عليها القرصنة الانتقامية وهي برامج الرد على الانتهاكات الشبكية التي يتم استخدامها.

وما يميز هذه البرامج الالكترونية انها بمثابة اسلحة افتراضية فهي تتسم بخصائص وهي:

ـ تجاوز القيود الجغرافية وتنفيذ الهجمات عن بعد و بسرعة البرق دون الاحتكاك بالخصم.

ـ القدرة على العمل السري فهي لها القدرة على الاختفاء و تطور دون ان يتم اكتشافها.

ـ هي بمثابة سلاح فتاك وفي نفس الوقت غير قاتل وغيرمرئي.

ـ الدقة في اصابة الاهداف الاستراتيجية من الصعب الوصول اليها بالهجوم التقليدي.

---

[1] Kristian stout,op,cit,P,51.
[2] ibid,P,52.

ـ ثانيا: الاستخدامات العمالياتية

وتشمل خمسة استخدامات وهي:

1- الحرب النفسية الافتراضية: يقصد بالحرب النفسية الافتراضية استخدام وسائل الاعلام الحديثة وخدمات الانترنت في بث رسائل وافكار وتوجهات معينة بهدف التاثير على الجماهير وصناع القرار والجيوش وياكد علم النفس ان كل الحروب هي حروب نفسية وان كل الحروب حروب معلومات واستعلامات، فالحرب النفسية الافتراضية توظف المعلومات على شكل اشاعات او حقائق او فضائح او دعايات لاغراض خادمة للحرب وهي احباط الجانب النفسي للعدو معتمدة على الانشطة الاعلامية لغرض الاختراق القيمي و التحوير التفكيري وتغيير الاتجاهات و الميول، الى جانب العمليات الاستخباراتية لتعزيز المعلوماتي بالاضافة الى استعراض القوة للتخويف.

كما تعد ايضا الحرب النفسية الافتراضية نشاط اتصالي يهدف الى التاثير في توجهات ومدارك الفاعلين الرسميين و غير الرسميين للدولة باستخدام الفضاء الافتراضي و تكنولوجيا الاتصال الحديثة ويعتمد النسق المفاهيمي للحرب النفسية الافتراضية على نظرية الموجة الثالثة التي جاء بها العالم الامريكي الفن توفلر.[1]

تقوم استراتيجية الحرب النفسية الافتراضية الامريكية على ربط بينما ماهو دبلوماسي و اقتصادي و عسكري و دعايا تكنولوجية في شن حرب نفسية افتراضية شاملة على كل الجهات لتحقيق الغايات الامريكية السياسية و الاقتصادية و العسكرية وامنية مرتكزت في ذلك على سياسة محددة الاهداف ومعلومات استخباراتية شاملة و مؤكدة، وتتسم هذه السياسة بالعلنة في جوانب معينة وسرية في اخرى الى جانب استخدام الخدعة و التضليل ومن بين اهم استراتيجيات الامريكية اعتمادا هو تبنيها الاعتماد على الاقتصاد غير المادي في امتدادها العالمي وذلك من خلال السيطرة على منافذ المعلومات الرئيسية في الشبكات ويتجلي ذلك من خلال امتلاكها للمصادر الممولة للانترنت مستخدمة في هذه العملية استراتيجيتين، الاولى وهي الاغراق من خلال ضخ معلومات سطحية مشوشة والثانية نقص المعلومات والتضليل.[2]

وعلى اعتبار الولايات المتحدة الامريكية هي القطب الواحد و المهيمن عالما فهي تتميز بالسيطرة الاعلامية ويتجلي ذلك من خلال:[3]

ـ الشركات العملاقة و متعددة الجنسيات للصحافة و البث التلفزيوني والاقمار الصناعية الامريكية.

ـ اساس عمل شبكات الانترنت و راس مالها ومرتكزاتها امريكي والقدرة على مراقبتها و التحكم بها امريكية.

ـ معظم الانباء العالمية التي تتداولها وكالات الانباء خاصة منها في دول النامية مصدرها الوكالات الامريكية.

ـ تتحكم الشركات الامريكية الاعلامية في المواد و المؤسسات والتقنيات الاعلامية و الاعلانية، فمجمل الانتاج العالمي من برامج البث التلفزيوني والاخبار المصورة و المعلومات والمعدات الالكترونية امريكية.

2- الهجوم السيبراني: وهدفها هو الحاق الضرر بمصالح الدول المعادية وعرفت القياد الاستراتيجية الامريكية سنة 2007 الهجمات السيبرانية على انها "تطويع نظم الكمبيوتر بهدف منع الخصوم من الاستخدام الفعلي لها،

[1] Maria karten,american psychological warfare strategy.London:center for foreign relations,2015,p,13
[2] Ibid,p,17.
[3] David Lonsdale op,cit,P,23.

فضلا عن التسلل الى انظمة المعلومات وشبكات الاتصال بهدف جمع وحيازة وتحليل البيانات التي تحتويها" حيث تم وصفها على انها عمليات تعطيل او تدمير في شبكات الحواسيب او بينها وبين شبكة الانترنت بنفسها التي تشن ضد البني التحتية الاتصالية، دوائر النفوذ السياسية، صناعات و فروع الاقتصادية او ضد الدولة بكاملها و تعتبر الهجومات السيبرانية في حالة السلم عمليات تجسس بينما تعد عمليات عسكرية في حالة الحرب، وفيما يتعلق بمجال المنشات الطاقوية يدخل هذا النوع من الهجوم في اطار الحرب غير متكافاة لان من يملك القوة الافتراضية هو الاقوي والمبادر بمثل هذه الهجومات بغض النظر عن قدراته العسكرية، وهو ما اثر على نظريات الردع الاستراتيجي[1] ويتمكن هذا النوع من الهجمات من تحقيق غايات لا يمكن تحقيقها بالهجوم التقليدي والتي من بينها الرقابة و السيطرة على اجهزة المنشات الحيوية وغيرها والتي توجد في مناطق وعرة من الصعب مهاجمتها عمليا بسبب البعد الجغرافي او القوة الدفاعية او النسبة السكانية ومن اهمها مؤسسات المالية والفروع البنكية التي تعد بالغة الاهمية و كذا المؤسسات الرسمية وتتم عمليات الهجومات السيبرانية عن طريق عدة اشكال منها:[2]

ـ شن هجومات عبر الشبكات الدولية للمعلومات العابر للحدود بدون تدخل مادي في اراضي الخصم.

ـ شن هجومات عن طريق استخدام بطاقات للذاكرة الملوثة بالفيروسات عبر عملاء او بتصدير اجهزة الكترونية مشفرة الى منشات حيوية للدولة المستهدفة وذلك في حالة الاتصال بالانترنت.

3ـ الدفاع السيبراني: وهو الاستخدام الدفاعي من خلال اليات الوقاية الالكترونية لصد اعمال التخريب التي تهاجم نظم المعلومات وتتضمن اليات الوقاية اربع مجالات وهي:[3]

ـ الوقاية والمنع: الحماية المبدائية للنظم المعلومات.

ـ التحذير و تنبيه: التنبا بحدوث هجوم قبل حدوثه فعليا او في بداية حدوثه.

ـ كشف الاختراقات: عن طريق وسائل تقنية التي تشمل اجهزة و برامج من شانها ان تراقب العمليات التي تعمل على اختراق نظم المعلومات.

ـ معالجة الاختراقات بعد حدوثها: ويمثل الوسائل الكفيلة باعادة نظم المعلومات الى وضعها الطبيعي والعمل على كشف المخترق.

تمتلك الوكالة الامريكية للمشاريع الابحاث الدفاعية المتطورة برنامجا مهمته توفير التوعية باحوال استخدام الطيف في الزمن الحقيقي في منطقة معينة كما تشمل تطبيقات للمسح المحيطي للترددات الراديوية تشمل الخرائط للاستخدام في الزمن الحقيقي بغية الوصول الى الوحدات التكتيكية الصغيرة، كما انشت الشركة الامريكية الممولة من طرف القطاع الخاص (هوك اي 360) سنة 2015 اول كوكبة اقمار صناعية والتي تعمل على جمع البيانات و تحرير التقارير حول الاشارات اللاسلكية التي تم تحديد موقعها الجغرافي اذا تتلقي هذه الاقمار الصناعية

[1] ايهاب خليفة،القوة الالكترونية:كيف يمكن ان تدير الدولة شؤونها في عصر الانترنت-الولايات المتحدة الامريكية نموذجا-.القاهرة: دار العربي،2017،ص،26.

[2] المرجع نفسه،ص،27.

[3] Kristian stout,op,cit,P,57.

اشارات نظام تحديد الهويات الالي وتجمع معلومات تتعلق باشارات راديوية محدد حول العالم من اجل توفير مسطح محيطي عالي الدقة لطيف الترددات الراديوية.[1]

4- الاستطلاع السيبراني: ويقصد به مجموعة الاجراءات المتخذة للبحث عن الانبعاثات الكهرومغنطيسية واعتراضها لغرض تحديد التهديد لتقليل من قدرة الخصم على تنفيد الهجوم، كما يحمل ايضا معنى القدرة على التجسس وهو نوع جديد من السيطرة على الاشخاص و الدول والذي اراد الاهتمام به مع تطور مجال المعلوماتي مادي الى تحول من التجسس التقليدي الى التجسس السيبراني خاصة انه يتميز بعدم ترك اي دليل مادي اذ يتم من خلاله اختراق الشبكات الخاصة بالمؤسسات الامنية و التجارية واخلال النظام العام للدول ويشمل التجسس السيبراني ثلاثة انواع عسكري ، صناعي، تجاري[2] وتعتبر الولايات المتحدة الامريكية الدول الرائدة في مجال التجسس السيبراني لرصد الاتصالات الاجهزة السلكية واللاسلكية عن طريق التقاط اشارات كهرومغناطسية وارسالها لاختراق مختلف الاجهزة، و نشطة الولايات المتحدة الامريكية في هذا المجال خاصة بعد احداث 11 سبتمبر 2001 لكن هذا لا يعني انها لم تمارس ذلك من قبل فقد كان لها تاريخ في ذلك خلال الحرب العالمية الاولى عن طريق قيامها بالتجسس على الاتصالات بين المحطات الارضية و السفن و الطائرات، كما ادخلت في قرن العشرين نظام التشويش على الطائرات المقاتلة للقوات الخصم ولقد كشفت تسريبات سنودنس 2013 موظف سابق بوكالة الاستخبارات المركزية الامريكية و بوكالة الامن القومي الامريكي عن برنامج (بريزم) و هو برنامج رقمي امريكي مصنف بانه سري للغاية ويعمل منذ 2007 اذ يتم من خلاله مراقبة الاتصالات و المعلومات المخزنة واستهداف اي عميل لاي شركة خاصة في القطاع الخاص[3] و تعلقت معظم المعلومات بالجانب العسكري التكتيكي كما ادت وكالة ويكليكس الى خلق ازمات سياسة و دبلوماسية للولايات المتحدة الامريكية خاصة بشان قضايات ذات الصلة بدول الحلفاء.

5- الردع السيبراني: مع التحول في بينة الدولية التي تميزت خاصة بظهور فاعلين من غير الدول تطلب ذلك من الولايات المتحدة الامريكية العمل على ايجاد تدابير وقائية و مع ظهور الموجه الثالثة من نظرية الردع اجاد المنظرين الامريكيين تطبيق ذلك على الفضاء السيبراني حيث اختلفت نظرية الردع في الفضاء السيبراني عن الردع النووي في اثار الضربة الاولى فهي ابعد من ان تكون مطلقة كما هو الحال في حالة الحرب النووية فعواقب الانترنت في هجوم هي اقل بكثير كما ان هناك ارادة اقل لردع النشاطات في الفضاء السيبراني ما قد يسبب الضعف في الردع و يسمح للجهات الفاعلة بالتصرف بجراة اكبر في الفضاء السيبراني في حالة السلم او الحرب، فالولايات المتحدة الامريكية في استخدامها للردع السيبراني ترتكز على عنصرين اساسيين وهما ردع الهجمات السيبرانية فيما يعرف بالمنع، الردع بالتهديد بشن هجمات سيبرانية فيما يعرف بالردع الانتقامي، والجدير بالذكر انه لا يوجد توافقي دولي في الاراء بشان ماهي الانشطة السيبرانية التي يمكن عدها مشروع للردع لذلك تنتهج الولايات المتحدة الامريكية نوعين من الدرع السيبراني عالي المستوى الذي يهدف الى منع الانشطة السيبرانية التي تصل الى عتبة الهجوم والتي يمثل اسوء سيناريو لحالة الهجوم السيبراني، والمستوى المنخفض والذي يشمثل الانشطة السيبرانية المنخفضة ومع استمرار الولايات المتحدة الامريكية في تطوير و تطبيق الردع السيبراني للاستراتيجيات و القدرات.[4]

---

[1] Ibid.

[2] ايهاب خليفة،مرجع سابق،ص،34.

[3] المرجع نفسه،ص،36.

[4] David Lonsdale,op,cit,p,p,33.

المطلب الثالث: تطبيقات القوة الافتراضية في السياسة الخارجية الامريكية

- اولا: ايران

كانت استخدامات القوة الافراضية من بين الاستراتيجيات التي اعتمدت عليها للولايات المتحدة الامريكية ضد ايران باعتبارها دولة ذات برنامج نووي تتفادي الولايات المتحدة الامريكية التوجه الى الخيار العسكري المباشر ضدها لما له من تداعيات سلبية على حلفائها في المنطقة و خاصة اسرائيل، حيث كان من بين الاساليب التي مارستها هي قيامها بحرب سيبرانية على نطاق واسع منذ حوالي اربعة عشر سنة في حملة سرية تسمى بالالعاب الاولمبية وبدا هذا البرنامج سنة 2006 تحت ادارة الرئيس الامريكي السابق جورج بوش الابن تم من خلاله استهداف القدرات النووية الايرانية ووسع بعد ذلك الرئيس الامريكي السابق باراك اوباما برنامج الالعاب الاولمبية لتشمل استخدام الاسلحة الهجومية السيبرانية ضد المنشات التخصيب النووي الايرانية، حيث سجلت الولايات المتحدة الامريكية اول هجوم تدميري على ايران سنة 2010 على مفاعل بوشهر النووي من قبل تحالف سيبراني بين الولايات المتحدة الامريكية و اسرائيل بواسطة فيروس قام باختراق اجهزة الطرد المركزية للمفاعل النووي وتوقف تخصيب الاورانيوم لمدة عامين مما دفع ايران الى تحمل كلفة بمليارات الدولارات لانتاج منظومة الكترونية خاصة بها وحجب بعض التطبيقات على الولايات المتحدة الامريكية.[1]

كما شهدت فترة ادارة دونالد ترامب العديد من الهجمات السيبرانية المتبادل بين الطرفين خاصة بعد اقدام هذا الاخير على توسيع سلطة وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية في مجال الهجومات الالكترونية ففي سنة 2017 قامت ايران بشن هجوم سيبراني على الانظمة الالكترونية لشركة النفط السعودية (ارامكو) مما شكل احد الاسباب التي استغلها الريس الامريكي دونالد ترامب للانسحاب من الاتفاق النووي الامريكي الايراني ودفع بالولايات المتحدة الامريكية لتكثيف الهجمات السيبرانية على ايران التي قامت بدورها بتكثيف هجماتها السيبرانية والتي كانت من بينها محاولة اختراق الحسابات البريد الالكتروني المتعلقة بحملة اعادة انتخاب الرئيس دونالد ترامب، كما شن الولايات المتحدة الامريكية هجوما سيبرانيا على ايران سنة 2019 بعد ان سقطت طائرة امريكية بدون طيار بالقرب من مضيق هرمز اسفر عن تنفيذ هجوم على قاعدة بيانات الحرس الثوري الايراني المستخدمة لتخطيط لهجمات ضد الناقلات في الخليج العربي كما ابلغت (نيت بلوكس) وهي شركة مراقبة سيبرانية عن تعطيل الانترنت على نطاق واسع في ايران بعد هجوم الطائرات بدون طيار من نفس السنة ونفذت الولايات المتحدة الامريكية هجوما سيبرانيا ضد اجهزة تحمل معدات تستخدم لنشر الدعاية بعد هجمات ايران على اثنين من منشات النفط السعودية[2] وهو ما ادى في ذات الوقت لتنشط الاختراقات الايرانية للوكالات الامريكية مثل مايكروسوفت سنة 2019 وشركة فيسبوك سنة 2020.

وعلى اثر اغتيال الجنرال في الحرس الثوري الايراني قاسم سليماني في العراق سنة 2020 تعرضت المواقع الالكترونية الامريكية الى عدة محاولات اختراق ايرانية وبالمقابل قامت الولايات المتحدة الامريكية بعمليات تخريب عن طريق الهجمات السيبرانية على البنية التحتية النووية ومنشات البحث والتطوير الاستراتيجية الايرانية مثل ميناء الشهيد رجائي وهو مركز مهم للاقتصاد والشحن الايراني، كما قامت ايضا الولايات المتحدة الامريكية بمصادرة 92 نطاقا الكترونيا مملوك للحرس الثوري الايراني الذي كان من بينها استهداف شبكة تجسس ايرانية

[1] ايهاب خليفة،مرجع سابق،ص،ص،29،28.

[2]Daniel breeze,us cyber wars against nuclear powers,strategic stusies,n12,october2020,P,11.

مكلفة بمراقبة السفن التي تمر عبر مضيق هرمز[1] مما ادى الى تازمة وتصاعد التوتر الامريكي الايراني و الذي اسفر عنه ايضا قيام الولايات المتحدة الامريكية بعدة تفجيرات لمنشات طبية وعسكرية ومن اهم هذه الفجيرات تفجير قاعدة بارشين العسكرية، منشاة نطنز النووية، مصنع الاوكسجين في جنوب طهران، ونظر لتكتم الشديد حول منشاة نطنز النووية ادى بايران الى عدم القدرة على اتهام طرف معين فضلا عن عدم تبني اي طرف معين لهذه الحوادث، مما ادى الى طرح عدة احتمالات اما انها ضربات جوية بطائرة مسيرة لوجود الدفاعات الجوية التحصينات العالية للمنشاة فيكون هجوم سيبراني عقبته العبوة الناسفة او احتمال هجوم امريكي سيبراني ضمن الحملة السيبرانية الامريكية على ايران.

كما قامت الولايات المتحدة الاميريكة مؤخر على الربط بين مجموعة قرصنة سيبرانية يطلق عليها تسمية المياه الموحلة و الوزارة الاستخبارتية الايرانية هذه المجموعة التي تعتبر من انشطة المجموعات السيبرانية في سيطرة الالكترونية على نظم الاتصالات التي تتعرضت لها معظم دول العالم ما دفع بالولايات المتحدة الامريكية الى نشر عدة عينات من الشفرات الفيروسية بهدف المساعدة على منع عمليات اختراق مستقبلة.

ـ ثانيا: كوريا الشمالية

عرفت الهجمات السيبرانية الامريكية على كوريا الشمالية بصفة الاستمرارية بدرجات متفاوتة خاصة بعد اعلان هذه الاخيرة مع بداية التسعينيات عن امتلاكها للاسلحة النووية و انسحابها من معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية في 2003 والذي اثار المخاوف الدولية، خاصة بعد قيام كوريا الشمالية بتجارب تفجيرية نووية استفزازية سنة 2006 واعلنت عن نجاحها بالرغم من انكار كل من الولايات المتحدة الامريكية و اليابان ذلك.

وتلى ذلك تفجير نووي كوري اخر سنة 2016 في موقع بنغكي ري للاختبار النووي ما اعطى لكوريا الشمالية دافع الى الصريح بانها لها القدرة على تركيب الرؤوس النووية على الصواريخ ما نتج عنه ان اي ضربة عسكرية توجه الى كوريا الشمالية سيؤدي الى تغيير في ميزان القوي الدولية ما دفع الولايات المتحدة الامريكية الى تجنب الموجهة العسكرية والتركيز على الهجمات السيبرانية، كما شكلت في الوقت ذاته تواجد مستودعات الاسلحة النووية التي اقامتها الولايات المتحدة الامريكية في كوريا الجنوبية ردعا رئيسيا لاي هجوم كوري شمالي، وفي مقابل قامت الولايات المتحدة الامريكية على زرع برمجيات رقمية داخل الهيئة العامة للاستطاع في كوريا الجنوبية واستخدمت اسلحة سيبرانية امريكية الصنع لتعطيل صواريخ كوريا الشمالية كما عمدت خبراء امريكيين على اختراق البرنامج الصاروخي لكوريا الشمالية بفيروس غير قابل للاكتشاف واحدثوا شللا تام فيه مما ادى الى انفجار احد الصواريخ الذي ارادت كوريا الشمالية تجربته بعد خمسة ثواني من اطلاقه.[2]

كما تتوفر ايضا كوريا الشمالية على برنامج سيبراني و تنشط الوحدة الالكترونية لها مع عدة دول واهمها الصين والتي برزت بقوة منذ 2014 على غرار اتهامها بقرصنة شركة للانتاج السينمائي وتوالت الهجمات السيبرانية لكوريا الشمالية خاصة على المؤسسات المالية في الولايات المتحدة الامريكية و كوريا الجنوبية كوسيلة لتوسيع نفوذها على الساحة الدولية وتعزيز قوتها التنافسية امام خصومها الاستراتيجيين خاصة امام ما تتعرض له من عقوبات اقتصادية قسرية[3]، و يعتبر الاختراق الذي تم للعبة اكسي انفنتي الشهيرة اخر ما تم نسبه لمجموعة

---

[1] Ibid,p,12.

[2] حسين خلف،"اليات الصراع الامريكي الكوري واثره على سباق التسلح النووي"،الدراسات الاستراتيجية.ع 12.افريل2018،ص، 11.

[3] المرجع نفسه،ص،12.

لازاروس المرتبطة بحكومة كوريا الشمالية والتي قامت بالاستلاء على عملات مشفرة بقيمة 615 مليون دولار امريكي ما نتج عنه منع الولايات المتحدة الامريكية التعامل مع كل فروع هذه المجموعة تفاديا لاستغلالها في غسيل الاموال.

وبتحليل الخبراء الاستراتيجيين فان كوريا الشمالية تعتمد على مثل هذه الهجمات بغاية توفير النقص المادي بسبب ما تتعرض له من عقوبات اقتصادية و كوسيلة لحصد عائدات لاستكمال برنامجها النووي وهو ما دفع بالولايات المتحدة الامريكية الى تكثيف استطلاعها السيبراني على كوريا الشمالية و الهجمات كوسيلة يتم من خلالها اعتراض مخططات كوريا الشمالية.

- ثالثا: العراق

لم يشهد العراق هجمات سيبرانية كبيرة من طرف الولايات المتحدة الامريكية لانه مع بروز القوة الافتراضية بصورة واضحة و النشاطات السيبرانية كانت العراق قد وقعت تحت العزو الامريكي سنة 2003 الا ان العراق لم تسلم من الهجمات السيبرانية الامريكية، حيث قامت الولايات المتحدة الامريكية خلال حرب الخليج الثانية سنة 1991 بتنفيذ هجوم سيبراني اطلق عليه تسمية عاصفة الصحراء اذ قامت بتدمير و شل فاعلية العناصر الرئيسية في نظم المعلومات العراقية عندما اطلقت الاسلحة المضادة للاشعاعات الطائرات العمودية ثابتة الاجنحة تشل فعالية الدفاع الجوي العراقي، كما قامت باطلاق قنبلة دقيقة التوجه مباشرة على مراكز الاتصالات الرئيسية مما ادى الى تعطيل نظم الاتصالات الارضية الذي يربط مراكز القيادة بمراكز اخرى بالاضافة الى زرع فيروس في جهاز الطباعة الذي تم تجميعه من فرنسا وارسل الى العراق عن طريق الاردن وقيل ان هذا الفيروس تم تطويره في وكالة الامن القومي الامريكي وتم زرعه من طرف وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية وكان هو سبب في تعطيل نظم الحواسيب العراقية.

- رابعا:الصين

تعد الصين من القوي الكبري الصاعدة والتي تتقارب مع الولايات المتحدة الامريكية من حيث امتلاكهما اكبر قوة اقتصادية الى جانب انهما يمثلان اثنين من اكبر ثلاث دول في العالم من حيث الموارد البشرية والطبيعية الى جانب القوة النووية والمقدرة على خوض الحروب وبينما ان لكليهما مصالح متقاربة في وقت السلم هناك ايضا انعدام ثقة استراتيجي كبير بينهما ما شكل منطق صراعي على مختلف المستويات دفع الخصمين الى اعتماد القوة الافتراضية في ذلك، حيث تعتمد الولايات المتحدة الامريكية على القوة الافتراضية والعمليات السيبرانية من هجوم ودفاع واستطلاع وسيلة هامة في استراتيجيتها اتجاه الصين[1] هذه الاخيرة التي تامن بان الولايات المتحدة الامريكية تمتلك مزايا غير عادلة في الفضاء الافتراضي والحروب السيبرانية نتيجة اختراعها تكنولوجيا ذات الصلة التي صنعت الانترنت خاصة وان شركات الادارة وفرق العمل الهندسية يتواجد مقرها في الولايات المتحدة الامريكية، وفي المقابل فان سعي الصين الى فرض سيطرتها في هذا المجال مقيدة بضغوطات سياسية و اقتصادية كما ان الترصد الامريكي لشركات ذات الصلة بالمجال التكنولوجي والعمل على اعتراض اي تطور صيني كان له الدور في جعلها المحتكر الرئيسي للقوة الافتراضية والتي تعمل من خلالها على الاستطلاع السيبراني وشن الهجومات بصفة مستمرة لزعزت البينية التحتية للصين.

[1] ديفيد جومبرت،استريد ستاث،كريستينا جارافود،الحرب ضد الصين.كالفورنيا:مؤسسة راند،2016،ص48.

هذه الاخيرة التي ترى بان الولايات المتحدة الامريكية تقوم بتمويل التحايل على رقابة الانترنت وتطالب بحق الدول بالسيادة السيبرانية اي حق الدول في الرقابة على مجالها الافتراضي خاصة وان البرامج المستخدمة لدعم البينية التحتية للانترنت في الصين اما تصنعها او تتحكم فيها شركات امريكية[1]، كما ترى الصين ان القانون الاستخباراتي الامريكي يسمح للحكومة الامريكية بالانخراط في سرقة جماعية وعشوائية للمعلومات والبيانات من جميع الدول في العالم من بينها حلفائها الاوروبيين وغير الاوروبيين مشيرة في ذلك الى اعضاء تحالف العيون الخمس، ففي الوقت التي تسعى فيه الولايات المتحدة الامريكية الى تنشيط دبلوماسيتها الرقمية يبرز تخوف الصين من ان يعيد الاقتصاد الامريكي اكتشاف ديناميكية التي من شانها ان تولد تطور اكبر في تكنولوجيا هذا المجال خاصة وان الصين على الرغم من نجاح شركاتها في احراز تقدم كبير في سوق الاجهزة الالكترونية الا انها لم تحرز القدر نفسه من النجاح في سوق البرمجيات[2] هذا الاخير الذي يتطلب القدرة على اختراق او اعادة ابتكار برمجيات جديدة لتشغيل الاجهزة الالكترونية خاصة منها الحاسوب، كما تجادل الصين معتبرة ان حرية الانترنت هي عنصر اساسي للهيمنة الامريكية وتهديدا صريح لحكم الحزب الشيوعي في الصين ولتفادي ذلك ابدت هذه الاخيرة رغبتها في انشاء اتصال بكابلات الالياف البصرية من اسيا الى اوروبا مباشرة لتجنب ارسال حركة نقل البيانات عبر الانترنت على الخوادم الموجودة في الولايات المتحدة الامريكية.

وعلى غرار كل عمليات الاستطلاع السيبراني والهجومات الامريكية المتكررة على مجال نظم المعلومات والبيانات الصينية تتجه الولايات المتحدة الامريكية ايضا الى انتهاج اساليب اضافية من شانها عرقلة تنشطة الشركات الصينية في الاسواق ومن بين ما علنت عنه شركة (الفابت) مالكة(غوغل) ان وقف اي تعاون لها مع (هواوي)الصينية يشمل ايضا وقف نقل اي قطع غيار او برامج الامر الذي من شانه ان يحرم الشركة الصينية من بعض تحديثات نظام تشغيل اندرويد وفقدان الوصل الى العديد من تطبيقات غوغل، وهذا ما حدث اثر اتجاه الرئيس الامريكي دونالد ترامب الى تصعيد الحرب التجارية مع الصين[3] باعلان شركة غوغل تعليق كل اعمالها التجارية مع شركة هواوي عملاق الاتصالات الصينية سنة 2018 وذلك من خلال فرض رسوم بنسبة 25 بالمئة على الواردات الصينية وقطعت خمسة شركات امريكية امداداتها الحيوية عن شركة هواوي ما نتج عند تعطل انتاج ما يقارب 70 شركة صينية تابعة لها بعد تعليق اعمالها مع غوغل في خطوة تصاعدية تمنع الشركات الاتصالات الصينية من الحصول على اي مكونات تكنولوجية من الشركات الامريكية دون موافقة مسبقة، حيث اعتبرت الولايات المتحدة الامريكية ان شركة هواوي تشكل تهديدا للامن القومي الامريكي[4] متهمة اياها بممارسة اعمال التجسس وذلك من خلال اتهام وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية شركة هواوي الصينية بالحصول على تمويل من امن الدول الصينية وبان معداتها تحتوي على ابواب خلفية في الشبكات الامنية تستخدم للتجسس وهذا ما ادخل البلدين رسميا في حرب سيبرانية طويلة المدى خاصة بعد اتهام الولايات المتحدة الامريكية للصين بخصوص وباء فيروس كورونا ما شكل هذا الاتهام تحذير لكامل الصناعات الصينية والتي جزء منها كان معتمد في الماضي عليها في التقنيات الاساسية وتحديدا في الرقائق عالية الجودة.

ويرى جريج اوستن الخبير في الصراع السيبراني والفضائي والمستقبلي في المعهد الدولي لدراسات الاستراتيجية ان التقارير الاعلانية التي تركز على الجوانب الايجابية للتقدم الرقمي للصين وسعيها الى الريادة

[1] سميرة شرايطية،"السيادة السيبرانية في الصين بين متطلبات القوة و ضروريات الامن القومي"،الامن وتنمية.ع16.جانفي 2020، ص،401.

[2]Daniel breeze,op,cit,15.

[3] Ibid.

[4] وسيم سالم،"العلاقات الامريكية الصينية:دراسة مقارنة للعلاقات الامريكية الصينية خلال فترة ادارة كل من(باراك اوباما)،(دونالد ترامب)"،العلوم السياسية و القانونية.م4.ع23.جويلية2020،ص-ص124-126.

العالمية في مجال الذكاء الاصطناعي ساهمت في المبالغة في ادراك براعتها السيبرانية مضيفا ان تطوير مهارات الامن السيبراني في الصين في الواقع هو اسوء مما هو عليه في العديد من البلدان الاخرى كما يرى ان الصين في تركزها على امن المحتوي قللت من تركيزها على مراقبة الشبكات المادية التي تنقلها.

و اخر ما تعرضت له الصين من هجمات سيبرانية التي تم نسبها للولايات المتحدة الامريكية التي وقع في شهر فيفري من سنة الحالية 2022 وهذا ما دفع الصين لمطالبة الولايات المتحدة الامريكية بتقديم تفسير لانشطتها السيبرانية الخبيثة التي شكلت هجمات من شانها ان تؤدي الى تسريبات هائلة للمعلومات الشخصية والاسرار التجارية وبيانات الملكية الفكرية وتهديد امن البنية التحتية الحيوية للصين مضيفت الى انها تشكك في النوايا الحقيقة للولايات المتحدة الامريكية في سعيها الى تنشيط التعاون الثنائي و متعدد الاطراف في مجال الامن السيبراني باسم مساعدة الدول على تعزيز قدراتها الامر الذي يدعو الى التشكيك في صدق نواياها.

وفي المقابل ادانت الولايات المتحدة الامريكية عدة مرات محاولات اختراقها من طرف الصين وادني الى جانبها كل من الاتحاد الاوروبي وبريطانيا وحلف الشمال الاطلسي ايضا الانشطة الهجومية السيبرانية متهمين الحكومة الصينية بحماية و التستر على منفذي هذه الهجمات الهادفة الى سرقت المعلومات و البيانات و تقنيات التكنولوجية.

ـ خامسا: روسيا

في خضم التوتر المتجذر و المتصاعد بين الولايات المتحدة الامريكية و روسيا وخاصة منها ذات الصلة بالقضايا الثنائية و الاقليمية والتي يعود في الاصل الى الدور الريادي للولايات المتحدة الامريكية و هيمنتها العالمية كما ان اكتساب البلدين السلاح النووي ادى الى عدم القدرة على المواجهة العسكرية بينها هذا ما كان من بين نتائجه الانتقال الى الاعتماد على القوة الافتراضية والعمليات السيبرانية والتي ادت بدورها الى ازدياد حدة الصراع بينهما في ضوء الاتهامات المتبادلة بتوجيه هجمات الكترونية على الاهداف الحيوية، حيث كان للوكالة الاستخبارات المركزية الامريكية الصدارة حول تنشيط الاستطلاع والهجمات السيبرانية ضد المؤسسات الحكومية الروسية كما تستهدف بصورة مستمرة المجالات الاستراتيجية الحيوية للاقتصاد الروسي من خلال البرامج وزرع الشفرات الخبيثة في انظمة الطاقة الروسية[1] لضربها في حالة تدهور العلاقات بين البلدين ومن ابزر الاتهامات التي وجهتها روسيا للولايات المتحدة الامريكية تعرضها الى عديد غير مسبق من الهجمات السيبرانية خلال انتخابات مجلس الدوما.

وبالرغم من ذلك الا ان روسيا تعد من بين الدول التي تعمل على تحدي قوة التفوق الامريكي في الفضاء الافتراضي لكن دون القدرة على التفوق عليها من بين الاجراءات التي اتخذتها روسيا احتفاظها بعلاقات تعاونية مع الصين في مجال الفضاء السيبراني عبر اتفاقها سنة 2015 وانضمامها لمنطقة شنغهاي للتعاون، وما يميز روسيا عن باقي الدول المنافسة والمعادية للولايات المتحدة الامريكية في مجال الافتراضي هو تطبيق السيادة الوطنية على الفضاء السيبراني وهي بين المرتكزات الاساسية لاستراتيجية الامن السيبراني الروسي، كما تسعى روسيا لبناء معايير دولية من خلال التعاون في الفضاء السيبراني اما بتعزيز القدرات في مجال مواجهات التهديدات الداخلية لامن المعلومات او مواجهة التهديدات الخارجية حيث تتجنب روسيا المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة الامريكية في الفضاء السيبراني، كما عملت ايضا على المستوى الدبلوماسي الى تقديم مشروع اتفاقية للامم المتحدة للتعاون في مكافحة الجرائم السيبرانية في مجال الافتراضي وذلك في محاولة لاستبدال اتفاقية

[1] Daniel breeze,op,cit,17.

بودايست لعام 2001[1] والتي وقعت عليها الولايات المتحدة الامريكية الي جانب 55 دولة اخرى وترفضها روسيا والتي تراها تهديدا مباشرا لسيادتها خاصة وانها تسمح لاصحاب البيانات بالسيطرة على استخدامها بدلا من الحكومات.

ومن جانب اخر تصاعدة الاتهامات الامريكية لروسيا بشن الهجمات الالكترونية عليها ومن ابرز اتهاماتها لروسيا قيامها بالتدخل في الانتخابات الامريكية سنة 2016 ونشرها معلومات مظللة عنها مما دفع القيادة السيبرانية الامريكية الى مهاجمة شركة ابحاث الانترنت الروسية الى جانب محاولة روسيا تنفيذ هجوم سيبراني على منطقة حظر الاسلحة الكيمياوية الى جانب قرصنة منطقة مكافحة المنشطات الدولية، كما كشف مسؤولين امريكيين على ان جهاز المخابرات الخارجية الروسية SVR يعمل بصفة مستمرة على محاولة اختراق برنامج (سولاروندز) لاختراق اهداف حكومية وبين المؤسسات التي ترصدها وزارة الدفاع والتجارة والخزانة المالية والتي تتزامن في كثير من الاحيان مع محاولات الصين اختراق برامج البريد الالكتروني من مايكروسوفت.[2]

من خلال ما تم التطرق اليه في هذا المبحث يتضح ان نمط القوة الافتراضية يمثل الاستراتيجية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الامريكية في تعاملاتها مع الدول الكبري والاقليمية المالكة للاسلحة النووية خاصة وان هذا النمط من القوة يتميزة بقلة تكاليفه و سرعته في تنفيذ دون اين يتطلب ذلك التواجد الامريكي و يجنبها الدخول في مواجهات عسكرية مباشرة.

[1] عادل عبد الصادق،"صراع السيادة السيبرانية بين التوجهات الروسية والامريكية".المركز العربي لابحاث الفضاء الالكتروني، تاريخ النشر:2019/06/26،تاريخ التصفح:2022/03/20علي موقع:
www.accronline.com/article_detail.aspx

[2] كريم رقولي ،احلام وغليسي،"الحرب الالكترونية بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا"،الاكاديمية للعلوم السياسية،م6،ع2، فيفري2020،ص-ص،139-141.

خلاصة الفصل

تمحور الفصل حول انماط القوة في السياسة الخارجية الامريكية هذه الاخيرة التي سعيت الى تحقيق مصالح الولايات المتحدة الامريكية و المحافظة على مكانتها الدولية و هيمنتها العالمية من خلال التكيف مع التحولات الدولية المستمرة ما تطلب منها التحول في توظيف عناصر القوة بما يتوافق و توجهاتها الخارجية،حيث ادى الاستخدام القصري للقوة الصلبة في شقها العسكري خاصة و الافراط في التدخلات الخارجية الى تراجع مكانة الولايات المتحدة الامريكية بصفتها اكبر الديمقراطيات الغربية و الراعية للسلم و الامن الدوليين وحامية حقوق الانسان، ماجعلها تتجه نحو توظيف القوة الناعمة كاستراتيجية لاستعادة مصداقيتها الدولية ومع الديناميكية التي تشهدها البيئة الدولية من معطيات مستجدة تطلب الوضع الدولي من الولايات المتحدة الامريكية العمل على التوظيف الذكي لقوتها الصلبة و الناعمة في اطار استراتيجية واحدة، كما ساهم التطور التكنولوجي و الاتصالي في بروز القوة الافتراضية التي كانت بمثابة النمط المستخدم في مواجهة تحديات و تهديدات القوي الصاعدة المالكة للقوة النووية خاصة، الا ان نمط القوة الصلبة في شقيها العسكري و الاقتصادي ظل الطابع المهيمن خاصة وان القوة الناعمة كوسيلة توظف للجذب و الاقناع تتطلب وجود قوة صلبة هذه الاخيرة التي مثلت صفة جذب تتسم بها الولايات المتحدة الامريكية مكنتها من البروز عالميا، كما ان القوة الذكية جزء منها يقوم على تواجد النمط الصلب بشقيه العسكري و الاقتصادي الى جانب ان القوة الافتراضية ايضا تتطلب وجود قوة اقتصادية يعتمد عليها التقدم التكنولوجي الذي يشكل العامل الرئيسي للقوة الافتراضية.

الفصــل الثالث

توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية (2009-2024)

تمهيد

مرت السياسة الخارجية الامريكية بمراحل تم اللجوء فيها الى الاستخدام القصري للقوة و الافراط في تدخلات الخارجية كوسيلة لتحقيق غاياتها و حماية مصالحها الحيوية خاصة بعد احداث 11 سبتمبر2001 ما كان لذلك من تداعيات سلبية انعكست على مكانة الولايات المتحدة الامريكية و تراجع مصداقيها على اعتبار انها تمثل اكبر الديمقراطيات الغربية و الراعية العالمية للامن و السلم الدوليين و حامية حقوق الانسان، كما كان لهذه التداعيات ايضا انعكاسات سلبية على المستوى الداخلي مست الجانب الاقتصادي ما ادى الى حدوث استياء من الجانب الاجتماعي ظهرت ملامحه من خلال رفض و معارضة الراي العام الامريكي لهذه السياسات المنتهجة خارجيا، فكانت توجهات الادارات الامريكية من اجل تدارك ذلك و تصحيح هذه الاخطاء الاستراتيجية ان تبنت نمط القوة الناعمة كاستراتيجية ضمن توجهات سياستها الخارجية يتم من خلالها العمل على استعادة مكانة الولايات المتحدة الامريكية والتي شهدت بداية انتهاجها مع ادارة باراك اوباما الذي سعى الى احداث تغيير مثل الى حد ما قطيعة مع سياسات و مضامين توجهات السياسة الخارجية لادارة سابقه جورج بوش الابن، ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق الى توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية (2009-2024) وذلك من خلال الادارات الامريكية المتعاقبة بين الديمقراطيين و الجمهوريين خلال هذه الفترة والتي تتراوح بين ادارة الرئيس الديمقراطي باراك اوباما(2009-2017)، ثم ادارة الرئيس الجمهوري دونالد ترامب(2017-2021)، وصولا الى ادارة الرئيس الديمقراطي جوزيف روبينيت بايدن(2021-2024) وذلك من خلال:

المبحث الاول: توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية في ادارة باراك اوباما(2009-2017).

المبحث الثاني: توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية في ادارة دونالد ترامب(2017-2021).

المبحث الثالث: توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية في ادارة جوزيف روبينيت بايدن(2021-2024).

المبحث الاول: توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية في ادارة باراك اوباما (2009-2017)

ساد توظيف القوة الصلبة في شقها العسكري خلال ادارة جورج بوش الابن والذي انتهج استراتيجية تقوم على الاستخدام القصري والمفرط للقوة العسكرية والتدخلات الخارجية وكان لذلك اثار سلبية تجاوزت المكاسبة المراد تحقيقها و وقع في اخطاء استراتيجية ادى الى تاثر مكانة و صورة الولايات المتحدة الامريكية وما كان على ادارة باراك اوباما الا ان تسعى جاهدة الى محاولة تصحيح الوضع و استرجاع المكانة الامريكية دوليا عن طريق انتهاج توجهات خارجية تقوم في جزء كبير منها على اعتماد توظيف القوة الناعمة ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق لما سبق التوطئة له.

المطلب الاول: توجهات السياسة الخارجية الامريكية في ادراة باراك اوباما

عرفت مرحلة ادراة باراك اوباما للولايات المتحدة الامريكية تحولا ملحوظا في السياسة الخارجية الامريكية نظرا للسياق التاريخي الذي جاءت فيه، والذي تميز بنهاية مرحلة ادارة جورج بوش الابن التي عرفت الكثير من الانتقادات و الماخذ لكونها افرطت في استخدام القوة والتدخل الخارجي العسكري مما اثر على الصورة الدولية للولايات المتحدة الامريكية وعرضها لموجة من الكراهية، فكانت ادارة باراك اوباما من اكثر الادارات الامريكية التي حملت شعار التغيير وعدم الاستمرار في نفس نهج سياسات الادارة السابقة هذه الاخيرة التي كانت لها انعكاسات سلبة على المستويين الداخلي والخارجي.

ومن اجل توضيح ذلك سيم التطرق الى توجهات السياسة الخارجية الامريكية في مرحلة ادارة باراك اوباما او ما اطلق عليها بعض المحللين السياسيين عقيدة اوباما:

ـ كانت انطلاقة باراك اوباما بالتركيز على بناء الداخل الامريكي على اعتبار ان الجبهة الداخلية وما يحدث ضمنها يحدد قوة الولايات المتحدة الامريكية ونفوذها حيث ركزت استراتيجية ادارة باراك اوباما الداخلية على خروج الاقتصاد الامريكي من الازمة الاقتصادية وخفض العجز المالي الذي كان انعكاسا لسياسات الادارة السابقة[1] وهذا ما جاء في استراتيجية الامن القومي الامريكي لسنة 2010، التي اولت اهتمام كبير للاقتصاد الامريكي على اساس انه مصدر النفوذ الخارجي الامريكي الى جانب الاهتمام ايضا بالتعليم والرعاية الصحية واعادة بناء البنية التحتية التي ستكون اكثر امنا في مواجهة التهديدات الارهابية والكوارث الطبيعية، كخطوة اساسية ستحافظ على قدرة الولايات المتحدة الامريكية لقيادة العالم، كما تم التركيز على ضرورة ايجاد مصادر جديدة للطاقة بدلا من الاعتماد على النفط الاجنبي ويرجع اهتمام باراك اوباما ببناء الداخل الامريكي الى الازمات الداخلية الناتجة عن السياسات التي انتهجتها الادارة السابقة والتي كانت لها تداعيات كارثية على المستوى الداخلي، فما كان على ادارة باراك اوباما الا ان تعمل على احداث اصلاحات لتكسب تاييد الشعب الامريكي لها خاصة وانها رات ان القوة والهيمنة الامريكية على العالم تعكسها وتدعمها الجبهة الداخلية في هذا السياق صرح باراك اوباما قائلا:"ما يحدث داخل حدودنا سيحدد قوتنا و نفوذنا).[2]

تضمنت الاصلاحات على المستوى الداخلي اعادة بناء القدرات الاقتصادية كاساس لقوة الولايات المتحدة الامريكية الشاملة تحصينا لامنها القومي بما يخدم هذا الهدف وتعزيز النموذج الديمقراطي الليبرالي الامريكي

[1] عبير موسي،السياسة الخارجية الامريكية في القرن 21.القاهرة :دار النهضة العربية،2011،ص،48.

[2] The white house,washington,national security strategy,the white house,may2010,p-p,2-4.

كنموذج ملهم لكل من هم في الخارج على اعتبار ان القيادة الاخلاقية قائمة على النموذج وليس على فرض النظام على الشعوب الاخرى بالقوة من ناحية ومن ناحية اخرى فالاقتصاد الامريكي حجر اساس في نفوذ امريكا العالمي فهو منبع القوة من خلال تمويلها كما انه المصدر الذي تعتمد عليه المباردات الدبلوماسية و التنموية الامريكية في العالم.

ـ ام على الصعيد الخارجي فقد اعاد باراك اوباما ترتيب اولويات السياسة الخارجية الامريكية حيث وضع المصالح المباشرة الحيوية لاعادة بناء القوة الامريكية الشاملة وتحسين صورتها الدولية في مقدمة اولوياتها وذلك من خلال:

ـ عمل باراك اوباما على تعزيز علاقات الولايات المتحدة الامريكية مع حلفائها المقربين في اوروبا، اسيا، وامريكا اللاتينية وكذا حلفائها في الشرق الاوسط خاصة دول الخليج العربي، و دعا الى العمل على بناء شراكات اعمق واكثر فعالية مع مراكز النفوذ الرئيسية الاخرى كالصين، روسيا فضلا عن الدول المؤثرة بشكل متزايد خاصة في جنوب شرق اسيا بالاضافة الى جنوب افريقيا حتي تتمكن من التعاون بشان القضايا ذات الاهتمام الثنائي والعالمي.[1]

ـ رفض مبدا الحرب و الصراعات وان القوة في عالم مترابط لن تعد لعبة صفرية حيث دعا باراك اوباما الى النهج التفاوضي و التعاوني على الصعيد الدولي خلافا عن الادارة السابقة التي كانت ذات نزعة فردية.[2]

ـ ضرورة المشاركة الامريكية في تعزيز المؤسسات الدولية وحشد العمل الجماعي الذي يمكن ان يخدم المصالح المشتركة مثل مكافحة التطرف ووقف انتشار الاسلحة النووية وهذا ما يحقق الدمج بين ادوات القوة الامريكية سواء كان ذلك عبر تعزيز العمل المشترك مع الحلفاء او الاعتماد على الاقتصاد، والدبلوماسية، الديمقراطية، التنمية وعلى هذا الاساس فان باراك اوباما حاول اعطاء اولوية للعلاقات مع كندا و المكسيك باعتبارهما شركاء في منطقة التجارة الحرة، كما اولى اهمية كبيرة للعلاقات الامريكية مع دول حلف الشمال الاطلسي التي تقوم على اساس ضرورة اقتسام الاعباء في اقرار الامن والسلم الدوليين والتوزيع العادل لهذه الاعباء فيما بينها وبين شركائها ثم تاتي علاقاتها بالصين واليابان وباقي دول امريكا اللاتينية ثم الشرق الاوسط وافريقيا.[3]

ـ وفيما يتعلق بالقوة العسكرية فهي امر ضروري لا غنى عنه في السياسة الخارجية الامريكية الا ان باراك اوباما عمل على الاعتماد على القوة العسكرية باسلوب مغاير لذلك مثلت ورقة الدفاع الاستراتيجي 2012 مؤشرا جديدا لرسم ملامح استراتيجية دفاعية جديدة وذلك بالتركيز على عدم امكانية فصل الخيارات الدبلوماسية عن التوجهات الاستراتيجية عن خيار اعادة الانتشار العسكري، ولهذه الورقة محورين اساسيين الاول يشير الى خفض حجم القوة الامريكية وانهاء المهام ذات الطبيعة الديناميكية على الاراضي في اوروبا والعمليات العسكرية ضد التمرد في افغانستان والعراق والثاني تركيز القوة العسكرية في اسيا والباسيفيك ومنه تعزيز الامكانيات غير التقليدية وتطوير قدراتها التكنولوجية[4] فهذه الاستراتيجية تعمد الى المزج بين الخيار العسكري والخيارات الاخرى والتي في مقدمتها الخيار الدبلوماسي وهو ما عرف بالقوة الذكية.

---

[1] عبير موسي،مرجع سابق،ص،51.

[2] Mark.A,Heller,"Barak obama and the middel east three years on",strategic assessment,n4,January 2012,p,60.

[3] حسن اوريد،"ملامح السياسة الخارجية الامريكية في ظل ولاية باراك اوباما"،افاق المستقبل.ع17.مارس2013،ص،21.

[4]The white house,defense strategic reveiew2012, the white house,may2012,p,2.

اما عن التدخلات الخارجية العسكرية خاصة المتعلقة بمواجهة الارهاب تخلي باراك اوباما عن نموذج القائم على الانفراد والانغماس في الحروب البرية المكلفة مثل حرب العراق، وافغانستان واعتمدت على سياسة جديدة تمثلت في استراتيجية القيادة من الخلف والتي تقضي زيادة الاعتماد على القوة العسكرية للحلفاء وعدم التدخل المباشر الفردي[1]، ومن امثلت ذلك اعتماد الولايات المتحدة الامريكية على بريطانيا و فرنسا في ليبيا، كما سمحت للمملكة السعودية بان تاخذ زمام الامور في هزيمة المتطرفين في اليمن وكذلك الامر بالنسبة للتدخل الفرنسي في مالي اما فيما يتعلق بتنظيم الدولة الاسلامية العراق والشام(داعش) فتحت المجال امام ايران والعراق لقيادة بعض المعارك كما تركت لالمانيا وفرنسا تتعاقد مع روسيا بشان ازمة شبه جزيرة القرم في الازمة الاوكرانية سنة2014.

اما عن استخدام القوة العسكرية فان باراك اوباما لم يعترض عن الاستخدام والتصرف الاحادي والاستباقي فيما كان امن الولايات المتحدة الامريكية مهددا او ان هناك خطرا وشيكا لكن يجب ان تكون الاهداف مشروعة واخلاقية حيث صرحا اوباما قائلا:"لن نتردد باستخدام القوة من جانب واحد اذ لزم الامر لحماية الشعب الامريكي او مصالحنا الحيوية"[2]، وهذا ما دعا اليه فوكوياما فهو لا يستبعد الحرب الوقائية وتغيير نظام الحكم عن طريق التدخل العسكري استبعادا كاملا وانما يجب ان يكون مفهومه بوصفه اجراءات متطرفة جدا فاستراتيجية الامن القومي الامريكي يجب ان تتاكد من توفر المعايير الواضحة من اجل تحديد متي تكون الحرب الوقائية مشروعة ويجب ان تكون تلك المعايير محددة ومعينة معا.

ـ بناء علاقات جديدة بين الولايات المتحدة الامريكية والعالم العربي وخاصة الاسلامي تقوم على الحوار والدبلوماسية والتعاون بدلا من التصادم والحروب حيث اعتبر الخطاب الشهير الذي القاه باراك اوباما في القاهرة سنة 2009 بداية جديدة ومحاولة لاعادة بناء علاقات جديدة هذا الخطاب الذي كان موجه للعالم العربي والاسلامي متبنيا سياسات تدعم تطلعات شعوب المنطقة في التنمية والديمقراطية معتبرا ان الارهاب لا يرتبط بالعالم الاسلامي وان الارهاب لا دين له.[3]

ـ الاستدارة الاسيوية (التوجه الاسيوي) تبنى باراك اوباما عملية الاستدارة الاسيوية كاستراتيجية امريكية جديدة من شانها ان تعيد للولايات المتحدة الامريكية مكانتها حيث عملت سياسة اوباما الاسيوية على اعادة توزيع اولويات السياسة الخارجية الامريكية داخل القارة مع التركيز بشكل خاص على دول جنوب شرق اسيا دبلوماسيا، اقتصاديا، وعسكريا، بعيد عن الاهتمام المبالغ فيه منذ 11 سبتمبر 2001 على وسط و غرب اسيا(افغانستان والعراق)، وهو ما عرف باستراتيجية اعادة التوازن نحو اسيا الباسيفيك ففي ظل الصعود الصيني و فرص النمو في القارة الاسيوية اصبحت هذه المنطقة باعتبارها منطقة مركزية للمصالح الاستراتيجية والاقتصادية الامريكية تحتل اولوية تفوق الاهتمام بمنطقة الشرق الاوسط التي تعج بالصراعات والحروب التي ارهقت الولايات المتحدة الامريكية، ويعود اهتمام ادارة باراك اوباما باسيا الى وجود مجموعة من الاسباب والدوافع الاقتصادية و الاستراتيجية:[4]

اقتصاديا تعد اسيا قارة المستقبل ويتوقع الخبراء انها تستحوذ على نحو 50 بالمئة من النمو الاقتصادي الدولي خارج الولايات المتحدة الامريكية ولاشك ان للازمة الاقتصادية اثرها في توجه باراك اوباما للتركيز على القارة

[1] Mark Moyar,"America grand strategy after Iraq",strategika,n6,october2016,P,5.

[2] Mark.A,Heller,op,cit,p,61.

[3] مروان بشارة،"اهداف الولايات المتحدة الامريكية واستراتيجيتها في العالم العربي"،سياسات عربية.ع1.مارس2013،ص،3.

[4] Thomas H.Henriksen,"foreign policy course correction ",strategika,n6,october2016,p,p,9,10.

الاسيوية، فالصين وبقية النمور الاسيوية قد حافظوا على معدلات معتبرة للنمو الاقتصادي في مرحلة الكساد العالمي كما تمثل هذه الدول وغيرها في القارة فرص تصديرية للشركاء الامريكية، كما ان النمو الاقتصادي للهند يثير اطماع دوائر المال والاعمال الامريكية وهذا النمو المتسارع في ثاني اكبر دول العالم من حيث تعداد السكان تمثل سوق كبيرة مفتوحة امام الشركات الامريكية التي تعاني من تصاعد حدة التنافس دوليا.

استراتيجيا فان التنافس مع الصين يبدو جليا في خلفية هذا التوجه وبسبب انغماس الولايات المتحدة الامريكية في حروبها في افغانستان والعراق فان الصين قد تمكنت من تعزيز نفوذها السياسي و الاقتصادي في القارة الاسيوية، وقد اثارت سياسيات الصين في بحري الصين الشرقي و الجنوبي قلق الحلفاء التقليديين وبصفة خاصة اليابان وكوريا الجنوبية الفيتنام وفي غياب دور امريكي بارز يعادل و يفوق النفوذ الصيني فان الكثير من دول المنطقة ربما لا تجد مفر من التسليم بواقع هيمنة الصين على اقليم شرق اسيا، و في مقابل قد اثار هذا التوجه قدر من الاستياء في الاوساط الصينية التي اعتبرت الامتداد الامريكي في القارة الاسيوية يهدف الى حرمانها من التوسع في مجالها الحيوي وانه نسخة معدلة لسياسة الاحتواء التي انتهجتها الولايات المتحدة الامريكية ضد الاتحاد السوفياتي خلال فترة الحرب الباردة، ناهيك على انا قارة اسيا تمثل ستة من اصل اكبر الجيوش في العالم موجود في اسيا (الصين، الهند، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، باكستان، فيتنام) اثنين من هذه الدول يملكون اسلحة نووية ومن اكبر المناهضين للولايات المتحدة الامريكية (الصين، كوريا الشمالية).

ـ منطقة الشرق الاوسط ونتيجة التقييم الاستراتيجي للسياسات الادارة السابقة عمد باراك اوباما الى صياغة نهج تعاملي مختلف فيما يمكن ان يطلق عليه عملية اعادة الهيكلة وما شمل ذلك من تغيير استطعت الولايات المتحدة الامريكية من خلاله التعامل بفاعلية والذي تمثل في التمسك بخيار عدم التورط عسكريا في المنطقة والتركيز على التعامل مع ازماتها بانتقائية، بمعني التحول من الانخراط المكثف الى الانخراط المرن و التدخل الحذر وعدم تبني استراتيجية شاملة والاهتمام باضطلاع دول المنطقة بدور مركزي في التعامل مع قضاياها وازماتها مباشرة دون التعويل على الدور الامريكي، حيث كان تركيز ادارة باراك اوباما على اربعة قضايا رئيسية فيما تعلق بالجانب السياسي هي الصراع الفلسطيني الاسرائيلي وفي الجانب الامني العراق وافغانستان والملف النووي الى جانب العلاقات مع العالم الاسلامي وعمليات التنمية السياسية في الشرق الاوسط، وفيما تعلق بموجة التغيير التي اجتاحت الدول العربية عمد باراك اوباما الى التعامل مع كل حالة على حدى رافضا التعامل مع الوضع الجديد بمجمله ودعمه بمقياس واحد كما كان هذا الاخير يتوقف على حسب وجود اهداف ومصالح امريكية من عدمه كما شكلت مصر الثقل الاكثر اهمية من بين دول الثورات العربية ولم تكن الولايات المتحدة الامريكية ان تسمح للتغيير ان يمضي فيها دون رقابة.[1]

ـ تضمنت استراتيجية باراك اوباما رؤية تتسم بشمولية النظرة للامن القومي الامريكي حيث انتقلت من فصل و تجزئة الامن القومي الى التكامل و الشمول من خلال تقديم رابطة عضوية بين الابعاد المختلفة للامن فقد اكدت على شمولية النظرة للامن القومي الامريكي في ضوء الامن العالمي في تركيزها على الابعاد غير عسكرية كالبيئة والتغير المناخي والاقتصاد وامن الفضاء الالكتروني و مواجهة الاوبئة.

انطلاقا من مميزات السياسة الخارجية الامريكية في مرحلة ادارة باراك اوباما والتي اتسمت بالتراجع عن النزعة الفردية مقابل العمل الجماعي و التركيز اكثر على عوامل القوة غير الصلبة و يمكن تلخيص محاور توجهات السياسة الخارجية الامريكية في تلك المرحلة في التراجع عن الاستخدام المفرط للقوة العسكرية و التقليل من التدخلات الخارجية والاهتمام اكثر بالجبهة الداخلية بالتركيز اكبر على تطوير الاقتصاد الامريكي كاساس

[1] Thomas H.Henriksen,op,cit,p,12.

للنفود الامريكي الخارجي وتعزيز اطر التفاوض و التعاون المشترك مع الحلفاء والاصدقاء وجعل التواجد الامريكي في اسيا من اساسيات توجهاتها الخارجية والسعي الى احتواء الخصوم خاصة الصين، روسيا، وايران.

المطلب الثاني: تجليات القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية في ادارة باراك اوباما

تارجحت سياسة باراك اوباما بين الواقعية والمثالية، كما تميزت بالاعتماد على القوة الذكية التي تمزج بين القوة الصلبة والقوة الناعمة بحسب طبيعة القضايا المطروحة على الساحة الدولية غير ان الراجح عن اسلوب ادارة باراك اوباما للحكم والشؤون الخارجية شكل تحولا اساسيا مقارنة باسلوب الادارة السابقة للجورج بوش الابن للحكم والشؤون الخارجية وهو ما برز بشكل واضح في الكثير من المناسبات والتعاملات، غير ان الاهتمام سينصب حول القضايا التي ظهر فيها توظيف القوة الناعمة بصورة واضحة وهو ما يتجلى في المحطات التالية:

ـ مشروع الشرق الاوسط الكبير

بادر باراك اوباما في بدايه عهدته الى اعادة النظر في فكرة وعقيدة الجمهوريين في التعامل مع منطقة الشرق الاوسط والعالم العربي والاسلامي وبدلا من الحرب الوقائية والفوضي الخلاقة التي اعتمدتها الادارة السابقة له بقيادة صقور البيت الابيض، سارعت ادارة باراك اوباما الى الاعلان عن مشروع الشرق الاوسط الكبيرهذا الاخير الذي تم صياغتها في اواخر مرحلة الادارة السابقة للجورج بوش الابن بعدما شهده الواقع الدولي من تراجع و كراهية للولايات المتحدة الامريكية و تشوه صورتها الدولية، حيث تم الاعلان عنه في القاهرة سنة 2009 بهدف اعادة ترتيب الامور في منطقة والعمل على دمج اسرائيل في النظام الاقليمي واحكام السيطرة عليه من خلال مشروع يتضمن نشر القيم الديمقراطية وحقوق الانسان و التنمية السياسية و الاقتصادية وتاسيس منطقة شرق اوسطية تقوم على المبادئ الغربية ذات المنطلقات الامريكية تحت غطاء دمقرطة انظمة الحكم وهو ما يندرج بصورة واضحة في اطار اساليب القوة الناعمة الذي سعى باراك اوباما الى تاكيدها والعمل على استخدامها من اجل تحقيق المصالح الامريكية في المنطقة بدلا من الاستخدام القصري للقوة الصلبة في شقها العسكري.[1]

ـ الانسحاب الكلي من حرب العراق

كان باراك اوباما من المعارضين بشدة لغزو العراق وموقفه هذا ساهم بشكل كبير في فوزه في الانتخابات الرئاسية الامريكية فالتاييد الشعبي الذي حظي به باراك اوباما كان دليل واضح على الاستياء الشعبي الامريكي من سياسات الادارة السابقة خاصة فيما تعلق بغزو العراق و ما ترتب عنه من انعكاسات سلبية داخليا وخارجيا، فكان من اهم القضايا التي تعهد باراك اوباما باحداث تغيير بخصوصها كانت حرب العراق والتواجد العسكري الامريكي، حيث تبنى استراتيجية قائمة على الانسحاب الامريكي العسكري الكامل هذا الاخير الذي تم طرحه في اول اجتماع للمجلس الامن القومي الامريكي اثر اعتلاء باراك اوباما الحكم مناقشا الخيارات المتاحة والمتعلقة بالتاريخ الانسب للانسحاب فجاءت الاقتراحات التالية:[2]

ـ الاقتراح الاول ان يتم الانسحاب في غضون ثلاثة وعشرون شهرا كمدة مطلوبة لاتمام الانسحاب بنجاح.

ـ الاقتراح الثاني ان يتم الانسحاب في غضون تسعة عشرة شهرا كمدة لاكمال جاهزية القوات العراقية الامنية.

[1] مروان بشارة،مرجع سابق،ص،4.

[2] Fitzgerald david,Ryan david,Obama us foreign policy and the dilemmas of intervention.london: palgrave macmillan,2004,p,134.

ـ الاقتراح الثالث ان يتم الانسحاب في مدة لا تتجاوز ستة عشرة شهرا وهذا الاخير يتوفق مع الوعد الذي تعهد به باراك اوباما اثناء حملته الانتخابية.

وقام باراك اوباما بالاعلان اثناء تواجده في قاعدة كامب لجوين البحرية انه بحلول التاريخ المحدد سوف تنتهي المهمة القتالية للولايات المتحدة الامريكية في العراق ويتم سحب جميع قواتها العسكرية ما عدا التي ستقوم بتدريب القوات العراقية وتقديم المشورة لها مؤكدا انه بمجرد اتمام الانسحاب فان مهمة الولايات المتحدة الامريكية ستتحول من قتالية الى مساندة وداعمة للحكومة العراقية ولقواتها الامنية، مشيرا الى ان هذا الانسحاب لا يعني التخلي عن العراق بل يعطي للقوات الامريكية قوة ومرونة اكبر في تقديم الدعم للشركاء العراقيين في حربهم ضد الارهاب، الا ان كافة الاطراف الاقليمية والدولية كانت تدرك جيدا ان العلاقات الامريكية العراقية قد تغيرت وان الملف العراقي بات اقل اهمية لادارة باراك اوباما عن ادارة سابقه جورج بوش الابن.[1]

و جرت اللقاءات والاجتماعات بين الطرفين العراقي و الامريكي تم تناول من خلالها مناقشة عملية الانسحاب وغيرها من القضايا ذات الصلة بالاهتمام المشترك والتي كان على راسها استقرار و امن العراق والتاكيد على نقل المسؤولية بشكل سلمي وامن من القوات الامريكي الى الحكومة العراقية وكذا صورة دعم الخطوات والحلول السياسية للتغلب على الاختلافات التي قد تنشا بين الفرقاء السياسيين داخل العراق وضرورة استمرار التشاور والعمل المشترك للتعامل مع مختلف القضايا الاقليمية واهم ملف تم مناقشته هو عملية الانسحاب على الرغم من انه لم يطرا اي تغيير على موعد الانسحاب التي تم تحديدها في اتفاقية الاطار الاستراتيجي[2]

اما عن اتفاقية الاطار الاستراتيجي هي اتفاقية جاءت وتم صياغتها اثناء مرحلة الادارة السابقة للجورج بوش الابن فعلى اثر استراتيجية هذه ادارة السابقة القائمة على استخدام القوة والتدخل العسكري المباشر والمنفرد من اجل فرض السيطرة وهيمنة والنموذج الامريكي على منطقة الشرق الاوسط والتي لم يكن العراق سوى الخطوة الاولى من سلسلة خطوات مشروع القرن الامريكي، الا ان الاحداث وتطوراتها على ارض الواقع حولت ذلك الى اكبر عائق امام الولايات المتحدة الامريكية نتيجة لحجم الدمار الهائل على المستوى العراقي وما ترتب عنه من سلبيات وتراجع المكانة الدولية للولايات المتحدة الامريكية و تشوه الصورة الاخلاقية والانسانية لها مع تصاعد الضغط الداخلي، الامر الذي اجبر ادارة جورج بوش الابن على اعادة حساباتها والتفكير جديا في الانسحاب من العراق ومن اجل ذلك دخلت في مفاوضات مع الجانب العراقي من اجل تنظيم عملية الانسحاب والاتفاق على بعض الملفات والقضايا وعلى شكل العلاقة التي ستربط الطرفين بعد اتمام عملية الانسحاب، حيث كانت المفاوضات من بداية شهر مارس 2008 الى غاية شهر نوفمبر من نفس السنة و تم من خلالها التوصل الى اتفاقية التي باتت تعرف باتفاقية الاطار الاستراتيجي والتي تناولت تحديد زمن الانسحاب والقضايا ذات الاهتمام المشترك والتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية و الدبلوماسية و الدفاعية و الامنية بالاضافة الى تعزيز الديمقراطية ومكانة العراق الاقليمية وضمن المنظمات الدولية والملاحظ على هذه التفاقية انها تناولت العموميات ولم تتحدث عن الاليات وكيفية تحقيق ذلك مما دل على انها اتفاقية تعكس طبيعة الظروف التي عقدها فيها الجانب الامريكي لتملص من الوضع العراقي من ناحية واقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الامريكية في ظل استياء الراي العام الامريكي من ناحية اخرى.[3]

---

[1] Ibid,p,135.

[2] فارس تركي،"السياسة الامريكية اتجاه العراق(2008-2016)"،الدراسات الاقليمية.ع27.ديسمبر2019،ص،230.

[3] المرجع نفسه،ص-ص،226-288.

وتجدر الاشارة الى انه مع اقتراب موعد الانسحاب النهائي ظهرت مخاوف لدي بعض المسؤولين الامريكيين من تزايد تنامي النفوذ الايراني مما دفعهم لمحاولة البحث عن تعديل في اتفاقية الاطار الاستراتيجي كما كانت ايضا هناك مخاوف الى ان تؤدي الانقسامات المذهبية والعرقية الى تحول العراق الى دولة فاشلة تساهم في تنامي الجماعات الارهابية في حالة الانسحاب الكلي للقوات الامريكية خاصة وان القوات العراقية عاجزة عن حماية حدود العراق وفضائه الجوي وانها لن تكون بالمستوى المطلوب في المدة المحددة، وهذا ما تطلب الدعوة الى الدخول في مفاوضات من اجل تعديل الاتفاقية الامنية الا ان هذا قوبل بالرفض والمعارضة الشديدة من الطرف العراقي و كان باراك اوباما صرح قائلا" يجب ان نكونوا حذرين في الخروج من العراق حيث كنا مهملين في الدخول وان الانسحاب يحب ان يكون بعناية و حذر لتنجب اسلوب الفيتنام من تشتت الفوضي"، و وفقا للاتفاقية الاطار الاستراتيجي او ما يصطلح عليها ايضا بالاتفافية الامنية تمت عملية الانسحاب معلنا باراك اوباما ان الولايات المتحدة الامريكية ستستمر في دعم وتنمية العلاقات بين البلدين.[1]

بعد اتمام عملية الانسحاب ومن اجل اقامة علاقات طبيعية تم التركيز على تطوير شراكة استراتيجية بين الطرفين وهذا ما تم بموجبه انشاء مكتب الشراكة الاستراتيجية مع العراق وتم حصر وتحديد مهامه في دعم الوكالات والوزارات التنفيذية في عملية الانتقال الى الشراكة الاستراتيجية ما بين الولايات المتحدة الامريكية و العراق في المجالات الاقتصادية و الدبلوماسية و الثقافية و الامنية بالاستناد الى اتفاقية الاطار الاستراتيجي، والتنسيق والتعاون مع فرق اعادة الاعمار، ودعم وتمكين حكم القانون في العراق يضمنها برنامج تطوير قوات الشرطة كما يتولي ايضا المهام التي كانت مسندة الى مكتب مساعدة العراق الانتقالي ومهام اخرى مشابهة.[2]

ـ الانسحاب الجزئي من افغانستان

ان اعلان ادارة باراك اوباما لاستراتيجيتها اتجاه حرب افغانستان كنهج يستهدف افغنة الحرب اي جعلها حرب افغانية-افغانية بين الحكومة وحركة طالبان وان خطتها في ذلك هي السعي الى غاية تمثلت في وضع موعد محدد للانسحاب الامريكي من ساحة الحرب التي بدات مع الادارة السابقة للجورج بوش الابن اثر احداث 11 سبتمبر 2001 معتبرة ان الانسحاب لابد ان يكون تدريجيا على هامش افغنة الحرب لانها حرب استراتيجية وهادفة للقضاء على التنظيم الارهاب لحركة طالبان[3]، هذا ما شار اليه اثناء حملته الانتخابية الذي وجه فيها انتقادات كبيرة للحرب على العراق واعتبر ادارة جورج بوش الابن اخطات عندما غزت العراق واهملت الوضع في افغانستان ما دفع ادارة باراك اوباما الى انتهاج استراتيجية ترتكز على:[4]

ـ السعي الى حرمان القاعدة من التمتع بملجئ امن في منطقة الحدود الافغانية الباكستانية.

ـ السعي الى اقاف تصاعد قوة و نفوذ حركة طالبان في افغانستان وذلك من خلال دعم القوات الامريكية المتواجدة فيها لوقت محدد.

ـ سعي القوات الامريكية الى بذل جهد اكبر لتدريب وتجهيز القوات الافغانية من اجل تاهيلها لمواجهة التهديدات.

ـ اعلان ادارة باراك اوباما عن بدا عملية سحب قواتها من افغانستان في اواخر 2011.

---

[1] رائد الحامد،"الانسحاب من العراق...المقدمات واشكال البقاء"،المستقبل العربي.ع454.ديسمبر2016،ص،35.

[2] المرجع نفسه،ص،37.

[3] Fitzgerald david,Ryan david,op,cit,p,p,54,55.

[4] Ibid,p,56.

وبصورة عامة استقبل الراي العام الامريكي ومراقبوا السياسة الخارجية استراتيجية ادارة باراك اوباما اتجاه افغانستان بقدر مرتفع من الايجابية الا ان الجزء الذي اثار القلق هو الخطوة التي تعلقت بالزيادة الملموسة في دعم القوات الامريكية في افغانستان والتي شهدت انقسام بين مؤيدين لها ومعارضين دعوا الى تواصل دبلوماسي مع حركة طالبان والتزامات عسكرية محدودة، الا انها هذه الخطوة قابلها الاعلان الذي تمثل في تحديد موعد واضح وقريب للانسحاب والذي كان اشارة واضحة في السعي الى افغنة الحرب، كما لقي هذا الاعلان تاييد حلفاء الولايات المتحدة الامريكية في حلف الناتو حتي وان لم يتجسد ذلك في دعم من الناحية العسكرية الا انه اشار الى اصتطاف توافقي ظاهر على الاقل لسياسة ادارة باراك اوباما كما اعلنت باكستان دعما متحفظا لهذه الاستراتيجية لا سيما انها تخوض حربها الخاصة ضد طالبان باكستان في منطقة القبائل الحدودية مما جعلها منها تمثل طرفا اساسيا فيها.[1]

ركزت ادارة باراك اوباما في استراتيجيتها اتجاه حرب افغانستان على العامل الزمني الذي يفترض ان يوفر للقوات الامريكية القدرة على ايقاف التصاعد الهجومي للطالبان وتقليص نفوذها الميداني ما يؤدي الى ايقاع هزيمة تكتيكية بتنظيم القاعدة، حيث راى باراك اوباما ان العامل الزمني كفيل بتحقيق خطوتين سباقتين لخطوة الانسحاب وتمثل الخطوة الاولى في بناء جيش واجهزة امنية افغانية يعتمد عليها في تحمل العبء الاكبر للحرب ام الخطوة الثانية فتمثلت في تعزيز ثقة القطاع الاكبر من المواطنين الافغان بالوضع الجديد سياسيا و اقتصاديا بما يساعد على تضيق اي مجال متاح امام طالبان لتجديد انتصاراتها ثم ياتي الانحساب الامريكي.[2]

لقد استطاع باراك اوباما تحقيق الهدف الذي سعت اليه الولايات المتحدة الامريكية في غزوها للمنطقة منذ البداية والذي تمثل في الاطاحة بزعيم تنظيم القاعدة اسامه بن لادن وهذا ما تم بالفعل اثر اغتياله مما فرض نوعا ما من المنطق لانهاء التواجد الامريكي وتم بذلك اختصار النصر في افغانستان وانطلقت عملية الانسحاب لكن ليس بصورة كلية وانما جزئيا تمهيدا لافغنة الحرب وكان ذلك على الاقل من اجل الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية لباراك اوباما.[3]

ـ المفاوضات مع ايران والاتفاق النووي

عمد باراك اوباما الى انتهاج عدة استراتيجيات في محاولته التعامل مع الملف النووي الايراني، انطلاقا من التطلع لتسوية الخلافات معها الى العمل على توظيف عناصر استراتيجية الاحتواء بعد الرفض التي قابلت به ايران تلك المحاولات هذه الاخيرة التي بدات من خلالها عملية التسوية سنة 2009 عن طريق تواصل دبلوماسي من طرف باراك اوباما في مفاوضات مباشرة عن البرنامج النووي لطهران من خلال ارسال رسالة لاية الله علي خامنئي المرشد الاعلى للثورة الاسلامية ومن المرجعيات الدينية الشيعية في ايران، كما سجل رسالة فيديو للشعب الايراني معتقدا بان هذا سيساعد على بدا عملية المصالحة المتبادلة لكن رد القادة السياسيين كان عدائيا بشكل كبير، وفي نفس السنة وقعت احتجاجات واسعة على الانتخابات الايرانية بسبب التزوير والتي تم قمعها بشدة لكن استجابة باراك اوباما لهذه الاحداث جاءت متسامحة على امل متابعة التواصل الدبلوماسي واستمرت المفاوضات بخصوص الملف النووي بين ايران و "الخمسة+ 1" لسنين دون اي حلول او نتائج ونتيجة لذلك شرعت ادارة

[1] Dueck calin,American grand strategy to day.new York:oxford university press,2015,p-p,55-56.
[2] Fitzgerald david,Ryan david,op,cit,p,59.
[3] Ibid,p,87.

باراك اوباما بمسار موازي في اتخاذ تدابير حازمة ضد طهران احيانا بصورة فردية امريكية واحيانا اخرى بالتعاون مع الحلفاء والامم المتحدة.[1]

ثم قامت ادارة باراك اوباما على الاستدارة ثانية الى تسوية الخلافات بعد الانتخابات الرئاسية التي اجريت و نجح فيها حسن روحاني في 2013 هذا الاخير الذي تم اختياره من طرف الشعب الايراني ومن ابرز سيماته انه مفاوض متمرس ومصقول والذي تعهد ان يزيل العقوبات من خلال الدبلوماسية وعبر عن نية متصالحة فيما يتعلق بالملف النووي وكان باراك اوباما حريصا على التفاوض معه، ومن هنا كانت الانطلاقة الجدية للمفاوضات حول الملف النووي الايراني وفي نوفمبر 2013 تم التوصل بين ايران و "خمسة+1" الى اتفاق مرحلي او مؤقت وتم وقف وازالة العقوبات الدولية عن ايران مقابل تجميد مؤقت على بعض العناصر المحدودة للبرنامج النووي الايراني.[2]

بالرغم من المعارضة التي حظي بها الاتفاق خاصة من طرف الجمهوريين الا ان باراك اوباما راى ان الانخراط مع مراعاة الاحتياجات الاستراتيجية الاساسية يمكن ان يخدم المصالح الامريكية وجها لوجه مع هذه الدولة المناهضة والمالكة للبرامج النووية افضل بكثير من العقوبات والعزلة التي لا نهاية لها، وان الولايات المتحدة الامريكية قوية كفاية حتي تختبر الطروحات الناتجة عن عقد الاتفاقات سواء مع ايران او غيرها دون ان تتعرض للخطر التهديد وهنا ظهر مفهوم عقيدة باراك اوباما "سوف ننخرط لكننا نصون ونحافظ على كل قدراتنا"، وهو ما يعني تماما التدخل المحدود اي ان الولايات المتحدة الامريكية قد تتدخل في بعض المسائل طالما ان هناك فرصة للنجاح في نفس الوقت الذي لا تتعرض له مصالحها للتهديد.[3]

تم اعلان الاتفاق في افريل 2015 وكان تفصيليا تناول ادق التفاصيل وفي مقابل كان هناك مجموعة من الانتقادات التي وجهت لادارة باراك اوباما حول هذا الاتفاق النووي مع ايران سواء من داخل الولايات المتحدة الامريكية او من خارجها من كونغرس، اسرائيل، الحلفاء العرب والتي تمحورت اساسا حول التهديد الذي ستتعرض له المنطقة باكملها نتيجة هذا الاتفاق وخاصة اسرائيل وما يمكن ان تتعرض له من خطر تهديدي من طرف ايران المسلحة نوويا الى جانب تحررها من العقوبات الدولية ما قد ينجر عنه دعمها المادي لوكلائها في المنطقة.

في هذا السياق دافع فريد زكريا عن الاتفاق النووي من خلال منافشته للخيارين البديلين له حيث راى انه من ناحية استمرار العقوبات لم يوقف ايران سابقا عن برنامجها النووي والصين قد ترى في عزلة الغرب لايران فرصة لبناء علاقة خاصة معها من شانه ان يطور اقتصاد الطاقة لها فهي اللاعب الاساسي في شراء النفط الايراني الذي تميل ايران الى بيعه بسعر منخفض وفيما تجنب الغرب ايران عمدت هذه الاخيرة الى تعميق علاقات الاقتصادية مع الصين ومن ناحية اخرى خيار الهجوم المسلح كالضربة التي وجهتها اسرائيل سابقا للعراق لن تفلح بحالة ايران لان لها صناعة نووية واسعة تضم العديد من المنشات ومنها ماهو قريب من المناطق الاهلة بالسكان واي ضربة لايران سياتي الرد منها ومن حلفائها ما يشكل خطر على امن الولايات المتحدة الامريكية و حلفائها خاصة اسرائيل وسيحدث انشقاق دولي وسينظر اليها على انها ضحية اعتداء غير مبرر، وان ايران تمتلك من عائدات النفط ما يمكنها من اعادة البناء ولكن ليس كبرنامج نووي بل كسلاح نووي طالما انها تعرضت للهجوم هذا الاخير الذي سيشكل مبرر قوي لها، كما يرى ايضا فريد زكريا ان الاموال التي ستستعيدها

[1] Dueck calin,op,cit,p-p,61-62.
[2] Ibid,p,62.
[3] Kaplan fred,"Obama's way,the president in practice",foreign affairs,n1,January2016,p,p,46,63.

ايران بعد رفع العقوبات لم تكن يوما عاملا حاسما في السياسات الايرانية في المنطقة فايران التزمت بدعمها للنظام السوري والمعارضة ضد تنظيم الدولة الاسلامية العراق الشام (داعش) كضرورات استراتيجية بغض النظر عن التكلفة.[1]

ـ الانفتاح التاريخي على كوبا

عمد باراك اوباما الى انتهاج استرتيجية الانخراط مع كوبا كافضل وسيلة لتحقيق المصالح الامريكية ودعم الديمقراطية و حقوق الانسان وان سياسة العزلة التي دامت لما يقارب خمسون سنة لم تنجح في دفع كوبا الى اجراء تغير في نظامها السياسي ولا ادت الى تحسين العلاقات حيث عمل باراك اوباما على اقامة عهد جديد من الشراكة مع امريكا اللاتينية، ركز فيه عن اقامة بداية جديدة مع كوبا كما اعلن عن تطبيع العلاقات مع هافانا وبنما[2] الا ان اولويات باراك اوباما نحو الانسحاب من العراق و انهاء الحرب في افغانستان جعلت من الاهتمام بامريكا اللاتينية متقطعا، ولقد اعلن باراك اوباما على العديد من اجراءات كفك الحظر عن كوبا بالاضافة الى استعادة العلاقات الدبلوماسية حيث انطوت سياسة باراك اوباما مع كوبا على الاعتراف ان التغيير لا يمكن ان يكون الا من الداخل مدرك ان سياسات المواجهة لن تاتي بنتيجة خاصة مع تزايد تاثير الصين في المنطقة وان استراتيجية الانخراط ستدفع رئيس كوبا راؤول كاسترو الى تخفيف القيود المفروطة على حرية التعبير و المعارضة السياسية وفي مقابل تخفيف الولايات المتحدة الامريكية العقوبات الاقتصادية، الا ان استراتيجية باراك اوباما اتجاه كوبا تعرضت للانتقاد خاصة من طرف الرئيس السابق لفلوريدا جيب بوش الذي انتقده بانه يحاول بناء ارثه من الانجازات الدبلوماسية الا ان خطوة الانفتاح على كوبا من طرفه تعتبر انجاز دبلوماسي لكنها ليست في مستوي الانجاز الدبلوماسي الخاص بالملف النووي الايراني.

ـ الاستدارة الاسيوية(التوجه الاسيوي)

تعتبر استدارة باراك اوباما نحو اسيا والتي تم الاعلان عنها اثناء عهدته الثانية احد اهم الملامح التي ميزت السياسة الخارجية الامريكية حيث مثلت هذه الاستدارة مصلحة حيوية للولايات المتحدة الامريكية خاصة وان مستقبل هذه الاخيرة الاقتصادي يكمن في تلك المنطقة وانطلاقا من ذلك عمل باراك اوباما باستمرار على البحث عن فرص لجذب دول اسيا، كما عمدت على ترميم ودعم العلاقات التي تجمعها مع دول المنطقة من اتفاقيات وتحالفات وعمل على اقامة اخرى جديدة خاصة منها مع الدول التي تقع جنوب شرق اسيا وتخشى الهيمنة الصينية مثل الفيتنام، و كوريا الجنوبية ومثلت ادارة باراك اوباما اكثر الادارات الامريكية التي رفعت اسيا الى هذه المكانة ورات فيها اولوية قصوي معتبرة الشرق الاوسط بمرتبة ثانية واقل اهمية، ومن ابرز ما اكد على ذلك وعد باراك اوباما بان اي تخفيض في الميزانية الدفاعية للولايات المتحدة الامريكية لن يؤثر على الميزانية العسكرية على عكس الشرق الاوسط وقد شمل هذه الاستدارة الاسيوية ثلاثة ابعاد دبلوماسية، اقتصادية، وعسكرية:

البعد الاول تمثل في اتصالات الدبلوماسية رفيعة المستوى من خلال زيارات لكبار المسؤولين الامريكيين بمن فيهم الرئيس ووزير الخارجية والدفاع لمختلف دول المنطقة حيث ان البعد الدبلوماسي ركز على تدعيم العلاقات مع الحلفاء والاصدقاء التاريخيين للولايات المتحدة الامريكية وبصفة خاصة اليابان وكوريا الجنوبية والفيتنام، كما سعت الولايات المتحدة الامريكية للعب دور اكبر في المنظمات الاقليمية في المنطقة وقد ظهر ذلك جليا من خلال

[1] Fareed zakaria,"a nuclear deal with iran is the best option",foreign affaire,n2,(march/april)2015, p,p,5,6.

[2]Michael reid," Obama and latina America", foreign affaire,n5,(September/October),2015,p,13.

عدة مبادرات دبلوماسية وقد شمل ذلك استضافة الولايات المتحدة الامريكية قمة منظمة التعاون الاقتصادي لدول اسيا والمحيط الهادي وكذا حضور باراك اوباما لاول مرة قمة دول شرق اسيا، كما قام ايضا بزيارة جمهورية اتحاد الميانمار(بورما سابقا) ليكون بذلك اول رئيس امريكي يقوم بزيارتها و اعلن عن تقديم دعم مادي لمشريع تموية لها كما قام ايضا بجولة اسيوية والتي كانت من بينها زيارة كل من تايلاند وكامبوديا وغيرها، كما كانت وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلينتون اول وزير خارجية يقوم بزيارة كل دول منظمة امم جنوب شرق اسيا خلال ولايتها حيث عمدت ادارة باراك اوباما الى اظهار حجم و عمق الاهتمام الامريكي بالقارة الاسيوية.[1]

البعد الثاني فشمل الجانب الاقتصادي والاهم حيث ينصرف الى تعميق التعاون التجاري مع دول المنطقة والسعي الى انشاء منطقة للتجارة الحرة تحت مسمى الشراكة عبر المحيط الهادي كاستراتيجية اقتصادية لادماج الاقتصاد في تحالفات التجارة البينية الى جانب فرض سيطرتها بطريقة غير مباشرة على حركة التجارة البحرية من خلال تحالفاتها مع الدول التي تسيطرة على اهم المضائق البحرية للمنطقة كوسيلة لحصر واحتواء الخصوم واهمهم الصين.

البعد الثالث فتمثل في التواجد العسكري الامريكي في المنطقة حيث سعى باراك اوباما الى اعادة توزيع الاسطول البحري الامريكي بتمركز اكبر عدد من المدمرات و الغواصات و حاملات الطائرات في المحيط الهادي الى جانب قيام وزارة الدفاع الامريكي بزيادة عدد المناورات المشتركة مع دول المنطقة والتي حضيت فيها الفلبين التي تعاني من منازعات حدودية مع الصين في بحر الصين الجنوبي بالنصيب الاكبر، كما دعمت ادارة باراك اوباما صلتها بفيتنام التي تعاني ايضا من نزاعات حدودية مع الصين و قامت بتدعيم تواجدها العسكري في قواعدها في اليابان وكوريا الجنوبية ونشر المشاة البحرية الامريكية في غرب استراليا الى جانب تصعيد التعاون في مجالات التصنيع العسكري والتبادل التكنولوجي مع الهند وكل ذلك جزء لا يتجزء من المبدا العسكري الذي تبناه البنتاغون (المعركة الجو-بحرية) والذي ينص على تكامل القوات البحرية والجوية بهدف ردع الصين او اي عدو محتمل عن اعاقة العمليات العسكرية الامريكية في المحيط الهادي.[2]

وتجدر الاشارة الى اهتمامات ادارة باراك اوباما الاسيوية اشعرت الاوروبيين بالقلق من ان تحل الاولويات الترانسباسيفيكية محل الاولويات الترانساطلسية في الفكر الاستراتيجي الامريكي بالرغم من قيام باراك اوباما بجولة اوروبية قبل بدا جولته الاسيوية الا ان هذه الاخيرة حملت الكثير من المعاني والتي اهمها ان اسيا ستحتل مكانة متميزة في الاجندة الامريكية لما تستطيع ان تلعبه من دور اساسي في مستقبل علاقات القوة الاقتصادية والسياسية العالمية.

ـ التوجه نحو الاحتواء الاستراتيجي للصين

يمكن اعتبار السبب الاكثر منطقية لاستدارة ادارة باراك اوباما نحو اسيا هي الصين والتي اعتبرتها من اولوياتها القصوي ومن خلال استقراء التوجه الامريكي في المنطقة يمكن ادراك اهمية الصين من خلال ملاحظة الكيفية التي حاولت بها باراك اوباما في استخدام استراتيجية الاحتواء خاصة عن طريق اشراك الهند، فالسياسة الامريكية اتجاه الهند موجودة في صميم استراتيجية توازن القوي معتبرة اياها اهم قوة اقليمية موازية للصين فالهند هي بمثابة شريك ديمقراطي طبيعي للولايات المتحدة الامريكية على خلاف باكستان التي لم تكن ادارة

[1] عمر تاشينار،"الاستدارة الامريكية من الشرق الاوسط نحو اسيا-الباسيفيك"،الدرايا الفلسطنية.ع103.جويلية 2015، ص،ص،92، 93.

[2] رائد الحامد،"الاستراتيجية الامريكية الجديدة في اسيا...الملامح و التحديات"،المستقبل العربي.ع454.ديسمبر2016،ص،ص، 28، 29.

باراك اوباما قادرة على اعطائها اولوية بسبب حاجتها للهند لاحتواء الصين من ناحية باكستان دولة هشة تمتلك اسلحة نووية وتمرد حركة طالبان وسياق اقليمي مضطرب ما يشكل قلقا وتوتر لاي دولة ومن ناحية اخرى الخلاف المستمر بين باكستان والهند هذه الاخيرة التي تعتبر المنافس الرئيسي للباكستان بالاضافة الى النزاع الدائر حول اقليم كاشمير بينهما، فهذه الديناميكية التي تستخدمها الولايات المتحدة الامريكية في التعامل مع الهند وباكستان تظهر وبوضوح ان الصراع الحقيقي على قيادة العالم سيكون اقتصاديا ودبلوماسيا وعسكريا بين كل من الصين والولايات المتحدة الامريكية.[1]

ان الاسترتيجية التي اتبعها باراك اوباما اتجاه الصين هي استراتيجية متعددة المنطلقات و مختلفة التوجهات ما بين الانخراط والتكامل وتسوية الخلافات من ناحية وبين استخدام الردع او التوازن والاحتواء الضمني من ناحية اخرى هذا الاخير الذي اصبح معلنا مع اعلان ادارة باراك اوباما اسيا كمحور اساسي الا ان الاستراتيجية التي تم استخدامها بشكل دائما مع الصين كانت الانخراط حيث راى باراك اوباما ان التعاون في حل القضايا وامكانية التواصل الدبلوماسي مع الصين لتسوية الخلافات، كما اشارت وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلينتون ان قضية حقوق الانسان لن تمنع التعاون بين الطرف ففي ادارة باراك اوباما الاولى كانت من مظاهر التعاون القاء الذي جمع رؤساء البلدين الذي تم من خلاله اصدار بيان يحمل مبدا احترام المصالح الجوهرية بين البلدين كما تم ايضا التاكيد في القمة الامنية التي عقدت في واشنطن من طرف باراك اوباما على ضرورة انشاء روابط تعاونية بين البلدين، الا انه اشار ان ذلك لا يعني السماح بالتفوق الصيني مصرحا بذلك عند اعلانه عن انشاء شراكة (TPP) عبر المحيط الهادي كما تم اصدار بيان ثاني على اثر لقاء اخر جمع بين رؤساء البلدين والذي تم فيه استبدال مبدا البيان الاول بمبدا احترام سيادة وسلامة البلدين بالاضافة الى التبادل الثقافي بينهما.[2]

حيث اعتقد باراك اوباما ان الصين ستبادر برد تعاوني الا ان هذه الاخيرة كانت متحفظة في مجالات التعاون مثل تغير المناخ، قضية البرنامج النووي لكوريا الشمالية حيث عرضت مساعدة ضئيلة لانها كانت ترى في كوريا الشمالية حاجز ضد التاثير الامريكي وفيما يخص ملف انتشار السلاح النووي فان الصين لم تهتم باجندة باراك اوباما اما فيما تعلق بقضايا الاقتصاد الدولي فتابعت الصين ما تقوم به من سرقات الكترونية على نطاق شامل ضد الشركات الامريكية.

ـ محاولات الوصول الى طاولة المفاوضات مع كوريا الشمالية

قامت ادارة باراك اوباما بعرض منافع اقتصادية ودبلوماسية مقابل وعد بمحادثات جديدة و التقليل من اي طموحات امريكية لتغيير نظام الحكم لكوريا الشمالية الا ان رد هذه الاخيرة كان عدائيا و متطرفا حيث خرقت اول معاهدة كانت قد وقعتها في المحادثات السداسية (كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، اليابان، روسيا، الولايات المتحدة الامريكية، الصين)، بالاضافة الى خرقها ايضا العديد من الاتفاقيات وعقد اختبارات نووية متعددة لذلك انتهجت ادارة باراك اوباما الصبر الاستراتيجي[3] وسعت الى احتوائها من خلال التشاور مع حلفائها الاقليميين وتابعت العقوبات المقررة كما ابدت في نفس الوقت نيتها لمتابعة المحادثات ولكن في حالة اذا ابد رئيس كوريا الشمالية التزامه بالاتفاقيات الدولية.

[1] عمر تاشينار،مرجع سابق،ص،ص،98،97.

[2] Dueck calin,op,cit,p-p,71-73.

[3]Kaplan fred,op,cit,p,6.

ـ العلاقات التعاونية الامريكية الروسية

لقد كان لادارة باراك اوباما خاصة في الفترة ما بين 2009-2013 اثر بارز في توجه العلاقات الامريكية الروسية نحو التعاون وتبادل المصالح وذلك من خلال قيامها في اطار تحديد طبيعة العلاقات بين البلدين الى اتباع استراتيجية اعادة الامور الى الصفر اتجاه روسيا عن طريق المراجعة الشاملة لسياسات الامريكية وضرورة اقامة روابط تعاونية في اطار علاقات ثنائية لحل القضايا ذات المصالح الحيوية للبلدين وعلى اثر لقاء جمع بين رؤساء البلدين على هامش قمة العشرين في بريطانيا تبادلا الاراء حول جميع قضايا الساحة الدولية ذات العلاقات الثنائية وتم تحديد الاولويات واجندة العمل كما تم اصدار بيانان مشتركان حول مباحثات التقليص اللاحق للاسلحة الاستراتيجية والاطر العامة للعلاقات الامريكية الروسية.[1]

من جانب تقليص الاسلحة الاستراتيجية فقد اقدم البلدين على توقيع معاهدة جديدة للحد من الاسلحة الاستراتيجية مما نتج عنه تقليص الترسانة النووية لكل منها كما ايدت روسيا الولايات المتحدة الامريكية ومجلس الامن حول فرض عقوبات جديدة على ايران و اوقفت بيع نظام الصواريخ المضادة للطيران، وعلى هامش مناقشة الدفاع المضاد للصواريخ للاقتراحات الامريكية حول تدابير تعزيز الثقة و الشفافية فيما يخص مناطق التموضع التي خطط لاقامتها في اوروبا اتخذت ادارة باراك اوباما موقف متزنا اكثر حيال نشر عناصر هذه المنظومة وضرورة اجراءات مشاورات مع روسيا وهذا ما تم فعاليا على اثر لقاء جمع بين وزيرة الخارجية الامريكية ونظيرها الروسي وامكانية اقامة منظومة متعددة الاطراف للرقابة على اطلاق الصواريخ بمشاركة روسيا امريكية وجرى العمل على تنفيذ الاتفاقيات في اطار مبادرة مجموعة الثماني حول الشراكة الشاملة ضد انتشار الاسلحة ومواد الدمار الشامل، كما تطور التعاون الامريكي الروسي في المنظمات والمحافل الدولية لا سيما في مواجهة تهديدات الارهاب الدولي، اما جدول الاعمال الاقليمي للتعاون الروسي الامريكي فقد تركز على دعم الجهود الدولية في مضمار اعمار العراق وافغانستان بالاضافة الى محاولة تحريك المفاوضات حول القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية.[2]

فيما يتعلق بالاطر العامة للعلاقات الثنائية بين البلدين تناول التصميم على العمل المشترك من اجل تعزيز الاستقرار و الامن ومواجهة التحديات الشاملة ومتعددة وتسوية الخلافات بروح الاحترام المتبادل والاعتراف بمصالح بعضهما البعض.

من الجانب الاقتصادي راى باراك اوباما في روسيا قدرة على توفير سوق كبيرة لاستعاب قاعدة واسعة من المنتوجات الامريكية المتطورة تطورا عالميا من الناحية التكنولوجية حيث عمد الى تنشيط التواجد الاقتصادي الامريكي من حيث التبادل السلعي وكانت الهيمنة للموارد الطاقوية بالاضافة الى المعدنية و المنتوجات الصناعة الكيمياوية، وكانت اغلب الصادرات الامريكية لروسيا من وسائل نقل برية و بحرية و جوية وقطع غيارها ومعداتها الى جانب ذلك احتلت الموارد الغذائية مكانة الصدارة في الصادرات الامريكية لروسيا وشغلت الولايات المتحدة الامريكية المرتبة السادسة من حيث حجم الاستثمارات الاجنبية في الاقتصاد الروسي والتي تم توظيفها المباشر في صناعة النفط والغاز، حيث عرف هذا المجال تعاوني ثنائي خاصة فيما تعلق بالبنية التحتية ومحطات الشحن و تصاعد ايضا حجم الاستثمارات الامريكية المباشرة الموجهة الى القطاع المصرفي وكذا قطاع التامين بالاضافة الى مجال الخدمات المعلوماتية والاستشارية وفيما تعلق بالحواجز الجمروكية وقع باراك اوباما باغلبية

[1] Dueck calin,op,cit,p-p,65,66.

[2] دلال محمود،"اثر الادارة الاولى للرئيس باراك اوباما على مسار العلاقات الامريكية الروسية".برلين،المركز الديمقراطي العربي، 2016،ص-ص،5-7.

ساحقة في مجلس النواب الامريكي لانهاء تطبيق جاكسون فانيك والعمل على توسيع العلاقات التبادلية الدائمة بينها وبين روسيا على ان تعمل هذه الاخيرة على قبول تطبيق قواعد التجارة المعمول بها داخل المنظمة كما اتفق الطرفين على خطة لتحسين حقوق الملكية الفكرية وتطبيق ما اصدر من قوانين بشانها بما في ذلك من مكافحة القرصنة على حقوق التاليف والنشر علي شبكة الانترنت.[1]

و بالرغم من زوال التناقض الايديولوجي بين الولايات المتحدة الامريكية و روسيا بتفكك الاتحاد السوفياتي و انهيار الشيوعية الا ان التناقض الاستراتيجي و المصلحي الجيوسياسي والجيواقتصادي مازال قائما حيث عرفت العلاقات بين البلدين في العموم مع ادارة باراك اوباما الاولى مسار تكيفي نتيجة لاستراتيجية المتبعة من طرفها الا ان التحولات في البيئة الدولية والتي تلازمة نسبيا مع ادارة باراك اوباما الثانية اثرت على مسار هذه العلاقات وخاصة منها الازمة الاوكرانية سنة 2014 وكذا القضية السورية.

الازمة الاوكرانية كان لها تداعيات سلبية اثرت بشكل واضح على العلاقات بين البلدين حيث تم طرد روسيا من مجموعة الثماني دول ردا على ضمها لشبه جزيرة القرم الاوكرانية كما صرحت الولايات المتحدة الامريكية بان ضم شبه جزيرة القرم لروسيا يتعارض مع قواعد القانون الدولي كما تم الغاء التدريبات البحرية المشتركة بين الطرفين وتم فرض عقوبات اقتصادية شاملة على القطاعات الروسية الحيوية من صادرات و واردات وبما في ذلك البنوك والصناعة العسكرية مما انعكس سلبا على الاقتصاد الروسي، كما سارعت ادارة باراك اوباما الى قطع قمة الامن النووي ورفض منح التمويل لتامين الموارد النووية لروسيا وما كان رد هذه الاخيرة ان انهت التعاون في كافة المجالات المتعلقة بالامن النووي ذات الصلة بتامين هذه الموارد لمنع اي مجموعة متطرفة من الوصول اليها و امتلاكها.[2]

اما عن القضية السورية فقد ادى تعارض المواقف بين الطرفين الامريكي و الروسي حولها الى تزايد توتر العلاقات بينهما فبينما كان الطرف الامريكي يصرح بان النظام السوري قد فقد شرعيته كانت روسيا تعمل على دعمه خاصة من خلال قيامها بتوجيه ضربات جوية لم تكن ضمن تحالف دولي و انما بصفة فردية كما اقدمت على التحالف مع الصين واستخدام حق الفيتو في الاعتراض على اي قرار يتخذه مجلس الامن ضد النظام السوري

المطلب الثالث: تقييم تجليات القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية في ادارة باراك اوباما

حققت ادارة باراك اوباما تغييرا ملموسا في السياسة الخارجية الامريكية حيث انتقل من اللجوء الى الاستخدام القصري للقوة العسكرية والتدخلات الخارجية المفرطة في اكثر من منطقة من العالم الى سياسة خارجية اقل تورطا في التدخلات الخارجية والاعتماد على القوة الناعمة في التعامل مع القضايا الدولية ادراكا لاهمية ترميم المكانة و الصورة الدولية للولايات المتحدة الامريكية من جراء تورطها في الحروب، الا ان ادارة باراك اوباما لقيت الكثير من الانتقادات وواجهت العديد من العراقيل نظرا لتراجع الدور الامريكي على الساحة الدولية وهو ما لم يرق لخصوم باراك اوباما و خاصة الجمهوريين ويمكن تقييم تجليات القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية لادارة باراك اوباما (2009-2017) في النقاط التالية:

ـ اثبتت ادارة باراك اوباما قدرتها على استخدام الاداة الدبلوماسية لتحقيق المصالح و ادارة العلاقات مع الخصوم عبر الاتفاقيات الدولية بعيدا عن استخدام القوة و التدخلات العسكرية وقد بدي ذلك واضحا في اتفاق تحسين العلاقات مع كوبا والاتفاق النووي مع ايران كما ان هذه المحطات بينت حدود عقيدة باراك اوباما و تطبيق مبادئه

[1] المرجع نفسه،ص-ص،9-11.

[2] Kaplan fred,op,cit,p,68.

على ارض الواقع غير ان الكثير يرون ان هذه التسويات الدبلوماسية غير مجدية لانها لم تنهي حل القضايا من جذورها ولم تنهي التنافس والصراع بين الولايات المتحدة الامريكية و خصومها نهائيا وهي مجرة هدنة و اتفاقيات غير واقعية قد تنقد ولن تستمر مع انتهاء المرحلة الرئاسية لاباراك اوباما.

ـ حاول اوباما اعادة توجيه السياسة الخارجية الامريكية باتجاه اقل اسرافا واقل عدائية ايمانا منه ان الامن و القيادة للولايات المتحدة الامريكية لا تاتي فقط من القوة العسكرية وانما بالقوة الاقتصادية والدبلوماسية ولتكنولوجيا ايضا، كما انه لم يقترح انهاء او فك دور الولايات المتحدة الامريكية القيادي في الشؤون الدولية ولكنه دعا الى القيادة الحكيمة لاعادة وتجديد دور الولايات المتحدة الامريكية على افتراض ان الامن القومي ورفاه هذه الاخيرة يعتمد على امن و رفاه بقية العالم فهو يؤمن بالحاجة لاسبقية القيادة الامريكية العالمية ولكنها بحاجة لاعادة ضبطها في عالم اصبح اكثر خطورة و تعقيد.

ـ ان عقيدة باراك اوباما في تسير شؤون السياسة الخارجية الامريكية وان كانت مبنية اكثر على ترجيح القوة الناعمة والدبلوماسية عموما كوسيلة لتحقيق المصالح الامريكية الا انها لم تستبعد اللجوء الى القوة الصلبة اذا ما تطلب الامر التدخل لحماية امن الولايات المتحدة الامريكية ومصالحها بمعني استخدام القوة والتدخل العسكري المنفرد اذا تعرضت الولايات المتحدة الامريكية لخطر يهدد امنها ومصالحها.

ـ تبنى باراك اوباما نهج الواقعية-المثالية حيث ظهرت واقعية باراك اوباما في العديد من المواقف الانسحابية من ساحة الحروب لتفادي انفاق المصادروالقدرات الامريكية على قضايا واسباب هامشية ميؤوس منها لا تعود على المصالح الامريكية بمنافع وانما تؤدي الى تصاعد التكاليف لانه ادرك صعوبة احداث تغيير في بلدان غير مستعدة للتحول، كما عمد الى عدم تورط الولايات المتحدة الامريكية في تدخلات خارجية غير محددة الاهداف ونتائجها غيرمضمونة لحماية الامكانيات الامريكية من الاستنزاف دون فوائد كما تتضح واقعته ايضا من خطاباته حيث ميز بين اخلاقيات المواطن العادي والرئيس ما يتوافق مع واقعية مكيافيللي حيث استخدم وجهت النظر هذه في تبرير اجراءات قد لا تكون اخلاقية وذلك دفاعا عن المصلحة القومية ولذلك فهو لا يعارض استخدام القوة من جانب احادي اذا تطلب الامر، كما اتضح ايضا جانبه المثالي خاصة في اعترافه في حواراته بمثاليته في كل ما يتعلق بمواقف وخطابات التي تتعلق بنشر الديمقراطية وحقوق الانسان والسبب في ذلك لا يقتصر على الفائدة التي سيجلبها تبني الامم للقيم مشتركة لصالح الولايات المتحدة الامريكية وانما ذلك سيجعل من العالم مكانا افضل.[1]

ـ بعد الانسحاب الكلي من العراق وعلى الرغم من انشاء مكتب الشراكة الاستراتيجية مع العراق والتاكيد المستمر على ضرورة تطوير العلاقات بين الطرفين الا ان كل المؤشرات كانت تؤكد تراجع اهتمام ادارة باراك اوباما بشان العراقي مقارنة بادارة سابقه، فعلى المستوي السياسي لوحظ تراجع الاهتمام من خلال تراجع زيارات المسؤولين الامريكيين ولم تقتصر الا على بعض من المسؤولين التنفذيين متوسطي الاهمية وكانت المحادثات تدور حول ضرورة الاصلاح السياسي وتعزيز المسار الديمقراطي اما على ارض الواقع فلم يتم انجاز شي يذكر.

على المستوى الدبلوماسي عمدت ادارة باراك اوباما الى تعزيز تمثيلها وتواجدها الدبلوماسي من خلال فتح اكبر سفارة لها على المستوى العالمي بالاضافة الى انشاء قنصليات في البصرة، اربيل، كركوك.

وعلى المستوى الاقتصادي فلم تكون بالمستوى الذي تضمنته واكدت عليه اتفاقية الاطار الاستراتيجي على اعتبار ان احد مطالبها واهدافها الرئيسية يتعلق ببناء اقتصاد عراقي ودعمه وتحقيق تنمية مستدامة في مختلف

[1] Dueck,op,cit,p-p,6-9.

فروعه الى جانب استحواذ القطاع النفطي على مسار العلاقات الاقتصادية وفيما عدا الاعمال المتعلقة باستخراج وتسويق النفط لم تشهد العلاقات الاقتصادية اي خطوات ملموسة او تطورات ايجابية.

وعلى المستوى الامني والعسكري استحوذ على جانب من الاهمية اذ استمر التنسيق والتعاون بينهما استنادا الى اتفاقية الاطار الاستراتيجي التي نصت على تعزيز الامن و الاستقرار في العراق و رد التهديدات التي من شانها ان تشكل خطرا و مواصلة العمل على تنمية علاقات التعاون الوثيق بينهما فيما يتعلق بالترتيب االدفاعية والامنية ومن اجل ذلك تم انشاء مكتب التعاون الامني يدار من قبل السفير الامريكي يعمل على تدريب وتاهيل القوات العراقية القتالية ومتابعة مبيعات الاسلحة الامريكية للعراق.

ـ اثبتت سياسة باراك اوباما مع كوبا و ايران دبلوماسيته بشكل كامل وواضح فما انجزه على هذا الصعيد لم يسبق لرئيس امريكي سابق على المدى الطويل ان انجزه وهو ما يعكس اهدافه العالمية واهتمامه بالملف النووي الايراني بشكل خاص واستمراراه في مفاوضات الى غاية التوصل الى اتفاق، حيث راى ان ايران خصم يمكن احتوائه ولا يشكل تهديد لا يمكن ردعه ولذلك رفض خيار الهجوم العسكري الذي كان قد دعا له الكثيرون سواء داخل او خارج الولايات المتحدة الامريكية فعقيدة باراك اوباما اتجاه ايران هي "الدبلوماسية مع من تسمي الدول الاعداء يمكن ان تكون فعالة ".

كما ان سياسة باراك اوباما اتجاه ايران هي تتبع المسار الواقعي بحيث يتم انفاق وسائل محدودة لاغراض و غايات محدودة لان باراك اوباما لا يريد للايران ان تمتلك اسلحة نووية لكن لم يكن ينوي ان يدفع ثمن كبير لاقافها عن ذلك فادارة باراك اوباما سعت لثني ايران من الحصول عن قدرات نووية لانها تدرك ان ايران مسلحة نوويا سوف تشكل خطرا على اسرائيل و الحلفاء الاخرين في المنطقة وربما تحفز انتشار الاسلحة النووية باماكن اخرى في هذا السياق رات سوزان رايس ان الاتفاق النووي لم يكن ابدا في اصله محاولة لبدء عهد جديد بين الولايات المتحدة الامريكية وايران بل كان اكثر براغماتية واقل طموحا من ذلك بكثير وكان الهدف جعل دولة خطيرة اقل خطورة بدرجة كبيرة وان النظرة للاتفاق النووي انطلقت من نظرة تشاؤمية اكثر بقدر ما نبعت من تفاؤل.

ـ على الرغم من اهتمام باراك اوباما بالاستدارة نحو اسيا و العمل على مواجهة تنامي الصعود الصيني ومخاطر ذلك لم تقم الولايات المتحدة الامريكية باتخاد استراتيجيات و سياسات لاحتواء هذه القوة التي قد تهيمن على اسيا وبالرغم من محاولات باراك اوباما المستمرة لانجاح ذلك والذي راى في هذه الاستدارة مصلحة حيوية للولايات المتحدة الامريكية الا انه على ارض الواقع كانت الانجازات اقل من الاهتمام الكبيرالذي ورد في الخطابات والاستراتيجيات الصادرة عن ادارته وذلك يعود لتوالي الازمات و التحديات سواء داخليا او خارجيا والتي كان الضرورة تفرض على باراك اوباما التعامل معاها جميعا في نفس الوقت ومع ذلك تعتبر ادارة باراك اوباما هي المسؤولة عن الاستدارة الاسيوية في السياسة الخارجية الامريكية.

ـ ان الاساس الذي تعامل من خلاله باراك اوباما مع روسيا هو سعيه الى اعادة بناء العلاقات من الصفر متفاديا لاعادة سيناريو الحرب الباردة فردت فعله العقلانية و عدم اللجوء الى استخدام القوة في تعامله مع ازمة اوكرانية وموقف روسيا من سوريا راه ببساطة من منظور ان روسيا تحمي مصالحها سواء في اوكرانيا التي قارنها باراك اوباما بامريكا اللاتينية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، و راى انه حق طبيعي لروسيا ان تتدخل وتمنع انفصالها لان ذلك مصلحة حيوية لها لكنه ليس كذلك بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، وايضا سوريا فمصالح روسيا هناك لا شك فيها لانها الموطئ الوحيد لها في الشرق الاوسط لذلك تريد ضمان مصالحها في نفس الوقت الذي لا يوجد مصلحة حيوية للولايات المتحدة الامريكية بالتدخل بدرجة كبيرة في سوريا كما رفض العديد من الاراء التي ترى ان روسيا تعيد احياء عهد الاتحاد السوفياتي.

من خلال ما تم التطرق اليه في هذا المبحث يتضح ان توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية في ادارة باراك اوباما برز من خلال منطلقات توجهات سياسته الخارجية كما ظهرت تجلياتها في تعامله مع القضايا الاقليمية و الدولية الشائكة من خلال انتهاجه الاداة الدبلوماسية في الميل الى التفاوض والعمل الجماعي و الابتعاد عن اللجوء للقوة العسكرية، هذه الاخيرة التي تم استثنائها الا في حالة تعرض الولايات المتحدة الامريكية الى تهديد من شانه ان يمس من امنها القومي او مصالحها الحيوية، الا ان هذا لم يعني اقتصار السياسة الخارجية الامريكية في ادارة باراك اوباما على توظيف القوة الناعمة بصفة منفردة حيث برزت في تلك الفترة القوة الذكية حثت على انتهاجها مراكز الفكر الامريكية وكان باراك اوباما من بين الروساء الامريكيين الذي يعملون وفقا لتوصيات ونصائح مراكز الفكر الامريكية.

المبحث الثاني: توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية في ادارة دونالد ترامب (2017-2021)

اتصفت ادارة باراك اوباما بتوظيفها القوة الناعمة والتي استطاعت من خلالها تحقق بعض من الايجابيات في توجهاتها الخارجية بما يتوافق مع وضع الولايات المتحدة الامريكية في تلك الفترة الا انها تعرضت الى الكثير من الانتقادات خاصة من طرف الجمهوريين الذين راوا ان باراك اوباما في تعامله مع بعض من القضايا قلل من الشان الامريكي ما جعل صورتها كدولة قوية تعرف نوعا من التراجع خاصة في منطقة الشرق الاوسط وهو ما فتح المجال امام القوي الصاعدة لتستغل ذلك الفراغ، فكان من اعتلاء دونالد ترامب الحكم ان تبنى سياسات مغايرة عن سابقه تعمل على تحقيق المصالح الامريكية و المحافظة على مكانتها وفقا لمنظوره القائم على البراغماتية التامة ذات التوجه الاقتصادي و في نفس الوقت تجنب اللجوء للقوة العسكرية و التدخلات الخارجية بما يورط الولايات المتحدة الامريكية في قضايا من شانها ان تكون لها تكاليف باهضة دون مقابل وهو ما اعطى احاء بامكانية توظيف القوة الناعمة وهو ما يتنافي نوعا ما مع توجهات الجمهوريين ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق لما سبق التوطة له.

المطلب الاول: توجهات السياسة الخارجية الامريكية في ادارة دونالد ترامب

منذ اعلان نتائج الانتخابات الرئاسية الامريكية وفوز المترشح دونالد ترامب بمنصب الرئاسة برز الكثير من الجدل حول شخصيته ومنطلقاته الفكرية وطريقة عمله نظرا لما صدر عنه من وعود انتخابية وتصريحات عن سياسات مثيرة و مغايرة تمام عن سياسات الادارة السابقة لباراك اوباما في الشؤون الخارجية للولايات المتحدة الامريكية التي شكلت محالا للنقاش والمتابعة لمواقف دونالد ترامب حول ادارة القضايا الدولية واثر ذلك على مصالح و مكانة الولايات المتحدة الامريكية.

وعرف السياسة الخارجية الامريكية في مرحلة ادارة دونالد ترامب اسلوبا جديدا خاصة فيما تعلق بالقضايا الاستراتيجية الاقليمية و الدولية مخالفا تماما لما عرفته خلال الادارة السابقة لباراك اوباما ومن اجل توضيح ذلك سوف يتم التطرق الى توجهات السياسة الخارجية الامريكية في ظل ادارة دونالد ترامب :

ـ تبنى دونالد ترامب مبدا "امريكا اولا" كالهدف العام من سياسته الخارجية بمعني انه لا يجب على الولايات المتحدة الامريكية ان تؤمن مصالح غيرها او تضعها في اعتبارها كما كانت من ذي قبل مع ضرورة الالتزام بالمصالح الامريكية والتعامل معها على اساس انها الدافع الاساسي لاي تحرك على مستوى السياسة الخارجية، فالولايات المتحدة الامريكية ليس عليها ان تتحمل عبء حماية او الدفاع عن الدول الاخرى دون مقابل.[1]

ـ يعد دونالد ترامب من اصحاب مبدا العزلة في السياسة الخارجية حيث تبنى النزعة القومية على خلاف النزعة العالمية و مجد الدولة القومية و اعتبرها اساس التحرك في سياسته الخارجية و ان المصالح القومية فوق كل اعتبار حيث راى ان الولايات المتحدة الامريكية ليس عليها ان تتدخل في تنظيم شؤون العالم من حولها وحل مشاكله وتجنب في سياسته الحديث عن العالمية لذا غلب على خطابه الروح القومية بل وعظم من اهمية الدولة القومية وهذا ما اشار له صراحة في خطاباته عن السياسة الخارجية الامريكية .[2]

---

[1] عباس عادل، فاروق غازي،"تعدد الاطراف في السياسة الخارجية الامريكية في ظل ادارة بايدن: بين الاستمرارية مع عهدة ترامب والتغيير"،الامن الانساني.م7.ع1.جانفي 2022،ص659.

[2] المرجع نفسه.

ـ لا يؤمن دونالد ترامب بفكرة التدخل الانساني كاساس او كدافع للتدخل في الشان الداخلي للدول فطالما ان الامر لم يمس المصالح الامريكية فلا داعي لتورط القوات الامريكية و السياسة الامريكية في هذا الشان لكن عندما يتعلق الامر بالمصالح الامريكية يجب عليها التدخل العسكري الاحادي الذي لا تعتمد فيه على اي طرف اخر.[1]

ـ وقف دونالد ترامب ضد الهجرة فهو اكثر توجها للتاكيد على ان الولايات المتحدة الامريكية تقتصر على مواطنيها حيث سعى الى تقليص معدل الهجرة الى الولايات المتحدة الامريكية بل احيانا وصل الى حد منع فئات معينة من الانتقال اليها، فهو لا ينظر اليها على انها مشكلة حدودية سيادية فقط بل كمسالة اختلاط غير مرغوب ومن بين مواقفه المناهضة للهجرة اتجاهه الى بناء جدار عازل بين الولايات المتحدة الامريكية و المكسيك.[2]

ـ لا يؤمن دونالد ترامب بفكرة المجتمع الدولي وابدى قطيعة مع بعض من المنظمات الدولية متعددة الاطراف وتجلي ذلك من خلال ابتعاده عن الاطر الدولية في حماية البيئة و حقوق الانسان واعتماد الحمائية بدل من التجارة الحرة وتبنى دونالد ترامب في سياسته الخارجية مقاربة تميزت بالتحرك الاحادي و انحصار العمل الدبلوماسي متعددة الاطراف وتمثلت مناهضة دونالد ترامب للاطر الدولية متعددة الاطراف من خلال الممارسات الاتية :[3]

ـ الانسحاب من منظمة الصحة العالمية في ظل انتشار جائحة كورونا في وقت كان ينتظر المجتمع الدولي تكاثف الجهود بمشاركة قوية من طرف الولايات المتحدة الامريكية حيث اتجه الى توقيف الاشتراكات المالية ثم الانسحاب منها نهائيا.

ـ الانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ كما قرر الانسحاب من الشراكة العابر للمحيط الهادي، وكذا اتفاقية استخدام الصواريخ الباليستية المبرمة مع روسيا ،وايضا الاتفاق المبرم مع حكومة هافانا.

ـ التعامل السلبي مع هيئة الامم المتحدة حيث عمل على تقليص الدعم المالي لوكالة الانروا ثم الانسحاب من مجلس حقوق الانسان التابع لهيئة الامم المتحدة الانسحاب من منظمة الامم المتحدة للتربية و الثقافة.

ـ عدم المصادقة على نظام المحكمة الجنائية الدولية وسن قانون يمنع التعاون معها و كذا الانسحاب من اتحاد البريد العالمي.

ـ مبدا الصفقة ركز دونالد ترامب على تحقيق المصالح القومية الامريكية بكثير من البراغماتية عبر ابرام الصفقات مع الحلفاء والخصوم وفق مبدا المكسب و الخسارة حيث تتوقف السياسة الخارجية الامريكية تجاه اي قضية على مدي المكاسب التي تتحقق من الانخراط في قضية معينة[4] واستخدام الاليات الممكنة للوصول الى الاهداف المرغوبة حيث ركز على اعطاء الاولوية للاقتصاد في توجهاته الخارجية ما احدث نقلة نوعية في الدبلوماسية الامريكية عبر اسلوب جديد متميز بالمباشرة واجراء الصفقات والتركيز على المصلحة المطلقة حتي وان تطلب الامر التراجع عن بعض التزامات الادارة السابقة.

---

[1] منصور ابو اكرم،اتجاهات السياسة الخارجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط في ظل حكم ترامب.دمشق:مركز حمون للدراسات المعاصر،2018،ص،15.

[2] المرجع نفسه.

[3] عباس عادل، فاروق غازي، مرجع سابق،ص،ص،661،660.

[4] عتيقة بن يحي،"السياسة الخارجية الامريكية في ظل ادارة دونالد ترامب"، البحوث في الحقوق و العلوم السياسية جامعة تيارت. م4.ع1.نوفمبر2018،ص،249.

ـ رفض دونالد ترامب نهج التعاون الجماعي متعدد الاطراف مشككا في جدوي التحالفات الامنية مع الجانب الاوروبي و الاسيوي و بدرجة اقل الشرق الاوسط حيث تبنى لهجة حادة اتجاه اوروبا من خلال سعيه لمراجعة الانفاق العسكري لاعضاء الناتو بالرغم من ان اثارة هذا الموضوع ليس بالجديد للولايات المتحدة الامريكية، الا ان تعامل دونالد ترامب ذهب الى ابعد مما كانت مطروح حول ذلك والية تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري متبنيا سياسة تميزت بنوع من الانعزالية المقصودة[1]مشير الى ضرورة تحمل كل طرف لاعباء التكاليف المادية وعلى الدول غير قادرة على الدفاع عن نفسها ان تقوم بتقديم المقابل امام الحماية الامريكية.

ـ اعتمد دونالد ترامب في توجه نحو الشرق الاوسط الى اعادة احياء سياسة التعويل على الانظمة الحليفة مثل دول الخليج و مصر خاصة في محاربة الارهاب والاهتمام باعادة التوازن للمنطقة من خلال تحجيم الدور الايران وكان اكثر ميل لاسرائيل ورفضه لتسوية السياسية وسعيه الى ابرام صفة القرن و تدعيمه للسياسة تطبيع العلاقة العربية الاسرائيلية.[2]

ـ ابدى دونالد ترامب تحفظه بشان التواجد العسكري الامريكي الخارجي و رفض التدخلات العسكرية في النزاعات الخارجية بنفس التوجه القائم على رفض مبدا التدخل الانساني و فضل عدم اقحام الولايات المتحدة الامريكية في نزاعات لا تمثل مصلحة لها وتبنى سياسة الركوب بالمجان اي تحقيق المنفعة دون ان يكون للولايات المتحدة الامريكية تدخل مباشر.

ـ شهد مفهوم الاسلام السياسي تغيرا في خطابات دونالد ترامب حيث اعتبره حركة متطرفة و متخذ موقف اكثر حدة و عنف في تعامله مع الجماعات تنظيم الدولة الاسلامية العراق والشام(داعش) وكذا تنظيم القاعدة ومن دون التدخل العسكري الامريكي المباشر وترك المجال لروسيا وغيرها من الدول ما دام ان هناك اهداف مشتركة.[3]

المطلب الثاني: مظاهر القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية في ادارة دونالد ترامب

ان الاهتمام سينصب حول القضايا التي ظهر فيها مظاهر توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية الي حد ما وهو ما يتجلى في المحطات التالية:

ـ توطيد العلاقات التعاونية مع مصر

تعد مصر منذ عقود زمنية فارطة من بين دول منطقة الشرق الاوسط الحليفة للولايات المتحدة الامريكية وذلك راجع الى مكانتها السياسية و العسكرية و الثقافية و الدبلوماسية في المنطقة وهذا ما جعل منها مركز اهتمام امريكي الى جانب دول الخليج لما لها من دور في القضايا الاقليمية ذات الطابع المشترك والتي تعتبرها الولايات المتحدة الامريكية دعامة لحماية مصالحها في المنطقة الا ان هذه العلاقة شهدت نوع من التراجع في مرحلة ادارة باراك اوباما كغيرها من دول منطقة الشرق الاوسط، هذه العلاقة التي عرفت تغير و تحسن ملحوظ مع ادارة دونالد ترامب على عكس سابقة وذلك راجع الى انسجام المواقف حول عدد من قضايا منطقة الشرق الاوسط والتي شملت الحرب ضد الارهاب و القضية الفلسطينية الى جانب دورمصر في صراعات المنطقة، حيث فضل دونالد ترامب سياسة التعاون مع الانظمة القديمة هذه الاخيرة التي راها افضل من سقوط الانظمة السياسية وما ينجرعنه

[1] محمد بلخير،"تاثير التوجه الانعزالي لادارة دونالد ترامب على المكانة الدولية للولايات المتحدة الامريكية"،الحقوق و العلوم السياسية جامعة الجزائر.م6،ع2،نوفمبر2021،ص،763.

[2] منصور ابو اكرم،اتجاهات السياسة الخارجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط في ظل حكم ترامب،مرجع سابق،ص،19.

[3] عتيقة بن يحي، مرجع سابق،ص،248.

من توتر وفوضي ساعدت على انتشار الجماعات الارهابية داخل المنطقة واعطت فرصة للخصوم للعب دور بارز تحديا للولايات المتحدة الامريكية.[1]

شمل هذا التغيير الذي عرفته العلاقات الامريكية المصرية محورين اساسيين الاول تمثل في التعاون في الحرب ضد الارهاب والثاني بدعم دور مصر في صراعات المنطقة خاصة في ليبيا و فلسطين كما عمد دونالد ترامب الى رفع الحظر عن صفقات السلاح للمصر لدعيمها بمختلف الاحتياجات الضرورية على اعتبارها حليفة الولايات المتحدة الامريكية في حربها على الارهاب، وكذا عودت مناورات النجم الساطع من جديد هذه الاخيرة التي تمثل علامة واضحة على الاهمية التي توليها الولايات المتحدة الامريكية للتعاون الامني ومكافحة الارهاب مع مصر و مثلت نموذجا للشراكة الدائمة بين البلدين الي جانب المحافظة علي المساعدات الاقتصادية المقدمة لها والعمل على توثيق العلاقات الدبلوماسية من خلال الزيارات المتبادلة بين الوفود الامريكية والمصرية خصوصا فيما تعلق بعملية السلام و الدور الذي منحه دونالد ترامب لمصر لتحرك في ملف المصالحة بوصفها حاجة امريكية لجلب فلسطين الى طاولة المفاوضات كخطوة مبدائية لطرح صفقة القرن.[2]

ويكمن استخدام دونالد ترامب الى اساليب تعاونية مع مصر الى اهمية دورها في مجابهة الارهاب في المنطقة حيث عمد الى اعادت سياسة التعويل على الانظمة القائمة في مواجهة الجماعات الارهابية حتي ولو كان ذلك على حساب قضايا حقوق الانسان هذه الاخيرة التي عرفت تراجع ضمن اولويات دونالد ترامب بالاضافة الى ان هناك عامل مشرك يجمع بين رؤساء البلدين وهو مناهضة الاسلام السياسي في المنطقة ما جعل من مصر ثاني اكبر الدول استفادة من الدعم الامريكي في مناهضة الارهاب خلال مرحلة ادارة دونالد ترامب.

ـ العودة الى تنشيط التحالف الامريكي الخليجي

على الرغم من الاختلاف الواضح بين الانظمة السياسة بين دول الخليج والولايات المتحدة الامريكية وخاصة المملكة السعودية الا ان هذه الاخيرة تعد بمثابة الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة هذا التحالف الذي عرف تباين في وجهات النظر فيما تعلق بالاتفاق النووي الايراني الذي عمد باراك اوباما الى اتمامه والذي رات فيه دول الخليج وخاصة السعودية خطر يهدد امنها القومي وما قد يساهم في التمدد الايراني خاصة في اطار صراعي السني الشيعي بينهما وما عرفته صراعات المنطقة من حرب بالوكالة بين الطرفين في كل من سوريا و اليمن.

ومع وصول دونالد ترمب الى الحكم عمد الى اعادت ترتيب اولويات الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة مما احدث تغير في المشهد السياسي للمنطقة الشرق الاوسط الذي شهد الانسحاب من استراتيجية الانخراط اتجاه ايران والعودة الى التنسيق مع دول الخليج والذي تجلي في زيارات دونالد ترامب الدبلوماسية وعقده للاتفاقيات مثلت عودة التركيز الامريكي على المنطقة على اثر الاستدارة الامريكية نحو منطقة جنوب شرق اسيا والتي عكست تراجع الدور الامريكي نتيجة سياسات الادارة السابقة لباراك اوباما وهذا ما كنت ترغب فيه الدول الحليفة لها بهدف احداث توازن في المنطقة والتي كان يراها دونالد ترامب دول حليفة لانها غنية وسيكون لها نصيب في الدفاع عن الاهداف المشتركة ولا تضع عبئا على الولايات المتحدة الامريكية من دون ان تدفع مقابل ذلك.[3]

---

[1] منصور ابو اكرم،اتجاهات السياسة الخارجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط في ظل حكم ترامب،مرجع سابق،ص،17.

[2] المرجع نفسه،18.

[3] سليمان يمني،توجهات السياسة الخارجية الامريكية عند دونالد ترامب.القاهرة:المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2016،ص،14.

تعتبر قمة الرياض من اهم مظاهر توطيد العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين الامريكي و الخليجي والتي عمد فيها هذين الاخرين الى تغيب الوجود الايراني في هذه القمة التي صدر عنها بيانا مشتركا اعلنتا فيه تعميق الترابط التعاوني لحماية مصالحهما في المنطقة و مواجهة الاعداء المشتركين والتركيز على احتواء تدخلات ايران في الشؤون الداخلية للدول المنطقة ومع ضرورة اعادة النظر في بعض بنود الاتفاق النووي.[1]

عودت العلاقات التعاونية واحياء التحالف الامريكي الخليجي كانت له اثر على الواقع الايراني حيث كانت الولايات المتحدة الامريكية تميل الى مصلحة دول الخليج عامة و السعودية خاصة في ثنائية الخلاف بين هذه الاخيرة و ايران كما عمد دونالد ترامب الى اعادة التوازن في المنطقة و الذي اعتبره بمثابة التزام منه كطريقة للحد من تصاعد الدور الايراني مع الاخذ بعين الاعتبار مصالح و امن اسرائيل كثاني اولويات دونالد ترامب في المنطقة بعد المصالح الامريكية، لذلك تعد اسرائيل الحلف الاستراتيجي الدائم و الرئيسي في محاولة التنسيق واعادة ترتيب اولويات المنطقة، كما ان استراتيجية دونالد ترامب كانت قائمة على الدفاع عن المصالح المشتركة عن طريق جمع الحلفاء في اطار واحد وان الولايات المتحدة الامريكية لن تحارب بالنيابة عن اي حلف وفي حالة حدوث ذلك سوف يكون له مقابل.[2]

ان دونالد ترامب ينظر الى الدول العربية بصفة عامة نظرة متشددة ولكن يمكن ان يتعامل معهم من منطلق الصفقات خاصة وان معايير هذا الاخير هي ذات توجهات اقتصادية تجارية بالدرجة الاولى فهو لا ينظر للعلاقات من منظور الديمقراطية و الديكتاتورية وانما من زاوية النجاح والفشل و مقياسه هو المصلحة.

ـ الازمة القطرية الخليجية 2017 والوساطة الامريكية

في ظل الازمة القطرية الخليجية راى دونالد ترامب ان كل من السعودية والامارات والبحرين وقطر دولا مهمة و شريكة للولايات المتحدة الامريكية في الحرب على الارهاب وان نجاح ذلك سيتحقق في المنطقة اذا كان مجلس التعاون الخليجي موحدا وعبر عن قلقه من الانعكاسات السلبية للازمة ووجه دعوة الى جميع دول الازمة الخليجية بالتزام الحوار وحل الخلافات فيما بينها والبحث عن اساليب لمعالجتها والتخفيف من حدة التصريحات بين دولها و ايد دونالد ترامب استمرار الدعم الامريكي للوساطة الكويتية لحل الازمة بالطرق السلمية والعمل على اشراك جميع الاطراف لايجاد حلول لجميع العراقيل و المخاوف و اكد ان الولايات المتحدة الامريكية لن تفرض حلا على اي طرف علما ان التاكيد على اهمية وحدة مجلس التعاون الخليجي تندرج في اطار السياسة الامريكية في محاصرة ايران.[3]

كما اعلن استعداده للوساطة بين الدول المقاطعة بهدف التوصل الى نهاية قريب لهذه الازمة مما دل على ان الولايات المتحدة الامريكية اتخذت موقف محايدة حفاظا على مصالحها مع جميع الاطراف و نظر للدور الذي اصبح قطر تلعبه في الحرب ضد تنظيم الدولة الاسلامية العراق والشام (داعش) وقع دونالد ترامب معها على مذكرة تفاهم تتعلق بمكافحة الارهاب هذه الاخيرة التي كان لها دور في تعزيز الموقف القطري من تطورات

[1] منصور ابو اكرم،اتجاهات السياسة الخارجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط في ظل حكم ترامب،مرجع سابق،ص،20.
[2] المرجع نفسه،ص،21.
[3] مصطفي ابراهيم،"السياسة الامريكية تجاه الازمة الخليجية منذ 2017"،في مستقبل مجلس التعاون الخليجي وتاثيره على الامن القومي العربي في ظل التحديات الراهنة.بغداد:مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية،2018،ص،158.

الازمة الخليجية ولقد كان البعد الاقتصادي حاضر بقوة اثناء الحوار الاستراتيجي الامريكي القطري ما انعكس على تطوير علاقات تجارية و استثمارية قطرية امريكية والتي دعمت بدورها التعاون على المستوى السياسي.[1]

ـ الاتفاق النووي الايراني بين اعادة النظر والالغاء

اتخذ دونالد ترامب مواقف ذات طابع سلبي ضد سياسات ايران في المنطقة و راى انها تهدد المصالح الامريكية و كذا مصالح حلفائها وهذا ما اكده في قمة الرياض ولقد كان لاعادة تنشيط التحالف الامريكي الخليجي هدف في تحجيم الدور الايراني في منطقة الشرق الاوسط من خلال العمل على شل قدرات ايران والعمل على اثارت ازمات داخلية التي من شانها ان تشتتها وتدفعها الى التراجع على الساحة الدولية الى جانب العمل على ارهاقها اقتصاديا من خلال تخفيض اسعار النفط في الاسواق العالمية و فرض عقوبات اقتصادية و سياسية وتقديم المساعدات الى المعارضة الايرانية في الخارج، كما عمد الى اتهام ايران انها داعمة للجماعات الارهابية المسلحة في منطقة الشرق الاوسط واعلن دونالد ترامب خلال حملته الانتخابية ان من بين اهتماماته في منطقة الشرق الاوسط هو اجراء تعديلات جذرية على الاتفاق النووي الايراني الذي تم خلال الادارة السابقة لباراك اوباما و اعتراضه كان حول البنود التي تم الموافقة عليها من طرف نظيره السابق و التي راى فيها انها مهينة للولايات المتحدة الامريكية وتضعها في موقف ضعيف امام احد اكبر اعدائها لذلك اعتزم دونالد ترامب اعادة مراجعة الملف بشكل كامل وارساله للكونغرس للتصويت عليه ثم مطالبة الايرانيين بعمل بعض التعديلات وانه ستكون هناك محادثات جديدة حول هذا الاتفاق.[2]

وعرف موقف دونالد ترامب من الاتفاق النووي كثيرمن التناقض حيث تراوحت تصريحاته بين قدرته على التفاوض على صفقة افضل وانه مستعد للتراجع عن الاتفاق تارة يرى ان التراجع الكامل هو بمثابة استراتيجية سيئة تارة اخرى و صرح بانه سيوقف هذا الاتفاق باي وسيلة ضرورية لكنه كان مؤيدا لزيادة العقوبات الاقتصادية اكثر مما كانت عليه قبل الاتفاق النووي و اوضح مواقفه حول الاتفاق النووي الايراني من خلال اعلانه عن استراتيجيته الجديدة والتي تضمنت مايلي:[3]

ـ تحييد التاثير المزعزع للاستقرار للحكومة الايرانية وكذا تقييد عدوانيتها وسيما دعمها للجماعات المسلحة الارهابية.

ـ اعادة تنشيط التحالفات الامريكية التقليدية و الشراكات الاقليمية كحاجز ضد التخريب الايراني والعمل على اعادة التوازن في المنطقة.

ـ حرمان النظام الايراني ولاسيما الحرس الثوري من تمويل انشطته المحظورة.

ـ مواجهة تهديدات الصواريخ الباليستية والاسلحة الاخرى الموجهة ضد الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها.

ـ حشد المجتمع الدولي لادانه الانتهاكات الجسيمة للحرس الثوري لحقوق الانسان واحتجازه لمواطنيين امريكيين وغيرهم من الاجانب بتهم زائفة.

---

[1] المرجع نفسه،ص،161.

[2] صورية عباسة دريال،"ادارة الرئيس الامريكي دونالد ترامب والاتفاق النووي:استمرار ام انسحاب"،الحقيقة. ع1. فيفري2018، ص،203.

[3] احمد حسين الخطيب،"السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية في ظل رئاسة دونالد ترامب"،الجيل.ع28.افريل 2020، ص،43.

ـ حرمان النظام الايراني المسارات المؤدية الى الاسلحة النووية.

ولتنفيذ هذه الاستراتيجية حدد دونالد ترامب ثلاثة خطوات رئيسية تمثلت في فرض عقوبات صارمة على الحرس الثوري الايراني، الى جانب فرض عقوبات شاملة على ايران خارج نطاق الاتفاق النووي بالاضافة الى الترويج الى عدم التصديق بالتزام ايران بالاتفاق النووي.

وما لبث ان اقدم دونالد ترامب على الغاء الاتفاق النووي الايراني وتصعيد حدة العقوبات الاقتصادية كوسيلة لاجهاض القدرات الايراني بما يجعلها تتراجع عن برنامجها النووي و دورها الاقليمي ولكن دون ان يهدد بالجوء الى الضربات العسكرية وهذا ما يتماشى مع منطلقاته التي تقوم على القوة الاقتصادية و التهديد والمبادرة المباشرة دون تردد من اجل تحقيق الاهداف و صنفت الادارة الامريكية الحرس الثوري الايراني سنة 2019 كمنظمة ارهابية اجنبية متهما اياه بالعديد من الاعمال الارهابية المدعومة من ايران.[1]

ـ تشويه صورة الصين دوليا كوسيلة لافقادها القدرة على التاثير

عرفت العلاقات الامريكية الصينية بانها علاقات تنافسية خاصة على الصعيد الاقتصاد العالمي حيث عمد دونالد ترامب على اثر وصوله الرئاسة الامريكية الى انتقاد السياسة الخارجية الصينية على مستوى استثماراتها الدولية و تجارتها العالمية و خاصة ما يعرف بمبادرة الحزام والطريق وصولا الى فرض عقوبات عليها.

تناولت الاستراتيجية الامريكية تصاعد الدور الصيني على اعتبار الاستراتيجية الصينية الاقتصادية التجارية و البناء الاستثماري التي تسعى الى تكثيفه يدعم طموحاتها الجيوبوليتكية للصين وجهودها لبناء وعسكرة تقدمها في بحر الصين الجنوبي مما يعرض التجارة الحرة للخطر ويهدد سيادة الدول الاخرى ويقوض الاستقرار في المنطقة، الى جانب استخدام الصين الى الحوافز و العقوبات الاقتصادية والتهديدات العسكرية لتقنع الدول الاخرى باحترام برامجها السياسية و الامنية وهذا ما سينعكس على سيادة الدول في المحيط الهادي، هذه الدول التي معظمها ياييد القيادة الامريكية وترى فيها داعم لنظام اقليمي يحترم السيادة و الاستقرار كما اتهم دونالد ترامب التوسع الصيني في افريقيا على انه يسعى الى الهيمنة على مواردها الاستخراجية و يقيد من تنميتها عن طريق ديوان و التزامات غير محددة وغامضة.[2]

عمد دونالد ترامب الى اقرار فرض عقوبات ضد السياسات الصينية متهما اياها بجملة من التهم اهمها السعي الى الحصول على التكنولوجيا الامريكية عن طريق سرقة الملكية الفكرية، والقيود المفروضة على المنتجات الامريكية خاصة منها الزراعية، وكذا تشويه الاسواق من خلال منتوجات مقلدة بالاضافة الى السياسة الجمروكية المحجفة التي تحمى الصناعة المحلية من خلال فرض رسوم جمروكية وحواجز تنظيمية وبناء على هذا قام دونالد ترامب باتخاذ العديد من الاجراءات العقابية ضد الشركات الصينية الخاصة والتي كانت شركة هوواي من بينها معتبرا ان دخولها شبكة الجيل الخامس سيمنحها قدرة اكبر للوصول الى الاسرار التجارية والمعلومات الحكومة السرية وهذا ما دفع دونالد ترامب الى توسيع صلاحيات البنتاغون و وكالة الاستخبارت المركزية الامريكية في استخدام القوة السيبرانية كوسيلة لتصدي للتجاوزات الصينية الالكترونية.[3]

---

[1] المرجع نفسه،ص،45.

[2] وسيم سالم،مرجع سابق،2020،ص،124.

[3] احمد حسين الخطيب،مرجع سابق،ص،48.

كما سعى دونالد ترامب من خلال العقوبات التي فرضها على الصين الى فتح ماعرف بالحرب التجارية كوسيلة لتحسين الميزان التجاري لصالح الولايات المتحدة الامريكية هذه الاخيرة التي شهدت تراجع فيه امام الصين وعمل على شل الدور الاقتصادي الصيني على المستويين الاقليمي و الدولي ما سينعكس على عائداتها التجارية و الاستثمارية تزامنا مع تشويه صورة التعاملات الصينية التي تسع من خلالها الى اقاع الدول في فخ المديونية ونهب مواردها خاصة منها الاستخراجية.[1]

ـ اللقاء التاريخي ومفاوضات الملف النووي الكوري

عرفت العلاقات الامريكية مع كوريا الشمالية توترا دائما بسبب سياسية كوريا النووية والعمل على تطوير برنامجها وهو ما تراه الولايات المتحدة الامريكية تهديدا للامن الاقليمي و الدولي ومخالف للاعراف والقانون الدولي ولقد تعددت الاستراتيجيات الموجهة لكوريا الشمالية مع اختلاف الرؤساء الامريكيين المتعاقبين كلا حسب منطلقاته الفكرية و اعتباراته الحزبية وعموما عمد الى فرض العقوبات والعزلة الدولية دون استخدام الضربة العسكرية التي تبقي خيار محتمل لكنه غير محسوب العواقب.

ولقد شهدت العلاقات الامريكية مع كوريا الشمالية في بداية مرحلة ادارة دونالد ترامب تصاعد حاد سواء من خلال التصريحات او الفعل و رد الفعل خاصة بعد الاستعراض العسكري الذي اقدمت عليه كوريا الشمالية خلال احتفالها بذكرى ميلاد مؤسس الدولة ما دفعت دونالد ترامب الى تحذرها من ان سياسة الصبر الاستراتيجي قد انتهت، ما نتج عنه تصعيد لهجة التهديدات بين الطرفين خاصة بعد رد الولايات المتحدة الامريكية على تحركات كوريا الشمالية العسكرية بالانتشار العسكري للاسطول الامريكي في شبه الجزيرة الكورية ونظرا لتصاعد حدة التوترات و لتجنب الاصطدام وعملا بالاطار الدبلوماسي للتخفيف من ذلك حاولت الولايات المتحدة الامريكية و كوريا الشمالية التفاوض بشان الملفات العالقة وحلها من خلال عقد لقاء جمع بين رؤساء البلدين في سنغافورة سنة 2018، هذه الاخيرة التي مثلت حدثا تاريخيا استثنائيا وتقاربا غير مسبوق في تاريخ العلاقات الدولية بعد الحرب العالم العالمية الثانية بين البلدين، فالدولة التي كانت الى وقت قريب ثالث اضلاع محور الشر الى جانب ايران و العراق وفق المنظور الامريكي اصبحت في مرحلة ادارة دونالد ترامب طرفا يمكن الجلوس معه على طاولة المفاوضات.[2]

تم اللقاء الذي جمع بين رؤساء البلدين في قمة سنغانورة لمناقشة البرنامج النووي و بناء نظام سلام في شبه الجزيرة الكورية و مستقبل العلاقات بينهما وتم اصدار بيان مشترك التزم خلاله دونالد ترامب بتوفير الضمانات الامنية للكوريا والتزم نظيره باتمام شبه الجزيرة الكورية خالية من الاسلحة النووية كما تضمنت وثيقة سنغافورة المبادئ التالية:[3]

ـ التطبيع بحيث يلزم الطرفين باقامة علاقات ثنائية جديدة.

ـ السلام من خلال التوافق بين الطرفين على العمل من اجل بناء نظام للسلام دائما ومستقر.

ـ نزع السلاح النووي حيث تلتزم كوريا الشمالية بالعمل من اجل اخلاء شبه الجزيرة الكورية من الاسلحة النووية بشكل كامل.

---

[1] المرجع نفسه،ص،49.

[2] سماح سهايلية،"قمة ترامب-كيم:مساعي التقارب و الانفراج الدبلوماسي"،الناقد للدراسات السياسية.ع1.اكتوبر 2020،ص155.

[3] المرجع نفسه،ص،156.

ـ سيعمل الجانبان على استعادة وفات القوات الامريكية التي لم يتم التعرف عليها خلال الحرب الكورية كما اتفق الطرفين على اجراءات مفاوضات تابعة يقودها من الجانب الامريكي وزير الخارجية وفي اعقب القمة اعلن دونالد ترامب انه سيعلق التدريبات العسكرية السنوية بين الولايات المتحدة الامريكية وكوريا الجنوبية التي كانت تمثل مناورات استفزازية.

وعلى اثر اقتراح الولايات المتحدة الامريكية في اجتماع الذي تم عقده في هانوي مقاربة "كل شي او لا شي" وهي اتفاقية شاملة تضمنت صورة واضحة للحالة النهائية لنزع السلاح النووي ومن ناحية اخرى ظلت كوريا الشمالية على نهجها مطالبة بسلسلة من الاتفاقيات التدريجية بينما تركت حالة نزع السلاح النووي مفتوحة، هذا الفرق والاختلاف في الاراء ادى بالولايات المتحدة الامريكية الى رفض عرض كوريا الشمالية بهدم منشاة نووية مقابل تخفيف العقوبات الرئيسية التي تاثر على الاقتصاد ما انعكس على المستوى الاجتماعي المعيشي الكوري الا ان رد الولايات المتحدة الامريكي كان سحب جميع العقوبات مقابل الغلق الكامل للبرنامج النووي.[1]

بالرغم من محاولة التفاوض و الوصول الى حل الا ان هذه المحاولات باءت بالفشل بسبب الرفض الامريكي للمقترحات الكورية التي تنطوي على انهاء الملف النووي بشكل تدريجي وعلى مراحل تمتد لسنوات مقابل الغاء العقوبات واعادة العلاقات الطبيعة بين البلدين هذا المقترح الذي رفضه دونالد ترامب نهائيا ودون تنازلات الامر الذي يعطل انهاء الملف النووي الكوري و يتركه معلق دون حل و يؤدي الى تازم العلاقات بين البلدين.[2]

ـ صفقة القرن و علاقات التطبيع العربية الاسرائيلية

ان حل القضية الفلسطينية الذي عمد الى اعتماده معظم الرؤساء الامريكيين هو حل التسوية السياسية من خلال المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني و الاسرائيلي عن طريق ما يطلق عليه بتسمية حل الدولتين الا ان دونالد ترامب توجه نحو انتهاج سياسات مختلفة تمام عن حل التسوية السياسية الذي عقدته الولايات المتحدة الامريكية تجاه القضية الفلسطينية، ولقد ظهر اهتمامه بذلك من خلال ما صرح به خلال حملته الانتخابات على ان اسرائيل هي الحليف الاستراتيجي الديمقراطي الدائم للولايات المتحدة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط لذلك من الضروري ضمان امن اسرائيل وتفوقها العسكري ملتزما بدعمه لها عسكريا و اقتصاديا منتقدا بشدة سياسة باراك اوباما اتجاه اسرائيل وبشكل خاص امتناعه عن التصويت الذي سمح بتمرير قرار مجلس الامن التابع لهيئة الامم المتحدة رقم"1332".[3]

ان سياسات دونالد ترامب تجاه القضية الفلسطينية هي امتداد للسياسات الرؤساء الامريكيين السابقين من حيث الدعم الثابت وغيرالمشروط لاسرائيل الا ان دور دونالد ترامب كان اكبر من الادوار التي لعبها سابقيه من خلال قراراته بنقل السفارة الامريكية الى القدس، والاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل و سعى الى البدء في تطبيع العلاقات العربية الاسرائيلية ، كما اقدم على تخفيض المساعدات الثنائية المقدمة للضفة الغربية وقطاع عزة واغلق المكتب التمثيلي لمنظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة واشنطن و اوقف التمويل الامريكي لوكالة الامم المتحدة للاغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطنيين في الشرق الادني(الاونروا)، وتعود هذه الاجراءات التي اتبعها دونالد ترامب الى اتفاقه مع وجهة النظر الاسرائيلية[4] هدفها تجريد الفلسطنيين من دعمهم كلاجئين والعمل على تجنيسهم

---

[1] احمد حسين الخطيب،مرجع سابق،ص،53.

[2] المرجع نفسه .

[3] يحي قاعود،"وثيقة الامن القومي الامريكي2017 قراءة تحليلية في استراتيجية دونالد ترامب"،قراءات استراتيجية.ع20. نوفمبر2018،ص،ص،139،138.

[4] منصور ابو اكرم،اتجاهات السياسة الخارجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط في ظل حكم ترامب،مرجع سابق،ص،ص، 37،38.

بدلا من ذلك حيث عمد الى استخدام وسائل الضغط الاقتصادية لجعل السلطة الفلسطينية تخضع للقبول بمشروع دونالد ترامب والذي عمل جاهد على تنفيذ وهو ما عرف باسم صفقة القرن.

هذه الاخيرة التي تعرف ايضا بالاتفاق النهائي وهو مقترح وضعه دونالد ترامب يهدف بشكل رئيسي الى توطين الفلسطنيين في وطن بديل خارج الاراضي الفلسطينية المحتلة وانهاء حق الجوء الى اللاجئين الفلسطنيين كما يعتبر ايضا تسوية سياسية، حيث بدات الادارة الامريكية بالترويج للاتفاق بواسطة صهر الرئيس ومستشاره جاريد كوشنر منتصف سنة 2017 على ان يشمل منطقة الشرق الاوسط وتشترك في تنفيذه اسرائيل والسلطة الفلسطينية ومصر و الاردن، حيث تعتمد هذه الصفقة على تقديم حلول جيوبوليتكية ترسم من خلالها الحدود النهائية لاسرائيل مقابل اراضي للسلطة خارج فلسطين التاريخية، حيث يعد مشروع جيورايالند المقترح الابرز ضمن الاتفاق القاضي بضم ثلاثة اضعاف مساحة قطاع عزة من سيناء واقامة ميناء بحري و مطار دولي مقابل منح مصر 600 كيلو من صحراء النقيب جنوب اسرائيل[1] كما تطلب الوضع في الصفقة القيام بتطبيع العلاقات العربية الاسرائيلية قبل البدء بالعملية السلمية كدافع تحفيزي من اجل الوصول لعملية سلمية وليس بعدها ما من شانه تغيب الموقف العربي عن المشهد الفلسطيني والاسرائيلي.[2]

ويمكن تلخيص صفقة القرن التي رسمها دونالد ترامب في ثلاث محاور رئيسية:

ـ استكمال بناء الدولة العبرية اليهودية التي تمتد من البحر الابيض المتوسط الى نهر الاردن وتضم الضفة الغربية والقدس الموحدة عاصمة لها.

ـ تصفية ما تبقى من الفلسطنيين في الضفة الغربية و القدس الشرقية ودمج من يمكن دمجهم في دولة الاردن و من يتبقون يتم دمجهم في المجتمع الاسرائيلي مع اعطائهم بعض الحقوق الادارة المدنية المحلية.

ـ واصعب المحاور و اعقدها هو الذي يتعلق بقطاع غزة الذي لا يعتبره الطرف الاسرائيلي في اطار ارض اسرائيل ولا يعنيه جيوبوليتكيا ولكنه يؤرقه باعتباره بؤرة للمقاومة الفلسطينية.

وفيما تعلق بعلاقات التطبيع العربية الاسرائيلية هي جزء من السياسات الخارجية التي تبناها دونالد ترامب في مشروعه السياسي للمنطقة العربية حيث حاول هذا الاخير حسم قضية التطبيع بكل الوسائل والطرق، هذا التطبيع العربي الاسرائيلي الذي يحمل فيه معناها اقتناع الدول المطبعة بمدى مشروعية التواجد الاسرائيلي على الاراضي الفلسطينية ونسيان او التغاضي عن الجرائم الاسرائيلية المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني التي عرفت باللانسانية و المنافية لجميع القوانين والاعراف الدينية و الوضعية.[3]

وبدا الاعلان عن سلسلة من الاتفاقيات الخاصة بالتطبيع بين الدول العربية و اسرائيل وسار في هذا الاتجاه كل من الامارات، البحرين، السودان، وتبعها دول اخرى وكان هدفه من التطبيع هو كسب ثقة الدول الاخرى تجاه اسرائيل بمعنى تبنى مشروعية جديدة في تعامل مع الملف الفلسطيني وعليه فان التطبيع سياسة جديدة بابعاد قديمة حملت في طياتها العديد من المسائل المحورية المتعلقة بمستقبل السلطة الفلسطينية والتي من اهمها عزل القضية الفلسطينية واجبارها على القبول بالصفقة القرن التي جاء بها دونالد ترامب.

---

[1] احمد حسين الخطيب،مرجع سابق،ص،ص،38،37.

[2] هشام مصباح،السياسة الامريكية ومسالة التطبيع في القضية الفلسطينية:قراءة في الابعاد الخفية،(اسلام عيادي)،السياسة الخارجية الامريكية في عهد دونالد ترامب(2017-2021)،برلين:المركز العربي الديمقراطي،2021،ص،83.

[3] هشام مصباح،مرجع سابق،ص،84.

المطلب الثالث: تقييم مظاهر القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية في ادارة دونالد ترامب

على مدى المرحلة الزمنية التي قضاها دونالد ترامب في الرئاسة الامريكية اظهر اسلوبا فريدا في ادارة شؤون الخارجية للولايات المتحدة الامريكية وحرص على تحقيق المصلحة القومية كهدف رئيسي من خلال تجنيب القوة الامريكية التورط في الحروب و التدخلات العسكرية المكلفة و غيرالمجدية والتي لا تعود بمنافع وفي المقابل عمد الى استخدام الاداة الاقتصادية في تعامل مع الخصوم وحتي الحلفاء و الاصدقاء عبر سياسة الصفقات التي تميز بها.

ـ ان تحول في استخدام القوة في فترة ادارة دونالد ترامب شكل استثناء من حيث نهجه المنفرد والخاضع للعوامل النفسية والمميزات الشخصية لصانع القرار اذ ركز على العوامل غير العسكرية بالرغم من اقراره امكانية اللجوء الى القوة العسكرية او تهديد بها، الا انه تميز باستخدام الضغط الاقتصادي من خلال فرض العقوبات من اجل تحقيق الاهداف و الغايات الخادمة للمصالح الامريكية كما عمد الى استخدام الالة الدبلوماسية بصورة متكررة وواضح في محاولاته لانهاء التوترات مع الخصوم وايضا في تدخلاته لتسوية الخلافات بين الحلفاء.

ـ ان الاستراتيجية العامة التي وظفها دونالد ترامب في تسيير مسارات السياسة الخارجية الامريكية اعتمد بشكل اساسي على الضغط الاقتصادي اي اعطى الاولوية للقوة الاقتصادية واستثناء القوة العسكرية باعتباره الخيار الاستراتيجي الذي تم اعتماده من طرف ادارة دونالد ترامب وهو ما يجعل من طبيعة التحول في استخدام القوة في السياسة الخارجية الامريكية في تلك المرحلة ياخذ مسار توظفي مغاير من حيث كونها ليست قوة صلبة ولا قوة ناعمة لكنها تعتمد على نهج الصفقات الاقتصادية والمالية التي تهدف الى تحقيق المصالح الامريكية بصورة مباشرة براغماتية باقل التكاليف بطريقة منفرد و جريئة ودون اللجوء الى الاعتماد على الاخرين.

ـ من المتعارف عليه ان دونالد ترامب هو رجل اقتصاد تميز بقدرته على تسيير المشاريع الضخمة مما جعل من توجهاته في التعامل مع السياسة التي لم يمارسها خلال مساره المهني من قبل كمجموعة من الصفقات المتتالية قصيرة المدى متعددة المجالات يحكم كل منها منطق الكسب من منظور احادي ولا للخسارة "الرؤية الصفرية للامور" واستقرار العلاقات من عدمه خاضع لتقيمه لكل صفقة دون ان تتمتع اي دولة بمكانة خاصة الا بمقدار ماتقدمه في هذه الصفقات، وهذا ما طغى على رؤية دونالد ترامب الى العلاقات الدولية وفق مجموعة مشروعات تتحدد انماط العلاقات التي تربط الدول بالولايات المتحدة الامريكية وفقا لحجم مساهمة الاطراف المعنية في كل مشروع وهذا ما يفسر ان طاقم عمله وخاصة كبار مسؤوله من ذوي الخلفيات في عالم الاقتصاد و ادارة الاعمال.

ـ ان السياسة الخارجية الامريكة لادارة دونالد ترامب لم تكون امتداد لسياسات ادارة جورج بوش الابن التي اعتمد على استخدام القوة الصلبة على اعتبار ان لهما نفس الانتماء للجزب الجمهوري ولا استمرارية لسياسات ادارة باراك اوباما التي ميزها الميل الى استخدام القوة الناعمة بل كان لها اسلوب خاص في استخدامها للقوة الامريكية خصوصا في ظل عدم رغبة دونالد ترامب في التدخلات العسكرية الخارجية الا في حالة تعرضت فيها المصالح الامريكية للخطر و جعل كل التعاملات مع الدول على اختلاف مكانتها وفقا لمنظور الصفقات اي لم تقدم الولايات المتحدة الامريكية خاصة باعتبارها القوة العظمي المهيمنة عالميا على اي انخراط في علاقات او تفاعلات دون مقابل يعود عليها بمنافع.

ـ ان دونالد ترامب ينظر الى الدول العربية بصفة عامة نظرة متشددة ولكن يمكن ان يتعامل معهم من منطلق الصفقات خاصة وان معايير هذا الاخير هي ذات توجهات اقتصادية تجارية بالدرجة الاولى فهو لا ينظر للعلاقات مع هذه الدول من منظور الديمقراطية و الديكتاتورية وانما من زاوية النجاح او الفشل ومقياسه هو المصلحة

وعودته الى تنشيط التحالف مع دول الخليج قائمة على انها دول حليفة غنية سيكون لها دور في الدفاع عن الاهداف المشتركة ولن تضع عبئها على الولايات المتحدة الامريكية دون مقابل لذلك فهي علاقات قائمة على فكرة الثمن دون ان تذهب الى ابعد من هذا المنطلق ولن تكون هناك حماية دون مقابل خصوصا في الدفاع عنها ضد الخطر الايران في منطقة الشرق الاوسط، كما عاد ايضا الى اعتماد سياسة التعويل على الحلفاء للعب ادوار في الصرعات العربية دون تدخل امريكي ما يجنب الولايات المتحدة الامركية تكاليف ونفقات ضخمة خاصة في حالة عدم وجود مصالح حيوية مرتبطة بها و لا منافع تعود من وراء ذلك واكتف بدعم الحرب على الارهاب على اعتبار انه يشكل تهديد للامن القومي والمصالح الامريكية.

ـ ان الاسلوب الذي استخدمه دونالد ترامب للقوة الامريكية في تعامله مع الملف النووي الايراني والذي مثل حسب اعتقاده اهانة للمكانة الولايات المتحدة الامركية وتنازلات كبيرة دون مقابل يليق بتلك المكانة الذي مارس من خلاله جميع وسائل الضغط الاقتصادية من عقوبات ومضاربة في اسعار اسواق النفط الايراني الى جانب محاولة عزل ايران على التبادلات التجارية كوسائل لاحداث انهيار على المستوى الاقتصادي و بالاضافة الى الوسيلة السياسية عن طريق تصريحات يتهم فيها ايران بانها راعية للارهاب في المنطقة ومنتهكة للحقوق الانسان ضد الشعب الايراني لارغام ايران على التنازل و الخضوع للشروط الامريكية.

ـ كان للاستراتيجية التي وظف فيها دونالد ترامب القوة الامريكية في تعامله مع الملف النووي الايران بعدين، الاول تمثل في مواجهة الدور الايراني المتعاظم في منطقة الشرق الاوسط الذي اصبح يهديد الحلفاء في المنطقة خاصة الحليفة الاستراتيجية اسرائيل التي يعتبر دعم امنها ومصالحها محدد من محددات السياسة الخارجية الامريكية الى جانب الحلفاء العرب اما عن البعد الثاني هو استخدام ايران وخطر برنامجها النووي فزاعة للعرب و دول الخليج بصورة خاصة لضمان بقاء العرب و دول الخليج ضمن المنظومة الامريكية، حيث سعى دونالد ترامب الى الاستفادة من التناقضات و الصراعات الموجودة في المنطقة بهدف عقد مزيد من الصفقات الاقتصادية المالية و العسكرية ما ياكد رغبة الولايات المتحدة الامريكية في استغلال حالة الصراعات على النفوذ بين دول الخليج و ايران لضمان مصالحها و مصالح حليفتها الاستراتيجية اسرائيل والنهوض بالاقتصاد الامريكي على حساب موارد المنطقة.

ـ عمد دونالد ترامب في وساطته لحل الازمة الخليجية بين دول مجلس التعاون الخليجي على توظيف القوة الامريكية في شكلها الدبلوماسي باسلوب الصفقات الذي انجر من ورائه توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية وكذا العسكرية خاصة من الدولة القطرية.

ـ نهج دوناد ترامب في تعامله مع الصين استخدام القوة الامريكية وفق اسلوبين الاول قام بالاعتماد على تشويه صورة الصين على المستوى الدولي من خلال تصريحاته الاعلامية و في المحافل واللقاءات الدبلوماسية من اجل منع الصين من التاثيرعلى الاحداث الدولية والمساهمة في تسيير الشؤون الاقليمية و الدولية، حيث سعى دونالد ترامب لقلب المجتمع الدولي ضد السياسات الصينية الاقتصادية التجارية والاستثمارية محاولا اظهارها على انها محاولات من جانب الصين لنهب الثروات واقاع الدول في فخ المديونية كما عمد ايضا الى استخدام اسلوب فرض العقوبات الاقتصادية على الصين بغرض تحويل الميزان التجاري لصالح الاقتصاد الامريكي.

ـ قضية الملف النووي لكوريا الشمالية حاول دونالد ترامب حل و انهاء الملف النووي عن طريق الاداة الدبلوماسية عن طريق المفاوضات من خلال اللقاء الرسمي الذي جمعه مع نظيره رئيس كوريا الشمالية هذا الاخير الذي مثل حدثا تاريخيا استثنائيا وتقارب غير مسبوق في تاريخ البلدين الذي تبعته لقاءات اخرى جمعت بين ممثلين دبلوماسيين عن البلدين حيث مثل هذا الحدث التاريخي نصر معنوي على المستوى الشخصي لدونالد ترامب هذا

الاخير الذي كان يسعى الى تحقيق نصرمعنوي واستثنائي في شكل صفقة ينفرد بها وتميز مسار سياسته الخارجية اثناء ادارته للرئاسة الامريكية عن باقي الرؤساء الامريكيين، وبفعل كان اول رئيس امريكي يتفاوض بشكل مباشر مع نظيره رئيس كوريا الشمالية وكانت قمة سنغافورة علامة فارقة في مرحلة ولايته اعطته بصمة على قدرته في استخدام الاداه الدبلوماسية عن طريق سياسة الصفقات بما جعل منه ينفرد بمجهود ومجد شخصي سوق له على مختلف الوسائل الاعلامية الامريكية و العالمية.

ـ سعى دونالد ترامب الى تصفية القضية الفلسطينية لصالح اسرائيل على حساب الفلسطنيين عبر طرح حلول اقليمية تساهم فيها الدول العربية بالاراضي و بمعنى حل وفق فكرة الدولة ذات الحدود وليس وفق قرارات الشرعية الدولية مستخدم الضغوط الاقتصادية عن طريق وقف المساعدات للفلسطنيين داخل الاراضي للخضوع للامر الواقع واللاجئين حتي يتم تجنيسهم من طرف الدول، كما استخدم ايضا الضغوطات السياسية من خلال غلق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية و تطبيع الدول العربية مع اسرائيل لضمان حيادها وعزل القضية الفلسطينية بالشكل الذي يضعفها سياسيا ويدفعها تحت كل هذه الضغوط الى الاستسلام والقبول بصفقة القرن.

من خلال ما تم التطرق اليه في هذا المبحث يتضح ان توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية في ادارة دونالد ترامب لم يتم عبر ما يتضمنه نمط القوة الناعمة من اساليب محددة وانما كان توجهات دونالد ترامب تحمل في طياتها نهجا فريدا في ادارة شؤون الخارجية للولايات المتحدة الامريكية ما احدث نقلة نوعية في الدبلوماسية الامريكية عبر اسلوب جديد متميز بالمباشرة واجراء الصفقات والتركيز على المصلحة المطلقة حتى وان تطلب الامر التراجع عن بعض الالتزامات الامريكية ذات الصلة بالشؤون الدولية، حيث ركز على تحقيق المصلحة القومية كهدف رئيسي من خلال تجنيب القوة الامريكية التورط في الحروب و التدخلات العسكرية المكلفة و غيرالمجدية والتي لا تعود بمنافع وفي المقابل عمد الى استخدام الاداة الاقتصادية من خلال الضغط الاقتصادي في تعامل مع الخصوم و سياسة الصفقات التي تميز بها في تعامله حتي مع الحلفاء و الاصدقاء.

المبحث الثالث: توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية في ادارة جوزيف روبينيت بايدن(2021-2024)

انفردت ادارة دونالد ترامب باسلوبها الخاص في تسيير الشان الخارجي الامريكي ميزها عن غيرها من ادارات الجمهوريين خاصة فيما تعلق بتجنب استخدام القوة العسكرية والتدخلات الخارجية كما كان للعامل السيكولوجي حضور قوي في توجهات السياسة الخارجية الامريكية وتمكنت من تحققت ايجابيات في قضايا معينة الا ان سياساتها المجحفة بخصوص رفض العمل الجماعي و البراغماتية التامة من خلال مبدا الصفقات و الضغط الاقتصادي اثر على مكانة الولايات المتحدة الامريكية دوليا باعتبارها قائدة النظام الدولي ولها دور بارز على مستوى المؤسسات الدولية و التحالفات و العمل الجماعي وهو ما شهد رفضا من قبل الوسط السياسي الامريكي خاصة من طرف الديمقراطيين، وباعتلاء جوزيف روبينيت بايدن الحكم سعى الى احدث قطيعة مع توجهات الادارة السابقة متبنيا نهجا يتقارب الى حد ما من الادارة الاسبق لباراك اوباما ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق لما سبق التوطة له.

المطلب الاول: توجهات السياسة الخارجية الامريكية في ادارة جوزيف روبينيت بايدن

تسلم جوزيف روبينيت بايدن الرئاسة الامريكية بعد منافسة شديدة في مرحلة الانتخابات مع الرئيس السابق دونالد ترامب هذا الاخير الذي ترك جدل واسع حول مصير العديد من القصايا الداخلية و الخارجية ولقد اظهرت الوعود الانتخابية لجوزيف روبينيت بايدن مدى اختلافه عن سابقه من حيث النهج و التطبيق الا ان هذا لم يشكل قطيعة جذرية في السياسة الخارجية الامريكية لانها تقوم على مؤسسات لا تتغير بتغير الرئيس و اولويات المصالح القومية الامريكية رغم التباين الواضح في رؤية الرئيسين للشؤون الخارجية والقضايا الدولية.

ان تعيين جوزيف روبينيت بايدن لكل من انتوني بلينكن في وزارة الخارجية، جيك سوليفان مستشار للامن القومي، ووليام بيرنز مدير للاستخبارات المركزية و لويد اوستن وزير للدفاع وجميعهم كانوا ضمن الادارة الاسبق لباراك اوباما تشير الى ان توجهات سياسته الخارجية ستكون مزيجا بين الاستمرارية في بعض من سياسات الرئيس الاسبق باراك اوباما وبين تبني سياسة تصحيحية لقرارات ومواقف الرئيس السابق دونالد ترامب والاستثمار في المكاسب الخارجية التي حققها.

ومن اجل توضيح ذلك سيتم استنتاج توجهات السياسة الخارجية الامريكية في ادارة جوزيف روبينيت بايدن فيمايلي:

ـ تراجع خيار عسكرة السياسة الخارجية حيث يتبنى جوزيف روبينيت بايدن تراجع الاعتماد على الخيار العسكري واعطاء الاولوية للعمل الدبلوماسي وان الدبلوماسية يجب ان تكون الاداة الاولى للقوة الامريكية الى جانب ضرورة انهاء الحروب الطويلة وهي الحروب المفتوحة التي حملت الولايات المتحدة الامريكية تكاليف باهضة ويعتبر ان الاعتماد المفرط والوحيد على القوة العسكرية بدلا من تنويع وتوظيف انماط القوة التي تمتلكها الولايات المتحدة الامريكية كان من الاخطاء الاستراتيجية التي ارتكبتها الادارات الامريكية السابقة، فاستخدام القوة العسكرية الامريكية يجب ان يكون الخيار الاخير لا الاول ويجب استخدامه فقط لدفاع عن المصالح الحيوية الامريكية عندما يكون الهدف واضحا و محددا وقابل للتحقيق وبموافقة ودعم الداخل الامريكي حيث صراح

قائلا":البقاء في الصراعات المفتوحة لا يمكن كسبها يستنزف قدراتنا على القيادة في قضايا اخرى تتطلب اهتمامنا ويمنعنا من اعادة بناء ادوات اخرى للقوة الامريكية".[1]

كما حصر جوزيف روبينيت بايدن مهام الجيش الامريكي خارجيا في محاربة الارهاب وعدم المراهنة على استراتيجية الحرب الوقائية في التعامل مع الدول التي تشكل راعية او حاضنة للجماعات الارهابية مما دل وبشكل واضح على استبعاد فكرة الغزو واسقاط الانظمة الحاكمة من اجندة اعمال جوزيف روبينيت بايدن، وهذا ما يتطلب الانسحاب من الحروب المفتوحة وتحديد المهام بدقة شديدة والتي هي القضاء على الجماعات الارهابية من تنظيم القاعدة و تنظيم الدولة الاسلامية العراق والشام (داعش) والذي يكون في عمليات دقيقة ومحددة وبدعم من الشركاء المحللين كما اشار الى ان هذا النوع من الاستراتيجيات العملياتية قابل للاستمرار على جميع النواحي السياسية و الاقتصادية.[2]

هذا التوجه الذي تبناه جوزيف روبينيت بايدن في عدم الرهان على الهندسة الاجتماعية الطموحة وعدم الرهان على اسقاط الانظمة هو توجه يتوافق مع الويلسونية الواقعية كما بلورها فرانسيس فوكوياما الذي اكد ان الحرب الوقائية خيار غير صائب ولا يمكن اللجوء اليه الا في حالة الضرورة القصوي كاجراء متطرف جدا.

وهذا ما يتضح من خلال قرار الانسحاب الكلي من حرب افغانستان و كذا الاعلان عن وقف الدعم الامريكي للعمليات الهجومية في حرب اليمن بما في ذلك مبيعات الاسلحة ذات الصلة ولكنها في نفس الوقت ستواصل الولايات المتحدة الامريكية دعم ومساعدة دول الخليج وخاصة السعودية في الدفاع عن سيادتهم و سلامتهم الاقليمية ضد اي تهديدات.

ـ دعم القيم الديمقراطية و حقوق الانسان ياكد جوزيف روبينيت بايدن على دعمه للقيم الديمقراطية ومضامين حقوق الانسان في صلب سياسته الخارجية حيث يتوجب على الولايات المتحدة الامريكية ان لا تقود العالم بمثل قوتها فقط وانما بقوة مثلها ايضا، فالقيم الديمقراطية و حقوق الانسان التي تم اهمالها من طرف الادارة السابقة لدونالد ترامب كان له تداعيات سلبية على المصالح الامريكية ودفع حلفاء الولايات المتحدة الامريكية في الديمقراطيات خاصة الغربية الى التشكيك في قدرتها على قيادة العالم نحو النموذج الديمقراطي مما فسح المجال لمنافسيها للسعي الى ترويج نموذجهم، حيث صرح جوزيف روبينيت بايدن قائلا":علينا العمل على تحديد ديمقراطيتنا في الداخل ثم العمل على تنشيط تحالفاتنا وشراكاتنا مع الديمقراطيات حول العالم وهي افضل وسيلة لمجابهة التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة الامريكية داخليا و خارجيا"[3] وذلك انطلاق من ان السياسات التي تكون مقيدة بمبادئ اخلاقية مقبولة و التي تكون ايضا مؤيدة لها بشكل عام تعطي حالة قوية من الشرعية وتساعد في استمالة الجهات الفاعلة كتابعة او راعية لانها توفر المنصة المفاهيمية التي تمكن الجهات الفاعلة ان تبنى عليها المصالح بطريقة ذكية.

ـ تقوية التحالفات التقليدية والانفتاح على شركاء جدد ياكد جوزيف روبينيت بايدن على ضرورة تعزيز علاقات الولايات المتحدة الامريكية مع حلفائها وشركائها مصرحا": ...المزيد من الصداقات، المزيد من التعاون، المزيد

[1] Joseph R.Biden,Jr,Why America must lead again,forien affairs-march/april2020-(accessed april 3,2022): https://fam.ag/3bQCHFe

[2] Ibid.

[3] Biden foreign policy adviser Antony Blinken on top global challenges-cbsnews-September 25,2020-(accessed April 3,2022): : https://cbsn.ws/3thaIUO

من التحالفات، المزيد من الديمقراطية..." مؤكدا على انها الطريقة الاكثر فعالية في مواجهة التحديات التي تطرحها الساحة الدولية وهي بناء جبهة موحدة من حلفاء الولايات المتحدة الامريكية و شركائها والتي ياتي في مقدمتهم الحلفاء الاوروبيين، حيث يمثل حلف الشمال الاطلسي ركيزة اساسية للامن القومي الامريكي والعلاقة التي تربط بين الولايات المتحدة الامريكية و حلف الشمال الاطلسي هي التزام مقدس وليست مجرد التزام تعاملي متعلق بالجانب المادي[1] هذا راجع الى كونه الحلف الاكثر فعالية في التاريخ الولايات المتحدة الامريكية في تحصين الديمقراطيات الليبرالية وتحالف القيم لذا دعا جوزيف روبينيت بايدن الى ضرورة تنمية قدراته العسكرية لمواجهة التهديدات غير التقليدية وتوجه ايضا الى تعزيز واقامة تحالفات في منطقة اسيا و المحيط الهادي مثل عقد اتفاقية (اوكوس) وتحديث العلاقات مع الحلفاء التقليديين لضمان قدرتهم على الاستجابة للتحديات الاقليمية و الدولية (الرباعية).

ـ ان اعتماد جوزيف روبينيت بايدن مقاربة جعل امريكا عظمي مرة اخرى و العودة الى العمل متعددة الاطراف ضمن المؤسسات الدولية اتضح تجسيده في العديدة من القرارات التي اصبحت في اطار الممارسة والتي من بينها نذكر:[2]

العودة الى منظمة الصحة العالمية حيث اعتمد على مسارا ايجابيا في التعامل من خلال الانضمام الى مبادرة كوفاكس(Covax) مواجهة جائحة كورونا.

العودة الى اتفاق باريس للمناخ من خلال توقيع العديد من المراسيم في اطار حماية البيئة وتوجيه الاقتصاد نحو الاستدامة والعدالة البيئية وتدعيم العمل الدولي لحماية البيئة من خلال تقديم دعم مالي لصندوق الاخضر.

العودة الى مفاوضات مراقبة التسلح من خلال الالتزام بمراقبة التسلح حيث تم تمديد معاهدة ستارت (START) الاخير لمراقبة التسلح النووي مع روسيا.

العودة الى التعامل مع المحكمة الجنائية الدولية حيث قامت ادارة جوزيف روبينيت بايدن بالغاء العقوبات التي فرضتها الادارة السابقة لدونالد ترامب على العاملين في المحكمة.

ـ توجه جوزيف روبينيت بايدن نحو العمل متعدد الاطراف ياتي ضمن استراتيجية تراعي طبيعة التحديات الدولية الراهنة هذه الاخيرة التي لا يمكن مواجهتها بصفة منفردة خاصة ذات العلاقة بالبيئة و الصحة العالمية والتي تتطلب الانخراط ضمن مسارات تنسقية دولية الى جانب العمل على احتواء الخصوم يتطلب العمل متعدد الاطراف الا ان هذا لا يعني احتمال نهاية العمل الاحادي متى فرضت الضرورة ذلك مما يحمل في طياته ان مبدا اللجوء الى تعددية الاطراف سيتم بصورة انتقائية و وفق حسابات عقلانية تتمحور كلها حول المحافظة علي الهيمنة العالمية.

من خلال ماسبق يتضح ان نهج ادارة باراك اوباما سيكون بارزا في ادارة جوزيف روبينيت بايدن لكنه في نسخة محدثة تراعي التغيرات و التحديات على الساحة الدولية الى جانب ما خلفه دونالد ترامب من ارث ناتج عن توجهات سياسته الخارجية.

[1]Joseph R.Biden,Jr,op,cit.

[2] عادل عباسي، فاروق غازي، مرجع سابق،ص،ص،664،663.

المطلب الثاني: ملامح القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية في ادارة جوزيف روبينيت بايدن

ان الاهتمام سينصب حول القضايا التي ظهر فيها ملامح توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية بصورة واضحة وهو ما يتجلى في المحطات التالية:

ـ الانسحاب الكلي للقوات الامريكية من الاراضي الافغانية

لقد بدا التفكير في الانسحاب من افغانستان منذ مدة طويلة باعتبار انها لم تعد محور اهتمام وحدث شبه اجماع بين صناع القرار في الولايات المتحدة الامريكية على ان الحرب في افغانستان لا تجدي نفعا وانطلق مسار الانسحاب بتقليص تواجد القوات الامريكية منذ مرحلة ادارة باراك اوباما و صارت ادارة دونالد ترامب على نفس النهج، حيث عمد كما هو متعارف عليه في ادارته لقضايا السياسة الخارجية الى ابرام اتفاقية مع حركة طالبان في الدوحة سنة 2020 تقضي بخروج القوات الامريكية من افغانستان في غضون سنة 2021 و مواصلة لنفس المسعى تحققت الاتفاقيات في مرحلة ادارة جوزيف روبينيت بايدن الذي شهد تطبيق الانسحاب في صورة تاريخية تبرز حقيقة الدور الامريكي القائم على البراغماتية و اعادة النظر في الاستراتيجيات و تقييم المصالح الامريكية.

كانت من بين اولويات جوزيف روبينيت بايدن في توجهات السياسة الخارجية هو انهاء اطول حرب خاضتها الولايات المتحدة الامريكية وهي حرب افغانستان والتي اصبحت مطلبا شعبيا حيث يرى جوزيف روبينيت بايدن ان استمرار الولايات المتحدة الامريكية في تواجد قواتها العسكرية في افغانستان لن يعود عليها بالمنافع وانما هو استمرار لاستنزاف قدراتها وليس في صالحها والذي كلف الولايات المتحدة الامريكية تكاليف عالية الى جانب الخسائر البشرية المتزايد في صفوف قواتها.[1]

كما يرى جوزيف روبينيت بايدن ان الاوضاع قد تغيرت كثيرا في افغانستان والعالم على مدى عشرين عاما منذ الغزو الامريكي مستندا الى ان مقتل قائد تنظيم القاعدة اسامه بن لادن لتبرير انسحاب القوات الامريكية من افغانستان بعد ان حققت الولايات المتحدة الامريكية هدفها من حرب افغانستان فان الانسحاب بات امر ضروري لابد منه من اجل التركيز على التحديات الاستراتيجية الاكبر التي تواجهها الولايات المتحدة الامريكية من قبل القوي المنافسة والمناهضة لها، دون ان يوضح التقييم الاستخباراتي الامريكي الذي استند اليه في اصراراه على قرار وطريقة الانسحاب الان ان توضيحه لذلك ارتكز فقط على ان طبيعة التهديدات التي يواجهها الامن القومي الامريكي تغيرت و ان افغانستان لم تعد تشكل بالضرورة منطقة خطر[2] خاصة فيما يتعلق بتلك التهديدات وبالتالي فانه من الممكن للولايات المتحدة الامريكية ان تتعامل مع اي خطر ياتي من افغانستان في المستقبل من غير ان تحتاج لوجود عسكري مباشر على الاراضي الافغانية.

وعمد الى الوقوف بقوة وراء قراراه مشيرا الى ان مصلحة الولايات المتحدة الامريكية في افعانستان كانت بشكل اساسي تتمحور دوما حول منع استهداف الولايات المتحدة الامريكية بهجمات ارهابية مشدد على ان المهمة الامريكية في افعانستان لم تكون بناء دولة وانه لن يكرر اخطاء الماضي بالانخراط الى ما لا نهاية في حرب قد يكون مالها نحو حرب اهلية في وطن اجنبي[3] فالقوات الامريكية لا تستطيع ولا ينبغي لها ان تخوض حربا وتموت في حرب لا ترغب القوات الافغانية في خوضها من اجل نفسها مشيرا الى ان قرار الانسحاب من افغانستان لا يتعلق فقط بها وانما بانهاء حقبة التدخلات العسكرية الامريكية المباشرة و الانفرادية لاعادة تشكيل الدول الاخرى.

---

[1] Joseph R.Biden,Jr,op,cit.

[2] شيماء فاروق،تداعيات الانسحاب الامريكي من افغانستان محليا و اقليميا.برلين:المركز الديمقراطي العربي،2021،ص،3.

[3] Joseph R.Biden,Jr,op,cit.

وبالرغم من اعلان جوزيف روبينيت بايدن تحمله المسؤولية حول قرار الانحساب الامريكي من افغانستان الا انه لم يتردد في تحميل المسؤولية موعد قرار الانسحاب الى الادارة السابقة لدونالد ترامب هذا الاتفاق الذي تضمن تعهد طالبان بعدم ايواء اي جماعة تشن هجمات على الولايات المتحدة الامريكية مقابل ان تنسحب القوات الامريكية بصورة كاملة وفي حالة لم يتم الانسحاب بالموعد النهائي المتفق عليه فان طالبان لن تهاجم القوات الامريكية لكن في حالة الاخلاف بالموعد تصبح كل الاحتمالات متاحة[1]، واكد جوزيف روبينيت بايدن ان هذا الاتفاق لم يترك له الا مجال محدود لانهاء تواجد القوات الامريكية وكان قرار مرتبط بحالتين اما الاعلان عن الانسحاب و اجلاء القوات الامريكية واما التصعيد وامام الرغبة في انهاء هذه الحرب الطويلة المكلفة على كل الاصعدة او الامتداد في تواجد القوات الامريكية على الاراضي الافغانية الى اجل غير محدد، جاء قرار الانسحاب بكل اصرار و بصفة فردية دون اشراك الحلفاء من اعضاء الشمال الاطلسي[2] معتمد على تسيير الساحة الافغانية من طرف القوات الافغانية التي تلقت تدريبات خلال الفترات الزمنية السابقة من طرف القوات الامريكية لتكون قادرة على مواجهة حروبهم بانفسهم وهذا ما لم يتم تقييمه جيدا.

تم الانسحاب من خلال اعلان واشنطن عن سحب قواتها من افغانستان وتم تسليم ما يزيد عن سبعة منشات عسكرية للقوات الافغانية و اقر البنتاغون مغادرة القوات الامريكية قاعدة باغرام الجوية وسلمت الى القوات الافغانية وتم التصريح رسميا على تحويل المهمة العسكرية الامريكية من المهمة القتالية الى تواجد دبلوماسي امريكي مستمر في العاصمة كابول و المحافظة على التواصل مع الحكومة الافغانية لبناء علاقات طبيعية.

لقد كان الانسحاب الامريكي من افغانستان حدثا تاريخا ولكن حدوثه بالشكل الذي شهده الواقع الدولي من انهيار سريع للحكومة و الجيش الافغاني وسيطرة حركة طالبان زاد حدة الجدل بشدة حول الطريقة التي اتخذ بها جوزيف روبينيت بايدن قراره بخصوص الانسحاب وخاصة وانه كان احادي دون اشراك حلفاء حلف الشمال الاطلسي وبسبب اصراره على المضي قدما بالرغم من وجود مؤشرات سبقت و رافقت تدهور الاوضاع و مشاهد الفوضي عشية عمليات اجلاء القوات الامريكية والافغان المتعاونين معهم في مطار كابل تتناقض مع صورة جوزيف روبينيت بايدن السياسي الخبير في الشوؤن الدولية الا انه حمل مسؤولية ذلك للحكومة و الجيش الافغاني اما فيما يتعلق بمدى تاثير ذلك على مرحلة ادارته للرئاسة الامريكية و كذا تاريخه السياسي يتوقف على مدى قدراته على احتواء التحديات الناتج عن هذا القرار.

ـ عودة مفاوضات فيينا حول الاتفاق النووي الايراني

يظهر من خلال الادارات الامريكية المتعاقبة ان التعامل مع ايران يتراوح ما بين استراتيجية الكبح الجامح عن طريق فرض العقوبات الاقتصادية و ادخال ايران في عزلة اقليمية و بين سياسة الاحتواء عن طريق الانخراط الا ان كل من هاتين الاستراتيجيتين كانتا بالتوازي مع استراتيجية اعادة التوازن الخارجي في منطقة الشرق الاوسط خاصة مع تصاعد الدور الايراني والسعي الى تحجيمه.

خلال المفاوضات الاتفاق النووي التي قامت بها ادارة باراك اوباما اتخذ جوزيف روبينيت بايدن الذي كان في تلك المرحلة مستشار الامن القومي الامريكي موقفا تنسيقيا مع وزير الخارجية الامريكي جون كيري بشان ضرورة التوصل الى عقد اتفاق مع ايران حول الملف النووي و هذا ما اشار اليه جوزيف روبينيت بايدن خلال

[1] منصور ابو اكرم،الانسحاب الامريكي من افغانستان: الاسباب و التداعيات.برلين:المركز الديمقراطي العربي،2021، ص،4.
[2] المرجع نفسه،ص،5.

حملته الانتخابية ان الولايات المتحدة الامريكية لا يمكنها تجاهل سياسات ايران الاقليمية لذلك تعد ايران احدى الاولويات الاساسية في توجهات سياسة جوزيف روبينيت بايدن الخارجية في منطقة الشرق الاوسط.

عمد جوزيف روبينيت بايدن الى استئناف الدبلوماسية الامريكية الايرانية من خلال العودة الى مفاوضات فيينا الا انه لا ينظر الى هذه المفاوضات حول الاتفاق النووي لانهاء العقوبات الاقتصادية المتخذة اتجاه ايران وانما ايضا الى ادخال شكل جديد من المحادثات متعددة الاطراف مع ايران تتجاوز حدود خطة العمل المشتركة السابقة و بنودها بالعمل على اعادة تفعيل الاتفاق النووي الايراني ولكن بصيغة بنود تحمل نوع من تغيير عن سابقتها، فمن وجهة نظر جوزيف روبينيت بايدن والعديد من الاستراتيجيين الامريكيين فان الاتفاق النووي بصفته اتفاقية متعددة الاطراف ليس لها اية صلاحية قانونية او تنفيذية دولية[1] ما يسمح لجوزيف روبينيت بايدن ان يشكل اللعبة الدبلوماسية مع ايران على اساس مفاوضات جديدة.

وعلى الرغم من اولويات جوزيف روبينيت بايدن الاستراتيجية تختلف عن اولويات الادارة السابقة لدونالد ترامب الا انه لا يمكن تفسير مثل هذا الاختلاف على انه تجاهل للسياسات الاستراتيجية الامريكية الساعية للحد من تنامي قوة الدور الايراني و السيطرة عليها في محيطها الاقليمي، حيث ان سياسة جوزيف روبينيت بايدن الخارجية اتجاه ايران تستند الى سياسة العصا و الجزرة ويعتمد هذا النهج على محور العقوبات المتزامنة وارسال اشارات للمفاوضات الحاسمة والتعاون متعدد الاطراف مع الجهات الفاعلة الاقليمية من اجل الحد من تنامي القوة الايرانية.

يعمد جوزيف روبينيت بايدن الى تبنى مفهوم العودة المتوازنة الى الاتفاق النووي تعتبر مهم جدا للولايات المتحدة الامريكية والتي ليس لديها اي حافز لتسريع المحادثات الدبلوماسية مع ايران خاصة وان سياسة الانتظار و الترقب تخلق فائضا استراتيجيا للولايات المتحدة الامريكية وعلى الجانب الاخر فان الضغوط الاقتصادية الناجمة على استمرار العقوبات تجعل من الصعب على الحكومة الايرانية تلبية الاحتياجات العامة للمجتمع لهذا السبب تعتبر الولايات المتحدة الامريكية ان اية سياسة دبلوماسية لولبية[2] لاستمرار العقوبات و الحوافز الدبلوماسية ستكون مثمرة، كما وضع جوزيف روبينيت بايدن في تعامله الاستراتيجي مع ايران العودة التدريجية الى الاتفاق النووي على جدول اعماله و العودة التدريجية تعني ظهور قضايا سياسية جديدة في سياسة جوزيف روبينيت بايدن النووية و الاقتصادية اتجاه ايران حيث يسعى من خلال استمرار عدم التراجع عن خيار العقوبات الاقتصادية الى خلق شقاق بين المؤسسات الايرانية و البنية الاجتماعية وعليه فان سياسته يمكن ان تخلق تحديات امنية وسياسية و اجتماعية جديدة لايران.[3]

ان المحور الرئيسي لسياسة جوزيف روبينيت بايدن اتجاه ايران هو احداث التوازن الاقليمي و الاستراتيجي بين الاطراف في المنطقة كمنطلق لحماية امن اسرائيل و كذا دعم حلفاء الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة واولهم دول الخليج العربي وبالرجوع الى خلفية العمل السياسي لجوزيف روبينيت بايدن و مكانته في هياكل السلطة الامريكية كان دائما يتابع قضية ايران على اساس الحاجة الى توازن في السياسة الاقليمية، فهو ينظر الى ايران على انها تحاول من ناحية تحسين موقعها الجيوسياسي ومن ناحية اخرى تسليط الضوء على سياق الاستغلال الامثل لجبهة المقاومة كمنطقة جيوسياسة للامن القومي الايراني مستغلة قدرتها في امتلاك برنامج نووي في ذلك

[1] ابراهيم متقي،المستقبل الصعب للعلاقات الايرانية-الامريكية في عقد دونالد ترامب،دوحة:مركز الجزيرة للدراسات،2021،ص،5.
[2] المرجع نفسه.
[3] محمد خلفان الصوافي،قراءة خليجية لتوجهات بايدن نحو الشرق الاوسط،د ب ن، مركز ترينذز،2021،ص،22.

وهذا مالا يمكن ان تسمح به الولايات المتحدة الامريكية من بروز ايران الشاملة للسياسة الاقليمية[1] حيث يشير جوزيف روبينيت بايدن الى انه يجب السيطرة على موقع وقوة ايران الاقليميتين على مراحل.

يتبنى جوزيف روبينيت بايدن فكرة توازن القوي في منطقة الشرق الاوسط لانها الطريق للتعاون المشروط مع ايران في مواجهة دورها المتنامي اقليميا ويشدد ايضا كغيره من الرؤساء الامريكيين السابقين على الحاجة الى الدبلوماسية القصرية في بعض الاحيان مع ايران، الا ان نموذج جوزيف روبينيت بايدن للدبلوماسية القصرية يختلف عن نموذج سابقه دونالد ترامب فالدبلوماسية القصرية من منظوره تعني استخدام وسائل الاعلام و الاتصالات و الاليات الدبلوماسية الى جانب فرض العقوبات لاجبار ايران على التفاوض و الحصول على المرونة الاستراتيجية[2]، كما يرى فريق سياسته الخارجية انها السبيل الانجح لتحسين الامن في منطقة الشرق الاوسط و الخليج لذا فان استمرار دبلوماسية الاتفاق النووي يمكن ان توفر الارضية لتشكل نموذج جديد للتفاعل بين ايران و الولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بالقضايا الاقليمية وتم شرح النموذج الجديد على اساس هيكل متوازن يقصد به ان تكون بمنزلة اتفاقية تستهدف البنية التحتية اللازمة للتعاون الاقليمي بين الاطراف المتنافسة في الشرق الاوسط و جنوب غرب اسيا حيث تعكس سياسة جوزيف روبينيت بايدن الاقليمية حقيقة ان الولايات المتحدة الامريكية ستواصل سياستها لاحتواء ايران في بيئة اقليمية متعددة الاطراف بالاعتماد على الدور الخليجي ايضا لتقليص تنامي الدور الايراني و سياستها التكتيكية التدخلية في صراعات المنطقة و تدعيم الجماعات المسلحة.

وتجدرة الاشارة الى ان التجارب التاريخية للفاعلين في السياسة الدولية تعكس حقيقة ان معادلة القوة ستلعب دورا ردعا و ايران لديها القدرة على التفاعل في السيطرة على البيئة الاقليمية لما لديها من القدرات الردعة او الادراة التكتيكية لمواجهة التهديدات الامريكية فسيم توفير الظروف والوسائل لتشكيل عمليات هجومية عليها وهذا ما جعل الولايات المتحدة الامريكية تتعامل بحذر مع ايران.

ان الهدف جوزيف روبينيت بايدن الرئيسي هو ان اي تفاعل في السياسة الخارجية الامريكية مع ايران يجب ان يمهد الى الطريق للتغيير الدور الايراني القائم و المستند على برنامجها النووي ولذلك فان الاحتواء و العقوبات الاقتصادية و الحد من القدرات الايرانية ستكون مهمة لكونها وسيلة تجعل ايران تتحلي بالمرونة في تعاملها مع البنود الجديدة للاتفاق النووي معتمدا على سياسات اكثر دقة و فعالية من خلال الاعتماد على التحالفات الامريكية متعددة الاطراف في المنطقة للحد من قدرة ايران، الا ان مفاوضات فيينا بين اطراف الاتفاق النووي وما تشمله من تعديلات و تجديدات على بنود الاتفاق لا تتماشى مع وجه نظر المسؤولين الايرانيين لذا يسعى جوزيف روبينيت بايدن الى تحديد سياسة تدريجية اتجاه ايران على اساس نمط التفاعل و التعامل بين اطراف الاتفاق النووي و السيناريو المرجح قبول الاطراف العودة الى طاولة المفاوضات و مع معطيات الواقع الدولي ان تتم المفاوضات بالرجوع الى تفعيل الاتفاق النووي ولكن بعد جولات تنطوي على مراوغات بين جميع الاطراف.

ـ الاحتواء الاستراتيجي لتنامي الصعود الصيني

ترى الولايات المتحدة الامريكية منذ مرحلة ادارة باراك اوباما والذي تبنى استراتيجية الاستدارة نحو اسيا مرورا بمرحلة ادارة دونالد ترامب والذي اعتمد على الضغط الاقتصادي و الحرب التجارية الى جانب العمل على تشويه صورة الصين على المستوى الدولي وصولا الى ادارة جوزيف روبينيت بايدن ان الصعود الصيني الاقتصادي والعسكري و التكنولوجي و الدبلوماسي التحدي الاستراتيجي الابرز لهيمنتها العالمية خصوصا في

[1] المرجع نفسه.

[2] ابراهيم متقي، مرجع سابق،ص،7.

منطقة المحيطين الهادي و الهندي هذا ما جعله يتبنى هدف احتواء الصين توجها بارزا ضمن مسار سياسته الخارجية والذي يرى ان تحقيقه يقتضي تعزيز القدرة الامريكية في مختلف المجالات الى جانب توثيق التحالفات الامريكية وسيلة في ذلك وتحقيق الافضلية اتجاه الصين لا بد ان تنطلق وفقا جوزيف روبينيت بايدن من مداخل اساسية وهي حيوية التحالفات الامريكية و شراكاتها و القدرة التنافسية للاقتصاد الامريكي وقوة الديمقراطية الامريكية و دعمها لحقوق الانسان.

وفي هذا الاطار عمد جوزيف روبينيت بايدن الى احتواء الصين عن طريق اتباع المحطات التالية:

1- ياكد جوزيف روبينيت بايدن ان الطريقة الاكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تطرحها هي بناء جبهة موحدة من حلفاء الولايات المتحدة الامريكية وشركائها وياتي في مقدمة تلك التحالفات المتعلقة بمنطقة اسيا و المحيطين الهندي و الهادي والتي تم تجسيدها من خلال مايلي:

ـ الاتفاقية الامنية الثلاثية: تعرف اختصارا باسم (اوكوس، AUKUS) والتي وقعتها الولايات المتحدة الامريكية الى جانب بريطانيا و استراليا تتضمن قيام كل من ولايات المتحدة الامريكية و بريطانيا بمشاركة استراليا تكنولوجية الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية وهو ما اثر على الغاء صفقة الغواصات بين كل من استراليا و فرنسا

وبموجب اتفاقية اوكوس ستحصل استراليا على اسطول من الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية ولكنها ليست مسلحة نوويا على ان يتحدد ذلك في غضون الاشهر القادمة وتتضمن الاتفاقية ايضا التعاون في القدرات السيبرانية والذكاء الاصطناعي و تقنيات الكم والقدرات الاضافية تحت سطح البحر، كما ستوفر الاتفاقية للقوات الجوية والبحرية والبرية الاسترالية قدرات هجومية صاروخية بعيدة المدى وبحسب الاتفاقية سيتبادل اطرافها الثلاثة المعلومات العسكرية و التكنولوجية لتشكيل شراكة دفاعية اوثق في اسيا و ما سيجري في مسار موازي ومنفصل عن تحالف العيون الخمس لتبادل المعلومات الاستخباراتية التي تضم اضافة الى الدول الثالث نيوزيلندا و كندا وتصرح اطراف هذه الاتفاقية ان الهدف منها هو ضمان السلام و الاستقرار في منطقة المحيطين الهادي و الهندي على المدى الطويل ولذلك لا بد من معالجة البيئة الاستراتيجية الحالية في المنطقة وكيف يمكن ان تتطور لان مستقبل هذه الدول يعتمد على حرية و انفتاح منطقة المحيطين الهادي و الهندي ودوام ازدهارها.[1]

وعلى الرغم من ان الاتفاقية لم تذكر الصين صراحة الا انها تمثل الهدف غير المعلن عنه وهو ما دفع بالصين الى ادانة هذه الاتفاقية حيث تكمن الدوافع الحقيقة للولايات المتحدة الامريكية من وراء هذه الاتفاقية في سياق جهودها الرامية الى تحقيق توازن ضد القوة و الطموح الصين المتنامي الذي يشكل تحديا للهيمنة الامريكية في منطقة اسيا والمحيط الهادي خاصة وان المنطقة شهدت بناء الصين لاكبر قوة بحرية بالرغم من كون النظر اليها من ناحية الكفاءة و التطور التكنولوجي تبقى اقل بكثير من القوة البحرية الامريكية الا ان التنافس على النفوذ البحري بينهما محصور في منطقة جيواستراتيجية تقع الصين في ضمنها.

[1] "Remarks by President Biden, Prime Minister Morrison of Australia, and Prime Minister Johnson of the United Kingdom Announcing the Creation of AUKUS," The White House, 15/9/2021, (accessed on 17/04/2022) at: https://bit.ly/2Z2mDfN

ان القوة البحرية التي امتلكتها الصين ترتب عليها اتباعها للسياسة اكثر شراسة في محاولتها السيطرة على بحر الصين الجنوبي هذا الاخير الذي يمثل ممرا بحريا حيويا للتجارة الدولية تمر من خلاله نصف السفن التجارية في العالم ما يدفع الولايات المتحدة الامريكية الى عدم السماح للصين بان تفرض سيطرتها عليه بما يوفر لها من قدرة على تعزيز المنافسة الجيوسياسية مع الولايات المتحدة الامريكية الى جانب كون بحر الصين الجنوبي تطل عليه معظم دول جنوب شرق اسيا والتي هي من بين حلفاء الولايات المتحدة الامريكية التقليديين في المنطقة ومن بينهم فيتنام، الفلبين، ماليزيا، تايوان[1] هذه الاخيرة التي ترتبط مع الولايات المتحدة الامريكية بقانون منذ سنة 1979 يتيح لها مساعدات وخدمات دفاعية وقف المتطلبات الضرورية بما يحدده الرئيس الامريكي و الكونغرس لتمكينها من الحفاظ على القدرة الكافية للدفاع عن نفسها كما ترتبط كذلك مع كل من الفيتنام و الفلبين باتفاقية دفاعية.

ومن خلال اتفاقية اوكوس ستحشد القوات الامريكية الى جانب حلفائها لابقاء الضغط على الصين و احتواء قوتها البحرية كما انها تمنح للولايات المتحدة الامريكية مواني جديدة في استراليا مع قدرات نووية تكنولوجية على مستوى عالي من الكفاءة قريب من الصين وبحسب تقديرات امريكية فان استلام استراليا للغواصات النووية توفر قدرة على الردع والفتك والسرعة و المدى مما يسمح بتراجع قدرة الصين على فرض هيمنتها على الممرات و المضائق البحرية في المنطقة و كذا على فكرة غزو التايوان او حصارها ما يجعل ميزان القوة البحرية يميل اكثر ضد الصين خاصة في شروع اليابان بصفتها حليفة الولايات المتحدة الامريكية في بناء غواصات ذات كفاءة تكنولوجية عالية خاصة بها.[2]

الا ان هذه الاتفاقية كانت لها تداعيات تمثل في احداث مخاوف لدى الدول الاوروبية حول ما اذا كانت الولايات المتحدة الامريكية حليفا موثوقا يمكن الاعتماد عليه خصوصا بعد القرار الاحادي بالانسحاب من افغانستان والتي اظهرت ان ادارة جوزيف روبينيت بايدن تتحرك دون تنسيق مع اعضاء حلف الشمال الاطلسي كما جعل البعض يخشو على ضفتي المحيط الاطلسي ان يكون لاعادة جوزيف روبينيت بايدن تعريف الاولويات الاستراتيجية الامريكية دون التنسيق الكافي مع حلفائها الاوروبيين في حلف الشمال الاطلسي تداعيات سلبية على مستقبل هذين التحالفين الاستراتيجيين وقد عززت هذه الهواجس لدي بعض الدول الاوروبية القناعة بضرورة ان يكون لدى اوروبا قدرات امنية وعسكرية كافية بحيث لايمكن الاعتماد كليا على الولايات المتحدة الامريكية.

- الحوار الامني الرباعي: يعرف بالرباعية وهي تجمعا اقليميا يضم الهند، اليابان، استراليا، والولايات المتحدة الامريكية انشئت هذه المجموعة سنة 2004 بهدف ضمان بقاء منطقة المحيطين الهادي و الهندي مفتوحة وحرة وعدم خضوعها للهيمنة الصينية فهذه الدول يوحدها هاجس صعود الصين ومحاولة هذه الاخيرة السيطرة على الفضاء الجيواستراتيجي للمنطقة.

وعملت الادارة السابقة لدونالد ترامب الى احياء هذا الاطار محولة اياه من تجمع يقوم بحوارات سياسية و اقتصادية منخفضة المستوى الى لاعب مهم في منطقة اسيا و المحيطين الهادي و الهندي كما عمد جوزيف روبينيت بايدن الى اعطائه اهمية متزايدة في اطار السعي الى تعزيز حلفاء الولايات المتحدة الامريكية لاحتواء الصين حيث قام بعقد قمتين اولهما كانت افتراضية بسبب جائحة كورونا و الثانية تم في سبتمبر 2021 حضوريا لقادة الدول الاعضاء في البيت الابيض اعربوا فيها عن التزامهم بالشراكة التي تجمعهم في المنطقة كحجر اساسي

[1] Fareed Zakaria,"the pentagon is using china as an excuse for huge new budgets",The Washington post,18/3/2021,(accessed on 14/4/2022)at: https://wapo.st/3DNR3Bk

[2] Ibid.

لامنها المشترك و بقاء منطقة المحيطين الهادي و الهندي مفتوحة ورفض سياسات الاكراه وحرية الملاحة و التحليق في اجواء المنطقة والحل السلمي للنزاعات ودعم القيم الديمقراطية ومن بين الدول التي يراهن عليها جوزيف روبينيت بايدن لاحتواء الصين الهند التي يؤكد على اهميتها الشراكة الاستراتيجية معها[1] فهي في نظر الولايات المتحدة الامريكية اكبر الديمقراطيات في العالم و امة ذات تنوع كبير وقوة متنامية في منطقة اسيا و المحيط الهادي وبالرغم من انه لم يتم خلال هذه القمة الاشارة الى الصين الا ان هذه الاخيرة تعتبر هذه التجمع منذ انشائه بمثابة حلف ناتو اسيوي بهدف حصارها.

كما ناقشة هذه القمة ايضا القضايات الاقتصادية و قضايا الصحة العالمية الخاصة بالتصدي الى جائحة كورونا و الى جانب القضايا البيئية و تغيرات المناخية وكذا الشراكة في التقنيات و التكنولوجيا و الفضاء الالكتروني وفي هذا تجسيد توجه جوزيف روبينيت بايدن نحو العمل متعدد الاطراف في مواجهات التهديدات المختلفة[2] كما مثلت هذه القمة للولايات المتحدة الامريكية تعزيز عضويتها بصفتها جزءا من منظومة واسعة و متماسكة في اسيا التي تكسبها تنوع في التحالف الى جانب اتفاقية اوكوس.

يهدف جوزيف روبينيت بايدن من خلال تعزيز التحالفات الامريكية و وجودها العسكري والدبلوماسي في منطقة المحيطين الهادي و الهندي الى تحقيق اهداف محددة وهي:

ـ ضمان حلفائها في المنطقة و العمل على طمانتهم بانها حليف موثوق يمكن الاعتماد عليه.

ـ ربط الحلفاء والشركاء الحاليين للولايات المتحدة الامريكية بطرق جديدة تعظم القدرة على التعاون مع ضرورة الادراك انه لا توجد فجوة اقليمية تفصل المصالح بين المحيط الاطلسي و الهادي و الهندي.

ـ العمل مع مجموعتين اسياتين الرباعية و اعضاء العيون الخمس ومع شركائها الاخرين المقربين في منطقة المحيطين الهندي و الهادي وكذا الحلفاء و الشركاء في اوروبا حلف الشمال الاطلسي للحفاظ على المنطقة حرة و مفتوحة والتي تمثل اولا و اخرا هدفا بارزا في احتواء الصين مما قد يشكل انعطاف جديد للعلاقات الدولية نحو حرب باردة جديدة بين الولايات المتحدة الامريكية و حلفائها مع الصين على نحو سيعيد تشكيل الخرائط الدولية وموازين القوي.

2ـ تعزيز القدرة التنافسية للقتصاد الامريكي في سياق المنافسة مع الصين ينطلق من اعتماد سياسة خارجية قوامها عدم التلاعب بالقواعد الاقتصاد الدولي ضد المصالح الشركات الامريكية وتعاملاتها الاقتصادية المختلفة من تجارة و استثمار ومواجهة التجارية الحمائية فعندما تنافس الولايات المتحدة الامريكة في ساحة لا يتم التلاعب فيها بالقواعد الاقتصادية فان امكانيات و قدراتها الاقتصادية تمكنها من السيطرة و الهيمنة، لذلك يرى جوزيف روبينيت بايدن ان الولايات المتحدة الامريكية لابد ان تكون في موضع قوة يمكنها من التعامل مع الصين وفقا للشروط الامريكية لا الشروط الصينية الا ان هذا لا يعني القطيعة مع الصين حيث تحكم العلاقة بين البلدين ثلاثة

[1] Ben Westcott, "US-China Policy: Biden Bringing together Japan, Australia and India to Stare Down China," *CNN*, 24/9/2021,(accessed on 7/4/2022) at: https://cnn.it/3AVglM4

[2] Ibid.

مستويات عدائي، تنافسي، تعاوني هذا الاخير الذي يكون من قبيل القضايا البيئية و حظر انتشار الاسلحة النووية.[1]

3- قوة القيم الديمقراطية و دعمها حقوق الانسان وربطها بالدفاع عن المصالح الامريكية والتي تحمل تهديدا مباشر للصين فيما يتعلق برد الفعل عن تصرفات الحكومة الصينية في مجال حقوق الانسان و انتهاكاتها اتجاه الايغور والاقليات العرقية الاخرى من خلال دعم حقوقهم عبر تنفيذ قانون هونغ كونغ لحقوق الانسان والديمقراطية بشكل الكامل بما في ذلك فرض العقوبات على المؤسسات المالية والشركات.

كما عمد جوزيف روبينيت بايدن الى ربط بين مختلف المحاورالسابقة الى جانب كذلك توظيف الفضاء السيبراني كوسيلة يمكن من خلالها احتواء الصين و حصر تنامي دورها اذ شكل الفضاء الافتراضي مجال لحروب سيبرانية بين البلدين.

- الحرب الروسية على اوكرانيا

شهدت الساحة الاوروبية تصعيدا امنيا خطيرا نتيجة شن روسيا لحرب على اوكرانيا شكلت هاجسا لدى دول المنطقة والعالم باسره نظرا لتداعياتها على كل الاصعدة والمستويات، كما كان لهذه التحركات الروسية نحو اوكرانيا خلفيات تاريخية تعود جدورها الى انهيار الاتحاد السوفياتي والتي كانت تعد اوكرانيا من بين مناطقه وتملك ثالث اكبر ترسانة اسلحة نووية عمدت روسيا على استردادها مقابل ضمانات امنية من اي هجوم روسي محتمل على اوكرانيا، هذه الاخيرة الذي يسعى الغرب لضمها الى كل من الاتحاد الاوروبي و حلف الناتو ما نتج عنه وقوع عدت ازمات بينها وبين روسيا والتي تمثلت اشهرها في الحرب البرتقالية سنة 2004 والازمة الاوكرانية سنة 2014 وكان الموقف الامريكي برئاسة باراك اوباما في تلك المرحلة متردد في تصعيد التوترات مع روسيا لاسباب ارتبطت بتوجهات ادارته و انتهت تلك الازمة بضم روسيا لشبه جزيرة القرم.[2]

تكمن اهمية اوكرانيا بالنسبة للغرب عامة و الولايات المتحدة الامريكية خاصة في ضمها الى حلف الاطلسي بهدف الامتداد العسكري الى الحدود الروسية وكذا التحاقها بالاتحاد الاوروبي لابعادها اقتصاديا عن التكتل الاقتصادي الذي تسعى روسيا الى انشائه والذي يدور في كنفها ومن ثم فرض المزيد من الحصار العسكري و الاقتصادي على روسيا انطلاقا من كون اوكرانيا تعتبر جزء لا يتجزء من الامتداد الحيوي لروسيا وفرصتها الكبري للتواجد على المياه الدافئة، حيث يرى بعض المنظرين الجيوبوليتكيين ان روسيا باوكرانيا هي امبراطورية ومن ثم فان اوكرانيا تحظى باهمية كبيرة لدى الولايات المتحدة الامريكية واوروبا الغربية على اعتبار انه يمكن استخدامها كورقة ضغط ضد روسيا هذه الاخيرة التي تعتبر اوكرانيا تابعة لها على اساس اعتبارات ارتبطت بالاتحاد السوفياتي و التي ترى انها تمثل امتداد لمجالها الحيوي و الفناء الخلفي لامنها القومي وانطلاقا من اهمية التي تكتسبها اوكرانيا اصبحت تمثل منطقة صراع على النفوذ بين الطرفين الغربي و الروسي.

كان لبوادر ضم اوكرانيا الى حلف الشمال الاطلسي من جديد ان ادت الى عودة تازم الاوضاع بين كل من روسيا و اوكرانيا ما نتج عنه تصاعد حدة التوتر الى اعلان روسيا عزو اوكرانيا بحجة ان ذلك يمثل تهديدا لامنها القومي بالرغم من التحذيرات الامريكية واوروبا الغربية من الاقدام على ذلك الا ان روسيا لم تاخذها بعين

[1] [1] Michael Fullilove, “What a New Defense Pact Reveals About America,” The Atlantic, 21/9/2021, (accessed on 10/4/2022) at: https://bit.ly/3aIx0HJ

[2] مايكل كوفمان واخرون،عبر من عمليات روسيا في شبه جزيرة القرم وشرق اوكرانيا.كاليفورنيا:مؤسسة راند،2017، ص،ص، 17،18.

الاعتبار و قامت بتوجيه الضربات العسكرية و المتبعة باجتياح القوة الروسية للاراضي الاوكرانية حيث سارعت الولايات المتحدة الامريكية بقيادة جوزيف روبينيت بايدن الى ادانة ما تعتبره غزوا لدولة مستقلة ذات سيادة واعلن مساندته ودعمه والدول الغربية لاوكرانيا عسكريا و اقتصاديا ودبلوماسيا وهو موقف طبيعي بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها في حلف الشمال الاطلسي غير ان سياسة جوزيف روبينيت بايدن في مواجهة هذا الغزو الروسي لاوكرانيا تميز ببعض الخصائص التي شكلت اسلوبا جديدا في التعامل مع الحروب والنزاعات واهم ما يميزه مايلي:

ـ رفض المواجهة العسكرية المباشرة الامريكية او في ظل حلف الشمال الاطلسي ضد روسيا بالرغم من التحرك المعادي لها وذلك بحجة ان اي تدخل غربي سيفتح المجال لحرب عالمية لا يمكن التحكم فيها في اشارة الى استحالة قيام حرب بين قوي نووية تؤدي الى دمار شامل.

ـ استخدام القوة الاقتصادية من خلال فرض عقوبات مالية وتجارية على روسيا ذات بعد استنزافي للقدرات الروسية خلال هذه الحرب.

ـ الاقتصار على تدعيم الحليف الاوكراني ماديا و عسكريا دون المشاركة بالقوات الامريكية في القتال وهو توجه جديد تسير عليه الادارة الجديدة لجوزيف روبينيت بايدن و طبق من قبل من طرف الادارة السابقة لدونالد ترامب في رفض التدخل في سوريا و غيرها من المناطق التي تشهد نزاعات و صراعات.

ـ ادارة الحرب بشكل يوحي بانها حرب بالوكالة نظرا لانخراط الولايات المتحدة الامريكية في اطورها من خلال المساعي الحثيثة لمساندة و مساعدة اوكرانيا وحشد الدعم لها من طرف الحلفاء و العمل بقوة على قلب الراي العالم الدولي ضد روسيا.

من خلال التعامل الامريكي مع العزو الروسي على اوكرانيا يظهر مدى التزام العقيدة الجديدة للولايات المتحدة الامريكية بعدم التورط في الحروب خارج اراضيها ومحاولة تعظيم المكاسب وتقليل التكاليف وهذا من خلال التركيز على الاداة الدبلوماسية و الاقتصادية.

المطلب الثالث: مستقبل توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية في ادارة جوزيف روبينيت بايدن (سيناريو الاستمرار، سيناريو التراجع)

على اعتبار ان فترة ادارة جوزيف روبينيت بايدن لا تزال مستمرة يصعب بموضوعية تقييم مدى توظيف القوة الناعمة في السياسة جوزيف روبينيت بايدن الخارجية من عدمه خاصة وانها في بداياتها ومعظم القضايا الدولية و كذا الاقليمية الشائكة لاتزال قائمة الى جانب بروز مستجدات على الساحة الدولية واستنادا الى ما سبق التطرق اليه من حيث توجهات السياسة الخارجية الامريكية في ادارة جوزيف روبينيت بايدن وتحركاته اتجاه قضايا معينة احدث نوعا من القطيعة مع توجهات الادارة السابقة لدونالد ترامب وعودته الى نهج معظم توجهات ادارة باراك اوباما سواء من حيث تعيينه كبار موظفيها او منطلفاتها، الا ان هذا لا يعني الانعدام النهائي للتغيير هذا الاخير الذي يتوقف على مستجدات البيئة الدولية وتحولاتها خاصة ومدى علاقتها بمستقبل مكانة الولايات المتحدة الامريكية الدولية و دورها الريادي في قيادة العالم.

على الرغم من اختلاف الاراء حول ذلك فمنها من يرجح بداية تراجع القوة الامريكية و مكانتها الدولية وهذا ما ينفيه جوزيف ناي و يعتبر ان القوة الامريكية ليست في حالة انحدار بل صعود مستمر محدد ذلك من خلال مؤشرات و من بينها ان الولايات المتحدة الامريكية تعد البلد المتقدم الوحيد الذي لم يعاني من التدهور الديموغرافي وذلك بسبب سياسات الهجرة كما تعد الولايات المتحدة الامريكية من طليعة الدول فيما يتعلق بحيازة

و توظيف التكنولوجيا الحديثة الى جانب ذلك تحتل الجامعات الامريكية مركزا متقدما عالميا بالاضافة الى امتلاكها لحلفاء اقليميين اكثر من دول اخرى وهذا ما تطلب تفعيل قوة ناعمة تدعم قوتها الى جانب احداث التوازن العسكري في اوروبا و شرق اسيا بالاضافة الى الحفاظ على الحلفاء هناك مكونا حاسما في الاستراتيجية الامريكية[1]، كما ان الولايات المتحدة الامريكية بعد الازمة المالية العالمية و التحديات الجيوسياسية الاخيرة مع روسيا و الصين قد تكون اقوي من اي وقت خاصة و انها تمتلك شبكة استخبارات واسعة الى جانب قدرات قوتها العسكرية و امتلاكها لاكبر احتياط مالي في العالم و اعلى معدل نمو من بين الدول المتقدمة ماجعلها تمتلك قدرة على الجذب التي تقوم عليها القوة الناعمة هذه الاخيرة التي يكمن مفعولها في اطار قائم على كون الولايات المتحدة الامريكية نموذجا للدولة القوية و المثالية البارزة ما يجعلها منها ذات تاثير على بقية الدول على مستوى حكامها و شعوبها كنموذج يقتدى به.[2]

بالرغم من التطرق الى توجهات السياسة الخارجية الامريكية في ادارة جوزيف روبينيت بايدن ومحاولة رصد اهم ملامح توظيف القوة الناعمة في مواقفه اتجاه بعض القضايا الاقليمية و الدولية الراهنة لبيان منطلقاته حول استخدامات القوة وطبيعتها الا هذا لا يحدد الاطار النهائي لمسار السياسة الخارجية الامريكية من حيث توظيفها لنمط محدد من القوة خاصة وان فترة هذه الادارة لم تكتمل بعد وهذا ما يتطلب وضع سيناريوهات حول مستقبل توظيف القوة الناعمة في سياسة جوزيف روبينيت بايدن الخارجية في تعامله مع القضايا الاقليمية و الدولية من حيث استمراريتها من تراجعها في محاولة لتتبع افاق ذلك وما سيؤول اليه استخدام القوة و تحولاتها بناء على عدة مؤشرات يفترض انها تتحكم في مساراتها.

- اولا: سيناريو استمرار توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية في ادارة جوزيف روبينيت بايدن

يقوم هذا السيناريو على استمرار توظيف القوة الناعمة في السياسة جوزيف روبينيت بايدن الخارجية في تعاملاتها مع مختلف القضايا الاقليمية و الدولية و هو الخيار الذي يعطي الاولوية لتحقيق المصالح القومية الامريكية دون اللجوء للقوة العسكرية و التدخلات الخارجية المفرطة و تغليب العمل الجماعي متعدد الاطراف على العمل الفردي و يبقى هدف المحافظة على مكانة الولايات المتحدة الامريكية الريادية في قيادة العالم اولويات جوزيف روبينيت بايدن بالرجوع الى فرض السيطرة على المؤسسات الدولية و تفعيل الاتفاقيات الدولية و بناء ائتلاف استباقي من خلال زيادة مشاركة الولايات المتحدة الامريكية في الاطر الاقليمية من تحالفات و الشراكات.

كما اظهرت الخطابات السياسية و تصريحات جوزيف روبينيت بادين تراجع اولوية استخدام القوة العسكرية و رغبته في انهاء حروب الولايات المتحدة الامريكية الابادية كان بمثابة اعلان ضمني عن تخلي هذه الاخيرة عن حروبها و تدخلاتها العسكرية الخارجية في تحقيق مصالحها وغاياتها[3]، و لعلى قرار الانسحاب الامريكي من افغانستان و كذا توقيف دعم العماليات العسكرية في اليمن بما في ذلك بيع الاسلحة من اهم المعطيات التي تؤدي الى طرح هذا السيناريو بالاضافة الى ما يشهده الوضع الاقتصادي الامريكي بسبب تاثير جائحة كورونا على بنيته الى جانب التحديات الداخلية هذه الاخيرة شكلت دور بارز خاصة بما عرفته بنية المجتمع الامريكي من انقسامات بسبب سياسات دونالد ترامب والتي تم ملاحظتها على اثر موضوع الاعلان عن نتيجة الانتخابات و فوز جوزيف روبينيت بايدن، كما للمواقف السابقة لجوزيف روبينيت بايدن على مدار مساره السياسي تلعب دور في طرح هذا

[1] جوزيف ناي،مستقبل القوة.ترجمة:احمد عبد الحميد نافع.القاهرة:المركز القومي للترجمة،2015،ص-ص،185-187.
[2] المرجع نفسه،ص،188.
[3] Joseph R.Biden,Jr,op,cit.

السيناريو والتي من بينها اعتراضه سنة 2007 على زيادة القوات الامريكية في العراق واشرافه على السياسة الامريكية لسحب القوات من العراق سنة 2011 ما يعني انه يميل الى حد كبير نحو تقليل اللجوء الى القوة العسكرية و التدخلات الخارجية و يفضل الدبلوماسية و التفاوض.

وبخصوص القضايا المختلفة على الساحة الدولية ذات الصلة بالمصالح الامريكية فان خيارات جوزيف روبينيت بادين لن تعرف الكثير من التغيير في ظل المعطيات الحالية حيث سيظل الملف النووي و السعي الى عقد الاتفاق كما اشارت اليه " وثيقة استراتيجية الامن القومي لسنة 2015" و التي تنص على ان الاتفاق النووي مع ايران هو الحل الامثل، كما لا تستبعد الخيارات الاخرى في حالة حدوث تطورات في الملف بهدف منع ايران من امتلاك السلاح النووي الى جانب قضية الصراع الفلسطيني الاسرائيلي وهما يمثلان محور السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط خاصة وان اسرائيل هي بمثابة الحلف الاستراتيجي الدائم للولايات المتحدة الامريكية هذه الاخيرة التي تدعم اسرائيل بمبدا ثابت والاستفادة مما حققه دونالد ترامب في ذلك كنقل السفارة الامريكية الى القدس لكن المضي في صفقة القرن قد يتعثر لانه مشروع مرتبط بالرئيس السابق دونالد ترامب ولم يلقى الكثير من التوافق على الاقل في المدى القريب نظرا لتعقيدات الملف على ارض الواقع مع الاستمرار في تاييد علاقات التطبيع بين الدول العربية و الاسرائيلية ، كما سيستمر التعامل مع الصين بشكل من التنافس و الندية في ظل ما تشكله من خطر على الاقتصاد الامريكي وتصاعد دورها و انتشاره خاصة في افريقيا والسعي لاحتواء الصين استراتيجيا عن طريق تكثيف التحالفات ذات الطابع الامني و الاقتصادي مع دول منطقتي المحيط الهادي و الهندي مع محاولة منع حدوث اي تحالف كوري صيني روسي في منطقة، ومن المرجح ان الازمة الاوكرانية ستظل سبب في عدم استقرار العلاقات و تصعيد حدة التوتر بين روسيا و الولايات المتحدة الامريكية الا ان هذه الاخيرة لن تقدم على مواجهة مباشرة عسكرية ضد روسيا و انما ستستمر في فرض و تصعيد العقوبات المالية و الاقتصادية الى جانب الحروب السيبرانية.[1]

في حين يبقى تصور نهج التحالفات الدولية و اللجوء للدبلوماسية في حل القضايا نهجا متبعا من طرف جوزيف روبينيت بايدن فيما تبقى له من ادارته للعهدة الرئاسية، وان مقومات القوة الامريكية الشاملة ستمكنها من الاستمرار في قيادة النظام الدولي.

ان هذا السيناريو القائم على استمرار توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية في ادارة جوزيف روبينيت بايدن على وضعها المستقر في نمط تحركاته بنفس الاسلوب تحكمه جملة من المؤشرات يمكن تلخيصها فيما يلي :

- الوضع الداخلي: مدى بقاء جوزيف روبينيت بايدن ملتزما بمنطلقاته في تسيير الشؤون العامة و توافق الرؤى المرتبطة بالمؤسسات السياسية الفاعلة في صنع القرار الرسمية (الكونغرس، البنتاغون) وغير الرسمية(جماعات الضغط و الراي العام الامريكي) مع سياسة جوزيف روبينيت بايدن وتوجهاته الخارجية، كما ان استقرار الوضع الداخلي سياسيا و اقتصاديا سيكون مؤشرا لمدى ثبات الرئاسة الحالية على خياراتها.

- الوضع الدولي: ان بقاء البيئة الدولية على وضعها دون تحولات او تغيرات في معطيات من حيث بروز فواعل جديدة او تطور في مستوى القوة للفواعل الموجودة الى جانب بقاء القضايا النزاعية في نفس المستوى من التوتر دون تصعيد او تراجع و عدم ظهور تهديدات ذات طبيعة جديدة قد يرجح هذا السيناريو عن غيره ،لان اي خروج

[1] سلمي العليمي،استشراف السياسة الخارجية الامريكية في ادارة جو بايدن.القاهرة:مركز رع للدراسات الاستراتيجية،2021،ص،3.

عن التوازنات الحالية له تداعيات عكسية على كل السياسات المنتهجة ما يؤدي الى تغييرها و خاصة اذا تعرضت المصالح الامريكية و امنها القومي الى التهديد او العدوان بصورة مباشرة او غير مباشرة.

ـ ثانيا: سيناريو تراجع توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية في ادارة جوزيف روبينيت بايدن

ان ما تبقى من فترة ادارة جوزيف روبينيت بايدن للولايات المتحدة الامريكية تحكمها الكثير من المعطيات التي من شأنها ان تحدث تغييرا في اسلوب ادارته للحكم ومنطلقات و توجهات سياسته الخارجية و التراجع عن الخيارات المعتمدة على المستوى الدولي خاصة من حيث توظيف القوة الناعمة واللجوء الى القوة بمفهومها التقليدي القائم على استخدام القوة العسكرية اولا دون اهمال عناصر القوة الاخرى، وهذا اذا ما احست الولايات المتحدة بخطر يستهدف امنها او يهدد مكانتها الدولية في قيادة العالم، حيث ان خيار القوة العسكرية سيكون المرجح الاول بما يمنح الولايات المتحدة الامريكية المحافظة على مكانتها الدولية ودورها الريادي في قيادة العالم.

كما للمواقف السابقة لجوزيف روبينيت بايدن على مدار مساره السياسي تلعب دور في طرح هذا السيناريو والتي من بينها دعوة الولايات المتحدة الامريكية و حلف الشمال الاطلسي للتدخل في حرب البوسنة خلال سنتي 1995،1994 كما صوت لصالح قرار شن الحرب على العراق سنة 2003 ليغير رايه لاحقا بالاعتراض عن زيادة القوات الامريكية في العراق و اشرافه على العملية السياسية للانسحاب منه حيث كان في مرحلة معينة من مساره السياسي مؤيد لاستخدام القوة و التدخلات الامريكية الخارجية وهو ما لا يستبعد ان يكون له تاثير ما على قراراته وخياراته بشان استخدام القوة العسكرية و شن التدخلات الخارجية، كما يمكن ان تكون لخلفية بعض من كبار مساعديه ربما تعزز من طرح هذا السيناريو ومن بينهم تعيين انطوني بلينكين وزيرا للخارجية هذا الاخير له وجهة نظر تتمحور حول ضرورة المحافظة على مكانة الولايات المتحدة الامريكية الريادية وعدم السماح للقوي الصاعدة وخاصة الصين بملء اي فراغ وهو من ابزر داعمي باراك اوباما للتحرك الامريكي في كل من ليبيا و سوريا كما دعا جوزيف روبينيت بايدن مؤخرا لدعم العمل العسكري في ليبيا، بالاضافة الى دور مرتقب يمكن ان تلعبه افريل هاينز مديرة المخابرات المركزية والتي كانت من بين دعاة برنامج باراك اوباما الذي استهدف تصفية الجماعات الارهابية بطائرات مسيرة واثارت قلق كبير لدى المنظمات الحقوقية نتيجة لسياساتها الهجومية وما يمكن ان يكون لهم دور في توجهات جوزيف روبينيت بايدن نحو الخيار العسكري.

وبخصوص القضايا المختلفة على الساحة الدولية ذات الصلة بالمصالح الامريكية فان خيارات جوزيف روبينيت بايدن يمكن ان يحدث عليها تغييرات في ظل تحول المعطيات الحالية فيما يخص الملف النووي الايران اذ ما اقدم ايران على فعل محظور لا يستبعد الخيارات الاخرى بهدف منع ايران من امتلاك السلاح النووي خاصة وان هذا الامر يرتبط بامن اسرائيل في المنطقة وما قد يترتب عليه من اختلال توازن القوي الاقليمية في المنطقة في حالة تصاعد الدور الايراني، كما يمكن ان يحدث تصعيد امريكي ضد الصين في حالة اقدام هذه الاخيرة على فعل من شانه ان يمثل تهديد مباشر على مكانة الولايات المتحدة الامريكية الريادية عالميا خاصة اذا شمل هذا التهديد تحالف القوي الاخرى المناهضة للولايات المتحدة الامريكية او في حالة نجاح الصين في استقطاب دول امريكا اللاتينية في شراكات اقتصادية و تحالفات امنية وهذا ما تسعى الى احداثه الصين وماهو ما يشكل مساسا مباشر لمصالحها الحيوية.

و ان كان هذا التحول في استخدام انماط القوة بالرجوع الى القوة العسكرية كخيار اول مستبعد في الوقت الحالي بالنظر الى الاوضاع الدولية و مكونات النظام الدولي الا انه غير مستبعد في حال توفر بعض المؤشرات التي نذكر منها:

ـ الوضع الداخلي: امكانية تاثر جوزيف روبينيت بايدن بتوصيات مراكز الفكر التي تستثني توظيف القوة الناعمة في تحقيق المصالح الامريكية الخارجية وحدوث تباين في الرؤي المرتبطة بالمؤسسات السياسية الفاعلة اذا كان بين الفواعل الرسميين و غير الرسميين او بين المؤسسات الفاعلة الرسمية و غير الرسمية مع سياسة جوزيف روبينيت بايدن وتوجهاته الخارجية الي جانب الوضع الداخلي السياسي و الاقتصادي وماله من دور في التاثير على تغير او ثبات خيارات الادارة الامريكية الحالية.

ـ الوضع الدولي: ويتمثل في حدوث مستجدات في البيئة الدولية من شانها ان تدفع للولايات المتحدة الامريكية الى التراجع عن توظيف القوة الناعمة في سياستها الخارجية والتوجه الى استخدامات خيارت قوة اخرى و التي من بين بينها نذكر:

ـ بروز تهديدات من شانها ان تشكل خطر على امن الولايات المتحدة الامريكية القومي و هو ما يعتبر خطا احمرا في سياستها و وجودها كقوة عظمى .

ـ بروز تصعيد على مستوى دور قوى تريد زعزعة الدور الريادي للولايات المتحدة الامريكية و تشكل خصوما تمس المصالح الحيوية الولايات المتحدة الامريكية في العالم خاصة اذا تعلق الامر باحتمالية تعرضها الى ضربات عسكرية.

ـ امكانية تدخل الولايات المتحدة الامريكية في الحروب القائمة كالحرب الروسية على اوكرانيا اذا استشرفت الولايات المتحدة الامريكية خطر يهددها بصفة مباشرة نتيجة تواصل الحرب و ميلها نحو التفوق الروسي الذي سيفتح المجال امام امكانية حدوث تحول في بنية النظام الدولي الجديد قد لا تكون الولايات المتحدة الامريكية هي الفاعل الرئيسي فيه، و تبرز من خلاله قوى جديدة تتحكم في دواليبه.

ـ تحول طبيعة القضايا الدولية ذات الصلة بالمصالح الحيوية الامريكية التي تتعلق بالجانب الاقتصادي من شراكات او النزاعات الاقليمية من تحالفات و بروز تدخلات اجنبية منافسة او معادية ما يستدعي اعادة النظر في مواقف الولايات المتحدة الامريكية و نمط القوة الموظف.

من خلال ما تم التطرق اليه في هذا المبحث يتضح ان توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية في ادارة جوزيف روبينيت بايدن اتضحت الى حد ما فيما تعلق بتوجهات سياسته الخارجية خاصة من خلال العودة الى الاطر الدولية و العمل الجماعي واستبعاد اللجوء الى القوة العسكرية ومن خلال الميل الى استخدام الاداة الدبلوماسية و السعي الى التفاوض في التعامل مع القضايا الاقليمية و الدولية القائمة تظهر ملامح القوة الناعمة في سياسة جوزيف روبينيت بايدن الخارجية على الرغم من التصعيد في بعض المستجدات الدولية، اما عن مستقبل توظيف القوة الناعمة في سياسة جوزيف روبينيت بايدن فان ذلك يرتبط بثبات الاوضاع الدولية خاصة والداخلية من عدمه ومدى علاقته بمصالح الولايات المتحدة الامريكية هذه الاخيرة التي تعتبر الموجه الرئيسي لاستخدامات القوة في الشان الخارجي.

خلاصة الفصل

تمحور الفصل حول توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية (2009-2024) وهذا ما تم التطرق اليه من خلال الادارات الامريكية المتعاقبة خلال هذه الفترة بين الديمقراطيين و الجمهوريين ومن المتعارف عليه هو الاختلاف التام بينهما من مضامين و استخدامات القوة في الشان الخارجي، حيث يميل الجمهوريين الى توظيف القوة العسكرية و التدخلات الخارجية على عكس الديمقراطيين الذين يتحفظون الى حد ما عن اللجوء الى القوة العسكرية و يميلون الى توظيف الدبلوماسية و الاعتماد على اساليب القوة الناعمة، الا انهم يتفق على ضرورة تحقيق المصالح الامريكية والمحافظة على ريادتها العالمية، وفي محاولة لاستقراء توظيف القوة الناعمة في توجهات السياسة الخارجية الامريكية (2009-2024) يتضح ميل كل من الديمقراطيين باراك اوباما و جوزيف روبينيت بايدن الى توظيف القوة الناعمة الا ان الجمهوري دونالد ترامب لم يوظف نمط القوة الناعمة بما تحمله من مضامين كما لم يلجا الى استخدام القوة العسكرية كما هو متعارف عليه في اسلوب الجمهوريين وهو ما اوحي بامكانية توظيف القوة الناعمة الا انه تميز باسلوب خاص قام على مبدا الصفقات و الضغط الاقتصادي.

وعموما يمكن القول ان توظيف القوة الناعمة الامريكية يتوقف على الاوضاع الدولية ومدى علاقاتها بتحقيق المصالح الامريكية الى جانب بروز نمط القوة الذكية التي اصبح استخدامها يتوافق مع مكانة الولايات المتحدة الامريكية ويعتبر النمط الاكثر تلائما مع تحولات البيئة الدولية.

الخاتمـــــــة

الخاتمة

عرف مفهوم القوة تحولا على المستويين النظري و الممارساتي في اطار السياسة الخارجية الامريكية هذه الاخيرة التي تعتبر اهم السياسات الخارجية عالميا واعقدها وذلك راجع الى القوة العظمى للولايات المتحدة الامريكية التي جعلتها تتراس النظام الدولي الجديد وتفرض هيمنتها العالمية، ومنذ خروج الولايات المتحدة الامريكية من مرحلة العزلة والانخراط التدريجي الذكي في الشؤون الدولية مثل مفهوم القوة القائد الرئيسي و المرادف المتلازم لمفهوم مصلحتها القومية نحو الهيمنة العالمية والسعي المستمر نحو تطبيق سياسة المحافظة على الوضع الراهن في قيادتها للعالم.

وعرفت الولايات المتحدة الامريكية بامتلاكها قوة اقتصادية وعسكرية عظمى تقليدية ونووي ما اكسبها القدرة على مواجهة تحديات البيئة الدولية وتحقيق المكانة الدولية ابان الحرب الباردة و خاصة بعد نهايتها و انهيار الاتحاد السوفياتي و انفرادها بقيادة النظام الدولي وظهور فكرة مشروع القرن الامريكي للمحافظين الجدد والذي راى في القوة العسكرية و شن الحروب الاداة القادرة على تغيير الخارطة السياسة خاصة في منطقة الشرق الاوسط، الا ان هذه الفكرة لم تعرف تنفيذا الا في ظل ادارة الرئيس الامريكي السابق جورج بوش الابن خاصة بعد احداث 11 سبتمبر 2001 حيث عرفت السياسة الخارجية الامريكية باستخدامها القصري للقوة العسكرية و الافراط في التدخلات الخارجية و الذي كانت له تداعيات سلبية اثرت على جاذبية الولايات المتحدة الامريكية وصورتها الاخلاقية و الانسانية خاصة في كونها الدولة الراعية للديمقراطية و حقوق الانسان.

وفي ظل انتشار القوة انتشارا ملحوظا وظهور قوى صاعدة مناهضة للولايات المتحدة الامريكية والاستخدام الامريكي المفرط للقوة العسكرية على حساب الانماط الاخرى المادية منها وغير الملموسة راى المنظرين الامريكيين على راسهم جوزيف ناي ضرورة تبني الولايات المتحدة الامريكية في توجهاتها الخارجية توظيف القوة الناعمة هذه الاخيرة التي تمتلك الولايات المتحدة الامريكية من مواردها ما يجعلها ذات تاثير خفي و قوي في الجذب و الاستمالة بما يخدمها في تحقيق مصالحها الخارجية في تفاعلاتها مع وحدات النظام الدولي على اختلاف صفتها حليفة او صديقة او منافسة او عدوة والتي اصبحت وقفا لتوظيفها الاستراتيجي سمة مميزة الى جانب الطابع العسكري الذي تميزت به السياسة الخارجية الامريكية.

و حقق توظيف القوة الناعمة في ادارة باراك اوباما نتائج ايجابية لانها استطاعت استعادة واجهة الولايات المتحدة الامريكية على المستوى العالمي الى حد ما على صعيد القيم و المبادئ التي تنطلق منها القوة الناعمة والقائمة على القيم السياسية من دعم الديمقراطية و حقوق الانسان والحريات وحق تقرير مصير و احترام حقوق الشعوب بطوائفها المختلفة الى جانب القيم الثقافية و مصداقية السياسة الخارجية على المساهمة في التعامل وعرقلة القوى الصاعدة والمنافسة للولايات المتحدة الامريكية الاقليمية والدولية من ناحية ومن ناحية اخرى كانت المنفذ للتدخل غير المباشر في التغيير الذي طرا على الانظمة العربية ومنطقة الشرق الاوسط بل و قلب الجماهير على انظمتها في الدول المناهضة للتوجهات الامريكية وبالتالي تمكنت من ضبط مسار التغيير بيد خفية.

الجدير بالذكر ان القوة الناعمة ليست وليدة ممارسات ادارة باراك اوباما وانما تعود ممارساتها الى مرحلة الحرب الباردة من خلال انتهاج الولايات المتحدة الامريكية لسياسة الاحتواء ضد المد الشيوعي وهذا ما يجعل من مفهوم القوة الناعمة نظريا وليد النظام الدولي الجديد ام تطبيقا فهو ليس بالجديد وانما يعود الى مرحلة

القطبية الثنائية و الحرب الباردة، كما ان استخدام استراتيجية القوة الناعمة لا يعني استطاعتها العمل بانفراد في تحقيق المصالح الامريكية بمعزلة عن القوة الصلبة خاصة في ظل تصاعد التحديات تعقدها و تشابكها مما جعل مراكز الفكر الامريكية ترى ان التغيير عبر القوة الناعمة لابد له من التوظيف الذكي الذي لا يعمل على ارض الواقع بصورة منفردة بل انه يسير على خط موازي مع القوة العسكرية غير المباشرة و القوة الاقتصادية ترغيبا و ترهيبا و الذي شكل مفهوم القوة الذكية.

فكان مفهوم القوة الذكية عبارة عن مراجعات شاملة لمعالجة الاخفاقات الاستراتيجية بسبب التوسع المفرط في استخدام القوة العسكرية بصورة قصرية و منفردة عبر التدخلات الخارجية كطريقة لتحقيق المصالح الامريكية كانت له تداعيات سلبية اقتصادية و سياسية انعكست على مكانة الولايات المتحدة الامريكية واثمرت هذه المراجعات على اتباع استراتيجية قائمة على الجمع بين القوة الصلبة و القوة الناعمة و انسجام كلي بضبط استخدام القوة المادية والاعتماد على القوة غير ملموسة كونها استراتيجية مهمة لتخفيف من الاعباء و تقليص الخسائر وتحقق النتائج المرغوب فيها باقل تكلفة، والتي شهدت تطبيقها في ظل ادارة باراك اوباما وترجمت من خلال التراجع عن الخيار العسكري وتدخلات الخارجية المنفردة وترجيح الدبلوماسية والتفاوض والعمل الجماعي ودعم القيم الديمقراطية و حقوق الانسان.

و كان لثورة في مجال التكنولوجيا والاتصال اثر في توجه الولايات المتحدة الامريكية الى استحداث نمط من القوة ذو صلة بذلك التطور والذي ادى الى ظهور القوة الافتراضية فكان توظيف القوة الافتراضية في واقع عملي ادائي قائمة على القدرات الامريكية البارزة في هذا المجال خاصة وان الولايات المتحدة الامريكية لها جانب من السرعة و المرونة والاستجابة للتهديدات الطارئة و التكيف في مجابهة التغيير في مفهوم تحول القوة، خاصة ان القوة الافتراضية تتميز بتجاوز الحدود و اختزال الزمن باقل التكاليف ومكاسب محققة والتي اصبحت النمط البارز في حروبها السيبرانية مع القوى الصاعدة خاصة منها الصين و روسيا مما جعل القوة الافتراضية حقيقة مساندة لجميع انماط القوة الامريكية وداعمة لها في العمليات العسكرية و الانشطة السياسية و الاقتصادية والدبلوماسية في سعيها لتحقيق مصالحها.

لقد كان لتوظيف القوة الناعمة في توجهات السياسة الخارجية في ظل الادارات الامريكية المتعاقبة(2009-2024) ظهورا بارزا خاصة مع ادارة باراك اوباما حيث شهدت التوجهات الخارجية تحولا جذريا من استخدام القوة الصلبة الى استخدام القوة الناعمة من خلال الدبلوماسية والتفاوض والادوات الاعلامية و الثقافية والاقتصادية التي كانت مغيبة من قبل الاستراتيجية الامريكية وهذا ما اتضح من خلال تعاطي باراك اوباما و ادارته مع القضايا و التحديات الدولية والذي عمدت الى استخدام القوة الناعمة في اطار التوظيف الذكي، اما ادارة دونالد ترامب فلم تكن ذات التوجه الناعمة في سعيها للتحقيق المصالح الامريكية حيث تميزت بنهج مخالف لا ينتمي الى القوة الصلبة و لا الى القوة الناعمة بمفهومها الذي تناوله و مارسه باراك اوباما حيث سعى دونالد ترامب الى الاعتماد على منظور الصفقات و الضغط الاقتصادي وفق سياق عملي منفرد ما جعل ملامح القوة تظهر ولو بصورة ضيقة في رفضه التدخلات الخارجية الامريكية العسكرية وتوجه نحو التفاوض مع خصوم لم يسبق للولايات المتحدة الامريكية ان قامت بذلك وهو ما تعلق بقمة سنغافورة مع كوريا الشمالية كما لعب دور الوسيط في الازمة الخليجية القطرية و توقعه اتفاقية الانسحاب من افغانستان، اما عن ادارة جوزيف روبينيت بايدن الحالية فتتسم ملامحها بالتوجه نحو توظيف القوة الناعمة في اطار ذكي مما يرجح اعتمادها على نهج يتوافق الى حد ما مع توجهات ادارة باراك اوباما ولكن في صورة محدثة تتماشى و التحديات الراهنة الا ان هذا لا يعني الثبات على ذلك خاصة وان مرحلة ادارة جوزيف روبينيت بايدن لم تنتهي

بعد كما ان الساحة الدولية تتميز بالتحولات الديناميكية المستمرة بصورة تحتمل تغيير الاستراتيجيات و السياسات المعتمدة لتكيف مع ذلك.

عموما يمكن القول ان تحول مفهوم القوة في السياسة الخارجية ساهم بشكل واضح وقوي في توظيف استخداماتها لانماط القوة مما جعل قدرة الولايات المتحدة الامريكية تتمتع باستراتيجية مرنة في التعاطي والتكيف في مواجهة التحديات والتحولات التي تفرزها البيئة الدولية خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من حيث تغير طبيعة التحديات و ظهور تهديدات لا تماثلية والفاعلين من غير الدول وتنامي صعود القوى المنافسة، الا ان اهم ما تنبهت له الولايات المتحدة الامريكية من خلال تحول مفهوم القوة و توظيفها لمختلف انماط القوة في توجهات سياستها الخارجية لتحقيق مصالحها ان اثر الفعل اي اثر استخدام القوة يبقى اكثر من زمن الفعل اي الاستخدام ذاته وهو ما يسمى بالارتدادات، لذا تسعى الولايات المتحدة الامريكية الى الاستفادة من تجاربها السابقة و تفادي اخطائها الاستراتيجية من خلال التنويع في التوظيف الذكي للقوة في توجهات سياستها الخارجية في سعيها للمحافظة على الواضع الراهن من خلال الحفاظ على دورها الريادي في قيادة النظام الدولي واستمرار هيمنتها العالمية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

- اولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

1) ابراهيم مصطفي، "السياسة الامريكية تجاه الازمة الخليجية منذ 2017"،في مستقبل مجلس التعاون الخليجي وتاثيره على الامن القومي العربي في ظل التحديات الراهنة.بغداد:مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية،2018.

2) ابو اكرم منصور، اتجاهات السياسة الخارجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط في ظل حكم ترامب.دمشق:مركز حمون للدراسات المعاصر،2018.

3) ابو اكرم منصور، الانسحاب الامريكي من افغانستان: الاسباب و التداعيات. برلين:المركز الديمقراطي العربي،2021.

4) ابو جابر فايز صالح، الفكر السياسي الحديث.بيروت:دار الجيل،1985.

5) ابو حلاوة اكرم، سياسات القوة الذكية ودورها في العلاقات الدولية.دمشق:مركز الابحاث و الدراسات، 2015.

6) ابو حنيفة الواليد، الازمة السورية الجذور الاسباب الفواعل والادوار.عمان:مركز الكتاب الاكاديمي، 2020.

7) احمد داود سليمان، النظريات الاستراتيجية العسكرية الحديثة. بغداد: دار الحرية،1988.

8) ار بارغر هاري، الاستراتيجية ومحترفو الامن:التفكيرالاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في قرن21. ابوظبي:مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2011.

9) الفن توفلر، حضارة الموجه الثالثة.ترجمة:قاسم عصام الشيخ.طرابلس:الدار الجماهيرية،1990.

10) الياس جوانيتا، ستش بيتر، اساسيات العلاقات الدولية.ترجمة:حميدي محيي الدين.دمشق:دار الفرقد، 2016.

11) اوفورد ان، البؤر الساخنة:التدخلات الاقتصادية والعسكرية الدولية بعد الحرب الباردة.ترجمة:الجبالي عثمان.بغداد،دار الشؤون الثقافية،2001.

12) باون لولن ،موني بيتر، من الحرب الباردة حتي الوفاق(1945-1980).ترجمة:صادق ابراهيم. بغداد:دار الشروق،1984.

13) بركنس دكستر، فلسفة السياسة الخارجية الامريكية- دراسة وتحليل-.ترجمة:عمرحسن.القاهرة:مكتبة النهضة المصرية،1952.

14) بريجنسكي زبيغنيو،رقعة الشطرنج الكبرى.ترجمة:الشرقي امل.عمان:دار الاهلية،1999.

15) بريجنسكي زبيغنيو، الاختيار:السيطرة على العالم ام قيادة العالم.ترجمة:الايوبي عمر.بيروت:دار الكتاب العربي،2004.

16) بريجنسكي زبيغنيو،الفرصة الثانية:ثلاثة رؤساء وازمة القوة العظمى الامريكية.ترجمة:الايوبي عمر. بيروت:دار الكتاب العربي،2007.

17) بكري مصطفي، الفوضى الخلاقة ام المدمرة:مصر في مرامي الهدف الامريكي.القاهرة:مكتبة الشروق،2005.

18) بورتشيل سكوت واخرون،نظريات العلاقات الدولية.ترجمة:صفار محمد.القاهرة:المركز القومي، 2014.

19) تاير برادلي، السلام في الشرق الاوسط والمصالح الاستراتيجية الامريكية الكبرى بعد2001/09/11 .ترجمة:شعيبي عماد فوزي.بيروت:الدار العربية،2006.

20) تبسي بشري ،مخول موسي موسي، الحروب والازمات الاقليمية في القرن21(اوروبا- اسيا).بيروت: دار بيسان،1997.

21) تشومسكي نعوم، الدول الفاشلة:اساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية.ترجمة:الكعكي سامي. بيروت:دار الكتاب العربي،2007.

22) تشومسكي نعوم، الفوضي الجديدة...دور امريكا في تفتيت المجتمعات العربية.ترجمة:الايوبي عمر. دمشق:فصلت للدراسات والترجمة،2013.

23) توفيق سعد حقي، مبادئ العلاقات الدولية.عمان: دار وائل ،2000.

24) ثابت عمر، الاحتواء المزج وما وراءه: تاملات في الفكر الاستراتيجي الامريكي-دراسة عامة- .ابوظبي:مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية،2001.

25) ال ثاني سحيم مني،السياسة الامريكية في منطقة الخليج العربي.القاهرة:المركز الاكاديمي للدراسات الاستراتيجية،2000.

26) ال ثاني فهد بن عبد الرحمن،العالم الاسلامي:دراسات جيواستراتيجية وجيوبوليتكية.عمان:دار وائل، 2002.

27) جلال شوقي، العقل الامريكي يفكر.ط2.القاهرة:مكتبة مدبولي،1997.

28) جمعة احمد محمد، الدبلوماسية في عصر العولمة.القاهرة:دار النهضة العربية،2004.

29) جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. الجزائر:دار الخلدونية،2007.

30) جواد كاظم جواد سميسم، الصدمة والرعب:دراسة تحليلية للحرب على العراق.بيروت:منشورات زين الحقوقية،2011.

31) جومبرت ديفيد، ستاث استريد،جارافود كريستينا، الحرب ضد الصين.كالفورنيا:مؤسسة راند،2016.

32) حاف مالك، دراسات في الايديولوجيات السياسية المعاصرة. طرابلس:الدار الجماهيرية،1995.

33) حتي ناصف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية.بيروت:دار النهضة العربية،1958.

34) حتي ناصف يوسف، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي.بيروت:دار المستقبل،1987.

35) الخاقاني بهاء، الفوضى الخلاقة استراتيجية السياسة الخارجية الامريكية لمئة سنة قادمة.بيروت:دار المحجة البيضاء،2012.

36) خضير علي، ليبيا الفرص الضائعة والامال المتجددة.بيروت:المؤسسة العربية،2012.

37) خليفة ايهاب، القوة الالكترونية:كيف يمكن ان تدير الدولة شؤونها في عصر الانترنت ـ الولايات المتحدة الامريكية نموذجا.القاهرة: دار العربي،2017.

38) دالدر ايفر واخرون،هلال الازمات:الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط الكبير.ترجمة:البستاني حسان.بيروت:الدار العربية،2006.

39) دان تيم واخرون،نظريات العلاقات الدولية:التخصص و التنوع.ترجمة:الخضراء ديما.بيروت:المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات،2016.

40) دورتي جيمس،بالستغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية.ترجمة:عبد الحي وليد. عمان:دار الكاظمة،1985.

41) دوغلاس فايث، الحرب والقرارمن داخل البنتاغون تحت عنوان الحرب ضد الارهاب.ترجمة:بعقليني سامي.بيروت:مؤسسة الانتشار العربي،2010.

42) دولار سويف، حقبة الهيمنة الاحادية-الاصول الفكرية الاستراتيجية الامريكية.القاهرة: المدير الغربي، 2006.

43) دويتش كارل، تحليل العلاقات الدولية.ترجمة:نافع محمد.مصر: مكتبة الانجلوالمصرية،1982.

44) ربيع محمد، مقلد اسماعيل صبري، موسوعة العلوم السياسية.الكويت:جامعة الكويت،1993.

45) الرمضاني مازن اسماعيل، السياسة الخارجية.العراق: دار الحكمة،1991.

46) الزبيدي نصير مطر، دور الاجهزة الاستخباراتية الامريكية في ظل التحولات الجديدة للامن القومي الامريكي.عمان:دار الجنان،2013.

47) زكريا فريد، من الثروة الى القوة الجذور الفريدة لدور امريكا العالمي.ترجمة:خليفة رضا.القاهرة: مركز الاهرام،1999.

48) زهران جمال، منهج قياس قوة الدول: احتمالات تطور الصراع العربي- الاسرائيلي.بيروت: مركز الوحدة العربية،2006.

49) السروجي محمد محمود، سياسة الولايات المتحدة الامريكية منذ الاستقلال الى منتصف القرن العشرين.الاسكندرية:مكتبة الاسكندرية،2005.

50) سعد نيفين، معجم المصطلحات السياسية.القاهرة: مركز بحوث الدراسات السياسية،1994.

51) سليمان مني، القوة الذكية-المفهوم والابعاد- دراسة تاصيلية.القاهرة: مكتبة النهضة،2016.

52) السيد احمد، العدوان الامريكي على سوريا:حقيقة الموقف الامريكي من الثورة السورية.بيروت:دار النهار،2016.

53) سليم محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية. ط2.القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،1998.

54) شاهرشاهر اسماعيل،اولويات السياسة الخارجية الامريكية بعد احداث 2001/09/11.دمشق:الهيئة العامة السورية للكتاب،2009.

55) شلبي السيد امين، نظرية في العلاقات الدولية.القاهرة:عالم الكتب،2008.

56) شميط وليد، امبراطورية المحافظين الجدد التظليل الاعلامي وحرب العراق.بيروت:دار الساقي، 2005.

57) الصوافي محمد خلفان،قراءة خليجية لتوجهات بايدن نحو الشرق الاوسط.د ب ش،مركز تريندز، 2021.

58) طشطوش هايل، مقدمة في العلاقات الدولية.الاردن: دار النور،2010.

59) عامر علاء، العلاقات الدولية:الظاهر والعلم،الدبلوماسية والاستراتيجية.عمان: دار المشرق،2004.

60) عبد الحي سماح، القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة ادوات السياسة الخارجية الايرانية اتجاه لبنان(2005-2013). بيروت: دار الثقافة والعلوم،2014.

61) عبد الخالق لهيب، الاستراتيجية الامريكية الجديدة.عمان:دار الاهلية،2003.

62) عبد السلام رفيق، الولايات المتحدة الامريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة.بيروت:مؤسسة الانتشار العربي،2011.

63) عبد السلام محمد، الخيار النووي في الشرق الاوسط.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2001.

64) عبد العظيم زينب، الموقف النووي في الشرق الاوسط في اوائل القرن العشرين.القاهرة:مكتبة الشروق الدولية،2007.

65) عبد الكريم علاء، دور الامم المتحدة في تسوية الازمة السورية.ابوظبي:مركز الابحاث و الدراسات الاستراتيجية،2018.

66) عبد اللطيف اميمة، المحافظون الجدد:قراءة في خرائط الفكر و الحركة.القاهرة:مكتبة الشروق الدولية،2003.

67) عبد الله محمد، تطور ظاهرة الصراع الدولي وافاقها في القرن21.بغداد:الدار العربية، 2005.

68) عبد المنعم ماهر، استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية.القاهرة: دار النهضة المصرية،2000.

69) العبيدي مصطفي محمد، الامبراطورية الناعمة:السياسة الخارجية الامريكية اتجاه الشرق الاوسط. بيروت:دار بيسان،2015.

70) عدي شجاع، الردع النووي في ضوء المتغيرات الاقليمية الواقع و المستقبل. فلسطين:دار الجندي، 2017.

71) العطار موفق صادق، المحافظون الجدد والحلم الامبراطوري.دمشق:دار الاوائل،2007.

72) علي حسين حيدر، سياسة الولايات المتحدة الامريكية ومستقبل النظام الدولي.بغداد:دارالكتب العلمية، 2003.

73) العليمي سلمي، استشراف السياسة الخارجية الامريكية في ادارة جو بايدن.القاهرة:مركز رع للدراسات الاستراتيجية،2021.

74) العواجي عبد الكريم، الصراع على العراق:من الاحتلال البريطاني الى الاحتلال الامريكي .القاهرة : دار الثقافة،2007.

75) الغزالي اسامة، الطريق الى الحرب:حرب الخليج الثالثة.القاهرة:المكتب المصري الحديث،2003.

76) فاروق شيماء، تداعيات الانسحاب الامريكي من افغانستان محليا و اقليميا.برلين:المركز الديمقراطي العربي،2021.

77) الفحري عوني محمد، التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسيات والعولمة.بغداد:بيت الحكمة، 2002.

78) فرج الله سمعان بطرس، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين(1890-1918) .القاهرة: المكتبة الانجلومصرية،1974.

79) فرج انور محمد، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية.العراق:مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ،2007.

80) فريدمان جورج، الامبراطورية والجمهورية في عالم متغير.ترجمة:محمود احمد.بيروت:الدار المصرية اللبنانية،2016.

81) فهمي عبد القادر، الفكر السياسي و الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية:دراسة الافكارو العقائد و وسائل البناء الامبراطوري.عمان:الشروق،2009.

82) فهمي عبد القادر، نظرية السياسة الخارجية.عمان:المؤلف،2009.

83) فيشر لويس، سياسات تقاسم القوى(الكونغرس والسلطة التنفيذية).ترجمة:حماد مازن.ط3.عمان:دار الاهلية،1994.

84) فيصل ايمن، القوة الناعمة و توظيفها في الاستراتيجية الامريكية الشاملة تجاه الشرق الاوسط.العراق: البيان،2016.

85) القرضاوي يوسف، المسلمون والعولمة.القاهرة:مطابع دار الطباعة،2000.

86) قرني بهجت، السياسات الخارجية للدول العربية.ترجمة:عوض جابر سيد.ط2.القاهرة:مركز البحوث والدراسات،2002.

87) قيس هادي، السياسة الخارجية الامريكية بين مدرستي:المحافظية الجديدة والواقعية.بيروت: الدار العربية للعلوم،2008.

88) كامل عبد الله، المحافظون الجدد والمستقبل الامريكي:مستقبل العالم الاسلامي تحديات في عالم متغير. الامارات العربية المتحدة:دار البيان،2001.

89) كريستينا ماريا، امريكا اللاتينية:الامن والدفاع في حقبة ما بعد الحرب الباردة.ترجمة:حسن حسن. بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2005.

90) كوفمان مايكل واخرون، عبر من عمليات روسيا في شبه جزيرة القرم وشرق اوكرانيا. كاليفورنيا: مؤسسة راند،2017.

91) كيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية.ج4.بيروت: المؤسسة العربية للدراسات ، د س ن.

92) كيسنجر هنري، مفهوم السياسة الخارجية الامريكية.ترجمة:شريف حسين.القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب،1973.

93) كيسنجر هنري،العقيدة الاستراتيجية الامريكية و دبلوماسية الولايات المتحدة الامريكية.ترجمة:حسان طالب حازم.بغداد:الدار العربية،1987.

94) كيسنجر هنري، الدبلوماسية الامريكية: من الحرب الباردة الى يومنا هذا.ترجمة:البديري فاضل مالك. عمان:دار الاهلية،1995.

95) كيسنجر هنري، هل تحتاج امريكا الى سياسة خارجية نحو الدبلوماسية في القرن21؟.ترجمة:الايوبي عمر.بيروت:دار الكتاب العربي،2002.

96) لايدر جوليان، حول طبيعة الحرب. دمشق:مركز الدراسات العسكرية،1981.

97) لوفربفر ماكسيم، السياسة الخارجية الامريكية.ترجمة:حيدرحسين.بيروت:دار عوايدت،2006.

98) لويد جونسون، تفسير السياسة الخارجية.ترجمة: مفتي بن احمد محمد، سليم السيد محمد.الرياض: عمادة شؤون المكتبات،1989.

99) متقي ابراهيم، المستقبل الصعب للعلاقات الايرانية-الامريكية في عقد دونالد ترامب،دوحة:مركز الجزيرة للدراسات،2021.

100) محمود خلف محمد، حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي دراسة تاصيلية و تحليلية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،1973.

101) محمود دلال، اثر الادارة الاولى للرئيس باراك اوباما علي مسار العلاقات الامريكية الروسية. برلين: المركز الديمقراطي العربي،2016.

102) المخامي عبد القادر رزيق، النظام الدولي الجديد الثابت والمتغير.ط3.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2006.

103) المخيار صلاح، الاحتواء بين الوهم والحقيقة:دراسة نقدية للسياسة الامريكية تجاه العراق.بغداد:دار الحرية،1995.

104) المسافر محمود خالد، العولمة الاقتصادية:هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب.بغداد:بيت الحكمة، 2002.

105) مصباح رايد عبد الله، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة.بيروت:دار الكتب العلمية،2001.

106) مصباح عامر، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

107) مصباح هشام، السياسة الامريكية ومسالة التطبيع في القضية الفلسطينية:قراءة في الابعاد الخفية، (اسلام عيادي)،السياسة الخارجية الامريكية في عهد دونالد ترامب(2017-2021)،برلين:المركز العربي الديمقراطي،2021.

108) معوض جلال، مفهوم القوة الناعمة و تحليل السياسة الخارجية.مصر:مكتبة الاسكندرية،2019.

109) مقلد اسماعيل صبري،العلاقات السياسية و الدولية.ط5.الكويت:منشورات ذات السلاسل،1987.

110) موسي عبير، السياسة الخارجية الامريكية في القرن21.القاهرة :دار النهضة العربية،2011.

111) ميرشايمر جون، ماساة سياسة القوى العظمى.ترجمة: محمد قاسم مصطفي.الرياض: النشر العلمي والمطابع،2012.

112) النابلسي محمد احمد، الاستراتيجية القادمة للولايات المتحدة الامريكية.بيروت:المركز العربي للدراسات المستقبلية،2003.

113) ناي جوزيف،مفارقة القوة الامريكية.ترجمة:البجيرمي توفيق محمد.الرياض:العبيكان،2003.

114) ناي جوزيف، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية.ترجمة: البجيرمي توفيق محمد. الرياض: العبيكان،2007.

115) ناي جوزيف، مستقبل القوة.ترجمة:نافع عبد الحميد احمد.القاهرة:المركز القومي للترجمة،2015.

116) النجار هشام، سوريا...والتحولات الكبرى:مشكلات الوطن...ومستقبل العرب.القاهرة :دارسما، 2016.

117) نعمان عصام، امريكا و المسلمون.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002.

118) النعمي نوري علي، السياسة الخارجية. الاردن:دار زاهران،2011.

119) نوبل مامير،باتريك فاربياز، خطورة امريكا:ملفات حربها المفتوحة في العراق.ترجمة:كرم ميشال. بيروت:دار الفرابي،2004.

120) نيكسون ريتشارد، امريكا و الفرصة التاريخية.ترجمة: اسماعيل محمد زكي.بيروت: مكتبة بيسان، 1992.

121) الهرمزي سيف، مقتربات القوة الذكية الامريكية كالية من اليات التغيير الدولي.بيروت:المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2006.

122) هلال رضا، الحرب الامريكية العالمية.القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب،2003.

123) هويدي صلاح احمد، العلاقات الدولية مفهومها وتطورها.الاسكندرية:دار الوفاء،2008.

124) وافي عبد الرحمان، دور الدين في السياسة الخارجية الامريكية.الرياض: دار الالوكة،2015.

125) ولد اباه السيد، عالم مابعد 2001/09/11:الاشكالات الفكرية والاستراتيجية.بيروت: مكتبة مدبولي،2003.

126) يمني سليمان، توجهات السياسة الخارجية الامريكية عند دونالد ترامب.القاهرة:المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية،2016.

127) يوفر اندريه، الردع والاسترتيجية.ترجمة: ديري اكرم.بيروت:دار الطليعة،1980.

2- المجلات:

1) ابو ليلة سعاد، "دور القوة الديناميكية الانتقال من الصلبة الى الناعمة الى الافتراضية"،السياسة الدولية. ع188.افريل2012.

2) اسماعيل وائل محمد،"وكالة الامن القومي الامريكي(دوافعها-تطورها- مهامها)محطات استراتيجية"، الدراسات الدولية.ع26.سبتمبر2000.

3) اوريد حسن، "ملامح السياسة الخارجية الامريكية في ظل ولاية باراك اوباما"،افاق المستقبل. ع17. مارس2013.

4) بشارة مروان، "اهداف الولايات المتحدة الامريكية واستراتيجيتها في العالم العربي"،سياسات عربية. ع1.مارس2013.

5) بلخير محمد، "تاثير التوجه الانعزالي لادارة دونالد ترامب على المكانة الدولية للولايات المتحدة الامريكية"،الحقوق و العلوم السياسية جامعة الجزائر.م6،ع2،نوفمبر2021.

6) بن يحي عتيقة، "السياسة الخارجية الامريكية في ظل ادارة دونالد ترامب"، البحوث في الحقوق و العلوم السياسية جامعة تيارت،.م4.ع1.نوفمبر2018.

7) بوزيد تسنيم، "خيارات الرئيس اوباما في مواجهة ايران"،اوراق استراتيجية.ع122.فيفري2013.

8) تاشينار عمر، "الاستدارة الامريكية من الشرق الاوسط نحو اسيا-الباسيفيك"،الدرايا الفلسطينية.ع103. جويلية 2015.

9) تركي فارس، "السياسة الامريكية اتجاه العراق(2008-2016)"،الدراسات الاقليمية.ع27. ديسمبر2019.

10) توفيق سعد حقي،"الردع بعد انتهاء الحرب الباردة"،القطرية للعلوم السياسية.ع2.سبتمبر2004.

11) الحامد رائد، "الاستراتيجية الامريكية الجديدة في اسيا...الملامح و التحديات"،المستقبل العربي. ع454.ديسمبر2016.

12) الحامد رائد، "الانسحاب من العراق...المقدمات واشكال البقاء"،المستقبل العربي.ع454. ديسمبر2016.

13) حسون محمد، "استراتيجية حلف الناتو الشرق اوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة"،العلوم الاقتصادية و القانونية.م4.ع1.سبتمبر2000.

14) حكمت رندة، "دور حلف الاطلسي والجهود الامريكية"،قضايا دولية.ع41. سبتمبر2007.

15) الخطيب احمد حسين، "السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية في ظل رئاسة دونالد ترامب"، الجيل.ع28.افريل 2020.

16) خفاجي باسم، "اثر المراكز الفكرية في السياسة الخارجية الامريكية"، المستقبل العربي.ع329. سبتمبر2009.

17) خلف حسين، "اليات الصراع الامريكي الكوري واثره على سباق التسلح النووي"،الدراسات الاستراتيجية.ع 12.افريل2018.

18) راسل والتر، "بلاد الرب والسياسة الخارجية الامريكية"،ترجمة: روش امير.مسارات.ج4.ع1. سبتمبر2009.

19) رزايقية حنان، "دور مراكز الفكر في صنع السياسة الخارجية الامريكية"،الدراسات السياسية. م4.ع1.فيفري 2017.

20) رقولي كريم، وغليسي احلام، "الحرب الالكترونية بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا"، الاكاديمية للعلوم السياسية.م6.ع2.فيفري2020.

21) زايد محمد العمري، "مفهوم القوة والقدرة في الفكر الاستراتيجي"،الدفاع الوطني.ع3.سبتمبر2010.

22) زروقة اسماعيل، فلاك نور الدين، "تاثير الثنائية الحزبية على التوجهات الكبري للسياسة الخارجية الامريكية: مقارنة بين عهدتي اوباما و ترامب"،دفاتر السياسة و القانون.م13.ع3.فيفري2021.

23) سالم وسيم، "العلاقات الامريكية الصينية:دراسة مقارنة للعلاقات الامريكية الصينية خلال فترة ادارة كلا من باراك اوباما و دونالد ترامب"،العلوم السياسية و القانونية.ع23.جويلية2020.

24) سلامة صفاء، "التغيير في مصر...رؤية من الداخل والخارج"،دراسات سياسية.ع123.نوفمبر 2012.

25) سليم علي، "مقومات القوة الامريكية واثرها على النظام الدولي"،الدراسات الدولية.ع42.فيفري 2009.

26) السنوسي محمد، "فجوة الامن:تداعيات انفجار الاوضاع في ليبيا"،السياسة الدولية.ع197.افريل 2014.

27) سهايلية سماح، "قمة ترامب-كيم:مساعي التقارب و الانفراج الدبلوماسي"،الناقد للدراسات السياسية. م4.ع1.افريل2020.

28) شرايطية سميرة، "السيادة السيبرانية في الصين بين متطلبات القوة و ضروريات الامن القومي"، الامن وتنمية.ع16.جانفي 2020.

29) عباس اشواق، "دور صناع القرار في السياسة الخارجية الامريكية"،الحوار المتمرن.ع1291.فيفري 2005.

30) عباسة دريال صورية، "ادارة الرئيس الامريكي دونالد ترامب والاتفاق النووي:استمرار ام انسحاب"، الحقيقة.ع1.فيفري2018.

31) عباسي عادل،غازي فاروق، "تعدد الاطراف في السياسة الخارجية الامريكية في ظل ادارة بايدن بين الاستمرارية مع عهدة ترامب والتغيير"،الامن الانساني.م7.ع1.جانفي 2022.

32) عبد الحليم احمد، "الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة الامريكية"،السياسة الدولية.ع147.افريل 2002.

33) عبد السلام محمد، "الحرب غير المتماثلة"،السياسة الدولية.ع148.افريل2002.

34) عبد المنعم سعد، "هل تغير مفهوم القوة في العالم؟".الشرق الاوسط.ع11278،اكتوبر2009.

35) العربي غسان، "المشهد الاستراتيجي الدولي بعد 2001/09/11"،الدفاع الوطني اللبناني. ع39. فيفري 2002.

36) عزباوي يسري، "الاستراتيجية الامريكية في امريكا اللاتينية"،السياسة الدولية.ع125.افريل2003.

37) علوي مصطفي، "السياسة الخارجية الامريكية و هيكل النظام الدولي".السياسة الدولية.ع153،افريل 2003.

38) عوني مالك، "الاستراتيجية العسكرية الامريكية وموقعها من السياسة الخارجية الامريكية"،السياسة الدولية،ع128،افريل1997.

39) فخر احمد، "الحروب العادلة بين المفاهيم النظرية والتطبيقات العملية في القضايا الاستراتيجية"، الدراسات الاستراتيجية.ع4.سبتمبر2002.

40) قاعود يحي، "وثيقة الامن القومي الامريكي2017 قراءة تحليلية في استراتيجية دونالد ترامب"، قراءات استراتيجية.ع20.نوفمبر2018.

41) مالك خضر، "البعد النفسي في الصراع العربي الاسرائيلي"،السياسة الدولية،ع190،اكتوبر2012.

42) محمد ثابت ،"مكانة الولايات المتحدة الامريكية في النظام العالمي:دور القوة و التوازن الدولي الجديد"،السياسة الدولية.ع171.افريل2008.

43) محمد عبد السلام ،"استخدامات القوة: كيف يمكن التاثير في سلوك الفاعلين الدوليين؟"،السياسة الدولية.ع188.افريل2012.

44) مصطفي خليل نايس، "الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الامريكية"،السياسة الدولية. ع127.افريل1997.

45) مقبل ريهام ، "مركب القوة:عناصر واشكال القوة في العلاقات الدولية"،السياسة الدولية.ع188. افريل2012

46) موسوي سيد حسين، "امريكا والازمة السورية"،شؤون الاوسط.ع141.فيفري2012.

47) ميرزهايمر جون، والت ستيفن، "اللوبي الاسرائيلي وسياسة امريكا الخارجية"،السياسة الدولية. ع150.افريل 2002.

48) ولد الصديق ميلود، "اثر البعد النفسي لصانع القرار في اتخاذ القرار الخارجي:دراسة في اسهامات المقاربة السيكولوجية لهارولد وسبورت في اتخاذ القرار الخارجي"،البحوث القانونية والسياسية. كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة سعيدة،الجزائر.ع1. 2013.

49) ولد الصديق ميلود، "اهمية البيئة النفسية لصانع القرار في توجهات السياسة الخارجية الامريكية"، العلوم القانونية و السياسية.م10.ع1.افريل2018.

3- الدراسات غير المنشورة:

1) بودردابن منيرة،"دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية"،رسالة ماجستر.(قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة)،2009.

2) زنودة مني،"تاثير النسق العقائدي على صناعة القرار في الدول العربية:دراسة مقارنة للنموذجين الاردني و الجزائري"،اطروحة دكتوراه.(قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة بسكرة)،2017.

3) سلوم باسل محمد،"المجمع الصناعي-العسكري والاعلام الامريكي ودورها في صنع السياسة الخارجية الامريكية"،رسالة ماجستر.(معهد الدراسات السياسية و الدولية، الجامعة المستنصرية،بغداد)،2002.

4) عديلة محمد الطاهر،"تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والاسس"، اطروحة دكتوراه.(قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة باتنة)،2015.

5) علي نصر محمد،"جماعات الضغط والمصالح والسياسة العامة للولايات المتحدة الامريكية".رسالة ماجستر.(قسم العلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين، بغداد)،2006.

4- المواقع الالكترونية

1) عبد الصادق عادل،"صراع السيادة السيبرانية بين التوجهات الروسية والامريكية".المركز العربي لابحاث الفضاء الالكتروني،تاريخ النشر:2019/06/26،تاريخ التصفح:2022/03/20علي موقع:

www.accronline.com/article_detail.aspx

ـ ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

- Livres

1) Allix André,les fondements de la politique estérieure des états-unis. Paris: librauirie armand colin,1949.
2) Bernard Adam,la guerre du kosovo:éclairages et commentaires. Bruxelles: édition complexe,2001.
3) Brzezink zibgnew,illusion dans l'iquilibre des puissances.Paris : l'herne,1977.
4) Cadanes bruno, Pitte jeas-marc,11l09 la grand gurre des américains. paris: armand colin,2003.
5) Charles philippe,la politique étrangère des etats unis.paris: armand, 2003.
6) Chautars sophie,géopolitique du XXsiècle.paris: studyrama perspective,2009.
7) Danestte camille,la stratégie américanine dans la crise du kosovo. paris: armand colin,2000.
8) De tocque ville Alexis,de la democrate en amerique.barcelone: edition gallimard.2007.
9) Delaporte murielle,La politique étrangère américaine de puis 1945. paris: édition complexe,1996.
10) Lacteure jean,le vitnam entre deux paix.paris: edition du seuil,1969.
11) Macleod Alex,O'meara dan,théories des relation internationales : contestation et résistances.2d.québec :edition athéna,2004.
12) Stuart.H.grahm, Whittion.B.john,conception américaine des relations internationals.paris: publication de la conciliatio internationale,1935.

13) Vaisse maurice,les relations internationles de puis 1945.paris: armand colin,1990.

ـ ثالثا: المراجع باللغة الانجليزية

1- Books

1) Andrew bradley philips,constructivism in international relations theory for the twenty-first century,edited martin griffiths.london and new york: routledge,2007.

2) Calin dueck ,American grand strategy to day.new York:oxford university press,2015.

3) Cox.M,and Campanaro.R,introduction to international relations.london: school of economic and political science,2016.

4) David fitzgerald, David ryan,Obama us foreign policy and the dilemmas of intervention.london: palgrave macmillan,2004.

5) Griffiths M,and Others,fifty key thinkers in internationl relation.2ed.new York:rout ledge,2009.

6) Huutington Samuel,the clash of civilization and one remorking of wordier.new York: simam and Schuster,1998.

7) Jeffrey Jemes F,moveing to decision :us policy toward iran,strategic report;10.washington:the Washington instituie for near east policy,2013.

8) Karten maria,american psychological warfare strategy.London:center for foreign relations,2015.

9) Kuehi Daniel T,from cyber space to cyber power.new York: center for strategic studies,2009.

10) Lonsdale david,the role of intelligence in us cyber security. new York: public affairs,2013.

11) Mearsheime john ,the tragedy of great power politics.new York: word politics,2001.

12) Modelski george,a theory of foreign policy.new York: praeger,1962.

13) Morgenthon Hans,politics among nations(the struggle for power and peace).new York:fourth edition Alfred.A.knopf,1967.

14) Ney Joseph,Armitage richard.smart power : a smart,more,secure amirica.washington:center for strategic and international studies,2007.

15) Robbert jackson , Maller jorgen,introduction to international relation. oxford:oxford university press,2019.

16) Robbert,J.art,america's grand strategy and word politicis.new york : routledge,2009.

17) Sebastian Harnisch,role theory:operationalization of key concepts, in:role theory in international relations.new York: routledge,2011.

18) Starting-folker jennifer,Neoliberalism,in :tim dunne and others, international relations theories.secand edition,oxford : oxford university press,2010.

19) Stout kristian,cyber deterrence and cyber war.santa monica: corporation security,2014.

20) The white house,defense strategic reveiew2012, the white house, may2012 .

21) The white house,washington,national security strategy,the white house,may2010.

22) Viott Paul R,Kauppi Mark V,international relations theory.5ed.London: pearson,2014.

23) Walter Perry,and Other,withdrawing from iraq :alternative schedules, associated risks,and mitigating strategied.santa mo;ica:rand corporation,2009.

24) Waltz Kenneth,theory of international politics.new York:mac graw-hill,1979.

25) Wendt Alexander, social theory of international politics. new York: combridge university press,1999.

26) Zebfuss maja,constructivisme in international relation: the politicas of reality.london:combridge university press,2002 .

2- Magazines

1) Breeze Daniel,us cyber wars against nuclear powers,strategic stusies. n12.October 2020.
2) Fred Kaplan,"Obama's way,the president in practice",foreign affairs.n1. January 2016.
3) Heller Mark.A,"Barak obama and the middel east three years on", strategic assessment.n4.january2012.
4) Henriksen Thomas H,"foreign policy course correction ", strategika. n6. october 2016.
5) K.J Holsti,national role conceptions in the study of foreign policy, international stydies quarterly,vol14.n3.1970.
6) Moyar Mark,"America grand strategy after Iraq", strategika, n6, October 2016.
7) Reid Michael," Obama and latina America", foreign affaire. n5. (September/October),2015.
8) Rose Gedeon, « neoclassical realism and theories of foreign policy », world politics .vol51.no1. October 1998.
9) Snyder Glenn,"mearsheimer's world-offensive realism and the struggle for security",international security.vol27.no1.summer 2002.
10) Sterling Jennifer ,realism and the constructivist challenge: rejecting, reconstructing,or rereading,International studies review.vol1.n1.2002.
11) Waltz Kenneth,"structural realism after the cold war",international security.vol25.no1.2000.
12) Zakaria Fareed,"a nuclear deal with iran is the best option", foreign affaire.n2.(march/april) 2015.

3- websites

1) Ben Westcott, “US-China Policy: Biden Bringing together Japan, Australia and India to Stare Down China,” *CNN*, 24/9/2021,(accessed on 7/4/2022) at: https://cnn.it/3AVglM4
2) Biden foreign policy adviser Antony Blinken on top global challenges-cbsnews-September 25,2020-(accessed April 3,2022): :https://cbsn.ws/3thaIUO
3) Fareed Zakaria,”the pentagon is using china as an excuse for huge new budgets”,The Washington post,18/3/2021,(accessed on 14/4/2022)at: https://wapo.st/3DNR3Bk
4) Joseph R.Biden,Jr,Why America must lead again,forien affairs-march/april2020-(accessed april 3,2022): https://fam.ag/3bQCHFe.
5) Michael Fullilove, “What a New Defense Pact Reveals About America,” *The Atlantic*, 21/9/2021, (accessed on 10/4/2022) at: https://bit.ly/3aIx0HJ.
6) 'Remarks by President Biden, Prime Minister Morrison of Australia, and Prime Minister Johnson of the United Kingdom Announcing the Creation of AUKUS,” The White House, 15/9/2021, (accessed on 17/04/2022) at: https://bit.ly/2Z2mDfN.

الفهرس

الفهرس

الفهـــــرس	الصفحة
شكر وعرفان	
الاهـــــــداء	
خطة الدراسة	
مقدمـــــــة	**أ-و**
الفصل الاول : الإطار المفاهيمي و النظـري للدراسة	**08**
المبحث الاول: تحول مفهوم القوة في السياسة الخارجية مقاربة مفاهيمية	**09**
المطلب الاول: تعريف القوة، خصائصها، المفاهيم المشابهة لها	**09**
المطلب الثاني: تعريف السياسة الخارجية، خصائصها، المفاهيم المشابهة لها	**14**
المطلب الثالث: مقومات القوة و استخداماتها كاداة في السياسة الخارجية	**17**
المطلب الرابع: تحول مفهوم القوة و انماطها	**22**
المبحث الثاني: منظومة السياسة الخارجية الامريكية	**30**
المطلب الاول: المسار التاريخي للسياسة الخارجية الامريكية و مبادئها	**30**
المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الامريكية	**33**
المطلب الثالث: دوائر صنع السياسة الخارجية الامريكية	**38**
المطلب الرابع: اهداف السياسة الخارجية الامريكية و وسائل تنفيذها	**45**
المبحث الثالث: الاطر النظرية المفسر لمفهوم القوة	**50**
المطلب الاول: المنظور الواقعي(الكلاسيكية، الجديدة، الدفاعية، الهجومية، الكلاسيكية الجديدة)	**50**
المطلب الثاني: المنظور الليبرالي(السلام الديمقراطي،الاعتماد الاقتصادي المتبادل،المؤسساتية)	**55**
المطلب الثالث: النظرية البنائية	**59**
المبحث الرابع: مقتربات تحليل السياسة الخارجية	**62**
المطلب الاول: مقترب صنع القرار في السياسة الخارجية	**62**
المطلب الثاني: مقترب الدور في السياسة الخارجية	**65**
المطلب الثالث: المقترب السيكولوجي في السياسة الخارجية	**66**
الفصل الثاني : التحول النمطي للقوة في السياسة الخارجية الامريكية	**72**
المبحث الاول: القوة الصلبة في السياسة الخارجية الامريكية	**73**
المطلب الاول: التيارات الفكرية المؤيدة للقوة الصلبة في السياسة الخارجية الامريكية	**73**
المطلب الثاني: استخدامات القوة الصلبة في السياسة الخارجية الامريكية	**78**
المطلب الثالث: تطبيقات القوة الصلبة في السياسة الخارجية الامريكية	**84**
المبحث الثاني: القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية	**93**
المطلب الاول: التيارات الفكرية المؤيدة للقوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية	**93**
المطلب الثاني: استخدامات القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية	**96**

المطلب الثالث: تطبيقات القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية	**102**
المبحث الثالث: القوة الذكية في السياسة الخارجية الامريكية	**107**
المطلب الاول: التيارات الفكرية المؤيدة للقوة الذكية في السياسة الخارجية الامريكية	**107**
المطلب الثاني: استخدامات القوة الذكية في السياسة الخارجية الامريكية	**110**
المطلب الثالث: تطبيقات القوة الذكية في السياسة الخارجية الامريكية	**112**
المبحث الرابع: القوة الافتراضية في السياسة الخارجية الامريكية	**118**
المطلب الاول: مؤسسات القوة الافتراضية الامريكية	**118**
المطلب الثاني: استخدامات القوة الافتراضية في السياسة الخارجية الامريكية	**121**
المطلب الثالث: تطبيقات القوة الافتراضية في السياسة الخارجية الامريكية	**125**
الفصل الثالث:توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية(2009-2024)	**133**
المبحث الاول: توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية في ادارة باراك اوباما (2009-2017)	**134**
المطلب الاول: توجهات السياسة الخارجية الامريكية في ادارة باراك اوباما	**134**
المطلب الثاني: تجليات القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية في ادارة باراك اوباما	**138**
المطلب الثالث: تقييم تجليات القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية في ادارة باراك اوباما	**147**
المبحث الثاني: توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية في ادارة دونالد ترامب (2017-2021)	**151**
المطلب الاول: توجهات السياسة الخارجية الامريكية في ادارة دونالد ترامب	**151**
المطلب الثاني: مظاهر القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية في ادارة دونالد ترامب	**153**
المطلب الثالث: تقييم مظاهر القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية في ادارة دونالد ترامب	**161**
المبحث الثالث: توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية في ادارة جوزيف روبينيت بايدن (2021-2024)	**164**
المطلب الاول: توجهات السياسة الخارجية الامريكية في ادارة جوزيف روبينيت بايدن	**164**
المطلب الثاني: ملامح القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية في ادارة جوزيف روبينيت بايدن	**167**
المطلب الثالث: مستقبل توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية في ادارة جوزيف روبينيت بايدن (سيناريو الاستمرار، سيناريو التراجع)	**175**
الخاتمـــــــة	**182**
قائمة المراجع	**186**
الفهـــــــرس	**203**
ملخص باللغة العربيـــــة	
ملخص باللغة الانجليزية	

ملخص

عرف مفهوم القوة في السياسة الخارجية الامريكية عدة تحولات ما انتج انماط متعددة للقوة هذه الاخيرة التي ساهمت في توجهات السياسة الخارجية الامريكية مما يجعل لها القدرة على التكيف مع تحولات البيئة الدولية في تحقيق مصالحها و سعيها في المحافظة على الوضع الراهن القائم على هيمنتها العالمية، حيث شكل تحول مفهوم القوة المرتكز الرئيسي في السياسة الخارجية الامريكية و ذلك منذ خروجها من مرحلة العزلة و بداية انخراطها التدريجي الذكي في الشؤون الدولية حيث ساد الفهوم الضيق للقوة القائم على القوة العسكرية في السياسة الخارجية الامريكية وكان له دور في بروزها كقوة عالمية الا ان الافراط في استخدامها خاصة بعد 11 سبتمبر2001 و سعي الجمهوريين لتحقيق مشروع القرن الامريكي كانت له انعكاسات سلبية على مكانتها الدولية، ما جعل من منظري سياستها الخارجية و على راسهم جوزيف ناي يدعون الى ضرورة تبني الولايات المتحدة الامريكية في توجهاتها الخارجية توظيف القوة الناعمة، هذه الاخيرة التي تمتلك الولايات المتحدة الامريكية من مواردها ما يجعلها ذات تاثير خفي و قوي في الجذب والاستمالة بما يخدمها في تحقيق مصالحها الخارجية في تفاعلاتها مع وحدات النظام الدولي، كما فرضت مستجدات البيئة الدولية ضرورة المزج بين القوتين الصلبة و الناعمة ضمن استراتيجية واحدة فكان بروز القوة الذكية، كما كان لتطور التكنولوجي و الاتصالي الامريكي ان ابرز نمط القوة الافتراضية والتي كان لها تاثير كبير على تحول مفهوم القوة في السياسة الخارجية الامريكية، ولقد برز توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الامريكية خاصة مع ادارة باراك اوباما من خلال الميل للدبلوماسية و التفاوض واستبعاد اللجوء للقوة العسكرية والتدخلات الخارجية اما ادارة دونالد ترامب فلم تكن ذات التوجه الناعم في سعيها للتحقيق المصالح الامريكية حيث تميزت بنهج مخالف لا ينتمي الى القوة الصلبة و لا الى القوة الناعمة بمفهومها الذي تناوله و مارسه باراك اوباما وانما سعى دونالد ترامب الى الاعتماد على منظور الصفقات و الضغط الاقتصادي وفق سياق عملي منفرد اما عن ادارة جوزيف روبينيت بايدن الحالية فتتسم ملامحها بالتوجه نحو توظيف القوة الناعمة في اطار ذكي مما يرجح اعتمادها على نهج يتوافق الى حد ما مع توجهات ادارة باراك اوباما ولكن في صورة محدثة تتماشى و التحديات الراهنة الا ان هذا لا يعني الثبات على ذلك خاصة وان مرحلة ادارة جوزيف روبينيت بايدن لم تنتهي بعد كما ان الساحة الدولية تتميز بالتحولات الديناميكية المستمرة بصورة تحتمل تغيير الاستراتيجيات و السياسات المعتمدة لتكيف مع ذلك، ولقد اظهر تحول مفهوم القوة في السياسة الخارجية الامريكية ان اثر الفعل اي اثر استخدام القوة يبقى اكثر من زمن الفعل اي الاستخدام ذاته وهو ما يسمى بالارتدادات، لذا تسعى الولايات المتحدة الامريكية الى الاستفادة من تجاربها السابقة وتفادي اخطائها الاستراتيجية من خلال التنويع في التوظيف الذكي للقوة.

الكلمات المفتاحية: تحول مفهوم القوة، السياسة الخارجية الامريكية، القوة الناعمة (2009-2024)

Abstract

The concept of power in American foreign policy has known several transformations, which resulted in multiple patterns of power, the latter of which contributed to the directions of American foreign policy, making it the ability to adapt to changes in the international environment in order to achieve its interests and its quest to maintain the status quo based on its global hegemony. The concept of power has shifted the main focus in American foreign policy, since its exit from the stage of isolation and the beginning of its gradual intelligent involvement in international affairs. After September 11, 2001, and the Republicans' pursuit of the American Century Project, it had negative repercussions on its international standing, which made its foreign policy theorists, led by Joseph Nye, calling for the necessity of the United States of America adopting in its foreign orientations the employment of soft power, the latter of which possesses the United States of America. Some of its resources make it have a hidden and powerful influence in attracting and persuading to serve it in achieving its external interests in its interactions. With the units of the international system, and the developments in the international environment imposed the necessity of mixing the two hard and soft powers within one strategy, so the emergence of smart power, and the development of American technology and communication had the most prominent pattern of virtual power, which had a significant impact on the transformation of the concept of power in American foreign policy. The employment of soft power in US foreign policy, especially with the administration of Barack Obama, has emerged through the tendency to diplomacy and negotiation and the exclusion of resorting to military force and foreign interventions. As for the administration of Donald Trump, it was not a soft-oriented administration in its quest to achieve American interests, as it was characterized by a contrary approach that does not belong to hard power. Nor to soft power in its concept, which was addressed and practiced by Barack Obama. Rather, Donald Trump sought to rely on the perspective of deals and economic pressure according to a single practical context. As for the current Joseph Robinette Biden administration, its features are characterized by a tendency to employ soft power in an intelligent framework, which makes it likely to rely on an approach It corresponds to some extent with the directions of the Barack Obama administration, but in an updated form that is in line with the current challenges. This is especially so since the Joseph Robinette Biden administration phase is not over yet, and the international arena is characterized by continuous dynamic transformations in a way that may change the strategies and policies adopted to adapt to that. The act, that is, the use itself, which is called setbacks. Therefore, the United States of America seeks to benefit from its past experiences and avoid its strategic mistakes through diversification in the intelligent use of force.

Keywords: transformation of the concept of power, US foreign policy, soft power (2009-2024)